فصلية تعنى بالشؤون السياسية و الاستراتيجية

العدد
3
السنة الأولى
حزيران
يونيو 2012

ISSN 2227-5312

مجلة حمورابي للدراسات

تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق

ملف العدد

القوى الاقليمية وثورات الشارع العربي

قبل وبعد الربيع العربي: الجيوبوليتيك ومفترق الطرق

تركيا: أنشودة العثمنة على إيقاع الهوية الممزّقة

علاقة اسرائيل بالقوى الاقليمية: احتواء أو توظيف

التوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني

مخاض الفوضى في الدول العربية.. التحول الافتراضي للديمقراطية

نعيم التكنلوجيات الاتصالية... فضاء عربي من دون هوية

الغاز الطبيعي: وخرائط الصراع العالمي على الطاقة

الاستراتيجية: التحديد والتطوير باستخدام مدخل العصف الذهني

السنة الأولى | حزيران | يونيو 2012

مجلة حمورابي للدراسات
3

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العنوان: بغداد - عرصات الهندية - قرب شركة عراقنا للاتصالات
مكتب بيروت - طريق المطار - قرب المركز الاستشاري - بناية ماميا - ط 3.
Website:http://www.hcrsiraq.com/om/

Mobile: 07810234002
Mobile: 76844384
E-mail: hcrss2006@yahoo.com

سعر النسخة: 4 دولارات أميركية أو ما يعادلها.

Hammurabi Center
for Research and Strategic Studies

Hammurabi Center for Research and Strategic Studies is an Iraqi independent Foundation was founded in the city of Babylon - Iraq in 2006, in the framework of contributing to the build aware system of knowledge and strategic think about what stalking Iraq under U.S. occupation and its impact on the overall region.

so the Hammurabi center concern with the U.S. strategic about Iraq and the nature of interactions taking place in the Iraqi political scene and regional levels in light of the secretions of the occupation, through a many departments and research units, which focused on aspects of political, economic, social, cultural and media.

Hammurabi Center for Research and Strategic Studies issues a strategic report of Iraq, which is an annual inventory a comprehensive situation in Iraq in various fields, also issues the (strategy brochures) hot topics at the level of Iraq and the region, While the (Hammurabi) magazine Deals with the regional issue and the prosecution of the changes taking place in it, and that the center issued a series of university theses in Iraq and Arab universities. The books have been published by the Center in a variety of concerns and highlighted what was until now:

- Iraqi Strategic Report.
- The United Nations and the sacrifice of human security in Iraq.
- The international economy and monetary policies.
- Citizenship and National Identity in an occupied country.
- Oil and occupation in Iraq.
- The Financial Crisis: Trap of the U.S. economy.
- U.S. strategy toward Iran.
- Methodology of Scientific Research and the funda mentals of writing theses.

مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

مؤسسة عراقية مستقلة تأسست في مدينة بابل- العراق عام 2006، في إطار المساهمة في بناء منظومة وعي معرفي واستراتيجي وفكري إزاء ما ينتاب العراق في ظل الاحتلال الأميركي وانعكاساته على مجمل المنطقة والإقليم، ولذلك اهتم المركز بالإستراتيجية الأميركية وطبيعة التفاعلات الجارية في المشهد السياسي العراقي والإقليمي في ضوء إفرازات الاحتلال، من خلال مجموعة من الأقسام والوحدات البحثية التي اهتمت في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية، ويتم إصدار التقرير الاستراتيجي العراقي الذي يُعدُّ جرداً سنوياً شاملاً لأوضاع العراق في مختلف المجالات، فيما اختصت (كراسات إستراتيجية) بالموضوعات الساخنة على مستوى العراق والمنطقة، بينما أريد لمجلة (حمورابي) أن تتناول الشأن الإقليمي وملاحقة التغيرات الحاصلة فيه. كما أن المركز يصدر سلسلة الرسائل والأطاريح الجامعية وهذه مختصة بنشر النتاج العلمي للباحثين الشباب في الجامعات العراقية والعربية. فيما ظلت الكتب التي يصدرها المركز متنوعة في اهتماماتها، ومن أبرز ما صدر لحد الآن:

- التقرير الاستراتيجي العراقي.
- الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق.
- الاقتصاد الدولي والسياسات النقدية.
- المواطنة والهوية الوطنية في بلد محتل.
- النفط والاحتلال في العراق.
- الأزمة المالية: فخ الاقتصاد الأميركي.
- الإستراتيجية الأميركية تجاه إيران.
- منهج البحث العلمي وأصول كتابة الرسائل الجامعية.

مجلة "حمورابي" للدراسات
مجلة فصلية تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد الثالث ـ السـنة الأولى ـ حزيران/ يونيو 2012

رئيس التحرير: أ.د. عبدعلي كاظم المعموري

هيئة التحرير:
أ.د. محسن صالح
أ.م.د. جواد كاظم البكري
أ.م.د. كامل حسون القيم
أ.م.د. حسن لطيف الزبيدي
م.د. فايق حسن الشجيري
سكرتارية التحرير: عطارد عوض عبد الحميد
التصحيح اللغوي: أ.م.د. هاشم جعفر الموسوي
التصميم والإخراج: هوساك للخدمات الطباعية

الهيئة الاستشارية
أ. د. محمد المالكي – أستاذ العلوم السياسية – المغرب
أ. د. نورهان الشيخ – أستاذ العلوم السياسية – مصر
أ. د. محمد صالح القريشي – أستاذ الاقتصاد – العراق
أ. د. محمد عثمان الخشت – أستاذ الفلسفة – مصر
أ. د. بدر الدين عبد الله حسن – القانون الدولي – السودان
د. عبد الحسين شعبان – القانون الدولي – العراق
أ. د. عروس الزبير – أستاذ علم الاجتماع – الجزائر
أ. د. كامل وزنة – أستاذ الاقتصاد – لبنان

التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع - بيروت - 009611541211

مجلة حمورابي للدراسات

مجلة فصلية تُعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية على مستوى المنطقة والعالم، وتضع في أولوياتها الرصانة العلمية والموضوعية، ولا تعبر عن موقف سياسي مسبق، بل تنتمي إلى مصالح شعوب المنطقة في البناء والتطور، والسيادة والاستقلال، وتدعو الباحثين والكتاب العرب بمختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية، إلى رفدها بدراساتهم ونتاجاتهم الفكرية، وفي مختلف المجالات التي تهتم بها المجلة، على أن تخضع البحوث والدراسات لشروط البحث العلمي والأكاديمي وتخضع للتقويم العلمي، وعلى وفق الشروط الآتية:

- أن لا يكون البحث قد تم نشره سابقاً.
- لغة المجلة اللغة العربية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- توثيق الكتب: اسم المؤلف - عنوان الكتاب - جهة النشر- مكان النشر- سنة النشر- رقم الصفحة.
- توثيق البحوث: اسم الكاتب - عنوان البحث - اسم المجلة - مكان الصدور، تاريخ الصدور، رقم الصفحة.
- أن لا يتجاوز البحث 15 صفحة A4.
- يحق لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازة نشرها.
- تقوم هيئة التحرير بإخطار الباحث بقبول بحثه أو دراسته خلال شهر من تسلّمها،وتعتذر المجلة عن إعادة البحوث والدراسات التي يتعذر نشرها.

البريد الالكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد: 1709 لسنة 2012
ISSN 2227-5312

سعر النسخة الواحدة من «حمورابي»
4 دولارات أميركية أو ما يعادلها

الاشتراك السنوي: للأفـراد: 30 دولاراً أميـركيـاً
للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي: 80 دولاراً

المحتويات

الافتتاحية رئيس التحرير	3
أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر د. عامر حسن فياض	4
ملف العدد: القوى الاقليمية وثورات الشارع العربي	21
قبل وبعد الربيع العربي الجيوبوليتيك ومفترق الطرق د. عبد الحسين شعبان	22
حدود مستقبل مصر كقوة اقليمية بعد ثورة 25 يناير د. وائل أسماعيل شاكر	38
تركيا: أنشودة العثمنة على إيقاع الهويّة الممزّقة د. ادريس هاني	54
علاقة إسرائيل بالقوى الإقليمية في أعقاب ثورات الربيع العربي: احتواء أو توظيف عن بعد د. نوهان الشيخ	78
التوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني د. سرمد زكي الجادر	88
بحوث ودراسات: مخاض الفوضى في الدول العربية... التحول الافتراضي للديمقراطية د. سعيد مجيد دحدوح	112
نعيم التكنلوجيا الاتصالية... فضاء عربي دون هوية د. كامل القيم	138
الغاز الطبيعي: وخرائط الصراع العالمي على الطاقة د. كامل وزنه	156
الاستراتيجية: التحديد والتطوير باستخدام مدخل العصف الذهني (سجال فكري) د. سالم سليمان الصابر / د. رغد يوسف كبرو	178
بحوث مترجمة: مستقبل اليوان: كفاح الصين لتدويل عملتها ترجمة: عبدالله الزيدي	200
متابعات: الندوة السياسية الأولى لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية «الشأن العراقي في اجندة السياسة الخليجية والتركية» عرض: عطارد عوض الشريفي	212
رسائل جامعية د. فايق حسن الشجيري	220
كتب وقراءات عرض: د. يسرى مهدي صالح	232

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ قرب شركة عراقنا للاتصالات
مكتب بيروت ـ طريق المطار ـ قرب المركز الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3.
Website: http://www.hcrsiraq.com/om/
Mobile: 07810234002
Mobile: 76844384
E-mail: hcrss2006@yahoo.com

الافتتاحية

الديمقراطية الرثة

طوال قرن من الزمن، وربما أكثر، لم تكن مجتمعاتنا يوماً فاعلة،إلا في أطار استنساخ الديكتاتوريات والتوريث، وانتاج النظم المتعفنة، والقادة المعاقين فكرياًونفسياً، متمسكين بالحكم والسلطة، مهمتهم الاساس تغييب الناس وقهرهم واذلالهم، وينظرون لهذه الكتل البشرية مجرد أصفار، وفي ظل كل هذا الموروث الذي أشاح مختلف الظلامات، لم يعد ممكناً استمرار انبطاح الشعب إزاء الحاكم، فحدث حراك الشعوب صوب الانعتاق والحرية والديمقراطية، فهي لن تخسر إلا قيودها.

الديمقراطية الحقة ليست مثلبة، أو بؤساً، يضاف الى بؤس الشعوب المقهورة، إلا حينما يريدها الغرب تعبير عن مصالحه وأن تكون بوابةٍ لممارسة توسعية جديدة لرأسماله المتوحش، لذلك نلحظ الاطلالة الكبيرة لأميركا ومنظومتها الرأسمالية في الترويج للتحولات الديمقراطية بطبعتها الغربية، كيما تستهدف تدمير ممكنات الولوج الى أنماط شعبية جديدة للتنمية، بعدما عجزت النظم السابقة المتحالفة مع الغرب طوال أكثر من نصف قرن، من الإتيان بمعطى تنموي مستدام. ولتدخل مجتمعات الفقر والفقراء من جديد، في آتون مرحلة جديدة، بعدما فشل التحول نحو القطاع الخاص، أو الخصخصة بوجه إنساني، والتنمية المستدامة، والحوكمة والحكم الصالح، من اخراج هذه المجتمعات من التخلف، بل من إعادة انتاج التخلف.

إنَّ الديمقراطية منطق وفلسفة وثقافة وتشريع وممارسة ورقابة ومؤسسات، هي نتاج المجتمع في مرحلة تاريخية موصوفة، فالديمقراطية الغربية المكتملة، هي نتاج عملية تطور ممتد لسنين طويلة، وليست نتاج عملية زرق وتنقيط، فالديمقراطية الموصوفة للمنطقة، هي ديمقراطية يتم استزراعها تعسفاً، في تربة لم تكن مهيأة لها، وهو ما يناظر تماماً مشهد التنمية المشوهة والتطور الرث، الذي عاشته هذه المجتمعات طوال نصف قرن.

فالديمقراطية نتاج إبداعي للإنسانية، وهو حق للشعوب في الوصاية على نفسها ومستقبلها، من دون التعسف في فرضها، فمجتمعاتنا تحتاج الى بناءات اجتماعية- ثقافية - قانونية - سياسية - اقتصادية، تشكل رافداً معززاً للولوج السلس لتلافيف التطبيق الديمقراطي الحق.

إن عوائدالديمقراطية، بماركة (MADE IN U.S.A)،لا تقترن بجدول الحساب الرأسمالي القائم على العائد/ الكلفة،فهي ديمقراطية لا تشيع المواطنة، ولا تملك أفقاً للتطور والبناء، بل أنها كما يعبر الواقع عن ذلك، ديمقراطية مولدة لدول- فاشلة - رخوة - مأزومة - تقف على براكين من التناقضات،فهي ديمقراطية رثة بامتياز.

رئيس التحرير

أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر

د. عامر حسن فياض

أكاديمي*وباحث من العراق

*أستاذ الفكر السياسي/ عميد كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين.

مقدمة

من السذاجة السياسية أن ينصرف الذهن العاقل الى أنّ الأزمة التي يعانيه العباد في بلاد العراق، هي أزمة سحب الثقة عن حكومة المالكي. ولو كان الأمر كذلك فلا داعي للتطيّر في ممارسة فعالية سحب الثقة وفق المسالك الدستورية من جهة، ولا فائدة من التهديد بممارسة هذه الفعالية بدافع المزايدات السياسية. فالأزمة أبعد وأعمق من ذلك، وبقدر ما أصبح العلاج مطلوباً، فالأكثر منه أهمية هو التشخيص للواقع المأزوم والمتأزم، الأمر الذي يدعو العقلاء الى التفكير بيقظة عالية من أجل التشخيص والعلاج، لتلكم التشوهات والمزالق في المشهد السياسي العراقي المعاصر.

1. في أيَّ لحظة من التاريخ يقف عراق اليوم؟

إن العراق يقف في مرحلة (الانتقال الى مرحلة التحول الديمقراطي)، ولم يصل بعد الى مرحلة (التحول الديمقراطي)، ولم يعش بعدُ (المرحلة الديمقراطية)، فعلى عكس ما يتوهم بعضهم لا تتحقق الديمقراطية بشكل اتوماتيكي، وأن تجربة بلدان العالم المتقدمة ديمقراطياً، تثبت لنا أن النظام الدستوري المدني سبق النظام الديمقراطي الى الوجود بسنوات طويلة، فلم تصبح أنظمة أوربا الغربية ديمقراطية،إلا بعد مرحلة انتقال دستوري مدني، ثم مرحلة تحول ديمقراطي مدني،

ثم مرحلة دول ديمقراطية مدنية (لاحظ أن المدنية مرافقة لكل المراحل). فالأساس هو دولة الانتقال الدستوري المدني أيَّ دولة المؤسسات والقانون.. دولة المواطنة.. الدولة الدستورية.. وهي دولة قوية مع المواطن،لا دولة قوية ضد المواطن، ولا هي دولة هشة تحت رحمة فرد أو جماعات.. إنها دولة المؤسسات،إنها الدولة المدنية الحديثة.

فالأساس هو دولة الانتقال الدستوري المدني أيّ دولة المؤسسات والقانون.. دولة المواطنة.. الدولة الدستورية.. وهي دولة قوية مع المواطن،لا دولة قوية ضد المواطن، ولا هي دولة هشة تحت رحمة فرد أو جماعات.. إنها دولة المؤسسات،إنها الدولة المدنية الحديثة.

إن تشخيص المرحلة يؤشر أن عراق اليوم يمر في مرحلة انتقالية صنعها تاريخ سيء، هو تاريخ الشمولية، ومستقبل صعب هو مستقبل إنجاز الديمقراطية. لذا نرها مرحلة تتعايش معها وفيها المتناقضات وتزدحم بالمتغيرات، وأن العلامات الفارقة لهذه المتناقضات وتلك المتغيرات نلمسها في سلوكيات النخب السياسية، التي تتراوح ما بين هلاك سياسي وحراك سياسي، والأول (أيَّ الهلاك السياسي)، يتمثل في أن اشياء كثيرة تحصل في عراق اليوم، هي بعيدة عن السياسة بصيغتها المدنية وقريبة من السياسات غير المدنية، فإذا كانت السياسة المدنية تتمثل في بناء مجتمع التسويات لا التصفيات، ومجتمع التنافس لا التنابذ، ومجتمع صحوة المواطنة لا غيبوبة الوطنية، فإن السياسات غير المدنية تتمثل بسياسات أحياء يحكمهم الأموات، وسياسات التقدم نحو الخلف، وسياسات التواقفية وليس التوافقية، وسياسات الاستيلاء على السلطة، وليس المشاركة في السلطة، وتلك السياسات غير المدنية نلمسها في السياسات الطائفية المذهبية (سنة - شيعة - إسلام - مسيحية)، وسياسات عصبية (عرب - اكراد - تركمان...الخ) وسياسات اجتماعية عشائرية (صحوات ومجالس إسناد)، وسياسات جهوية مناطقية (دولة البصرة - دولة صلاح الدين - دولة نينوى...الخ).

أما الحراك السياسي فتتقاسمه (قسمة ضيزى) تكتلات جديدة قليلة،وتفكيكات قديمة وجديدة كثيرة...، وأنه حراك صفقات ظرفية آنية ومؤقتة، تنظر أولاً الى مصالح فرقاء هذه الصفقة أو تلك، ثم تدعو أخيراً، بل بعد الأخير الى الولاء الكلامي،والى مصالح البلاد والعباد، وإن حصلت مثل هذه التحالفات الجديدة، فإنها تحالفات كاشفة (لصفقات) وليس خالقة لإمكانيات التغيير والتطوير نحو الأحسن،أيَّ نحو بناء الدولة المدنية الحديثة في العراق.وإذا كان عراق اليوم يمر في مرحلة انتقالية تعتاش في المتناقضات وتزدحم بالمتغيرات، فإن من غير الممكن

تأبيد الانتقال كما أنه من غير الممكن تجميد المتغير،لذا برزت حاجة ماسة الى التعامل مع الانتقالي، تعاملاً ايجابياً لتجاوز تشوهات العملية السياسية ولتجنب خطر نمو وحش أو ربما وحوش شمولية في رحم الديمقراطية العراقية الوليدة، وهذا التعامل الايجابي يحتاج الى رؤية واضحة ومنهجية عقلانية، فما هي طبيعة هذه الرؤية؟ وما هي ملامح المنهجية العقلانية؟.

في عراق مثقل بالأزمات بل وطاعن في التأزم، توهم بعضهم أن ولادة الديمقراطية ستنبثق من سقوط الديكتاتورية، كما هو حال إعادة إقامتها في ألمانيا بعد سقوط النازية، وفي ايطاليا بعد سقوط الفاشية، وكما هو حال إقامتها في اليابان بعد عام 1945.ولكن الديمقراطية لم تقم مباشرة في أيَّ من البلدان الغربية، ولا حتى الولايات المتحدة الأميركية.فهل ننسى حرب الاستقلال، وإبادة الهنود الحمر، والعبودية، والحرب الاهلية، ورفض حق التصويت للسود، دون نسيان مشاكل اليوم من التمنع عن التصويت وهيمنة المال واللوبيات، وطابع الإثارة الاجتماعية الكاريكاتوري الذي تتخذه السياسة، وقرون التناوب بين الثورات الدموية والقمع الشرس؟، وفي فرنسا، كيف ننسى المئة والخمسين عاماً الفاصلة، بين أول عملية اقتراع عام 1795 وحق الانتخاب للنساء الفرنسيات؟.

كل هذه الاسئلة يطرحها الدبلوماسي الفرنسي (هوبير فيدرين)، في كتابه الذي يحمل عنوان (استمرار التاريخ)، ويضيف القول (إن على الغرب التشجيع على الديمقراطية من دون السعي الى فرضها). فالديمقراطية (ليست نسكافة!) أيَّ ليست قهوة فورية الصنع على رأي الكاتب المكسيكي (اوكتافيوباز).

وبقدر تعلق الأمر بالحالة العراقية اليوم، يجب الحذر من الخلط بين (إعادة) الديمقراطية بعد عام 1945 في المانيا وايطاليا ثم اسبانيا والبرتغال واليونان وأميركا اللاتينية، وبين (إقامة) الديمقراطية في بلاد لم يكن لها قبلُ وجود مكتمل، ولا حتى نصف مكتمل، وإن كانت هناك جذور فكرية ولحظات عملية للديمقراطية، كما هو الحال في العراق الملكي. أما التشبه بالتجربة اليابانية في إقامة الديمقراطية فإن اليابان، هي من المجتمعات المتجانسة،على حين أنَّ العراق من المجتمعات المتنافرة.

واذا كانت التقنيات الديمقراطية (مثل الانتخابات تحت الرقابة) سهلة التصدير، فإن الثقافة الديمقراطية (احترام حقوق الاقليات، حقوق المواطن)، يتطلب زرعها

في النفوس زمناً طويلاً. ثم كيف نخلط في المحصلة بين مسار الديمقراطية الداخلية عن طريق الإمكانات الموضوعية الملائمة، التي يكتنزها المجتمع، وبين فرض الديمقراطية من الخارج دون توافر هذه الإمكانات الموضوعية الملائمة؟.

ونتيجة لذلك أنَّ المرحلة التي يمر بها عراق اليوم، ليست مرحلة ديمقراطية ولا مرحلة تحول ديمقراطي، بل هي مرحلة (تطعيم) ديمقراطي؟، وهذا التطعيم لا ينجح في إزاحة آثار وحش الشمولية القديم، وإزاحة ممارسات وحوش الشمولية العراقية الجديدة دون تمكين.

المرحلة التي يمر بها عراق اليوم، ليست مرحلة ديمقراطية ولا مرحلة تحول ديمقراطي، بل هي مرحلة (تطعيم) ديمقراطي؟، وهذا التطعيم لا ينجح في إزاحة آثار وحش الشمولية القديم، وإزاحة ممارسات وحوش الشمولية العراقية الجديدة دون تمكين.

والتمكين بقدر ما يكشف إمكانيات ينبغي أن يخلق امكانيات للعبور بالعراق من المرحلة الانتقالية الى مرحلة التحول الديمقراطي. وليس هناك من يكشف عن الإمكانيات للتحول الديمقراطي سوى مؤسسات الدولة المدنية. إذ هي قادرة على تجاوز تشوهات العملية السياسية وتحقق المصالحة الوطنية، وتجنيب العراق من توحش الشموليين الجدد في رحم ديمقراطية عراقية وليدة،وأنها قادرة أيضاً على تحقيق المهمات الخاصة بالمرحلة الانتقالية،لأنها تتعامل مع متناقضاتها ومتغيراتها وتعارضاتها تعاملاً ايجابياً.

وهذه المهمات الخاصة بدولة المرحلة الانتقالية (أيَّ دولة المؤسسات والقانون)، تتضمن تحقيق الأمن والاستقرار وبناء المؤسسات على أسس ديمقراطية، واعتماد آليات الإسراع في استكمال السيادة وصيانة الاستقلال، وتصفية آثار الدكتاتورية القديمة والجديدة، وإنهاء مظاهر المحاصصة والتمييز القومي والاستبعاد الطائفي، وإنهاء التهجير والنزوح القسري وعودة المهجرين والنازحين واحترام تعددية الشعائر الدينية، وإعمار العراق.

هنا نصل الى نتيجة تفيد أنّ استكمال بناء دولة المؤسسات والقانون (الدولة المدنية)، هو مسعى مهم للدخول في مرحلة التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، بمعنى أنّ التحول الديمقراطي يقتضي استكمال بناء الدولة المدنية بوصفه(أيَّ هذا الاستكمال) شرطاً وجودياً لازماً للتحول،بيد أن هذا الاستكمال لا يؤدي أوتوماتيكياً الى التحول الديمقراطي،لأن أيَّ تحول ديمقراطي لا يتم من دون استكمال بناء دولة المؤسسات،ذلك أنَّ مفتاح الدخول الى دولة المؤسسات هو الحكم الصالح، وعن هذا الحكم سبق أن كتبنا وسنبقى نتطلع.

2. عراق ما بعد المقصلة التشريعية

لم يخطأ (ارسطو) عندما قال إن كل مدينة تحتاج الى "سورثانٍ"، وعندما استغرب سامعيه، بسبب التكاليف الباهظة والعذابات الصعبة في بناء سور واحد فقط لكل مدينة، استدرك (ارسطو) فقال: إن كل مدينة تحتاج الى "سور ثان" هو "القانون"..عندها زال استغراب السامعين وُصدقَ (ارسطو)، واقتنع كل العقلاء والأخيار بعد ذلك-(حتى يومنا هذا)- بأهمية القانون بقواعده الضامنة للحقوق والحريات المنظمة للالتزامات والواجبات في حياة المجتمعات، التي تسعى الأن تكون صالحة الحكم ومتمدنة السلوك ومتقدمة العمران.

أما غير العقلاء والاشرار فقد اضطروا مكرهين الى التسليم بهذه الحقيقة (حقيقة أهمية القانون والتشريعات)، بيد أنهم عمدوا الى تشويه وتحريف هذه الحقيقة، فجعلوا من التشريع سلاحاً للشر عن طرق تقنين إراداتهم المتسلطة ورغباتهم الشريرة وأطماعهم الشخصية اللامتناهية.

العهد السابق المباد سياسياً، لم يباد تشريعياً بعدُ.. فقد أثقل ذلك العهد العراق وأهله بتخمة تشريعية، لا يمكن التخلص منها إلا من خلال مقصلة تفكك أحشاء منظومة تلك التخمة التشريعية وتقطع نوافلها المتشعبة والمعقدة.

وبقدر تعلق الأمر بالشر والاشرار في العراق، فإن العهد السابق المباد سياسياً، لم يباد تشريعياً بعدُ.. فقد أثقل ذلك العهد العراق وأهله بتخمة تشريعية، لا يمكن التخلص منها إلا من خلال مقصلة تفكك أحشاء منظومة تلك التخمة التشريعية وتقطع نوافلها المتشعبة والمعقدة.

إن عملية تحديث المنظومة التشريعية هدف نبيل يعمل به ومن أجله في معظم دول العالم. وفي العراق ولأكثر من ستين عاماً من التراكم التشريعي وحتى عام 2009، تفيد مؤشرات إدارة الحكم للبنك الدولي، بأن هذا البلد يقع في مرتبة متدنية لا تزيد عن 20 % في التصنيف العالمي لجودة القوانين، فالعديد من القوانين والأنظمة والأوامر والتعليمات والمراسيم أمست غير ضرورية وتؤثر بصورة سلبية على التنمية المجتمعية الشاملة المستدامة. وعندما تتدنى جودة المنظومة التشريعية، فإن هذه المنظومة (الموصوفة بحق أنها كبيرة ومتشعبة ومعقدة)، تولد الفساد والتعسف، الأمر الذي يدعو الى برنامج (المقصلة التشريعية) الذي سبق وأن تم التعامل معه وتطبيقه في بلدان عديدة (المكسيك - وكوريا الجنوبية - وفيتنام - وكرواتيا - وكينيا، وغيرها من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية).. هذا البرنامج تبنته

اليوم الحكومة العراقية بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وتم التعامل معه في مصر أيضاً تحت اسم (إرادة)، ويتم التعامل معه في العراق تحت اسم (إصرار).

والمقصلة هي عملية منهجية وشفافة، تعمل على جرد ثم مراجعة ثم إزالة القوانين والأنظمة والتعليمات والمراسيم والأوامر وغيرها، من الأدوات التشريعية المتشعبة والمعقدة في العراق، التي لا تحتاج لها مؤسسات الدولة والمجتمع.

ماهي الخطوات اللازمة للشروع في المقصلة؟

يحدد الخبير في هذا الشأن (سكوت جاكوبس) المدير العام لمؤسسة (جاكوبس وشركائه)،أن عملية التخطيط المسبق للإصلاح عادة ما يستغرق 3-5 أشهر على نطاق وطني، وهناك حاجة الى اتخاذ خطوات عدة هي:

- الحصول على دعم من مجموعة صغيرة من الاصلاحيين داخل الحكومة وخارجها، واتخاذ قرار سياسي للمضي قدماً.
- تعيين نطاق العمل والجدول الزمني للمقصلة.
- تطوير الاستراتيجيات القانونية والإدارية، مع وضع خطة للتنفيذ واقتراح التمويل.
- رسم مسودة تفويض قانوني لاعتمادها سياسياً.
- التشاور مع مؤسسات القطاع الخاص المختارة لتنظيم مشاركتهم.
- تعيين الموظفين وتدريبهم ووضع وحدة للمراجعة في مكانها المناسب للعمل.
- إكمال تخطيط المشروع، ومواد التنفيذ، وإعداد قاعدة بيانات الكترونية.
- اعتماد الاطار القانوني وأطلاق المقصلة بعد ذلك على الفور.

ولكن ينبغي الانتباه جيداً الى أمرين:

الأول: النزوع نحو أطلاق مقصلة التشريعات لايعني نزوعاً نحو العدمية التشريعية. لأن (العدمية التشريعية) تفضي بالبلاد الى حالة من حالتين... إما الى حالة الحقوق والحريات المعدومة، أو الى حالة الحقوق والحريات المتوحشة.

الثاني: أن التخمة التشريعية العراقية المراد وضعها تحت المقصلة، لا تلغي وجوب سد العوز التشريعي، الذي يعاني منه العراق الجديد. فالدستور العراقي

لعام 2005 الذي وفر الضمانات للحقوق الحريات يستلزم تنظيم تلك الحقوق والحريات. ولا سبيل الى ذلك التنظيم إلا بإصدار القوانين، ولا سيما القوانين المكملة للدستور.. عندها سنبني السور الثاني للعراق الجديد (سور القوانين)، الذي سيمهد لبناء المؤسسات التي تمكن الجميع من الإفادة من هذه الضمانات الدستورية للحقوق والحريات، ومن هذا التنظيم لتلك الحقوق والحريات.

3. الدولة العراقية وقفص المحاصصة

إن عملية بناء الدولة المدنية في التأطير النظري، وفي التجربة العملية التاريخية تستدعي الاتكاء على التفسيرات المعروفة عند المهتمين بنشأة الدولة المدنية، ألا وهي نظرية العقد الاجتماعي دون التفسيرات الأُخر من مثل (نظرية القوة - ونظرية الأسرة - والنظرية الدينية..الخ). وتستلزم كذلك استحضار عناصر أو مقومات البناء لكل دولة والمتمثلة بـ(الشعب - والإقليم - وحكومة ذات سيادة - واعتراف دولي).

بيد أن وجود هذه المقومات أو تلك العناصر لوحدها غير كافٍ، من دون وجود علاقة تفاعلية متبادلة بين هذه المقومات أو تلك العناصر. وهذه العلاقة المتبادلة (غير التنضيدية، غير التجميعية)، بين عناصر ومقومات بناء الدولة تستوجب– كيما تكون تفاعلية تبادلية– وجود وشائج تجعل من الدولة المدنية الحديثة حقيقة حية ملموسة. وهذه الوشائج أو تلك العلاقة يصنعها المجتمع وأفراده بأسواق مستقرة ومعابد آمنة ومدارس مفتوحة. وتصنعها أيضاً مؤسسات سياسية مدنية (دستور- برلمان–أحزاب–صحافة) والهوية السياسية المدنية (الهوية الوطنية).

وعليه تبنى الدولة المدنية الحديثة على خيارات موضوعية، عندما تتوافر لها الحوامل الموضوعية الآتية:

- الحامل الاقتصادي (اقتصاد مستقر - قانون عرضوطلب فعّال - الربح والخسارة - المبادرة الفردية النشطة - الملكية الخاصة المصانة).
- الحامل السياسي (انتخابات - ودستور - وبرلمان منتخب - وتعددية حزبية - وصحافة حرة - وسيادة القانون - وقضاء مستقل - واحترام حقوق الإنسان).
- الحامل الفكري والثقافي (هيمنة النزعات العقلانية - والفردية - والعلمانية).
- الحامل الاجتماعي (طبقة وسطى كبيرة ومستنيرة وميسورة - عدالة اجتماعية)

ولكن..إن لم تتوفر تلك الحوامل أو بعضها، فهذا لايعني الانتظار لحين استكمالها كلها، على أنّ عدم الانتظار لحين استكمالها، مع الحاجة المُلحّة لبناء الدولة المدنية، يجعل الحاجة لبناء الدولة المدنية، خياراً سياسياً وضعياً لا خياراً موضوعياً.

بمعنى أدق ولكي لا ننتظر ينبغي أن نجعل من بناء الدولة المدنية الحديثة، خياراً سياسياً واعياً، يبدأ من فوق وليس من تحت. وهذا الخيار السياسي الواعي نريد له أن يتحقق من خلال تشكيل برلمان منتخب (مجلس النواب) وتعددية سياسية (تعددية حزبية وصحافة حرة).

إن هذا ما تم فعله في عراق ما بعد 2003، ولكن حصلت تشوهات وضعية مضافة على تشوهات موضوعية،أسهمت في صناعة العنف واستمراره، ومن ثمالابتعاد عن بناء الدولة المدنية الحديثة، تتلخص جميعاً في علامات فارقة تضمنها مشهد المجتمع العراقي الراهن، وتتلخص بالعناوين والعبارات والاسئلة الآتية:

حصلت تشوهات وضعية مضافة على تشوهات موضوعية،أسهمت في صناعة العنف واستمراره، ومن ثمالابتعاد عن بناء الدولة المدنية الحديثة، تتلخص جميعاً في علامات فارقة تضمنها مشهد المجتمع العراقي الراهن

• تقدم المشروع المعلن (المشروع الرسمي لبناء الدولة العراقية المدنية الحديثة)، وتخلف الأدوات والآليات المستخدمة. بمعنى أن مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة، يؤشر هيكلاً سياسياً متمدناً (ديمقراطي فيدرالي)، بحشوة غير متمدنة، بسبب اعتماد معايير سياسية غير متمدنة (طائفية دينية - وتعصبية قومية - واجتماعية عشائرية).

• حضور التعددية التنابذية وغياب التعددية الهارمونية (المنسجمة)، الأمر الذي جعل الشأن العراقي شأن مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات... مجتمع خلاف دموي وليس مجتمع تنوع واختلاف سلمي..مجتمع انفلات من القيود وليس مجتمع تحرّر من القيود.

• طوئفة سياسية في بلاد انتقلت من زمن الحريات المعدومة الى زمن الحريات المتوحشة، وفي ظل الزمن الأخير شهدنا استباحات عنيفة متنوعة (استباحات دور العبادة وأهلها - واستباحة دور العدالة ورجالاتها - واستباحة دور العلم وشاغليها - واستباحة الأسواق وزبائنها)، ونتيجة ذلك،أضحت الطوئفة السياسة حاملةٍ بمخاطر إثارة العنف والارهاب والحرب الأهلية أو التقسيم،أو جميعها.

• حصلت تشوهات في الدستور فأصبح الدستور مليئاً (بالألغام). وحصلت

تشوهات في الانتخابات، الأمر الذي يقتضي اعتماد قانون جديد وحقيقي للانتخابات التشريعية، وآخر لانتخابات مجالس الأقاليم والمحافظات غير المنظمة لإقليم، يعتمد مبدأ المواطنة ويعد العراق دائرة انتخابية واحدة، يتجاوز نظام تكريس تفتيت العراق ما بين قوائم ودوائر طائفية واثنية.

وحصلت تشوهات في التعددية الحزبية وتعددية الرأي العام، الذي يقتضي اعتماد قانون جديد وحقيقي للتعددية الحزبية (قانون الاحزاب السياسية)، يقوم على أسس ومعايير سياسية مدنية، تقبل بأحزاب تعتمد مبدأ التداول السلمي للسلطة وشفافية التمويل، ولا تقبل بالتنظيمات الحزبية التي تحتضن هياكل عسكرية أو شبه عسكرية مسلحة داخلها، ولا تقبل بالمحاصصة الطائفية الدينية والتعصب القومي، لتجاوز التشوهات بهذا الشأن،فضلاً عن ضرورة وجود قانون للصحافة الحرة يضمن مبدأ تعددية الرأي وحرية التعبير.

إن هذه الاصلاحات لتشوهات العملية السياسية ينبغي أن ترافقها عملية مصالحة وطنية، وأن من يريد أن يكون مواطناً عراقياً، يعيش ويشارك في دولة مدنية ينادي ويعمل من أجل المصالحة الوطنية. فبعد أن وقع أغلب العراقيين في حال من الغيبوبة، عن كل ماهو وطني، وأنشغل كل منا بنفسه، وبات همه الأول كيف يسجل "انتصارات" جوفاء على أنداده في الوطن.

إن هذه الاصلاحات لتشوهات العملية السياسية ينبغي أن ترافقها عملية مصالحة وطنية، وأن من يريد أن يكون مواطناً عراقياً، يعيش ويشارك في دولة مدنية ينادي ويعمل من أجل المصالحة الوطنية.

وادهى ما في حالنا أن العصبية الفئوية تتحكم بمشاعرنا وتفكيرنا وسلوكنا. فهي التي ترسم خطوط الفصل بين المتنابذين ولا نقول المتنافسين، فالتنافس يكون على مكسب أو غنيمة، وليس في حياتنا مكسب أو غنيمة لفئة على حساب فئة أخرى، فكلنا في مركب واحد، والعاصفة الطائفية المذهبية والقومية التعصبية التي تكاد تغرق المركب لا تميز بين راكب وآخر.

وليس من مكون في العراق،إلا ويشكو أنه مظلوم، وليس من مكون يقر بأنه ظالم، فكيف يكون ظلم من دون ظالم؟.

هذه المصيبة الجامعة سوف تنتهي، فأيَّ مصيبة في التاريخ لم تنته؟ ولكن السؤال هو متى؟ المخرج بسيط وواضح. إنه في أنفسنا، فلنعقد العزم على إنقاذ أنفسنا ومجتمعنا ووطننا، ونوطد العزيمة على عدم الإصغاء الى الخارج أو الرهان أو الاستقواء

بقوى خارجية من هنا وهناك، ولنخلص لأنفسنا ووطننا، فنوظف إرادتنا الحرة في نفض كل أدران العصبية والفئوية عن تفكيرنا وسلوكنا، والتخلي عن نفسية الانتحار والتبرؤ من كل أوزار الأنانية، التي تستبد بنا لنخرج بتصميمنا من حال الغيبوبة والعدمية الوطنية، التي تسيطر علينا ولنتحرر من قفص المحاصصة التي تفرق بيننا.

4. متى وكيف تصبح الفيدرالية منزلقاً سياسياً؟

إن الانتباه لحصر وتشخيص وفهم عيوب ومزالق السياسة العراقية المعاصرة، لا يراد منه هتك المحجوب وفضح المستور، بقدر ما يراد منه العلاج من أوجاع هذه العيوب ومخاطر وعتمة تلك المزالق. لأن دوام حال، تلك المزالق والعيوب، من المحال، كما يقال، وإن لم تدم هذه المزالق وتلك العيوب، فهو أمر غير مأسوف عليه.

إن الانتباه لحصر وتشخيص وفهم عيوب ومزالق السياسة العراقية المعاصرة، لا يراد منه هتك المحجوب وفضح المستور، بقدر ما يراد منه العلاج من أوجاع هذه العيوب ومخاطر وعتمة تلك المزالق.

فإذا كان المحتل قد أزهق الباطل (الديكتاتورية)، فإنه أهمل إقامة الحق (الديمقراطية)، وترك هذه المهمة النبيلة، الى ساسة وزعماء الكتل المتصدرة للعملية السياسية، فكانت التراجعات والاخفاقات في بناء الديمقراطية في العراق،أكبر بكثير من المنجزات والانتصارات في هذا الشأن.

والملموس الذي لايقبل الشك أن معظم هؤلاء، بقصد أو من دون قصد، تجاهل أمر الوقاية من مزالق السياسة العراقية وعيوبها التي يتلخص بعضها بالآتي:

• منزلق الحرص على شخصنة المؤسسات وتنصيب الأشخاص، بدلاً من تنصيب المؤسسات ومأسسة المناصب.

• منزلق حرص النصف الأول من الساسة على إجادة صناعة المشكلات، والنصف الثاني على جهل أو تجاهل صناعة المعالجات.

• منزلق عشق الفشل، فنصفهم لا يريد أنّ يكون ناجحاً، والنصف الثاني يريد أفشال الناجح.

• منزلق غياب سياسة الأولويات، فنصفهم لا يعرف شيئاً عن الأولويات، والنصف الثاني يعرف الأولويات بيد أنه يتجاهلها.

• منزلق أن الساسة يعيشون هوس الدعوة الى الاجتماعات، من دون العمل لعقدها ويقدمون مبادرات متقابلة، وليس مبادرات متفاعلة، ويتعاملون فيما بينهم بعناد سياسي وليس بتنافس سياسي.

• منزلق تغويل امتيازاتهم، وتقزيم حقوق الناس، عبر الانحناء إزاء الاستحقاقات الجهوية الضيقة على حساب الاستحقاقات الوطنية الواسعة.

منزلق تغويل امتيازاتهم، وتقزيم حقوق الناس، عبر الانحناء إزاء الاستحقاقات الجهوية الضيقة على حساب الاستحقاقات الوطنية الواسعة.

• منزلق العوز التشريعي (قانون الأحزاب - وقانون النفط والغاز... وغيرها من التشريعات المنصوص عليها في الدستور).

• منزلق العوز المؤسساتي (مجلس الاتحاد - ومجلس الخدمة العامة، على سبيل المثال لا الحصر).

• منزلق العوز في الفهم. فالشراكة تفهم على أساس أنهم (شرائج) وليس شركاء. والتوافقية تفهم على أساس أنها تواقفية، والتوازن يفهم على أساس أنه محاصصة.

وكيما لا تصبح الفيدرالية في العراق منزلقاً سياسياً من المفيد أن نحدد ماهية الفيدرالية لمغادرة العوز في فهمها، وأن نفسر هوس الدعوة لها لمغادرة العوز في ممارستها.

فمن حيث المبدأ تتحدد ماهية الفيدرالية بدلالة كونها شكلاً من أشكال النظم السياسية، يقوم على أساس توزيع وظائف السلطات الثلاث (التشريعية - التنفيذية - القضائية)، مندون تركزها بيد فرد أو أقلية أو هيئة واحدة. وحيث أن السياسة هي "فن أدارة الشأن العام"، وأن من يدير هذا الشأن العام، يتمثل بـ(هيئة) فأن شكل هذه الهيئة يتراوح ما بين نظام مركزي ونظام لا مركزي.

وبقدر تعلق الامر بماهية الفيدرالية أيضاً، فأن أمرها يتصل بشكل سلطة الهيئة التي تدير الشأن العام (أيَّ السلطة السياسية)، وليس بعقيدة هذه السلطة. وللسلطة السياسية، أشكال متعددة تتراوح بين السلطة ذات النظام المركزي (سلطة الدولة الموحدة البسيطة) والسلطة ذات النظام اللامركزي (سلطة الدولة الفيدرالية وسلطة الدولة الكونفدرالية). فالفيدرالية هي شكل من أشكال السلطة اللامركزية. بمعنى أدق أن الفيدرالية ليست عقيدة كيما تناهض أو تناصر، فمن يناصرها كعقيدة يقع في الخطأ،ومن يناهضها كعقيدة يقع في الخطأ أيضاً، ومن يناهضها كنظام مركزي فأنه يفضل المركزية على اللامركزية، ومن يناصرها كنظام فأنه يفضل اللامركزية على المركزية.

بعد ذلك يمكن تحديد ماهية الدولة الفيدرالية (الاتحادية)، بدلالة المفهوم المقارب لها والمتميز عنها،إلا وهو مفهوم الدولة الكونفدرالية. فإذا كانت الكونفدرالية تمثل شكلاً لنظام سلطة الدولة اللامركزية الواسعة، فإن الفيدرالية تتمثل أيضاً بشكل نظام سلطة دولة لا مركزية، ولكنها ليست لا مركزية واسعة.

ففي الفيدرالية هناك علم واحد للدولة الفيدرالية، مع أعلام فرعية للأقاليم والولايات، وهناك جيش اتحادي واحد بلا جيوش للأقاليم والولايات، وتمثيل خارجي دبلوماسي واحد. وبرلمان اتحادي واحد مع برلمانات للأقاليم والولايات، وخزينة اتحادية واحدة مع وجود خزائن محلية للأقاليم والولايات. على حين تعبر الدولة الكونفدرالية عن اتحاد وحدات سياسية مستقلة (دول)، لكل واحدة منها علم خاص وجيش خاص وخزينة خاصة وتمثيل خارجي دبلوماسي خاص وشرطة خاصة بها، غير أن هناك شكلاً من أشكال التنسيق بين دول الاتحاد الكونفدرالي، على الصعيد التعاون العسكري والسياسة الخارجية لدول الاتحاد، وعند الحاجة وبالاتفاق.

ففي الفيدرالية هناك علم واحد للدولة الفيدرالية، مع أعلام فرعية للأقاليم والولايات، وهناك جيش اتحادي واحد بلا جيوش للأقاليم والولايات، وتمثيل خارجي دبلوماسي واحد.

إن أهمية الفيدرالية ودواعيها تتأتى، ومن حيث المبدأ، من الخشية من تركز وظائف السلطة والتفرد بها من فرد،أو جهة أو هيئة تنفيذية واحدة من جهة، وتتأتى كذلك من ضرورة الانتقال بمجتمع الوحدة السياسية (الدولة) المتنوع اللامتجانس قومياً وحقبياً، الى مجتمع متنوع (قومياً ودينياً)، لكنه متجانس ضمن أفكار وشكل من أشكال الوحدة السياسية تسمى الدولة الفيدرالية (الاتحادية).

وتتكون نظم الدولة الفيدرالية بطريقتين:

الأولى: طريقة اتحاد دولتين أو أكثر. وفي هذه الحالة تفقد الدولة التي كانت مستقلة، ثم تدخل الاتحاد الفيدرالي أو تشكله شخصيتها القانونية كدولة مستقلة.

الثانية: طريقة تفكك دولة مركزية موحدة، وإعادة الاتحاد بين بعض أقاليم هذه الدولة،أو جميعها، ليصبح الاتحاد الجديد دولة فيدرالية،بعد أن كانت دولة مركزية موحدة.

وبقدر تعلق الأمر بالفيدرالية التي أرادتها المادة الأولى للنظام السياسي في الدستور العراقي لعام 2005، فإنها تخص الفيدرالية لكل العراق وليس لجزء منه، مع التأكيد على أن تجربة كردستان العراق في هذا المضمار، تعد من بين أول وأبرز المنجزات

القليلة التي تحققت في ظل عملية التحول الديمقراطي في عراق ما بعد عام 2003. ومن باب الخشية من ضياع قدرة الحفاظ على مثل هذا المنجز، وكيما لاتكون الفيدرالية منزلقاً سياسياً، لا بد أن تُفهم، ويتم التعامل معها والقبول بها، بالشكل الآتي:

• إنَّ الفيدرالية ليست عقيدة بل شكل متمدن من أشكال النظم السياسية، التي تقوم على توزيع وظائف السلطة السياسية الثلاث (التشريعية - والتنفيذية - والقضائية) بين هيئات ومؤسسات الحكم الاتحادية (التشريعية - والتنفيذية - والقضائية)، وبين هيئات ومؤسسات الحكم في الاقاليم (التشريعية - والتنفيذية - والقضائية).

• إن نجاح الفيدرالية قرين، من حيث الولادة والحياة، بأن الداعي لها، فرداً أو جماعة، ينبغي أن يكون داعياً ديمقراطياً حقيقياً يخشى من تركز السلطة. ودون ذلك هناك خشية من كل دعوة للفيدرالية صادرة عن جهات غير ديمقراطية.

إن نجاح الفيدرالية قرين، من حيث الولادة والحياة، بأن الداعي لها، فرداً أو جماعة، ينبغي أن يكون داعياً ديمقراطياً حقيقياً يخشى من تركز السلطة. ودون ذلك هناك خشية من كل دعوة للفيدرالية صادرة عن جهات غير ديمقراطية.

• إن الفيدرالية لا تعني قوة الحكومة الاتحادية وضعف الحكومات المحلية، ولا تعني قوة الحكومات المحلية وضعف الحكومة الاتحادية، بل تعني قوة الحكومة الاتحادية وقوة الحكومات المحلية. وهذه القوة للطرفين ينبغي أن تتأتى من الالتزام بالدستور والقوانين ذات الصلة بتوزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في الاقاليم.

ومن هنا تأتي أهمية دعوتنا للجميع بالانشغال أولاً وأخيراً بالديمقراطية والبناء الديمقراطي لمغادرة هوس التهديد،بإعلان الأقاليم لأغراض المزايدات السياسية عند بعضهم من جهة، ومغادرة هوس التطّيرمن المطالبة بإعلان الأقاليم عند بعضهم من جهة أخرى.

وعليه يتمثل القاسم المشترك لعدم الخشية من الفيدرالية من جهة، وعدم الخوف على الوحدة الوطنية العراقية من جهة أخرى، بالديمقراطية الحقيقية وبالمزيد من الديمقراطية الحقيقية.

5. فرص نجاح المؤتمر الوطني العراقي المرتقب

في هذا اليوم وقبله وربما بعده كثيرة هي "المبادرات" والأكثر منها، هي تلك

الاستجابات "الكلامية" لتلك المبادرات التي دعا اليها السادة مقتدى الصدر وعمار الحكيم، ورؤساء الرئاسات الثلاث (جلال الطلباني ونوري المالكي وأسامة النجيفي)، ورئيس القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني.

وباستثناء وثيقة الشرف التي أطلقها السيد مقتدى الصدر، فأن جميع ما تبقى من دعوات تم طرحها من دون مضمون، وأن كانت قد احتضنت آليات تنتهي جميعاً، بوجوب اعتماد آلية الحوار المباشر بين الأطراف الفاعلة في العملية السياسية العراقية، ضمن أطار مؤتمر وطني مرتقب الانعقاد.

إن فرص نجاح مثل هكذا مؤتمر، والخروج منه بمبادرة حل حقيقي ومضمون، لجميع الخلافات العالقة بين القوى المتصدرة للعملية السياسية في العراق، تحتاج الى مقدمات سليمة من أبرزها:

• الجدية في التحضير لهذا المؤتمر،وهنا نلحظ أن قيادات القوى المتصدرة للعملية السياسية في العراق، حرصت بقناعة أو باضطرار، الى أن تكون جادة في التحضير من خلال اللقاءات الجماعية والثنائية، على مستويات عليا ومتوسطة ودنيا.

• التزام التهدئة وإيقاف الحملات والتراشقات الاعلامية الانفعالية المتشنجة، وهنا نلاحظ أن أطراف الخلاف، لم يرتقوا بعد الى مستوى ضبط النفس والعقلنة.

• فك الارتباط بين قضايا الملف السياسي الخلافية، وقضايا الملف القضائي القانونية.فالمؤتمر سياسي بامتياز، ولا علاقة له بما ينبغي أن ينشغل به القضاء فقط.

فك الارتباط بين قضايا الملف السياسي الخلافية، وقضايا الملف القضائي القانونية. فالمؤتمر سياسي بامتياز، ولا علاقة له بما ينبغي أن ينشغل به القضاء فقط.

• التمييز مابين فرض الشروط المسبقة للمشاركة في المؤتمر، ووجوب الاتفاق المسبق على عرض وترتيب مضامين أجندة أو جدول أعمال المؤتمر..،فعلى سبيل المثال لا الحصر،إن اعتماد الدستور كمرجعية لحل الخلافات لا يمثل شرطاً مسبقاً،على حين يمثل الإصرار على مكان انعقاد المؤتمر، فرضاً لشرط مسبق، يعرقل نجاح وربما يعرقل انعقاد هذا المؤتمر.

• تحديد اوليات أجندة المؤتمر أو نقاط جدول أعماله بما يعطي الأولوية للاستحقاقات الوطنية العراقية على الاستحقاقات الجهوية.

فالاستحقاقات الوطنية ينبغي ألا تدخل ضمن المناكفات والمزايدات السياسية، ولا تدرج ضمن الخلافات ما بين القوى المتصدرة للعملية السياسية مثل الالتزام بالدستور وصيانته واحترامه، وتثبيت السيادة وتعزيز الاستقلال الناجز، وتحقيق الأمن والاستقرار ومناهضة الارهاب وجرائم العنف، وتعزيز الحريات ومكافحة الفساد والبطالة والفقر بما يضمن بناء التجربة الديمقراطية القائمة على العدالة الاجتماعية، وحل الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من جهة، وبين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في المحافظات غير المنضوية بإقليم. ومراعاة الالتزام بتنفيذ ما تبقى تنفيذه من بنود اتفاق أربيل، بما لا يتعارض مع السياقات الدستورية.

• ضرورة إدراك الفرقاء أن ما ينتج عن المؤتمر ليس قرارات، بل توصيات وكيما تصبح ملزمة ومضمونة، لابد من أن تأخذ طريقها الى التنفيذ،ضمن السياقات التي حددها الدستور.فالنتاج الذي يخرج عن المؤتمر والذي يحمل صفة تشريعية، لابد من أن يمر وفاقاً للسياقات الدستورية عبر مجلس النواب، والنتاج الذي يحمل صفة تنفيذية لابد من أن يمر عبرالسياقات التنفيذية الدستورية (رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء)، وما يحمل صفة قضائية لابد من أن يمر من خلال المؤسسات القضائية الدستورية) (مجلس القضاء الأعلى والحاكم).

• الاستماع الى آراء وافكار القوى والشخصيات الوطنية العراقية من خارج مؤسسات الحكم، (مجلس النواب والحكومة)، في التحضير للمؤتمر واشراك ممثلين عنهم فيه.

• الحرص على أن يكون المؤتمر مؤتمراً عراقياً بامتياز، من حيث الزمان والمكان والأفكار والأجندة، وبما يفيد بأن أيَّ طرف عراقي مشارك في المؤتمر، ينبغي أن يستقوي بالطرف العراقي الآخر فقط، بعيداً عن الاستقواء بالأجنبي غير العراقي.

أبرز الفرص لنجاح المؤتمر الوطني السياسي العراقي المرتقب انعقاده في مدينة هي دون المدن العراقية الأخرى، تتمتع بخصلة أنها للعراقيين أولاً، ثم لأهلها ثانياً، هي مدينة بغداد العاصمة السياسية للدولة العراقية الاتحادية

تلك هي أبرز الفرص لنجاح المؤتمر الوطني السياسي العراقي المرتقب انعقاده في مدينة هي دون المدن العراقية الأخرى، تتمتع بخصلة أنها للعراقيين أولاً، ثم لأهلها ثانياً، هي مدينة بغداد العاصمة السياسية للدولة العراقية الاتحادية،على حين تتمتع المدن العراقية الأخرى بخصلة،أنها لأهلها أولاً ثم

للعراقيين ثانياً..،في بغداد المنذورة لمغادرة حزن العراق، والوصول به الى مرح العراقي في ظل حكم شراكة ايجابية فاعلة.

ومن دون نجاح الفرقاء المتصدرين للعملية السياسية في العراق، بهذا المؤتمر (الامتحان لهم)، والذي سيعقد لمغادرة عدم الثقة فيما بينهم، فإن بانتظارهم (عدم ثقة) بصيغة أخرى، هي عدم ثقة الشعب العراقي بهم.

6. (نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح)

استخدام مصطلح الحكم الصالح «Good - governess»، منذ أكثر من عقد من الزمن تقريباً من الأمم المتحدة ومؤسساتها، لتقويم ممارسة السلطة السياسية في إدارة الشأن العام للمجتمع،باتجاه التطوير والتنمية والتقدم. وقد عرف بأنه "ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد وقدرات المجتمع وبتقديم الخدمات للمواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم".

وهذا يعني أن الحكم الصالح يعرف بدلالة (الحكم الديمقراطي الفعال)، الذي يعتمد بحسب البنك الدولي على مجموعة معايير أبرزها: (التمثيل - والمشاركة- والمنافسة - والشفافية - والمساءلة والمحاسبة). أو ربما معايير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المتمثلة بـ(المشاركة - وحكم القانون - والشفافية - وحسن الاستجابة - والمساواة - والتوافق - والفعالية - والمحاسبة - والرؤيا الاستراتيجية).

التجسير المتفاعل هو القابلة المأذونة لحكم صالح، يقوم على أساس الشرعية الديمقراطية. وتستند (الشرعية الديمقراطية) الى عنصرين هما: عنصر (الرضا والقبول) بالانتخاب وعنصر (المنجز) المتحقق

وتعتمد الأبعاد الفكرية السياسية لبناء الحكم الصالح على التجسير المتفاعل لثلاثية (المواطن - والمجتمع المدني - وسلطة دستورية مدنية)، وهذا التجسير المتفاعل هو القابلة المأذونة لحكم صالح، يقوم على أساس الشرعية الديمقراطية. وتستند (الشرعية الديمقراطية) الى عنصرين هما: عنصر (الرضا والقبول) بالانتخاب وعنصر (المنجز) المتحقق من خلال التقدم في مسارين، وهما مسار ضمان وتنظيم ومأسسة الحقوق والحريات لتمكين ممارستها. ومسار تحقيق العدالة الاجتماعية بتجاوز آفات الفقر والبطالة والفساد.

وعليه تفترض فأن خارطة التفكير السليم لبناء الحكم الصالح، ما يفيد بأن (لا بناء لحكم صالح من دون الشرعية الديمقراطية).

أما بصدد اللاعبين الاساسيين في فريق بناة الحكم الصالح القائم على الشرعية الديمقراطية فإنهم يتمثلون بـ: الفرد المتحول الى مواطن - والجماعات المتحولة الى مؤسسات مجتمع مدني- والسلطة المتحولة من سلطة كيان سياسي الى سلطة دولة دستورية مدنية.

فكيف ننتقل بالأفراد في العراق من رعايا الى مواطنين؟، وكيف ننتقل بالجماعات التقليدية المتنوعة قومياً ومذهبياً واجتماعياً، الى مؤسسات مجتمع مدني متنوعة مهنياً وسياسياً؟، وكيف ننتقل بالسلطة في العراق من سلطة كيان سياسي الى سلطة دولة دستورية مدنية؟.

هنا نحتاج الى كيفيات تحتضن مجموعة آليات وسياسات وإجراءات وتلك الكيفيات تتلخص بما يأتي:

أ - الكيفية السياسية وصولاً الى مرحلة التحول الديمقراطي عبر مواصلة التعامل بالآليات الديمقراطية (الالتزام بالدستور - والانتخابات - والتعددية السياسية بشقيها (التعددية الحزبية وتعددية الرأي) - واستقلال القضاء - والتداول السلمي للسلطة - وضمان الحقوق والحريات بالدستور وتنظيمها بالقوانين وتمكين ممارستها بالمؤسسات).

ب - الكيفية الاقتصادية وصولاً الى تحقيق العدالة الاجتماعية بالاقتصاد المتوازن والمستقر وبالتنمية المستدامة التي تناهض الفقر والبطالة والفساد.

ج - الكيفية الاجتماعية وصولاً الى التوازنات الاجتماعية، بتسوية التعارضات الاجتماعية من خلال نمو وتنمية الفئات الوسطى الواسعة والمستنيرة والميسورة.

د - الكيفية الثقافية وصولاً الى سيادة ثقافة المساهمة على حساب ثقافة الخضوع والثقافة التقليدية،عن طريق آليات تعزيز النزعات الفردية والعقلانية والعلمانية..

وهكذا إذا حددنا الكيفيات ووصلنا الى الفريق الثلاثي الباني للحكم الصالح (المواطن والمجتمع المدني وسلطة الدولة الدستورية المدنية)، عندها سنغادر أداءات الحكم غير المستقرة (أداء الحكومات الملكية في العراق)، والمنفعلة (أداء الحكم الجمهوري القاسمي)، والضعيفة (أداء الحكم الجمهوري العارفي)، والمركزية القاسية الفاسدة (أداء الحكم البكري - الصدامي)، والمضطربة المخيبة للآمال (أداء حكومات ما بعد 2003).◆

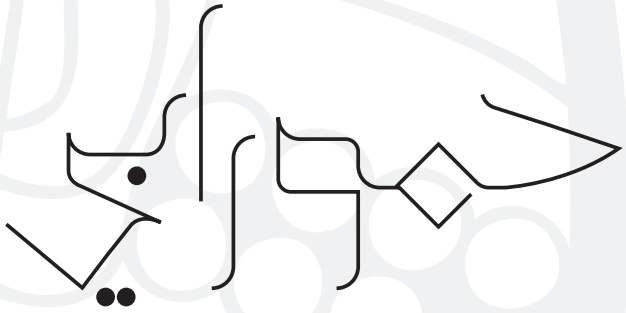

ملف القوى الاقليمية وثورات الشارع العربي

- قبل وبعد الربيع العربي: الجيوبوليتيك ومفترق الطرق.
- حدود مستقبل مصر كقوة اقليمية في المنطقة .
- تركيا: أنشودة العثمنة على إيقاع الهويّة الممزّقة.
- علاقة اسرائيل بالقوى الاقليمية في اعقاب ثورات الشارع العربي: احتواء أو توظيف عن بعد.
- التوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني.

قبل وبعد الربيع العربي
الجيوبوليتيك ومفترق الطرق

د. عبد الحسين شعبان

مفكر وباحث* من العراق

*أستاذ القانون الدولي وهو خبير دولي في ميدان حقوق الإنسان، حالياً هو أستاذ مادة اللاعنف وحقوق الإنسان في جامعة أونور(بيروت). تخرّج من جامعة بغداد (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ودرس العلاقات الدولية والقانون في براغ ونال درجتي الماجستير من جامعة 17 نوفمبر وجامعة جارلس، كما حاز على درجة الدكتوراه (مرشح علوم) في فلسفة القانون من أكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية، وهو من تيار التجديد والحداثة الثقافي، وينتمي إلى الجيل الثاني للمجددين العراقيين.

توطئة

بأنتهاء عهد الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات وتفكك الكتلة الاشتراكية وانحلال الاتحاد السوفييتي في العام 1991، انتقل الصراع الأيديولوجي العالمي، من ضفة إلى أخرى، لاسيما عندما اتّخذ من الإسلام السياسي عدوّاً جاهزاً لمحاربته، في إطار ما سمي بالنظام الدولي الجديد، الذي لعبت فيه الولايات المتحدة الدور المتسيّد والمتنفّذ في العلاقات الدولية، ولاسَّيما مع انقضاء نظام القطبية الثنائية الذي طبع فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولمدّة قاربت من أربعة عقود ونصف من الزمان.

ولعل من أبرز ملامح فترة الصراع الأيديولوجي مع الإسلام السياسي، كانت مسألة الإرهاب الدولي، التي استخدمت ذريعة لشنّ الحرب وإرسال الجيوش كذريعة لتحقيق المصالح الحيوية للقوى المتنفّذة، دون مراعاة مصالح الأمم والشعوب واعتبارات القانون الدولي، لدرجة أصبح العالم كلّه على الحافة واتّسعت في تلك الفترة بالذات نشاطات قوى التطرف والتعصب والغلو في العالمين العربي والإسلامي، الأمر الذي أعطى ذريعة جديدة لواشنطن لمواصلة استراتيجيتها ضد تطلّعات الشعوب وأهدافها في التحرر والانعتاق والتنمية والإصلاح.

فكلّما حدثت عملية إرهابية تتوجه الإنظار إلى المنطقة العربية - الإسلامية، مثلما حصل في أحداث أوكلاهوما العام 1995، والتي اتّضح أن لا علاقة للعرب والمسلمين بها. إذ إن الإرهاب لا وطن له ولا هوية ولا جنسية ولا دين ولا مذهب ولا لغة، إنه موجود في جميع المجتمعات، ويمكن أن يستنفر في ظل أوضاع تؤدي إلى استفحاله أو تسهم في الحد من غلوائه، تبعاً للحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية وغيرها.

الجيولوليتيك والإرهاب الدولي

كانت أحداث 11 أيلول (سبتمبر)2001 الإرهابية محطة أساسية وفاصلة، بحكم تداعياتها التي طالت شعوباً وأمماً وثقافات وحضارات وأديان، وقد هيمن على العالم قلق ومخاوف بإزاء استفحال وامتداد ظاهرة "الإرهاب الدولي" International Terrorism، وفي الوقت نفسه تباينت التفسيرات حوله بتباين الجهات والتيارات التي تقف خلفه وتديره، الأمر الذي بات من الضروري تسليط الضوء عليه للوقوف على أسبابه ومعرفة جذوره، ولاسيّما بعد أن أصبح موضوع مكافحة الإرهاب الدولي موضوع الساعة، وذلك بعد الهجوم الذي بدأته الولايات المتحدة وبعض حلفائها ضد تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن وحكومة طالبان في أفغانستان، المتهمين بالعملية الارهابية الإجرامية ضد السكان المدنيين العزّل، الذي حصل في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا.

إذ قامت طائرات أمريكية دون طيار في الغالب بقصف مواقع في الباكستان وأفغانستان واليمن والعراق وغيرها، بحجة ملاحقة الإرهابيين، دون أيّ مراعاة للقوانين الدولية ولحدود وسيادة الدول وحرمة أراضيها، تلك التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا كان العالمان العربي والإسلامي قد شهدا تصعيداً خطيراً فيما يتعلق بالإرهاب، فهما بالأساس كانا مستهدفين لأنَّ الذين اتهموا بالقيام بالعلميات الإرهابية ينتمون إليهما أولاً، وثانياًلترددهما وعدم تعاونهما نجد في الحملة الدولية ضد الارهاب، التي قادتها الولايات المتحدة لتحقيق أهداف خاصة، وعلى وفق معطيات لم تشأ نشرها أو إطلاع الدول والحكومات عليها، علماً بأنها كانت قد طلبت من الدول العربية والإسلامية التعاون الأمني واللوجستي لمكافحة الإرهاب، دون تقديم معطيات ملموسة لها، وهو الأمر الذي تكرر مدة زادت على عقد من الزمان، إذ قامت طائرات أمريكية دون طيار في الغالب بقصف مواقع في الباكستان وأفغانستان واليمن والعراق وغيرها، بحجة ملاحقة الإرهابيين، دون أيَّ مراعاة للقوانين الدولية ولحدود وسيادة الدول وحرمة أراضيها، تلك التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

وترافقت الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي بتصعيد (إسرائيل) -لاسيما في عهد حكومة شارون- من أعمالها الإرهابية ضد الشعب العربي الفلسطيني، مستغلة تلك الحملة ومحاولة دمغ المقاومة السلمية المدنية للاحتلال والاستيطان بالإرهاب، وهو الأمر الذي تكرر ولا يزال في حصار غزة المستمر منذ العام 2006 وحتى الآن، وفي الحرب المفتوحة عليها، سواء في أواخر العام 2008 ومطلع العام 2009، والتي دامت 22 يوماً أو في عمليات القصف المستمر وترويع السكان المدنيين، بحجة ملاحقة الناشطين من تنظيمات المقاومة الفلسطينية الذين تتهمهم بالإرهاب، وكذلك في الحرب على لبنان التي دامت 33 يوماً في العام 2006، واستمرار تهديد سيادتها واستقلالها، فضلاً عن الاحتفاظ بأراضي لبنانية محتلة في مزارع شبعا، ظلّت حتى بعد اضطرار (إسرائيل) للانسحاب من لبنان وهزيمتها في العام 2000.

لقد استخدمت الولايات المتحدة القوة المسلحة لأجل بلوغ أهداف سياسية، وحضّرت لهذه الاستراتيجية، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وقبل انتهاء الحرب الباردة، ولكنها تعاظمت بعد انفرادها في الساحة الدولية كلاعب رئيس منذ أواخر الثمانينيات وحتى الآن.

الجيوبوليتيك واستعادة الماضي بهدف الحاضر

يمكن باختصار تسليط الضوء على أهم محطات الاستراتيجية الأميركية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبداية عهد الحرب الباردة إلى اليوم، بهدف المساعدة في قراءة استعادة للماضي القريب:

المحطة الأولى: مبدأ ترومان، الذي قام على فكرة "**القوة الضاربة**" وهي فكرة مفادها إعطاء الحق للولايات المتحدة للتدخل بقوة عسكرية حين تقتضي مصالحها، وهي الخطة التي طبقت في كوريا وفيتنام وأميركا اللاتينية وغيرها، وكان الرئيس ترومان قد أعلن هذا المبدأ في 12 آذار (مارس) 1947، وهو العام الذي شهد إعلان ونستون تشرشل الحرب الباردة من طرف العالم الحر ضد الشيوعية والاتحاد السوفييتي.

المحطة الثانية: مبدأ ايزنهاور، الذي اعتمد على ما سمي بـ"**نظرية ملء الفراغ**" حفاظاً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وهو ما سيتطرق إليه البحث لاحقاً.

المحطة الثالثة: مبدأ نيكسون، الذي قام على نظرية "**الدركي بالوكالة**"، وهو دعوة لصيغة مشاركة حلفاء الولايات المتحدة في تحمل أعباء النفقات العسكرية، واستقطاب متعدد الأطراف بحسب بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأسبق فيما بعد.

المحطة الرابعة: مبدأ كارتر المعروف بـ"**التدخل السريع والمباشر**"، الذي بموجبه يحق لواشنطن أن تتصدى بأيَّ وسيلة بما فيها القوة المسلحة، "أي تطاول" على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وهو ما عناه بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأسبق "قوس الأزمات والعمليات الصاعقة"، الذي يعني التدخل المسلح لمجرد وجود خطر وشيك الوقوع ومحتمل يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة.

وعلى هذا الأساس تحدّدت "**استراتيجية الحرب ونصف الحرب**"بحسب المناطق، فالمنطقة الأولى **أوروبا**، والمنطقة الثانية هي **الشرق الأقصى**، أما المنطقة الثالثة فهي **الشرق الأوسط**. وتعني هذه الاستراتيجية، أن يكون للولايات المتحدة القدرة على شن حرب شاملة في أوروبا، وفي الوقت نفسه تستطيع أن تشن نصف حرب في أيَّ مكان من العالم، أيَّ حرب أساسية (ضد الاتحاد السوفييتي السابق)، وحرب فرعية (في أي بقعة من العالم).

إن مبدأ كارتر هو استمرار لمبدأ أيزنهاور المعروف بمبدأ "**إملاء الفراغ**"، تبعاً "للمصالح الحيوية" بوجه "الخطر السوفيتي"، وبموجب ذلك فوّض الكونغرس الأمريكي الرئيس "**سلطة استخدام القوة العسكرية**"، وحق استقدام قواتها لمساعدة أي بلد أو مجموعة من البلدان تطلب المساعدة .

وقد عبّر عن ذلك منذ وقت مبكر **جون فوستر دالاس** وزير الخارجية الأميركي الأسبق لدى زيارته للشرق الأوسط عام 1953، بضرورة بناء "الحزام الشمالي"، وفي جنوب شرق أسيا عبّر عنها بفكرة بناء "السدود المنيعة".

وحول مصطلح "**المصالح الحيوية**" تجدر الاشارة إلى أن هذا المصطلح ليس جديداً، بل يعود إلى عهد **الرئيس الأميركي مونرو**، الذي عدّ نصف العالم الغربي مجالاً حيوياً للمصالح الأمريكية. ووسع **الرئيس ترومان** من هذا المفهوم، فشمل حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، أما **الرئيس كارتر**، فقد أدرج في هذا المجال، أوروبا الغربية والدول الاسكندنافية وأفريقيا والشرق الأدنى وجنوب شرقي آسيا.

ثم تطور الأمر ابان حكم كارتر: ليعدّ العالم كله مجالاً حيوياً للمصالح الأميركية، وخصوصاً منابع النفط في الخليج العربي، إذ يحقّ لواشنطن أن تصدّ بأية وسيلة بما فيها القوة المسلحة، أيَّ تطاول على المصالح الحيوية الأميركية.

ليعدّ العالم كله مجالاً حيوياً للمصالح الأميركية، وخصوصاً منابع النفط في الخليج العربي، إذ يحقّ لواشنطن أن تصدّ بأية وسيلة بما فيها القوة المسلحة، أيّ تطاول على المصالح الحيوية الأميركية.

ولعل هذا بالضبط ما قصده المفكر الأميركي اليهودي **نعوم تشومسكي** بالقول: إن النظام الأميركي هو نظام مركزي كوني، وهو صورة للنظام العالمي الجديد، وإن أيَّ تحدٍّ له لا يمكن التسامح حياله: فكل عمل من جانب الولايات المتحدة يهدف لتعزيز نظامها وأيديولوجيتها والحالة هذه هو عمل دفاعي.

المحطة الخامسة: مبدأ ريغان، المعروف بـ"**مبدأ التوافق الستراتيجي**" الذي تم بموجبه تطوير فكرة الحيوية وتحقيقاً لأهداف المجمّع الصناعي- العسكري، الرامي إلى بسط السيطرة الأميركية على مناطق شاسعة من العالم، وتطبيقاً لسياسة العصا الغليظة، الذي اتخذ شكل هيمنة وتسيّد على العالم بعد انهيار الكتلة الشرقية.

لقد تطورت نظرية الحرب ونصف الحرب في عهد ريغان، لتصبح "**نظرية الحربين ونصف الحرب**"،بحسب كاسباراواينبرغر في أوروبا والخليج وحروب صغيرة في أمريكا اللاتينية.

المحطة السادسة: مبدأ الاستخدام الأوسع لنظرية القوة المسلحة، وهو المبدأ الذي دشنه الرئيس الأميركي **جورج بوش الأب**، ومن بعده **الرئيس كلينتون**، ثم الرئيس **جورج دبليو بوش الأبن**، إذ جرى تقديم القوة المسلحة وسيلة لفض النزاعات الدولية على الوسائل السياسية السلمية حتى قبل استنفاذها، وربما دون إعارة اهتمام لها وبشكل خاص في إدارة الرئيس بوش الأبن، التي دأبت خلال ثماني سنوات على رفع درجة حدّة التوتر العالمي مستغلة أحداث 11 أيلول (سبتمبر) في محاولة لابتزاز العالم أجمع، ولاسيما بدفع الأمم المتحدة اتخاذ قرارات تبيح لها شن حرب استباقية أو حروب وقائية، بزعم تدارك الأمر في مواجهة الإرهابيين، ولاسيما القرارات الثلاث، **الأول**: القرار 1368 الصادر في 12 أيلول (سبتمبر) 2001 **والثاني**: القرار 1373 الصادر في 28 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، وهو أخطر قرار في تاريخ الأمم المتحدة والثالث: القرار 1390 الصادر في 16 كانون الثاني (يناير) 2002، وهي قرارات أعطت الشرعية للقوى المتنفّذة القيام بإجراءات واتخاذ خطوات بما فيها شن الحرب، بزعم أن خطراً وشيك الوقوع يمكن أن يحدث.

تمكّنت واشنطن من توظيف تلكم القرارات بما يخدم أهدافها الاستراتيجية الحيوية، إذ انقلبت الآية من مكافحة الارهاب إلى القيام بإرهاب الدولة، واحتلال أراضي والتدخل بشؤون الدول الأُخَر وفرض الهيمنة، بزعم ملاحقة الإرهابيين والإرهاب ونشر قيم الحرية والديمقراطية.

المحطة السابعة: فترة رئاسة أوباما التي واجهت منذ بداياتها تحدّيات كبرى وتركة ثقيلة على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وعلى المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تلك التي تجلّت بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة بالصميم، ولاسيما مع انهيار مصارف كبرى وشركات تأمين عملاقة، إلاّ نهج واشنطن بإزاء القضايا الأساسية لم يتغيّر، وإنْ أصبحت أكثر تأنياً، بعد أن كانت أكثر اندفاعاً.

تمكّنت واشنطن من توظيف تلكم القرارات بما يخدم أهدافها الاستراتيجية الحيوية، إذ انقلبت الآية من مكافحة الارهاب إلى القيام بإرهاب الدولة، واحتلال أراضي والتدخل بشؤون الدول الأُخَر وفرض الهيمنة، بزعم ملاحقة الإرهابيين والإرهاب ونشر قيم الحرية والديمقراطية.

إن سياسة واشنطن على الرغم من كل وعود الرئيس أوباما هي المسؤولة عن انهيار سمعتها التي تدهورت إلى الحضيض، ولاسيما في العالم الثالث، بل على المستوى العالمي، بعد كشف فضيحة سجن (أبو غريب) والسجون السرّية الطائرة والسجون السرّية العائمة وسجن غوانتانامو، وما حصل في سجن قلعة جانكي في أفغانستان وممارسات التعذيب، إذ شكّلت المشهد الأكثر حساسية لضمير مجتمعاتنا، بل وللضمير الإنساني بشكل عام.

ولم تتعافَ الولايات المتحدة من وَطءِ سياساتها حتى يومنا هذا، ولم تفلح خطابات الرئيس أوباما لتعويض سلفه الرئيس بوش، ولاسيما خطابه في جامعة القاهرة في (حزيران/ يونيو) 2009، بُعيد توليّه مهماته في البيت الأبيض ببضعة أسابيع، الذي أكّد فيه احترام العرب والمسلمين وخصوصياتهم والحديث عن المشترك الإنساني، وكذلك تعهّده بإغلاق سجن غوانتانامو الذي لم يتحقق، على الرغم من أن ولايته تشارف على الانتهاء (نهاية العام 2013)، فقد ظلّت تلك علامة سلبية في السياسة الأميركية، وأخذ العالم يتحدث عن التعذيب للإيهام بالإغراق، وحفلات الاغتصاب الجنسي والجماعي والصور الشاذة والكلاب الجائعة والماركات المسجّلة، والمدموغة Made in USA.

أفغانستان والعراق والمشهد الجيوبوليتيكي الأميركي

اضطرّت واشنطن، بعد فشل حملتها لمكافحة الإرهاب، ولاسيما بعد غزو واحتلال أفغانستان العام 2001، والعراق العام 2003، إلى دفع جنودها بكثافة لتحقيق استراتيجيتها، الأمر الذي ألحق بها خسائر فادحة مادياً ومعنوياً، فمن جهة بشّرت الولايات المتحدة العالم، أن العراق لا يملك أسلحة دمار شامل بعد تفتيش دقيق لطول البلاد وعرضها (العام 2005)، وكذلك سكتت عن مزاعمها بشأن علاقته بالإرهاب الدولي وبتنظيمات القاعدة، ولو كان الأمر كذلك لكُشفت الأوراق التي كانت "مبرراً"، لزعم الولايات المتحدة لشن الحرب على العراق، خارج نطاق ما يسمى بالشرعية الدولية ودون تفويض من الأمم المتحدة، التي عادت وشّرعت الاحتلال بالقرار 1483 الصادر في22 أيار (مايو)2003، وأخضعت كل ما حصل لاتفاقيات جنيف لعام 1949 ولقواعد القانون الدولي الإنساني.

وابتلعت الولايات المتحدة لسانها بخصوص الديمقراطية المزعومة، المحمولة على الطائرات، والمصاحبة لسمفونيات القصف المستمر على بغداد، ولاحقاً انفلات أعمال إرهاب لا حدود لها، واكتفت واشنطن بالحديث عن الاستقرار والهروب إلى الأمام بإعلان الانسحاب بعد اتفاقية استمرت 3 سنوت (أواخر العام 2008 ولغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2011)، ولكن اتفاقية التعاون الاستراتيجي، التي هي أكثر خطورة ونعومة لا تزال مستمرة وتكبّل العراق وترهق كاهله، بل وتجعله من الناحية الفعلية وتحت باب التعاون والصداقة واقعاً تحت النفوذ الأميركي.

اتفاقية التعاون الاستراتيجي، التي هي أكثر خطورة ونعومة لا تزال مستمرة وتكبّل العراق وترهق كاهله، بل وتجعله من الناحية الفعلية وتحت باب التعاون والصداقة واقعاً تحت النفوذ الأميركي.

واضطرت بسبب ثلاثة عوامل إلى الانسحاب من العراق هي:

العامل الأول- موجة المقاومة:التي واجهتها والتي لم تكن تتصورها السلمية، فضلاً عن **المقاومة المسلحة**، وقد سبّبت لها خسائر مادية ومعنوية كبيرة، ليس أقلّها الأرقام الرسمية، إذ خسرت نحو 4800 قتيل و26 ألف جريح وأكثر من تريليون دولار لنهاية العام 2008، وربما يصل الرقم إلى ضعفين، حتى إتمام انسحابها مع بقاء بعض ذيول جيشها وسفارتها، التي هي أكبر سفارة في العالم.

والعامل الثاني- ضغط الرأي العام الأميركي والأوروبي والغربي، عموماً بخصوص لا أخلاقية الغزو، ولاسيما بعد الفضائح الكثيرة التي رافقته، ناهيك عن

كونه لم يحظَبترخيص من الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي، الأمر الذي وضع أكثر من علامة استفهام عليه، ولاسيّما خصوصاً بعد الخسائر التي تعرّضت لها واشنطن في العراق.

والعامل الثالث- الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي اجتاحت الولايات المتحدة، وضربتها بالصميم وادّت إلى انهيار مصارف كبرى وشركات تأمين عملاقة، إذ لم تعد قادرة على استمرار احتلالها الذي كلّفها أثماناً باهظة.

لقد طبعت واشنطن العقد الماضي كلّه بطابعها، فعززت من نشر أطروحاتها بصدد مكافحة الإرهاب الدولي، عادّةً كل عمل ضدها يندرج في هذا الإطار، حتى لو كان مقاومة مشروعة، وروّجت لمفهوم الحرب الاستباقية أو الحرب الوقائية كما أشرنا، وطرحت فكرة التفكيك وإعادة البناء، على وفق ما يسمى بالفوضى الخلاقة، كما روّجت لأطروحة الديمقراطية والإصلاح وحاولت ابتزاز بلدان عربية وإسلامية لتغيير مناهجها والتدخل بشؤونها فيما يتعلق بالخيارات الاجتماعية.

ولذلك وقفت بعد الربيع العربي وقفت في بداية الأمر بحالة ذهول، لما حصل في تونس ومصر، ثم تصرفت على نحو براغماتي للاتصال بالحركات الإسلامية لتعرّفها مباشرة، وفهمها ودراسة إمكانية التعاون معها، بعد أن أصبحت الأنظمة الاستبدادية التي دعمتها في خبر كان.

واضطرّت واشنطن إلى جرجرة هزيمتها في أفغانستان، فعلى الرغم من مرور نحو 11 عام على غزوه، فإنها غير قادرة على حفظ الأمن واستتباب الوضع، وأن الحكومات التي جاءت بها لا تزال عاجزة، وأعمال العنف والارهاب ومقاومة وجودها العسكري لا تزال قائمة

واضطرّت واشنطن إلى جرجرة هزيمتها في أفغانستان، فعلى الرغم من مرور نحو 11 عام على غزوه، فإنها غير قادرة على حفظ الأمن واستتباب الوضع، وأن الحكومات التي جاءت بها لا تزال عاجزة، وأعمال العنف والارهاب ومقاومة وجودها العسكري لا تزال قائمة. وبسبب ذلك ولوجود تنظيمات القاعدة التي تعاملت معها باكستان ببراغماتية ومصلحية، فإن علاقتها ساءت مع الباكستان وهي دولة إسلامية مهمة، ولها موقع نووي أيضاً وتلعب دوراً مؤثراً في جنوب آسيا وغربها، فضلاً عن دورها الإسلامي، ولاسيما علاقاتها مع الصين.

الجيوبوليتيك والربيع العربي

ثمة محاور أساسية تندرج تحت هذا العنوان الواسع والكبير، ولاسيما في فترة تغييرات هائلة يمرّ بها العالم العربي، سواءً في البلدان التي شهدت احتجاجات

وتظاهرات وصراعات مختلفة أدّت إلى الإطاحة بالأنظمة أو في البلدان التي ظلّت بمعزل عنها، لكنها لن تكون بعيدة عن تأثيراتها حتى وإنْ أتت بعد حين، لأن عملية التغيير والانتقال الديمقراطي جزء من قانون طبيعي للتطور التاريخي، وصلت مفاعيله اليوم إلى البلدان العربية، بعد أن مرّت موجته الأولى في أوروبا الغربية في السبعينيات، واجتاحت الموجة الثانية أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات، وفي فترة متزامنة ومتعاقبة وصلت الموجة إلى أميركا اللاتينية، وها هي الموجة الثالثة للتغيير تصل إلى البلدان العربية.

عملية التغيير والانتقال الديمقراطي جزء من قانون طبيعي للتطور التاريخي، وصلت مفاعيله اليوم إلى البلدان العربية، بعد أن مرّت موجته الأولى في أوروبا الغربية في السبعينيات، واجتاحت الموجة الثانية أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات، وفي فترة متزامنة ومتعاقبة وصلت الموجة إلى أميركا اللاتينية، وها هي الموجة الثالثة للتغيير تصل إلى البلدان العربية.

بدت صورة البلدان العربية خارجياً، وكأنها استعصاءٌ أو استثناءٌ من عملية الانتقال الديمقراطي على الرغم مما يدور في داخلها، وإذا بالحراك الشعبي الذي بدأ من تونس يزحف سريعاً وينتقل إلى مصر ومنها إلى العديد من البلدان العربية. ولعل المتمعّن في أوضاع بلادنا العربية، سيدرك أن هناك تراكماً تدريجياً لم يظهر تغييره النوعي إلاّ حين نضجت اللحظة الثورية، تنبؤيه، ولم يكن الأمر إذاً صدفة أو إشارة غامضة جاءت من الخارج، وإن بدا مفاجأة، ولاسيما إيقاعها السريع، وكانت قد تكشفت على نحو لم يسبق له مثيل العلاقة غير السويّة بين الحاكم والمحكوم التي وصلت إلى انسداد أفق، وإلى طريق مسدود بتعاظم العسف وشح الحريات واستشراء الفساد، فحانت لحظة الانفجار حين اندلعت الثورات العربية الواحدة تلو الأخرى.

ولعل الحراك الشعبي والرغبة في التغيير كان تراكماً طويل الأمد شمل ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي ونقابي ومهني، إذ كان يتمظهر ثم يخبو، حتى يكاد يقترب من الانطفاء، بسبب عوامل موضوعية وأخرى ذاتية، لكنه لا ينقطع، وظلّ مستمراً ومتواصلاً على الرغم من الصعود والنزول، إلى أن جاء موعد اللحظة الثورية المثيرة للدهشة حد المفاجأة، يوم أحرق بوعزيزي نفسه في تلك المدينة النائية "سيدي بو زيد" فانتقلت الشرارة وسرت مثل النار في الهشيم، وكما يقول ماوتسي تونغ: يكفي شرارة واحدة لكي يشتعل السهل كلّه.

يقول ماوتسي تونغ: يكفي شرارة واحدة لكي يشتعل السهل كلّه.

حصلت اللحظة الثورية حين نضجت وتفاعلت واتّحدت العوامل الموضوعية، والعوامل الذاتية، عندما انتقل الخوف من المحكومين، إلى الحاكم، فلم يعد هناك

ما يخيف الشعب بعد أن عملت آلة الإذلال والكبت والقتل ما عملته، بالشعب الأعزل، وعندها لم يعد الموت مرعباً، في حين أصبح، هذا الموت، يخيف الحاكم الذي أخذ بالتراجع خطوة بعد أخرى، وتصريحاً بعد تلميح، وإجراءً بعد آخر.

وهنا اختلّت موازين القوى لصالح المحكومين في حين ظل الحاكم يبحث عن ملاذ، فقد وجده **زين العابدين بن علي** في الرحيل، وفي حالة **محمد حسني مبارك** كان بالتنازل بعد تطمينات من الجيش، الذي كان الخطوة الانتقالية للسلطة في البلدين، على حين في حالة **القذافي** اللواذ بالفرار، لكنه لم يتمكن من النجاة واضطر **علي عبدالله صالح** إلى التوقيع على المبادرة الخليجية بعد مماطلة دامت نحو ثمانية أشهر، في حين ظل **بشار الأسد** متمسكاً بالسلطة، مثلما ظلّت التظاهرات الشعبية مستمرة ودون انقطاع منذ 15 آذار (مارس) من العام الجاري(2011)، ودخلت الأزمة السورية مرحلة جديدة وخطيرة حين بدأ مسلسل العقوبات من جانب جامعة الدول العربية الذي انتقل إلى مجلس الأمن، الأمر الذي أسهم في تدويل المسألة السورية.

وبعد مرور أكثر من 15 شهراً، لم تفلح جميع فرق المراقبة العربية والدولية، بما فيها التي يترأسها **كوفي أنان** الأمين العام السابق للأمم المتحدة، لم تفلح في إيقاف نزيف الدم ووضع حد لأعمال القمع والعنف والصدام، وأستطيع القول أن الأزمة السورية دخلت في نفق ضيق، وسيكون الخروج منه عسيراً، وأن كلاً من السلطة والمعارضة، ولاسيما المسلحة، دخلا في سباق أقرب إلى المصارعة على الطريقة الرومانية، لا ينتهي إلاّ بموت أحد المتصارعين ووصول الثاني إلى حالة من الإعياء والإنهاك أقرب النهاية، ولكن الشعب سيدفع الثمن باهظاً، ولاسيما إذا استمرت نار العقوبات والاحتراب والقمع، وهو يعاني منذ أربعة عقود ونيّف من الزمان من الاستئثار بالحكم والتفرد فيه ومن الفساد وهدر الحريات.

ولعل أهم المشتركات للثورات العربية، تتلخص بالمطالبة بالحريات والكرامة الانسانية ومحاربة الفساد المالي والإداري المستشريين، ولاسيما تماهي السلطة مع المال. وكانت **تقارير التنمية البشرية** لسنوات قد شخّصت الحال بهدر الحريات والنقص الفادح في المعرفة والتجاوز على حقوق الأقليات وعدم مساواة المرأة بالرجل، تلك القضايا شكّلت المشهد الذي يكاد يكون مشتركاً للوضع العربي، وإن كان هناك بعض الخصوصيات، فمثلاً إن وضعية المرأة وحقوقها كانت مكفولة في تونس قانونياً، وهي تختلف عن العديد من البلدان العربية منذ عهد الرئيس بورقيبة بعد الاستقلال في العام 1956.

وإذا كانت تونس تعيش في كنف الحزب الواحد، وكذلك سوريا حيث (الحزب القائد)، أما ليبيا فإن تشكيلات (اللجان الثورية)، لا يمكن إدراجها تحت أي مسمّى سوى (الحزب الواحد) مع تحريم الحزبية "من تحزّب خان"، فإن مصر كانت قد وجدت في فكرة التعددية الشكلية طريقاً للحكم، في حين كانت اليمن تعيش توازناً إلى حد ما بين حزب السلطة (المؤتمر الشعبي) والمعارضة السياسية الممثلة "بأحزاب اللقاء الوطني"، ولاسيما في العقد الأخير. أما البحرين فإن التباس العامل الإقليمي أسهم في تضبيب صورتها، كون القوة الأساسية فيها من حركة الوفاق الشيعية، الأمر الذي سهّل اتهام إيران بالتدخل في شؤونها، علماً بأن لجنة التحقيق الدولية برئاسة الخبير الدولي محمود شريف بسيوني، لم تلحظ أو تتوفر لديها معطيات لهذا التدخل، وقد بادر مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما المملكة العربية السعودية بإرسال قوات تحت عنوان (درع الخليج) للدفاع عن الحكم في البحرين، لكن المسألة لم تهدأ بعد واحتمالات انفجاراتها لا زال مستمراً، إذ إن جذوتها حتى الآن متّقدة، في ظل الشحن الطائفي والمذهبي وحملات المواجهة والعنف.

أما البحرين فإن التباس العامل الإقليمي أسهم في تضبيب صورتها، كون القوة الأساسية فيها من حركة الوفاق الشيعية، الأمر الذي سهّل اتهام إيران بالتدخل في شؤونها، علماً بأن لجنة التحقيق الدولية برئاسة الخبير الدولي محمود شريف بسيوني، لم تلحظ أو تتوفر لديها معطيات لهذا التدخل

لم يكن في البلدان العربية عشية الاحتجاجات الشعبية ما يشير أو حتى يوحي في بعضها على الأقل، إن الذي حدث سيحدث، في حين كان العالم يراكم خبرات وتجارب على هذا الصعيد، إلى أن حصل التراكم التدريجي ذروته، فانفجر الوضع في بعض البلدان وتأخر في أخرى، وحتى البلدان التي لم يتحقق فيها التغيير ثورياً فلم تكن بمنأى عن استحقاقاته.

بقطع النظر عن نتائج الحراك الشعبي العربي وتداخلاته الإقليمية والدولية أحياناً، فإنه بلا أدنى شك غيّر الصورة النمطية السائدة عن العرب، تلك التي كانت أقرب إلى السكون، وإذا بالعديد من البلدان العربية تمرّ بحركة غير مشهودة، إذ تنزل الجماهير إلى الشوارع والساحات تريد تغيير مستقبلها وصناعة مصيرها، وعلى الرغم من حرمانها واستلابها فقد رفعت شعارات سلمية ذات طبيعة مدنية، وبغلبة للشبابية والوسطية والاعتدالية والمطالبة بالحريات والكرامة الانسانية ومحاربة الفساد، ومثّلت هذه السمات مشتركاً لجميع الحركات الاحتجاجية الشعبية، وإنْ كان لكل بلد خصوصيته وتطور مطالبه وشعاراته، لكنها في بداية

الأمر رفعت هذه الشعارات ذات الصفة المطلبية تلك التي لم يجر التعامل معها بصورة إيجابية، فزاد الأمر تعقيداً، حتى غدت مطالب من قبيل تغيير الأنظمة، كحد أدنى، لا يمكن القبول بأقل منها.

لقد دلّ الحراك الشعبي على أصالة حركة التغيير، التي لم تكن سوى نتاج تفاعل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي داخلي ونضالات طويلة ومعقّدة لقوى وحركات سياسية وفكرية، على مدى عقود من الزمان، ناهيك عن عوامل موضوعية وأخرى ذاتية، مع وجود أوضاع دولية مشجعة، ولاسيما الموجة الداعمة لقضايا حقوق الانسان والحريات على المستوى العالمي، تلك التي ازداد رصيدها منذ انتهاء عهد الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات، وحتى وإن وُظِّفت لأغراض سياسية، الاّ أنها موضوعياً خلقت أجواء مناسبة دولياً للتغيير والانتقال الديمقراطي، بقطع النظر عن ازدواجية المعايير وانتقائية السياسات.

لقد دلّ الحراك الشعبي على أصالة حركة التغيير، التي لم تكن سوى نتاج تفاعل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي داخلي ونضالات طويلة ومعقّدة لقوى وحركات سياسية وفكرية

وأكّد الحراك الشعبي أن عملية التغيير لا يمكن صنعها في الخارج أو زرعها في بيئة غير مناسبة وفي أجواء غير صحية، وإلا فإن الثورات ستذبل وستموت بالتدريج، وقد تتحول إلى ضدها، فلكل تربة لها كيمياء خاصة، وإن كان هناك مشتركات، وعلاقة جدلية بين الداخل والخارج. ولا يمكن أن تنجح ثورة في العالم دون وجود مثل هذه الجدلية على مرّ التاريخ، وإن اختلفت موازين القوى، ولاسيما أننا نتحدث في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

وأكّد الحراك الشعبي أن عملية التغيير لا يمكن صنعها في الخارج أو زرعها في بيئة غير مناسبة وفي أجواء غير صحية، وإلا فإن الثورات ستذبل وستموت بالتدريج،

وقد لعب **الاعلام وشبكات الاتصال والمواصلات** والثورة العلمية والتكنولوجية والطفرة الرقمية (الديجيتل)، دوراً كبيراً في ربط البلدان العربية بالعالم، وكذلك بدول الجوار التي بدت مؤثرة، كما أنه رفع من درجة وعي المجتمعات ودفعها إلى التفاعل، لكي تلعب دوراً في عمليه التغيير ورسم صورة المستقبل.

ودلّ الحراك على دور **الشباب وحيويته**، إذ كان يمثل العقل المدبّر والساعد المنفّذ، وحتى وإن بدا **الحراك عفوياً**، وقد كان كذلك، الاّ أنه لم يكن بمعزل عن تراكمات طويلة الأمد، أسهم **المجتمع المدني** على ضعفه ومشكلاته في تهيئة

المستلزمات الأولى لها أو الدعوة إليها، وكذلك القوى والفاعليات السياسية والفكرية، كما كشف الحراك أيضاً عن النزعة **الوسطية الاعتدالية الجامعة**، وهي التي ظهرت لدى جميع التحركات الشعبية، حتى وإن اتخذ بعضها طابعاً عنفياً، إلاّ أنه ظل محدوداً بشكل عام، ولم يلجأ إليه الاّ بعد عنف مضاد أو دفاع عن النفس، وإن تطوّر الأمر لاحقاً، ولاسيما مع التداخل الخارجي، وظهور بعض المجموعات المسلّحة.

إن عملية التغيير موضوعياً ودون إسقاط رغبات الكبح أو الانفلات، ستطرح الكثير من القضايا التي ستطفو على السطح مثل **الموقف من الأقليات والتنوّع الثقافي**، لاسيما الديني والطائفي والاثني، فمثلاً برزت المسألة الدينية في مصر (**مشكلة الأقباط**)، وفي سوريا برزت (**المشكلة الكردية**)، وكذلك البعد الطائفي والمذهبي كجزء من صراع مستتر(**السنّة والعلويون والدروز**)، وكذلك الانقسام الديني (**مشكلة المسيحيين**)،**والمشكلة العشائرية، وكذلك المناطقية**، في ليبيا وفي اليمن، ولاسيما **مشكلة الجنوب ومشكلة الحوثيين** وبعض القضايا والمشاكل القبلية الأخرى أيضاً، وفي البحرين **المشكلة الطائفية** (الشيعة والسنّة) ودور التداخلات الخارجية، (إيران في مواجهة دول مجلس التعاون الخليجي)، وكان إتهام إيران في محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن قد زاد من الطين بلّة، باشتباك ما هو دولي بما هو إقليمي، واشتباك هذين العاملين بما هو عربي.

وستبرز **قضية المرأة** وموضوع الشريعة الاسلامية، طالماً أن هناك صراعاً بين الإسلام السياسي والعلمانيين، وبين المحافظين والليبراليين، وبين التراثي والتغريبي، وهكذا، وأعتقد أن موضوع الشريعة سيكون مادة صراع بين الاسلاميين أنفسهم هذه المرة، ولاسيما أن هناك قراءات متباينة للإسلام وتطبيقاته، بين إسلاميين معتدلين وآخرين متطرفين، بين إسلام منفتح تركي وإسلام راديكالي إيراني، وإسلام معتدل وآخر محافظ، وإسلام متسامح وآخر متعصب وإسلام مسالم وآخر إرهابي، كما هي منظمات القاعدة، وذلك حين يستعمل الدين وتوظيفه لأغراض سياسية، ومثل هذا الأمر انعكس في الجدل حول الدستور في تونس ومصر وليبيا وقبل ذلك في المغرب، وسيكون محط نقاش واسع في اليمن وسوريا والبحرين وغيرها.

أن موضوع الشريعة سيكون مادة صراع بين الاسلاميين أنفسهم هذه المرة، ولاسيما أن هناك قراءات متباينة للإسلام وتطبيقاته،

وقد كانت **وثيقة الازهر الشريف** التي أعلنها **د. أحمد الطيب** شيخ الأزهر بالتعاون مع نخبة من المثقفين المصريين من اتجاهات مختلفة، تعبيراً جديداً عن ارتفاع الموجة الوسطية التي تدعو إلى (قيام دولة وطنية دستورية ديمقراطية حديثة)، في (إطار استراتيجية توافقية) أساسها مبادئ الحرية والعدل والمساواة، ولم تكن تلك بعيدةً عن التطور الذي شهده الاسلام التركي، التي عبّر عنه برامج حزب العدالة والتنمية، ولاسيما رئيس الوزراء **رجب طيب أردوغان**،الذي لم يعد رئاسته لدولة علمانية تناقضاً في الفكر والعقيدة، وإن كانت مرجعيته الشخصية إسلامية، انطلاقاً من وضع بوضع مسافة واحدة من جميع الأديان.

ولعل مثل هذا الأمر سيطرح على شكل أسئلة أخرى أبعد من علاقة الدين بالدولة، بل بشكل الدولة، في إطار التنوّع الثقافي ووجود قوميات وأديان منها: هل الدولة الديمقراطية المنشودة ستكون دولة بسيطة أو مركبة؟، أي، دولة مركزية أو دولة لا مركزية وحتى فيدرالية، بتوزيع الصلاحيات بين السلطات الاتحادية وبين السلطات المحلية، علماً بأن هناك التباساً بين مفهوم الفيدرالية وغيره من المفاهيم التي قد تصل إلى الانفصال أو التقسيم بشكل مباشر أو غير مباشر، وبين مفهوم الفيدرالية الإداري والقانوني، الأمر الذي يحتاج إلى فضّ الاشتباك وتأصيل المفاهيم وتوضيح ذلك بما لا يؤدي إلى الإساءة للنظام الفيدرالي وهو نظام متطور ويعيش في ظلّه أكثر من 40 % من سكان العالم، ونحو 25 بلداً بما فيها بلدان كبرى ومؤثرة، وبما يعزّز من المسار الديمقراطي بحيث لا يؤدي إلى تفتيت الكيانات القائمة بدعوى رفض المركزية التي تحمل صورة مشوّهة عنها مثلما هي أنظمة العديد من البلدان العربية، كما لا ينبغي أن يكون مبرّراً أو ذريعة لتفتيت دول المنطقة، إذ ينصرف الذهن إلى التجربة العراقية التي هي أقرب الكانتوناتوالدوقياتوالمناطقيات منها إلى قواعد الفيدرالية المعتمدة دولياً ودستورياً، وفي إطار حق تقرير المصير، ولاسيما للقوميات وبأسلوب ديمقراطي وظروف سلمية وطبيعية.

هل الدولة الديمقراطية المنشودة ستكون دولة بسيطة أو مركبة؟، أي، دولة مركزية أو دولة لا مركزية وحتى فيدرالية، بتوزيع الصلاحيات بين السلطات الاتحادية وبين السلطات المحلية،

لقد أعاد الحراك الشعبي العالم العربي إلى **السياسة**، التي نُظَر إليها بوصفها حكراً على نخبة أو مجموعة، فدفع الملايين من الناس إلى الساحات والشوارع لتدعو إلى **عقد اجتماعي جديد** بين الحاكم والمحكوم، وعلى أسس مختلفة، بحيث يستطيع المحكوم أن يستبدل الحاكم وعلى نحو دوري وبرضا الناس، الذين يمكن أن يسهموا

بتحديد ملامح مستقبلهم. وأعاد الحراك الشعبي كذلك إلى **السياسة بريقها ووهجها**، وفي الوقت نفسه كشف عن **خطل السياسات التقليدية** في الحكم وفي المعارضة، ولاسيّما مع انكسار حاجز الخوف الذي انتقل من المحكومين إلى الحاكم في تغيير موازين القوى، وانكشاف الكثير من الخفايا والخبايا في أروقة الدول الاستبدادية.

كان الحراك الشعبي في الغالب الأعم داخلياً بامتياز، وهو نتاج تراكم طويل الأمد، فقد ظل غياب مشروع نهضوي للتجدد الحضاري لأكثر من قرنين من الزمان، ثغرة كبيرة عانى منها المجتمع العربي، على صعيد علاقته بعضه مع بعض، وتنميته وأساليب الحكم المتبعة واستقلاله الاقتصادي، والاهم منه لحاقه بالعالم، لا تقليداً بل تجدّداً وتواصلاً.

كان الحراك الشعبي في الغالب الأعم داخلياً بامتياز، وهو نتاج تراكم طويل الأمد، فقد ظل غياب مشروع نهضوي للتجدد الحضاري لأكثر من قرنين من الزمان، ثغرة كبيرة عانى منها المجتمع العربي

وليس لديّ أدنى وهم بأن ما حصل سيكون بديلاً أو تعويضاً عن معاناة المجتمع العربي من التجزئة وهدر الحريات والاستعمار والاستغلال وغياب العدالة الاجتماعية وكبح جماح التنمية فضلاً عن الركود والجمود، لكنه بلا أدنى شك حفّز الذاكرة وحرّض الواقع على استعادة المشروع النهضوي العربي، على أساس أن أهدافه لا زالت مطمحاً تسعى الشعوب العربية للوصول إليهما،أنها تمثل مشتركاً عربياً وإنسانياً وشعبياً على المستوى العربي.

فمنذ **عصر النهضة** هناك مطالب أساسية ظلّت هدفاً مشتركاً للنضال العربي، وهذه المطالب يمكن أن تشكل اليوم، ولاسيما بعد الثورات والانتفاضات الشعبية، مشتركاً أساسياً ومحورياً للعقد الاجتماعي المنشود، وعبر عقود من الزمان كانت مطالب الإصلاح والتغيير وسيادة القانون والدولة الدستورية واختيار الحكام واستبدالهم والمساواة والعدالة، أساس حركة فكرية إصلاحية من **جمال الدين الأفغاني** إلى **محمد عبده وخير الدين التونسي ورفاعة الطهطاوي وحسين النائيني وعبد الرحمن الكواكبي ورشيد رضا وشبلي شميّل وفرح انطون**، وصولاً إلى **سلامة موسى وعلي عبد الرازق** وغيرهم، وهؤلاء يجتمعون كل من موقعه ومن مدرسته الفكرية، على أهداف ومطالب أساسية، أو يشتركون في بحث معطياتها الرئيسة، حتى وإن اختلفوا في طريقة تناولها، وهو ما تبنته

حركات سياسية واجتماعية لاحقاً، ولاسيما في مرحلة ما قبل الاستقلال وبعده.

ولعل ذلك هو مأزق الجيوبوليتيك، ولاسيما للقوى الكبرى وللمشروع الإمبراطوري الأميركي، بعد الربيع العربي، فقد وصل إلى مفترق طرق بعد انهيار أنظمة حليفة بعضها ممانعة له، وإذا كان التعامل معها يسيراً في السابق، فإن التعامل مع انتفاضة شعبية وثورة شبابية وهياكل غير مكتملة في ظل مرحلة انتقالية هو أكثر صعوبة، ولاسيما إذا استمرت الولايات المتحدة في نهجها، دون أن تأخذ بالحسبان تطلعات الشعوب في التنمية والديمقراطية، وفي تأمين مستلزمات نهوضها وتقدّمها، في إطار الجماعة السياسية التي تنتمي إليها وتجمعها بها مشتركات كثيرة مثل اللغة والدين والتاريخ والمصالح المشتركة.

لقد وضع الربيع العربي الجميع في مفترق طرق، فإمّا التخلص من آثار الماضي بكل تبعاته الداخلية والخارجية، أوالانكفاء والتشظي، والسبيل للوصول إلى حالة الاستقرار بعد التغيير وبعد غياب أنظمة الاستبداد وتساوقاً مع المتغيّرات الدولية يمرّ عبر صندوق الاقتراع والإقرار بحقوق المواطنة المتكافئة والمساواة التامة وحكم القانون وتداولية السلطة سلمياً واستقلال القضاء وإشاعة الحريات، وذلك كله يحتاج إلى تراكم وتجربة وتوافقات سياسية واجتماعية، لا سيما في المرحلة الانتقالية التي ستكون حاسمة.◆

حدود مستقبل مصر كقوة اقليمية بعد ثورة 25 يناير

د. وائل أسماعيل شاكر

أكاديمي* وباحث من العراق

*أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمة الدولية/ كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

مقدمة

من الأمور التي أصبحت ماثلة في الأذهان، أن مصر قبل25 يناير(كانون الثاني) لن تكون هي مصر بعد هذا التاريخ، وينطبق هذا على أوضاعها الداخلية ونظامها السياسي، مثلما ينطبق على علاقاتها الإقليمية والدولية.لقد استطاعت مصر خلال الحقبة الناصرية القيام بدور قيادي إقليمي بارز, فقد نجحت مصر الناصرية من تحقيق إجماع عربي فعال في مواجهة قضايا مصيرية واجهت العرب

من مثل الحرب الأهلية اللبنانية عام 1958، والموقف من مشروعات إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن، وانبثاق فكرة مؤتمرات القمة العربية، الإجماع العربي على دعم دول المواجهة في مؤتمر الخرطوم بعد نكسة حزيران1967 ورفع شعارات اللاءات الثلاث، ونجاح عبد الناصر في إيقاف مذابح أيلول الأسود عام 1970، ونجاح مصر في تحقيق إجماع عربي حول دول المواجهة خلال حرب أكتوبر(تشرين 1) عام 1973، ثم قررت مصر السادات الابتعاد عن دورها القيادي والإنفراد بخيار السلام مع إسرائيل[1]، مما سبب في عزلتها عربياً، وجاء مبارك بسياسة مهادنة مع الغرب على حساب دور مصر مما ألحق بها أضراراً أكبر.

1 - عبد الله صالح، الدور الإقليمي لمصر ومعضلة الشقيقة الكبرى، مجلة العصر الالكترونية، 2004/5/28.

يكتسب دور مصر ومكانتها بعداً إقليمياً ودولياً في كل وقت وحين، فطبيعة مصر الجغرافية تتميز بخصوصية وفرادة تتميز بها عن غيرها من الدول التي ربما شهدت

تغيرات جغرافية وتعددت مسمياتها عبر التاريخ وربما يعود ذلك كما قال عنها جمال حمدان[2] لعبقرية المكان وخصوصية الوضع الجغرافي المصري، ولهذا فمهما كانت طبيعة التغيرات التاريخية وعمقها كما هو الحال لما تتعرض له المنطقة حالياً، والتي تشير المؤشرات إلى حدوث تغيرات جذرية في المنطقة، ولاسيما تغيرات جيوسياسية كما ستشهد ضمور دول بعد دول، وتمدد دور دول أخرى، ولا يستبعد المحللون أن تشهد المنطقة تحولات سياسية واقتصادية مهمة في غضون السنوات القادمة، وربما تشهد تغيرات جغرافية.

2 - جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، القاهرة، المكتبة العالمية،ج1، 1967، ص22.

وكان للرئيس حسني مبارك دور في تقليص دور مصر، إذ ألغى دورها العربي والإفريقي وأخرجها من المعادلات الإقليمية، وكاد يورطها في الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب في دول عربية. بما يعنيه ذلك من تحويل الجنود المصريين إلى مرتزقة على غرار بلاك ووتر، وعرض الجيش المصري كمقاتل لقاء أجر، هذا مع عقده علاقات صداقة وصلت لغاية التحالف مع إسرائيل، تحت ذريعة إن مصر قدمت أكثر من طاقتها في مواجهة إسرائيل، وأن الفقر المصري ناتج عن هذا النوع من التضحيات المصرية.

ولتوضيح حدود مستقبل مصر الإقليمي، سنتناول ذلك عبر المحاور الآتية:

أولاً.مقومات الدور المصري:

حظيت مصر بموقع جيوبولتيكي متميز، رتب عليها مهام ووظائف وأدوار في دوائر مختلفة ثلاث، أولها الدائرة العربية كونها دولة عربية مهمة، والثانية في الدائرة الأفريقية كونها دولة تقع في قارة أفريقيا، والثالثة الدائرة الإسلامية لأنها دولة إسلامية

حظيت مصر بموقع جيوبولتيكي متميز، رتب عليها مهام ووظائف وأدوار في دوائر مختلفة ثلاث، أولها الدائرة العربية كونها دولة عربية مهمة، والثانية في الدائرة الأفريقية كونها دولة تقع في قارة أفريقيا، والثالثة الدائرة الإسلامية لأنها دولة إسلامية، ومن الملاحظ إن الدوائر الثلاث تعكس مكانة وثقل مصر الإقليمي، ناهيك عن دورها الدولي. ويمكن الإشارة إلى مقومات الدور المصري إقليمياً ودولياً في مجموعة نقاط على النحو التالي:

1.المقوم المادي: ويشمل عناصر القوة الجغرافية والبشرية والاقتصادية، فمصر تتمتع بموقع جيو إستراتيجي مميز، مكنها من أنّ تؤدي دوراً مهماً في صياغة السياسات الإقليمية والدولية حرباً أو سلماً، وأعطاها مكانة متفردة في العالم، بملتقاه الآسيوي والأفريقي، فضلاً عن كونها من اللاعبين الكبار بمنطقة الشرق الأوسط بتاريخه المعقد والمأزوم منذ عقود طويلة.

وتستند الأهمية الجيوإستراتيجية لمصر على أربعة محاور رئيسة: الموقع الجغرافي والقوى البشرية الهائلة والثروات الاقتصادية والتراث الحضاري التاريخي العريق الذي يعود لآلاف السنين. إذ تمر عبر أرضها قناة السويس التي تفصل الجزء الآسيوي منها عن الجزء الأفريقي، وتعتبر أحدى أهم الممرات المائية في العالم. بجانب الأهمية الاستراتيجية والتجارية حيث تصل البحر الأحمر والبحر المتوسط، وهي من أهم الموارد الاقتصادية لجمهورية مصر العربية، وتدر عليها سنوياً ما يقرب من ثلاثة مليارات من الدولارات، فمثلًا حققت القناة في عام 2004 عائدات بلغت 3.08 مليارات دولار، وهذا الممر صالح لعبور مختلف أنواع السفن، التجارية منها، أو الحربية، من دون عائق ملاحي، وفي مدة زمنية قصيرة نسبيًا (عدة ساعات). تقع القناة بكاملها داخل الأراضي المصرية، وتفصل ما بين شبه جزيرة سيناء المصرية من الشرق، وبقية التراب المصري في الغرب، بطول يصل إلى نحو 163 كلم .

شكّل الموقع الجغرافي للقناة البعد الاستراتيجي لمصر في قلب منطقة الشرق الأوسط، وجعلها لاعباً جيو استراتيجياً على مستوى المنطقة من البحر الأحمر والجزيرة العربية، حتى مضيق باب المندب والدول المتشاطئة[3].

وتعد مصر أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان، فحوالي ثلث العرب مصريين. ويقدر عدد سكانها حوالي 82 مليون ونصف نسمة[4].

وبفضل تمتعها بسواحل طويلة على البحرين الأبيض والأحمر، يوجد 32 ميناءً بحرياً تمثل في مجموعها النافذة التجارية الهامة، استيراداًوتصديراً، فضلاً عن أن قناة السويس تمثل همزة الوصل بين الشرق والغرب حيث تقوم بدورها في انتعاش حركة التجارة الدولية، وتّعد أول مورد رئيس للنقد الأجنبي لمصر، فتدر يومياً بخزانة الدولة حوالي 5,5 ملايين دولار، وتستوعب قناة السويس 8 % من حركة التجارة العالمية، وتوفر نحو 40 % من طول ونفقات الرحلة بين شرق آسيا وأوروبا.

كذلك تعد مصر من الدول المنتجة للبترول والغاز، إذ تشكل محافظة البحر الأحمر المصدر الرئيس، وتقدم ما نسبته 75 % من النفط المنتج محلياً، وسط تقارير علمية جيولوجية تؤكد وجود مكامن ضخمة من الغاز بالمياه الإقليمية بالبحر الأبيض المتوسط. ويعد قطاع البترول والغاز الطبيعي من أهم الموارد الاقتصادية في جمهورية مصر العربية وهو يدر دخلاً أعلى من قطاع السياحة ويصل إلى ضعف إيراد قناة السويس حيث بلغت عائداته عشرة مليارات دولار في عام 2005، كما أن الاستثمارات في قطاع البترول بلغت 80 % من إجمالي الاستثمارات في مصر.

3 - أحمد علو، قناة السويس بين الجيو إكونومي... والجيو استراتيجي، مجلة الجيش اللبناني، ع 309، آذار 2011.

4 - تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيسان 2011، ص311.

وفي هذا السياق، أكد تقرير حكومي أن مصر حققت خلال العام المالي 2009-2010، أعلى معدل لاحتياطي البترول والغاز الطبيعي، وبواقع 18.3 مليار برميل مكافئ، أيَّ بزيادة قدرها سبعة مليارات برميل عن المعدل المسجل قبل عشر سنوات، وسط توقعات تفيد بأرتفاع الاحتياطي المؤكد إلى عشرين مليار خلال السنوات القليلة القادمة[5].

5 - إبراهيم نوار، غاز المشرق : خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع188، نيسان2012، ص-12 19.

وكانت هيئة المساحة الجيولوجية الأميركية قد أصدرت تقريرا أول أغسطس/ آب الماضي، أكدت فيه وجود احتياطيات من الغاز والبترول والمكثفات داخل المياه الدولية لمصر بالبحر المتوسط، تبلغ نحو 223 تريليون قدم مكعب من الغاز، وثمانية مليارات برميل من البترول والمكثفات، لافتاً إلى أن منطقتي المياه الدولية لمصر وخليج المكسيك تعتبران من أكبر مناطق احتياطي الغاز بالعالم.

أما السياحة فهي من أهم القطاعات التي تعتمد عليها كمصدر اقتصادي، فمصر تعد واحدة من أبرز نقاط الجذب السياحي بين دول العالم، نظراً لما تتمتع به من كنوز سياحية متعددة الوجوه.

والصحراء الغربية مليئة بالذهب، فمن خلال دراسة خريطة مصنوعة من البردي عمرها 3000 سنة، وجدت في الأقصر عام 1820، وتم نقلها إلى أحد المتاحف الموجودة في مدينة تورين بإيطاليا، وتوضح هذه الخريطة مواقع المناجم الفرعونية، وتشير إلى وجود ما يزيد على 100 منجم في الصحراء الغربية، وبالفعل تم الاستدلال بواسطتها على 16 منجم[6].

6 - المصدر نفسه.

2.المقوم الحضاري والتاريخي: يقوم الدور المصري إقليمياً ودولياً على رصيد حضاري قد يكون فريداً من نوعه في تاريخ الأمم والشعوب، وهو ما يمكن تسميته بتراكم الخبرة التاريخية لحضارة تمتد لأكثر من سبعة ألاف سنة لا يمكن تجاهلها، والغريب في الأمر أن هذه الخبرة الحضارية والتاريخية لازمت الشخصية المصرية وانطبعت بها، كما لازمت المكان وتعاملت معه، فلم تشهد مصر عبر هذا البعد التاريخي تغيرات جغرافية كبيرة، يمكن أن نقول أنها أثرت جوهرياً في طبيعة مصر الجغرافية، وربما نتيجة لهذه الخصوصية المكانية ارتبط المصري منذ أقدم العصور بأرضه.

3.طبيعة الشخصية المصرية: من مقومات الدور المصري إقليمياً ودولياً، أن الشخصية المصرية تتميز بمجموعة عوامل لازمتها عبر التاريخ، ولم تؤثر عليها لحظات

التحول التاريخي، بحيث طغت على طبيعة هذه الشخصية، وأول سمات الشخصية المصرية هي الوسطية، فمصر كوسط جغرافي تمثل حلقة ربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، تركت هذا الانطباع قويا في شخصية أبنائها فتميزت طبيعة الإنسان المصري منذ القدم بالوسطية والاعتدال ولم يعرف المزاج المصري العنف أو التطرف يميناً أو يساراً، وهذا هو حال مصر منذ القدم، فقد عرفت توحيد الإله الواحد، وعبرت عن ذلك منذ إخناتون ورفضت هرطقة المسيحية الرومانية ووقفت ضدها، وحافظت على جوهر المسيحية السمحة كما جاء بها السيد المسيح عليه السلام.

وهذا هو حال مصر منذ القدم، فقد عرفت توحيد الإله الواحد، وعبرت عن ذلك منذ إخناتون ورفضت هرطقة المسيحية الرومانية ووقفت ضدها، وحافظت على جوهر المسيحية السمحة كما جاء بها السيد المسيح عليه السلام

4.القدرة على امتصاص الوافد وابتلاعه: من مقومات الدور المصري التي تؤكد قدرة هذا الشعب على استيعاب الأحداث الراهنة ومواجهتها بحكمة وتجاوزها، من دون أن تترك آثارها السلبية لمدة طويلة، فجميع الطغاة الذين غزوا مصر وحاولوا احتلالها لمعرفتهم بخصوصية المكان وطبيعة الشخصية المصرية، خرجوا في النهاية خاسرين, فمنذ الإسكندر المقدوني وحتى نابليون بونابرت(الحالمين بالإمبراطوريات الكبرى)، كان حلم كل منهم أن مركز هذه الإمبراطورية يجب أن يكون مصر، وأنه بدون مصر لا يكتمل الحلم ببناء إمبراطورية عظيمة.

ثانياً: مصر قبل ثورة يناير2011

يقصد بمفهوم الدور الإقليمي، مفهوم صانعي السياسة لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية والموضوعية[7]. والدور الإقليمي لدولة ما، لا ينشأ إلا عندما تسعى تلك الدولة إلى أن تؤدي ذلكم الدور وبصياغة واعية له، ويرتبط الدور الإقليمي لأيَّ دولة بحجمها ومكانتها في الإقليم الذى تنتمى إليه وتلعب فيه ذلك الدور، ويتحدد ذلك الدور بطبيعة التوجه العام لسياسة الدولة في محيطها الإقليمي، وبأهداف تلك السياسة، ومدى توافر الموارد اللازمة لتنفيذها بالإضافة إلى الأدوات التي يتم تحديدها لتحقيق تلك الأهداف، فضلاً عن قبول واعتراف البيئة الإقليمية والدولية بهذا الدور، حتى يستقر ويكتسب صفتي الاستمرار والفاعلية[8]، ويتوقف اعتراف البيئة الإقليمية والدولية بدور دولة

7 - أحمد فارس عبد المنعم، رؤية عبد الناصر للنظام الإقليمى العربى 1952-1955، فى (مجموعة من المؤلفين)، مصر والعروبة وثورة يوليو، القاهرة، دار المستقبل العربى، ط2، 1983، ص 209.

8 - مصطفى علوى، الشرق أوسطية ومكانة مصر الإقليمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العاشر للبحوث السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، كانون أول 1996، ص 1.

ما إقليمياً، على رؤية القوى الرئيسة لطبيعة هذا الدور، وإلى أي حد يتوافق أو يتعارض أو يهدد مصالحها في نطاق الدائرة الإقليمية، ومن ثم فقد تتوافر لدى طرف إقليمي معين كافة مقومات القيام بدور إقليمي ما، إلا أن رؤية الأطراف الإقليمية والدولية لهذا الدور تعد عاملاً محدداً لقيام هذا الطرف بالدور الذى حدده ويسعى إلى القيام به، فقد تدفع هذه الرؤى وما يترتب عليها من ردود أفعال متوقعة أو محتملة إلى قيام هذا الطرف الإقليمي إلى تعديله بما يتوافق ومصالح القوى الإقليمية والدولية، أو على الأقل بما لا يلحق أيَّ أضرار بهذه المصالح، وقد يلجأ إلى العزوف عن القيام بهذا الدور، أو تأجيل القيام به، إذا ما وجد أن التكلفة المتوقعة للقيام بهذا الدور تفوق العائد المتوقع من القيام به.

وفيما يتعلق بمصر فلقد كان الدور الإقليمي المصري في دائرتها الإقليمية، قائماً ومستمراً وفاعلاً في كثير من الأحيان، وذلك فيما عدا مراحل الوجود الاستعماري المباشر في مصر وفي المنطقة العربية[9]، وتؤكد العديد من الدراسات التي تؤيدها الخبرة التاريخية الحديثة والمعاصرة، أن قيام مصر بدورها الإقليمي خاصة في نطاق الدائرة العربية المركزية، كان يصطدم دائماً بمصالح القوى الدولية الرئيسة، الأمر الذى أدى إلى صدام غير متكافئ بين مصر وهذه القوى، عبر مراحل تاريخية متصلة، ومن ثم فالإشكالية التي تواجه قيام مصر بدورها الإقليمي يتمثل في كيفية وصول مصر إلى صيغة لعلاقة تتيح لها القيام بهذا الدور وتوجيهه دون أن تستفز القوى المهيمنة في النظام العالمي إلى حد المواجهة المباشرة والصدام المسلح[10].

9 - المصدر السابق، ص 1.

أن قيام مصر بدورها الإقليمي خاصة في نطاق الدائرة العربية المركزية، كان يصطدم دائماً بمصالح القوى الدولية الرئيسة، الأمر الذى أدى إلى صدام غير متكافئ بين مصر وهذه القوى، عبر مراحل تاريخية متصلة

يعبر المحيط الإقليمي لمصر عن المجال الحيوي للأمن القومي المصري، والذي تتوزع محدداته علي مستويين، **أولهما خارجي**: يرتبط به مباشرة دور مصر الإقليمي الفاعل والمتفاعل، مع ثلاثة ملفات أساسية، هي الصراع العربي- الإسرائيلي، ومياه النيل، وتوازن القوي في الشرق الأوسط. **وثانيهما داخلي**: ويتمثل بشكل رئيس في حماية الوحدة الوطنية، ومكافحة الإرهاب.

10 - حسن نافعة، انعكاسات تجديد المشروع القومى العربى على مكانة مصر العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1996، ص 7.

ثالثاً: مصر بعد ثورة يناير: الدائرة العربية

لم يكن مبارك صديقا لحكام دول الخليج وحسب، بل أدى أيضاً دوراً حيوياً في صياغة السياسة العربية خلال العقود الثلاثة التي قضاها في الحكم، ووضع المعايير

لنهج الدول العربية تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وقدم للسعودية ودول الخليج دعماً قوياً في حربها الباردة مع إيران.

"أن صناع السياسة في الخليج يشعرون بالقلق من تسلل إيران إلى مصر»، وأضاف «السعودية تسعى إلى استعادة ثقلها في المنطقة، بأسلوب حازم جداً. أنها لا تريد أنّ ترى مصر تمحو أيّ مكاسب سعودية»

ويقول تيد كاراسيك المحلل في شؤون الدفاع المقيم في دبي، من "أن صناع السياسة في الخليج يشعرون بالقلق من تسلل إيران إلى مصر»، وأضاف «السعودية تسعى إلى استعادة ثقلها في المنطقة، بأسلوب حازم جداً. أنها لا تريد أنّ ترى مصر تمحو أيَّ مكاسب سعودية»[11].

وقال شادي حامد المحلل بمركز بروكينجز في قطر، «لا شك أن السعوديين قلقون جداً بشأن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المصرية، فمصر غيرت بالفعل سياستها الخارجية خلال مدة قصيرة من الزمن»[12].

11 - نقلاً عن صحيفة القدس العربي، 2011/4/28.

إذ سمح المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يحكم مصر، بعبور سفينتين حربيتين إيرانيتين قناة السويس في شباط 2011، على الرغم من اعتراضات صريحة من إسرائيل واستياء واشنطن، في مؤشر على أن مصر الجديدة تريد أن تلعب بمجموعة مختلفة من القواعد.

12 - المصدر نفسه.

وتعتزم مصر محاكمة سبعة مسئولين بينهم وزير سابق للبترول بشأن مبيعات الغاز بأسعار منخفضة لإسرائيل، والتي أثارت جدلاً واسعاً، وسهلت مصر بعد مبارك تحرك الفلسطينيين من قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس)، عبر حدودها مع غزة. وكل هذه مؤشرات تحيد عن السياسة التي تناغمت بشدة مع الروح الموالية للغرب، والتي ميزت السياسة الخارجية في معظم العواصم الخليجية لعشرات السنين.

وصرح سكوت ماكليود الأستاذ فى الجامعة الأميركية بالقاهرة وأحد المحللين السياسيين، بأن مصر تؤكد دورها القيادى في العالم العربي، مركزاً على أن السياسة الخارجية المصرية الجديدة ستكون من الآن فصاعداً أكثر حرجاً لإسرائيل. وأرجع ماكليود هذه التكهنات، نتيجة لإعلان وزير الخارجية المصري، إعادة فتح معبر رفح مع غزة، مؤكداً على وجود خطوات ايجابية ومؤثرة سيتم اتخاذها الأيام المقبلة لتخفيف الحصار عن غزة.[13]

13 - مجلة كايرو ريفيو للشؤون الخارجية، القاهرة، 14 حزيران 2012.

ويشير بعضهم الى « أن الرأي العام المصرى ساخط على الحصار المفروض على قطاع غزة ، ويشعر الآن أن عصر مبارك قد ولى».. مشيراً إلى أن سياسة مبارك تجاه الفلسطينيين، كانت تثير العديد من التساؤلات بين المصريين، حيث يرونها غير أخلاقية، نظراً لكونها خاضعة للضغوط الأميركية، مما أفقد مصر وضعها التاريخي في المنطقة[14].

أن الرأي العام المصرى ساخط على الحصار المفروض على قطاع غزة ، ويشعر الآن أن عصر مبارك قد ولى».. مشيراً إلى أن سياسة مبارك تجاه الفلسطينيين، كانت تثير العديد من التساؤلات بين المصريين، حيث يرونها غير أخلاقية، نظراً لكونها خاضعة للضغوط الأميركية، مما أفقد مصر وضعها التاريخي في المنطقة

في سياق متصل علقت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية على دور الوساطة المصرية في التوصل إلى اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، وقالت الصحيفة إن هذا الدور يلقى بظلاله على السياسة الخارجية لمصر، التى أصبحت أكثر استقلالاً، وربما تمثل تحدياً إزاء الولايات المتحدة والأهداف الإسرائيلية في الشرق الأوسط[15].

أما عماد جاد، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، فيقول إن إسرائيل ومعها دول الخليج، اعتادت على التعامل مع مصر على أنها دولة صغيرة، لكن السياسة الخارجية الجديدة لمصر تقوم على رعاية المصالح المصرية فقط، وليس الاستماع إلى الإسرائيليين أو الأميركيين.

من جانب آخر، أكد الكاتب والمحلل الإسرائيلى تسيفى بارئيل، فى صحيفة ‹هاآرتس›، أن مصادر أبلغته أن ما تقوم به مصر فى الوقت الحالي، من تبني المصالحة بين حركتى فتح وحماس، واهتمامها بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين، ما هو إلا خطوات تسبق ما تسعى إليه الإدارة المصرية، من انتزاع اعتراف الدول الغربية والإدارة الأميركية بدولة فلسطينية يتم إعلانها والاعتراف بها.

مع ذلك فالبيئة العربية المحيطة بمصر ما عادت نفسها كما كانت سابقاً، فأهم ما يدور في تلك البيئة يرتبط بتحدي السلطة، أو التخلي عن السلطة، أو انهيار السلطة، أو إعادة بناء السلطة، أو الاستحواذ على السلطة، أو- عودة إلى المربع الأول- تحدي السلطة[16].

فضلاً عن دو المتشددين من المتحدين للسلطة في تلك البيئة، بما يعرف بالألتراس، أيَّ الشيء الفائق والزائد عن الحد في التأييد أو المعارضة السياسية، وهذا ما أتضح جلياً في تونس ومصر وليبيا وغيرها من البلدان العربية[17].

14 - كريم بيطار، تحولات في سياسة مصر تجاه إسرائيل، مجلة الموقف اللندنية،2، تشرين أول 2011.

15 - عن صحيفة الوول ستريت جورنال الأمريكية في 30 نيسان 2011، ترجمة نشرة متابعات المصرية، ع 166، كانون أول 2011، ص22.

16 - محمد عبد السلام، أوقات مضطربة: الحاجة إلى فهم حدود السلطة في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع188، نيسان2012، ص6-7.

17 - أمل حمادة، ملحق اتجاهات نظرية / مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع187، كانون الثاني 2012، ص24.

رابعاً: الدائرة الأفريقية

تمثل أفريقيا واحدة من دوائر الأمن القومي المصري، كنتيجة طبيعية لانحدار نهر النيل من أواسط القارة من جهة، فضلاً عن امتداد الحزام الجنوبي للأمن القومي المصري من منطقة الشريط الساحلي الصحراوي في إفريقيا، مروراً بأعالي النيل إلي بحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، وقد أدت مصر ومازالت تلعب دوراً هاماً في ضبط التوازن بين دول القارة الأفريقية، وأقاليمها وبين القوى المختلفة في العالم، فضلاً عن دورها في دعم جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي في القارة[18].

ويواجه الحزام الأمني الجنوبي تحديات رئيسة، هي تزايد نشاط تنظيم القاعدة في منطقة الصحراء الكبرى، واضطراب الحالة الأمنية نتيجة للحرب الأهلية الليبية، وانتشار عمليات القرصنة قبالة السواحل الصومالية، مما يشكل تحديات إضافية أمام صناع السياسة الخارجية المصرية، ولذا، قد يكون مطروحاً في الحقبة المقبلة إمكانية اضطلاع مصر بدور رئيس في تأمين جنوبي البحر الأحمر ضد خطر القرصنة، وهو ما سيزيد بالتأكيد من عدد السفن التي تعبر قناة السويس، ومن ثم سيشكل ذلك التأمين إسهاماً مباشراً في تدعيم الاقتصاد الوطني، وزيادة معدلات النمو.

وبوجه عام، ستفرض إعادة الانخراط المصري في إفريقيا تبني عدد من الاستراتيجيات الفاعلة والمستمرة في الدائرة الأفريقية، ومنها التضامن مع جميع الشعوب الإفريقية في مسيرتها نحو الديمقراطية والتنمية، بوصفها هدفاً رئيساً لثورة 25 يناير، وجعل التنمية المشتركة المستدامة عنصراً أساسياً في سياسة مصر الإفريقية، وإيجاد حالة من الاعتماد المتبادل تحول دون النزعات الصراعية، على جانب استثمار تأييد الشعوب الإفريقية لثورة الشعب المصري، من خلال التوظيف الأمثل لدبلوماسية المسار الثاني في العلاقات مع شعوب القارة عبر الدبلوماسية الشعبية، فضلاً عن الأدوات الثقافية والإعلامية التي تشكل حيزاً كبيراً من الوزن الإقليمي والدولي لمصر، وفقاً لمركزية موقعها بين قارات العالم القديم الثلاث، ومن ثم تنوع روافد هويتها القومية.

اتسمت توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الإفريقية وقضاياها في مرحلة ما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير، بالنفعية والمحدودية، والتي كانت قائمة علي مفهوم « التكلفة والعائد»، وهو مدخل جُد خطير للاعتماد عليه في

18 - محمود أبو العينين، الدور الإقليمي المصري في أفريقيا منذ ثورة يوليو 1952 بين الاستمرارية والتغيير، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، ع149، تموز 2002.

تحديد الدور المصري في القارة، ومواقفه تجاه كثير من قضايا دولها، إذ نظر للدور المصري الخارجي وفاعليته إقليميا باعتباره مكلفاً اقتصادياً.

أن نجاح ثورة يناير يمثل فرصة مواتية لاستعادة مصر دورها الإقليمي والدولي، فالقيم والمثل (الحقوق المدنية والكرامة الإنسانية)، التي قامت ونادت بها الثورة المصرية أعطت دفعة هائلة للقوة الناعمة المصرية، لتكون عنوان المرحلة الجديدة للدور المصري، ناهيك عن الأدوات الصلبة التي تمكن مصر من التفاعل مع محيطها الإقليمي.

أن نجاح ثورة يناير يمثل فرصة مواتية لاستعادة مصر دورها الإقليمي والدولي، فالقيم والمثل (الحقوق المدنية والكرامة الإنسانية)، التي قامت ونادت بها الثورة المصرية أعطت دفعة هائلة للقوة الناعمة المصرية، لتكون عنوان المرحلة الجديدة للدور المصري

والمرحلة القادمة من السياسة الخارجية المصرية الإفريقية، لابد أن تقوم على عدد من الأولويات، من قبيل تنشيط العلاقات السياسية مع الدول الإفريقية على المستويات كافة، والاضطلاع بدور نشط في احتواء الأزمات الإفريقية قبل أن تتفاقم، وعودة دور الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في حل الأزمات التي تنشب بدور فاعل وليس بدور المتفرج، وتبادل المشروعات الاستثمارية والتنموية بين الجانبين.

فالتغيرات الكبيرة التي شهدها الواقعان السوداني والمصري خلال عام 2011، والتي اتسمت بطابع المفاجأة في تطوراتها الديناميكية، فقد انقسم السودان لدولتين شمالية وجنوبية، بعد الاستفتاء لشعب جنوب السودان في يناير من العام الجاري، فيما انتفض الشعب المصري في الخامس والعشرين من يناير، ليسقط نظام «مبارك». وهذان الحدثان غيرا الأوضاع في كلا البلدين، مما يستوجب ضرورة صياغة استراتيجيات جديدة، في ظل تلك المعطيات، لمزيد من التقارب بين الشعبين، لتحقيق أكبر قدر من المصلحة المتبادلة وفق رؤى حكيمة وراشدة.

وتشكل قضيتا الأمن المائي والغذائي لدول حوض نهر النيل دوراً كبيراً في وضع تصور لتكامل اقتصادي بين دول الحوض، لاسيما وأن دول الحوض شهدت الكثير من المجاعات، وكذلك صراعات بين الدول الإفريقية والعربية علي تقسيم مياه النيل، بالإضافة إلي أن هذا التكامل يمكن أن يعالج المشكلات البيئية والتنموية[19].

19 - خليل العناني، الدور الإقليمي لمصر.. إلى أين؟، صحيفة الأهرام المصرية، 22 كانون أول 2011.

خامساً: الدائرة الإسلامية

مصر دولة إسلامية لها ثقلها البشري والفكري والإسلامي، وهي قلب العالم الإسلامي، وتنظيم الإخوان المسلمين هو تنظيم مصري الأصل والنشأة منذ أكثر من نصف قرن، وأصبح الآن تنظيماً عابراً للقوميات، ومع الإقرار بقوة أي تنظيمات دينية إسلامية أخرى، شرقاً أو غرباً، فإن الأخوان المسلمين، سواء كانوا ضالعين في التورط في المخططات الاستعمارية بدءاً بالمخابرات البريطانية، وانتهاء بالمخابرات المركزية الأميركية، أو كانوا مخلصين لما يدعونه حقاً، فهم قوة فعلية على أرض الواقع، لم تتح لهم أبداً فرصة الفعل لنحكم على حقيقة توجهاتهم.

إن النظام المصري السابق الوارث شكلاً لثورة 52 منذ 1970 بوفاة جمال عبد الناصر، قد أثبت ولاؤه وإخلاصه للمصالح الأميركية والإسرائيلية بالتبعية، فهل وصلت قوة الأخوان المسلمين في رأي البعض إلى الحد الذي يجعلهم مرشحون لتمثيل تلك الشبكات الدينية، التي عّدها خبراء أميركيين جزءاً أساسياً من تشكيلة النظام العالمي الجديد الأكثر تعقيداً، ومن ثم فهل تتيح الولايات المتحدة لهم فرصة الحكم لأول مرة؟ أم سيبقى دور الأخوان المسلمون كما هو، فزاعة في الحد الأدنى، وحكومة ظل على الأكثر؟. ليس هناك من المؤشرات ما يكفي لترجيح أيَّ من الاحتمالين، فيما أظن طبعاً[20].

20 - مسعد غنيم ، عالم متحول في 2025، تقرير مجلس المخابرات القومي الأميركي، ج4و5، تشرين الثاني 2008.

وأن كانت السعودية خسرت حليفها المصري بعد ثورة مصر تبدو إيران وكأنها كسبت دولة عربية أخرى، ومصر لن ترتمي في أحضان إيران، إلا إنها اليوم أكثر حرية في تطبيع علاقاتها مع دول المنطقة ومنها إيران وتبني علاقات طبيعية معها بعد قطيعة دامت ثلاث عقود، وجاء السماح للسفن الإيرانية بعبور السويس في مرحلة الثورة رمزاً لبدء صفحة جديدة، تلتها زيارات الوفد المصري لطهران مؤخراً، مما يجعل إيران تكسب بعض المنفعة من تداعيات الربيع العربي، مما يجعل السعودية تتعجل في إرسال الدعم المالي للجيش المصري ورموزه الحالية، تخوفاً من تقارب مصري- إيراني.

وأن كانت السعودية خسرت حليفها المصري بعد ثورة مصر تبدو إيران وكأنها كسبت دولة عربية أخرى، ومصر لن ترتمي في أحضان إيران، إلا إنها اليوم أكثر حرية في تطبيع علاقاتها مع دول المنطقة ومنها إيران وتبني علاقات طبيعية معها بعد قطيعة دامت ثلاث عقود

سادساً: التحديات المحتملة للدور المصري

ثمة تحديات تواجه وستواجه الدور المصري، يعتمد تذليلها على حسن إدارة السياسة الخارجية المصرية، ومتغيرات إقليمية ودولية، إذ أن القوى نفسها التي ساهمت في الإطاحة بنظام

مبارك سوف تستمر في صياغة السياسات المصرية في السنوات المقبلة، ويأتي الحكم الرشيد على رأس قائمة المظالم المصرية القائمة منذ مدة طويلة، على الرغم من أن الشكاوى المستقبلية إزاء الحوكمة، لا تعني القمع والإقصاء السياسي والفساد المستشري، الذي تمثل بقوة في «الحزب الوطني الديمقراطي» تحت حكم مبارك «وحكومة رجال الأعمال»، إلا أن الاعتراضات لن تخمد تماماً، ويرجع ذلك إلى أن الاحتقان الشعبي في مصر في ظل مبارك، كان مرتبطاً جزئياً بالتوصيل الضعيف للخدمات، والتصور العام بعدم كفاءة الحكومة.

أن القوى نفسها التي ساهمت في الإطاحة بنظام مبارك سوف تستمر في صياغة السياسات المصرية في السنوات المقبلة، ويأتي الحكم الرشيد على رأس قائمة المظالم المصرية القائمة منذ مدة طويلة

وعلى الرغم من رحيل النظام إلا أن جهاز أمن الدولة والجهاز الإداري اللذين استحثا تلك المظالم، ما يزالان بشكل كبير كما هما، مما يؤكد إن الحوكمة سوف تبقى مصدراً للإحباط بالنسبة للكثير من المصريين.

وهناك ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر ما بعد حكم الرئيس مبارك:

الأول: سيناريو الأمل متمثلا بحكم دولة المواطنة.

الثاني: سيناريو الدولة الدينية.

الثالث: سيناريو استدامة الحالة الانتقالية: في ظل احتمالين: الأول سيطرة العسكريين على الحكم، والثاني سيناريو الدولة الفاشلة[21].

21 - حسن سلامة، السياسة: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر، ملحق تحولات استراتيجية / مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد187، كانون الثاني2012، ص7 - 10.

وبالمثل لم يكن الاقتصاد هو الدافع الرئيس وراء الثورة، إلا أنه حرك الكثير من السخط الشعبي السائد في مصر، وعلى هذه الجبهة أيضاً سوف ترث الحكومة الجديدة من النظام القديم مشاكل معقدة لا تحصى، وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي نفذتها القيادة السابقة، و الزيادة المستمرة الذي كان يشهدها "الناتج المحلي الإجمالي"، إلا أن الثروة لم تنحدر إلى الطبقات الدنيا حيث أن معدلات الفقر العالية لا تزال قائمة، بجانب تصاعد معدلات البطالة بأنواعها.

وفي الوقت نفسه، تواجه القاهرة مبادرة غير مسبوقة من دول أصغر على منبع نهر النيل بمن فيها إثيوبيا والكونغو ورواندا وأوغندا، من بين دول أخرى تتنازع على 55.5 مليار متر مكعب من المياه- (أي ما يقرب من ثلثي التدفق السنوي لنهر

النيل)- الذي تسيطر عليه مصر تقليدياً. إن الموضوع المهم بشكل خاص بالنسبة لواشنطن، بعد خروج مبارك من الصورة، هو أن القاهرة سوف تبني سياسة جديدة لمواجهة- أو التكيف مع- دمشق وطهران الآخذة في الصعود إقليمياً إلى جانب تابعيها حماس وحزب الله.

كما أبرزت الانتخابات وجود حلفين رئيسيين مختلفين ولكن غير متضادين:

1 - الحلف السعودي الأميركي: وهو يهدف إلى التقليل من سرعة التغييرات السياسية والاجتماعية المصرية عقب الثورة، مع العمل على إعادة الاعتبار بصورة أو بأخرى إلى الرئيس المخلوع وحاشيته وإخراجهم من حالة السجن بأفضل الصور الممكنة. ويسعى هذا الحلف وبمساعدة المجلس العسكري إلى الإبقاء على أذرع النظام السابق في الإدارات المصرية، وهذا الحلف هو الذي اقترح تسليم القيادة في مصر للمجلس العسكري بذريعة تجنب الفوضى والفراغ.

ويسعى هذا الحلف وبمساعدة المجلس العسكري إلى الإبقاء على أذرع النظام السابق في الإدارات المصرية، وهذا الحلف هو الذي اقترح تسليم القيادة في مصر للمجلس العسكري بذريعة تجنب الفوضى والفراغ

2 - الحلف القطري التركي: وهو داعم للإخوان المسلمين، وكامن خلف فوزهم في الانتخابات، حيث اخوانية الحكومة التركية تقترن بمشاعر السيطرة القطرية على الحركة العالمية للإخوان المسلمين، عبر استضافة مرشدها العام يوسف القرضاوي، ومساعدتها لكبار رجال الأعمال والسياسيين المنتمين للحركة، ويختلف هذا الحلف عن سابقه في نقطة أساسية تتمثل في سعيه للانتقام من الرئيس مبارك بدل محاولة إنقاذه.

في المقابل يرفض محللون مصريون هذا التصنيف، باعتبار الحلفين وجهين لعملة واحدة، تتمثل بعرب أمريكا العاملين وفق توجيهاتها، وهذا الرفض ينطوي على التسليم بوقوع مصر مجدداً في الحضن الأميركي، كما كانت أيام مبارك، ولكن بطبعة جديدة هي طبعة الإخوان المسلمين، ما يعني ترقب ثورة مصرية جديدة يقول هؤلاء إن طلائعها بدأت في التظاهرات الأخيرة بميدان التحرير. كما يؤكدون إن عمادها هو اليسار المصري الجديد الجامع بين مختلف المكونات المتناقضة مع الإخوان المذكورة أعلاه[22].

22 -المصدر نفسه.

والحالة الثورية التي تجتاح العالم العربي، مؤذنة بالموجة الرابعة من الديمقراطية، من شأنها فتح آفاق جديدة لمنظومة العمل العربي المشترك، ممثلة في جامعة الدول العربية من جهة، وللتعاون الإقليمي مع كل من تركيا وإيران من جهة أخرى.

والحالة الثورية التي تجتاح العالم العربي، مؤذنة بالموجة الرابعة من الديمقراطية، من شأنها فتح آفاق جديدة لمنظومة العمل العربي المشترك، ممثلة في جامعة الدول العربية من جهة، وللتعاون الإقليمي مع كل من تركيا وإيران من جهة أخرى

وبناء علي ذلك، يمكن أن يتراجع إلي حد ما الاستقطاب بين محوري الاعتدال والممانعة، لتسود حالة من السيولة الإقليمية الناجمة عن تعقد شبكة العلاقات المصرية بالمنطقة، فلن تتخلي مصر عن علاقاتها القائمة مع الدول التي توصف بالمعتدلة، في الوقت ذاته الذي اتخذت فيه المبادرة بكسر الجمود في علاقاتها بالقوى التي تعرف بالممانعة، ومن ثم، يمكن لمصر من خلال أداء دورها المركزي في المنطقة، تخفيف حالة الاستقطاب، وإحلال السيولة بدلاً عنها، بزعم التعاون من أجل التنمية والتسوية السلمية في المنطقة.

ويواجه هذا السيناريو بمحاولات توسيع مجلس التعاون الخليجي، لتشكيل قوة ضغط "لوبي" داخل جامعة الدول العربية من الدول التي تمتلك احتياطياً ضخماً من الثروات النفطية والمعدنية، وترتبط بعلاقات متميزة مع الغرب، في مواجهة الدول التي كانت تشكل محور الممانعة وتشهد حاليا ثورات شعبية، وهي سوريا وليبيا واليمن، فضلاً عن الدول المرشحة للاضطرابات كالجزائر والسودان.

وسيعمل هذا اللوبي على حفظ مصالحه في لبنان والعراق، كما يمكن أن يجذب بالمساعدات الاقتصادية دول الأطراف كموريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر، وفي حال إتمام هذه الترتيبات الإقليمية، سيكون على مصر، ومن ورائها تونس، مواجهة تحديات فيما يتعلق بالدور الإقليمي وامتداده الدولي[23].

وفي الجهة المقابلة، تحتل العلاقات مع السودان مكانة متقدمة في أولويات السياسة الخارجية المصرية، وهو الأمر الذي يتطلب مقاربات جديدة، تنظر بعين الاعتبار انفصال جنوب السودان، ويرتبط بذلك ملف جديد مطروح بشدة، وهو إيجاد صيغة للتكامل الاقتصادي الفعال بين مصر وتونس وليبيا ما بعد القذافي، قد ينضم إليها السودان، وهو ما يرجح احتمالات ظهور هلال عربي إفريقي يمتد من "القصرين" إلى "آبي"، وبمقدوره الاتساع وفق معايير معينة على غرار الاتحاد الأوروبي.

23 - للمزيد : محمد بيلي العليمي، التداعيات الإقليمية للثورة المصرية، مجلة الدبلوماسي، العدد 187، آيار2011، السنة الثامنة عشرة، النادي الدبلوماسي المصري، القاهرة، ص23.

حقيقة إن عناصر ومضامين بيئة الدور الإقليمي المصري من خصائص وتحديات لا تشجع على استعادة مصر دورها الإقليمي، فالبيئة الداخلية لمصر الآن ضعيفة مشغولة بمشاكل الدور وتوازن القوى بين القوى الفاعلة على الساحة الداخلية في مصر، والحال أكثر في البيئة الإقليمية على الصعيد العربي وغير العربي، فعلى الصعيد العربي لا يزال مؤشر التغيير متصاعد ومنشئ لحكومات هزيلة حديثة التجربة تحتاج لعقود لتقوية بنائها والتفاعل بجدية مع جوارها,ناهيك عن تبلور دول هامشية (قزمية) لا ترضى بدور مصري قوي، كما كان سابقاً، أما على الصعيد غير العربي، فتبرز أدوار قوى لا يمكن لمصر مجاراتها إقليميا كتركيا وإيران[24].

فالبيئة الداخلية لمصر الآن ضعيفة مشغولة بمشاكل الدور وتوازن القوى بين القوى الفاعلة على الساحة الداخلية في مصر، والحال أكثر في البيئة الإقليمية على الصعيد العربي وغير العربي

وبالتأكيد فأن عناصر البيئة الدولية أيضاً غير مواتية لمصر كما كانت إبان الحرب الباردة أو قبل أحداث 11 أيلول 2001[25].

لذلك يتطلب من السياسة الخارجية المصرية الوقوف على أرضية أقوى تعتمد الخطوات التالية:-

1.مراجعة علاقات مصر بمختلف دول العالم واتفاقياتها الخارجية لتحديد أوجه القصور والتمييز فيها.

2.تقويم هيكل وآليات العمل الدبلوماسي لمصر وتجاوز السطحية والضعف الذي اتسمت به خلال العقد الأول من هذا القرن.

3.التواصل مع مواقف مصر التقليدية إزاء القضية الفلسطينية، سواء عبر الأمم المتحدة أو عبر الضفة الغربية وقطاع غزة.

4.تقويم العلاقة بين مصر ودول حوض النيل، سعياً لتحقيق تحقق مصلحة مشتركة.

5.إعداد دراسة جادة وموثقة عن التحديات والأولويات المصرية للسنوات 2012-2022، لمعرفة مستقبل مصر الإقليمي والدولي[26].

24 - محمد السعيد إدريس، اتجاهات معاكسة : مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع188، نيسان2012، ص78-81.

25 - محمد حسنين هيكل، العرب على أعتاب القرن ال21، مجلة المستقبل العربي، ،بيروت، ع190، ص4-25.

26 - نبيل فهمي، العودة: نحو سياسة خارجية مصرية فعالة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة،ع187، كانون الثاني2012، ص44-47.

الخاتمة

نستدل مما تقدم إلى إن دور مصر الإقليمي في المستقبل، ربما سيكون تعديلاً لسياسات التراجع التي مثلها نظام مبارك، إن لم تكن استمرارية لها على الصعيد الإقليمي والدولي، إذ إن حجم التركة والروابط التي خلفها النظام السابق، سوف لن يكون بمقدور السياسات غير المخططة من تجاوزها.

فمع تمتع مصر بمقومات الدور الإقليمي وممارسته لها خلال فترات معينة عربيا وأفريقيا، إلا إنها لم تحافظ عليه، ولاسيما في السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك، والتغيرات العاصفة في العالم العربي سوف لا تسمح حتما لمصر استعادة الدور المفقود، لأن الهياكل السياسية الجيدة مشغولة بفوضى مستترة لا تمنحها فرص العمل العربي أو اللجوء لمصر للاحتكام إليها في أزماتها، ناهيك عن رغبة أميركية وأوربية تتوافق مع مصلحة إسرائيلية غير معلنة، بإبقاء مصر مشغولة بهموم داخلية، تبقيها هزيلة إزاء بيئتها الإقليمية الجديدة عليها.

والنتيجة أن على اساس دور مصر العربي والأفريقي، ستحسب فاعليتها الدولية، فإذا ما استثمرت مصر نفوذها العربي والأفريقي، بالتأكيد سيكون ظلالها دولياً، أما إذا ما انكفأت عربياً ودولياً فإن تأثيرها الدولي سيتلاشى أو يُحجم.◆

تركيا: أنشودة العثمنة على إيقاع الهويّة الممزّقة

ادريس هاني
كاتب وباحث من المغرب

يوجد تراكم كبير لإرث من الأزمات يعصف بمنطقة الشّرق الأوسط والخليج، شكّل ولا يزال عائقاً ضدّ استقرار حقيقي لمنطقة لا زالت تعد مجالاً حيوياً، لتدافع إرادات سياسية وقوى جيو- استراتيجية متصارعة. بدت المنطقة بموجب هذه الوضعية، مفتوحةً دائماً على احتمالات الحرب. وتكمن المفارقة هنا في أنّ الحرب هي أيضاً من أصعب القرارات في منطقة تشكّل موردا أساسيا لمدّ العالم الصّناعي بالغاز والنّفط.

تتعقّد أزمة هذا الإقليم الذي بات يشكّل في الإدراك المكاني للسياسة التركية الجديدة، الحديقة الخلفية التي لا غنى عنها، بفعل إكراهات جيو - استراتيجية وجيو - اقتصادية يلعب فيها العامل الجيو- ثقافي دوراً حسّاساً يطفو بين الفينة والأخرى على سطح العلاقات بين أقطار المنطقة، حسب مقتضيات التوازنات والمصالح الجيو - استراتيجية.

يعدّ هذا الوضع حصيلة إرث من الأزمات الضاربة الجذور في عمق تاريخ المنطقة، بدء من الحروب الصليبية ومروراً بسقوط الدولة العثمانية وتداعياته على سائر المنطقة، والاستعمار الأوربي للمنطقة وتقسيم مناطق النفوذ وتأسيس دولة إسرائيل والحرب الباردة وملابسات حروب الخليج الثلاث.

في هذا السّياق نتساءل عن أيّ معنى لانبعاث «العثمنة» في منطقة لا تبدو فيها تركيا هي القوة الجيو- استراتيجية الوحيدة. وهل سينتهي الوضع إلى تقاسم النفوذ بينها وبين إيران على قاعدة ما تعتبره القيادة التركية بالتبعية المتبادلة؟، هذا الواقع يؤكّد لا محالة بأنّ إزاء العراق ورقة جيو- سياسية مهمّة، لتدبير علاقتهم مع الأتراك، تقوم على معطى دور إيران في إرساء توازن إقليمي في العلاقة بين العراق وتركيا.

استرداد الهويّة الممزّقة: العثمنة الجديدة: المغزى والوظيفة؟

منذ تولّي حزب العدالة والتنمية التركي مسؤولية التدبير الحكومي في أنقرة سنة 2002، والحديث لا يكاد يفتر عن مشروع العثمنة الجديدة والعثمانيون الجدد.رافق هذا الوصف أداء حزب رجب طيب أوردوغان منذ تلك الفترة إلى اليوم بلا انقطاع، لقد عمّ إحساس حتى لدى التّيار القومي التّركي الرّاديكالي، بأنّ وجود حزب العدالة والتنمية في الحكومة المنتخبة،هو بمثابة ترجمة للحساسية العثمانية الجديدة، بعد أن ظهرت في خطابات تورغوتأوزال في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، كما لو كانت الخطاب التّأسيس للعثمنة الجديدة. غير أنّ ثمة أكثر من مستوى من الاختلاف والتّحوّل في حساسية المحيط العربي تجاه هذا الوصف. إنّ العثمنة في حدّ ذاتها، ومع افتراض إمكانية انبعاثها من جديد ليست هي المشكل الجوهري في علاقة تركيا بالعرب عموماً والعراق على وجه الخصوص، بل تكمن المشكلة في الشّكل والأبعاد التي يرمي إليهما مشروع العثمنة الجديد. إنّ طبيعة السياسات التركية تجاه مكوّنات وفعاليات المجال الإقليمي هي التي تحدّد ماهية وخطورة العثمنة. فليس الفارق هنا في مغزى العثمنة بل يكمن الفارق الأساس في وظيفتها. فالعثمنة بالأمس رغم ما أحاط بها من سمات الاستبداد والجور، إلاّ أنّها كانت دارقة ضدّ الأطماع البريطانية في المنطقة، هذا بينما العثمنة الجديدة اليوم لها وظيفة جيو - سياسية مختلفة، فالعثمانيون القدامى كانوا أعداء للإنجليز بينما العثمانيون الجدد، هم حلفاء للحلف الأنجلو-أميركي. فالانقلاب في الوظيفة هو ما يحدّد الهوية الجيو- استراتيجية للعثمنة الجديدة.لقد وعى الأتراك المأزق الجيو - استراتيجي لسياساتهم الخارجية. وأدركوا مكانة الميراث الثّقافي المحلّي في سبيل الخروج من وضعية الهويّة الممزقة، حسب ما وصفهم به هينتينغتون في «صدام الحضارات». ومع أنّ أوغلوا في «العمق الاستراتيجي» عاند في سبيل تخطئة وجهة نظر هينتينغتون تجاه تركيا، إلاّ أنّه أسّس رؤيته على الوصفة الهينتينغتونية نفسها. لقد أدرك الأتراك أنّ الدينامية الجيو - استراتيجية التركية ستظلّ ضعيفة بفعل الغموض الذي يحيط بالهوية التّركية. وأخير يقرّ أوغلوا بهذه

منذ تولّي حزب العدالة والتنمية التركي مسؤولية التدبير الحكومي في أنقرة سنة 2002، والحديث لا يكاد يفتر عن مشروع العثمنة الجديدة والعثمانيون الجدد

العثمنة الجديدة اليوم لها وظيفة جيو- سياسية مختلفة، فالعثمانيون القدامى كانوا أعداء للإنجليز بينما العثمانيون الجدد، هم حلفاء للحلف الأنجلو-أميركي. فالانقلاب في الوظيفة هو ما يحدّد الهوية الجيو- استراتيجية للعثمنة الجديدة

الحقيقة حينما يقول:»إنّ إعادة بناء الهوية بوعي بالمكان والزّمان في إطار التراكم التّاريخي والحقائق الراهنة، تُعد أحد الشّروط التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل الظهور على مسرح التاريخ»[1]. إحياء العثمنة وفق منظور جيو- سياسي معناه الوصول بالدّولة إلى عمق الأمّة. وهذا يتحقّق حسب أوغلوا بتحقق وحدة روحية نابعة عن نظام من القيم المشتركة، من دونها لن تتحقّق القوّة. هنا عنصر الثّقة ضروري، حيث حينما تفقد الدّولة ثقتها في العنصر البشري لن تنفتح على آفاق استراتيجية[2]. يرى أوغلوا أنّ تركيا وعلى عكس ما وصفها به هينتينغتون كدولة ممزقة تريد الخروج من محيطها الحضاري، لكي تستطيع المحافظة على وحدتها رغم تنوّعها الدّاخلي[3].ومع ذلك يبدو تشخيص هينتينغتون للأزمة التركية وعلاقتها بجوارها تشخيصاً صحيحاً لا غبار عليه. فهو وإن اعتبر رهانها على الحلف الغربي نابع من ضرورة تمتين رابطة منظّوماتية مع الغرب، فضلاً عن توفير توازن مع اليونان، وبأنّ العلاقة مع حلف شمال الأطلسي كانت من نتائج الحرب الباردة، إلاّ أنه يرى عدم جدوى هذا الانغماس في حلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة. فلا شكّ أن هينتنغتون هنا كان واضحاً مع رؤيته للأنموذج الذي يجب أن تغدو عليه التحالفات الجديدة عشية نهاية الحرب الباردة. وإذا ما تأمّلنا هذا الوضع، فستكون تركيا قد أضاعت فرصة كبيرة في استرجاع هويتها الممزّقة. لذا يرى هينتنغتون أن سبب الانغماس في الحلف الغربي زال عن تركيا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث بات في مقدورها تحقيق صحوتها وتحديد تلك الرابطة. فتركيا حسب الخبير الأمريكي عشية نهاية الحرب الباردة، لم تعد مفيدة للغرب كحصن ضدّ التهديد الرئيس الآتي من الشّمال، ولكنها كما في حرب الخليج تصلح شريكاً مع تهديدات أقل من ذلك آتية من الجنوب. يتساءل هينتينغتون عن سبب وجود تركيا دائما في نهاية الطابور. ثم يحدّد سبب رفض انضمامها إلى الاتحاد الأوربي في الاعتراض اليوناني، والأكثر من ذلك كونها دولة إسلامية. فتركيا في نظر هينتينغتون ولأسباب كثيرة، «سوف تبقى دولة ممزقة». وكلّما أمعن الأتراك في وصف بلدهم على أنّه جسر بين الشّرق والغرب، كان ذلك تأكيداً منهم على أنّ بلادهم ممزّقة. فالجسر هو»اختلاق مصطنع يربط بين كيانين قويين ولكن ليس جزء من أيّ منهما» [4]. وخلافاً لما اعتبره أوغلوا نظرة خاطئة لهينتينغتون تجاه تركيا، فإنّ هذا الأخير يعترف بإمكانيات تركيا على الخروج من وضعيتها الحرجة تلك، بإعادة اكتشاف هويتها والاندماج في محيطها الإقليمي. فهي في نظر هينتينغتون تملك التاريخ والسكان والنمو الاقتصادي،

1 ـ أحمد داوود أوغلو: العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص 51، تـ محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط 2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.

2 ـ م، ن، ص 58

3 ـ م، ص 163

4 ـ صموئيل هينتنغتون: صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ص 279، تـ. مالك عبيد أبو شهيوة و. محمود محمد خلف، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1999.

لتكون دولة أساسية في الإسلام. ولكن هذا لن يتحقق إذا ما استمرت تعلن نفسها دولة علمانية [5]. لهذا يصرّح هينتنغتون قائلا:«إن تركيا تستطيع أن تكون جاهزة،وأن تتخلّى عن الدّور المحبط والمهين كمتوسل يستجدي العضوية في الغرب، وأن تعيد بناء دورها التاريخي الرفيع والأكثر تأثيراً بكثير، كزعيمة رئيسة إسلامية ومناوئة للغرب»[6]. إن الوصفة الهينتينغتونية لتركيا هي أن تتخلّى عن علمانيتها، مثلما تخلّت جنوب أفريقيا عن سياسة التمييز العنصري. ويتوقّف ذلك على نبذ تراث أتاتورك، أكثر مما نبذت روسيا تراث لينين. وهي في حاجة إلى قائد من صنف أتاتورك، لكنه يجمع بين المشروعية الدينية والسياسية لإخراج تركيا من دولة ممزقة إلى دولة أساسية[7]. إن ما ترمي إليه سياسة العثمنة من هذا المنظور الجيو- سياسي، لا يعدو كونه محاولة ترقيعية غير جذرية لإخراج تركيا من دولة ممزقة إلى دولة أساسية، حسب الوصفة الهينتينغتونية التي تعبّر عن وجهة نظر شريحة واسعة من داخل تركيا، وكذا المحيط الإقليمي لتركيا أيضاً. لكي نضع ظاهرة العثمنة الجديدة في سياق سعي تركيا لإعادة اكتشاف هويّتها، لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار العقيدة الديبلوماسية لحكومة العدالة والتنمية، كما صاغها أوغلوا في «العمق الاستراتيجي». وهي كما ذكرنا أفادت ولو بعد عناد من الوصفة الهينتينغتونية ومن التفكير الجيو- استراتيجي، لخبراء سياسيين ومؤرّخين أدركوا أهمية ودور الجغرافيا في تعزيز قوّة الدّولة، وعليه، فإن السياسة التركية تستند اليوم على علاقة الإدراك المكاني بالفعل الحضاري والسياسي، انطلاقاً من مقولة فريدينوندبروديل: إنّ الخرائط هي التي تروي القصّة الحقيقية [8]. وبتعبير نابوليون: إنّ معرفة جغرافيا أمّة من الأمم يعني معرفة سياستها الخارجية [9].

يصرّح هينتنغتون قائلا:«إن تركيا تستطيع أن تكون جاهزة،وأن تتخلّى عن الدّور المحبط والمهين كمتوسل يستجدي العضوية في الغرب، وأن تعيد بناء دورها التاريخي الرفيع والأكثر تأثيراً بكثير، كزعيمة رئيسة إسلامية ومناوئة للغرب

وعلى الرّغم من ذلك تبدو إيران، على عكس العرب، الذي من شأن مشروع العثمنة الجديد، أن يثير لديهم مزيداً من الحساسية، ويذكّرها بفترات الصراع العثماني- الصفوي، نظرت إلى هذا الانبعاث في بداية الأمر نظرة إيجابية يغلب عليها المفهوم الجيو- سياسي، أكثر من المفهوم التّاريخي، مادام قد بات هذا الشعور محرّضاً نفسياً لمزيد من الإحساس المحلّي، وسبباً في تصاعد الحساسية في العلاقة الاستراتيجية بين أنقرة والغرب، لا سيما العلاقة بين أنقرة وتل أبيب،

5 ـ م، ن، ص 329

6 ـ م، ن، ص 329

7 ـ م، ن، ص 330

8 ـ أحمد داوود أوغلو: العمق الاستراتيجي، ص 121

9 ـ زبيغنيوبريجنسكي: رقعة الشطرنج العظمى، ت: سليم أبراهام، ط4، دار علاء الدين، دمشق،2004، ص 45.

التي سببت نفوراً بين تركيا ومحيطها الإقليمي العربي منه والإيراني،تبدو العثمنة عند عرب الجوار خياراً مقلقاً لكنّه أرجح من وجهة نظرية المباريات الاستراتيجية من بقاء تركيا كواجهة أمنية للقوى الخارجية في المنطقة. وهو لدى بعض الأطراف العربية، يظل خياراً مقبولاً في حدود ما قد يمثّله من عنصر توازن أمام ما يبدو لها تحدّيا إيرانيا في المنطقة. وتزداد هذه المواقف التباسا بسبب غياب استراتيجيا عربية قومية أو قطرية. هنا ليس المحدد للعلاقات بين الجوار الإقليمي هو الجغرافيا السياسية، بقدر ما نشهد حضوراً ملفتاً لجغرافيا الكلام. فالمنطقة باتت تتفاعل مع الكلام أكثر مما تتفاعل مع حقائق الجيو- سياسة. وإذا كانت الوقائع الجيوسياسية لم تسمح باستعادة التّاريخ نفسه، فإنّ الحديث عن مشروع عثمنة جديدة في مواجهة الصفوية الجديدة بمدلوله التّاريخي الساذج، هو في جزء منه ليس سوى شاغلاً يحجب جوهر اللّعبة القائمة بين الأمم، تقتضي شكلاً من الاحتواء المزدوج لإيران وتركيا معاً. بينما لا يمثّل التوصيف الاستهلاكي للصراع بين العثمانيين الجدد والصّفويين الجدد، سوى أوصاف زائفة تصلح للبروباغاندا الإعلامية. وعند التحقيق في هذه المغالطة التّاريخية، نجد أنّ الشروط الجيوسياسية لا تسمح بأن تكون تركيا اليوم عثمانية ولا إيران صفوية. بمعنى لا شيء يسمح باستعادة التّاريخ بهذه الكيفية ذاتياً وموضوعياً، فلا الدولتان المعنيتان تقبلان بهذه العودة، ولا القوى الدّولية تسمح بذلك، ولا قدر الجغرافيا يقبل بها. فمهما بدا الأمر مثيراً للقلق بفعل السياسات التركية المرتهنة لحسابات القوى الخارجية، تظل تركيا بقوة التّاريخ والجغرافيا، جزء أساسياً ومهمّاً من الفضاء الإقليمي الإسلامي، تماماً كما هي إيران وسائر دول الجوار. إنّ الحتمية الجيوسياسية هي التي فرضت على أنقرة توجّهها الجديد، الذي فشلت في تحقيقه بسبب ضعف استقلاليتها السياسية ومديونيتها للغرب، وليست الحتمية التّاريخية هي من فرض ذلك التّوجّه. يوحي وهم العثمنة الجديدة بمدلول جيو- سياسي، وليس بمفهوم أيديولوجي وتاريخي مجرّد.

تبدو العثمنة عند عرب الجوار خياراً مقلقاً لكنّه أرجح من وجهة نظرية المباريات الاستراتيجية من بقاء تركيا كواجهة أمنية للقوى الخارجية في المنطقة

نجد أنّ الشروط الجيوسياسية لا تسمح بأن تكون تركيا اليوم عثمانية ولا إيران صفوية. بمعنى لا شيء يسمح باستعادة التّاريخ بهذه الكيفية ذاتياً وموضوعياً، فلا الدولتان المعنيتان تقبلان بهذه العودة، ولا القوى الدّولية تسمح بذلك، ولا قدر الجغرافيا يقبل بها

وعلى هذا الأساس يتعيّن احتواء الموقف التّركي بشتى أنواع المبادرات والمناورات

السياسية، لتجاوز المعيقات المرحلية التي لا تمكّن من الحكم النهائي على مستقبل العلاقة بين تركيا والعرب.إن انبعاث العثمانية حتى ذلك الوقت، تمّ النّظر إليه بمثابة نوستالجيا تاريخية، تلهم إحساساً عارماً بضرورة العودة إلى الذّات، وبروز ملامح سياسة تركية مستقلّة بقوّة الواقع الجيو- سياسي. ليس من طريق للتعبئة التركية الداخلية ضدّ الاغتراب عن سياسة المنطقة، سوى ببعث إرثها الجيو- ثقافي، الذي يلهم المجد العثماني المؤثّث لذاكرتها وشعورها القومي.

وعلى الرّغم من أنّ العثمنة إن لم تخضع لتدبير عقلاني، فستكون على عكس المتوقّع عاملاً يكرّس عزلة تركيا عن منطقة الشّرق الأوسط. وحتى هنا وفي حدود الغواية العثمانية الجديدة، لا إشكال في ذلك ما دامت تركيا مثلها مثل أيّ بلد آخر، تجد نفسها بصدد استنفار إرثها التاريخي والثقافي لتحقيق شكل من التّوجّه السياسي الجديد، لن تجد خياراً أخر غير العثمنة، بوصفها ليست فقط موضوعاً للتذكير بالمجد التّركي، بل هي الشّرعية التّاريخية الوحيدة لكيان تركي مدين لذلك المجد، من دونه يصبح عنصر الرّبط التّاريخي بين الماضي والحاضر، فاقداً لأيّ معنى جدير بإلهام الأمّة التّركية، هنا وجب قراءة العثمنة من منظور الحساسية التركية لا الحساسية العربية،العثمنة في المعادلة التّركية الدّاخلية،محاولة لحماية وحدة تركيا وحفظ هويتها وأساس لنهج سياسة توازنية بين الماضي والحاضر.

العثمنة في المعادلة التّركية الدّاخلية،محاولة لحماية وحدة تركيا وحفظ هويتها وأساس لنهج سياسة توازنية بين الماضي والحاضر

هل تملك تركيا الإمكانيات الذاتية والموضوعية لإحياء العثمنة؟

إنّ الاحتكام إلى العامل التّاريخي في مقاربة مظاهر العثمنة في السياسة الإقليمية التّركية لا يؤدّي الغرض. هنا لا بدّ من المقاربة الجغرافية، لا سيما حينما يجري الحديث عن الدّور الإقليمي. فعلاقة الإقليم بالسياسة هنا تفرض الخضوع للحتمية الجغرافية. نعني ما يتحدّث عنه الجغرافيون بخصوص تنظيم السياسة للمكان وعلاقة السياسة بالإقليم. إذا وسّعنا من مفهوم الإقليم ليشمل معناه كفضاء للعلاقات بين دول متجاورة، فإن جملة مقومات الإقليم تبدو عند بعض المفكّرين الجغرافيين غير مستقلّة عن بعضها البعض، بقدر ما هي متداخلة ومتفاعلة بأشكال ومستويات مختلفة. أيَّ إنّها:»جميعاً تشكّل نسقاً حقيقياً يكون هو المدخل إلى منطق الإقليم والتّحكّم فيه» [10].

10 ـ محمد بلفقيه، الجغرافيا : القول عنها والقول فيها، المقوّمات الإبستيمولوجيا، دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب ، ط1، 2002م ، ص 234.

إن الفكر الجغرافي يؤمّن مقاربة خلاّقة للمجال النّسبي، بينما التّاريخ يؤثّث لمقاربات شبه ثابتة، وعند التحقيق، يظهر أنّ المسار الذي سارت عليه السياسة التركية قبيل تفجّر المنطقة وانسحاب أنقرة إلى سياساتها التّقليدية مع تورّطها في شكل من التدخّل في تفاصيل الأزمة العربية والمراهنة على شكل من الإصطفاف الإقليمي، كان مساراً ذكيّاً وواعداً، فالسياسة التركية حتى ذلك الحين كانت على درجة من الذّكاء. لكن كانت تنقصها الكثير من المبدئية والحسّ الاستراتيجي. لقد غلّبت تمحورها التقليدي في الجبهة الغربية لمواجهة ما بدا لها انبعاثاً روسياً جديداً. لكنها لم تقرأ متغيّرات السياق والمجال وباتت رهينة هجّاس سياسة الحرب الباردة. إنّ الحديث عن انبعاث العثمنة في العلاقة التركية وجوارها، تستدعي التساؤل حول ما إذا كانت تركيا اليوم تملك مقومات العثمنة بشقيها الذّاتي والموضوعي.

النّاحية الأولى: تبدو تركيا اليوم تعاني مشكلات كثيرة داخلية سياسية واقتصادية وأمنية.

الناحية الثّانية: تبدو تركيا محاطة بدول كبرى في المنطقة وكذا حساسية مزمنة ضدّ أي حضور تركي يخرج عن حدوده الطبيعية التي لا تتجاوز علاقة مميزة بين دولتين مستقلتين.

فتركيا اليوم ليست هي تركيا الأمس(تركيا العثمانية). والعرب اليوم ليسوا هم عرب الأمس. باختصار:إن تركيا ليست هي اللاّعب الوحيد في المنطقة، ولذا فهي مضطرة دائماً أن تراعي مصالح إقليمية ودولية في المنطقة. ولتحقيق ذلك، فهي تعتمد عنصر الثّقة والإقناع والتّواصل الثّقافي والاقتصادي في المحيط العربي كبديل حتمي لانكفائها عن سياساتها الغربية.

العثمنة بين الموقف العربي والإيراني

العلاقة والتعاون بين أنقرة وتل أبيب. والتي وفّرت لإسرائيل على مدى سنوات من الحرب النّفسية بين طهران وتل أبيب، إمكانيات الانطلاق من الأراضي التّركية لتسديد ضربة عسكرية ضدّ إيران

لا يمكن فهم الموقف الإيراني من العثمنة الجديدة، إلاّ بوضعها في ضوء الحساسية التي شكّلتها العلاقة والتعاون بين أنقرة وتل أبيب. والتي وفّرت لإسرائيل على مدى سنوات من الحرب النّفسية بين طهران وتل أبيب، إمكانيات الانطلاق من الأراضي التّركية لتسديد ضربة عسكرية ضدّ إيران.فعلى الرّغم من أنّ الخطاطة النظرية للسياسة التركية الجديدة، لاسيما في شقّها الشّرق أوسطي كما حدّدتها أطروحة «العمق الاستراتيجي»لأحمد

داوود أغلو، لم تغفل أهمية تدبير جدل التكتيك والاستراتيجيا في حبك علاقاتها بالمحيط الإقليمي.

إلاّ أنّ الخلط بينهما لا يزال يرخي بظلاله على السياسة الخارجية التّركية بفعل الحاحية الدينامية الجيو- استراتيجية الوفيّة لحسابات القوى الأطلسية، فلقد سجّلت الخطّة الديبلوماسية الجديدة للحكومة التركية في شبه محاولة للنقد الذّاتي، ملاحظات مهمّة ضدّ الإرث الديبلوماسي للحكومات التركية السّابقة الوفيّة للنموذج الإرشادي للسياسة الخارجية التي انتهجتها تركيا منذ الحرب الباردة. ويتعلّق الأمر بخلطها بين ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي، وعدم قدرتها على تصريف استراتيجيتها في مسلسل تكتيكي متناغم. وكانت قد وعدت بتغيير هذا الواقع لمزيد من تحديد أولوياتها الاستراتيجية ولمزيد من تناغم استراتيجيتها الكبرى مع حزمة التكتيكات الصغرى.

في ضوء هذا الواقع الموسوم بتناقض النّظرية والتطبيق في السياسة التركية تجاه جوارها، لا زلنا نتساءل، خصوصا بعد ورود حكومة العدالة والتنمية، عمّا إذا كانت العلاقة مع إسرائيل هي حاجة استراتيجية لتركيا أم هي مجرّد تكتيك أم هو إكراه فرضه وضع تركيا ضمن الاستراتيجيا الأطلسية؟ ولا شيء يؤكّد على أنّها مجرّد تكتيك لا يرقى إلى الغاية الاستراتيجية، غير أنها استراتيجية غير مرغوب فيها من جانب تركيا، بل هي استراتيجيا مفروضة بحكم مستحقات الحلف الأطلسي. وهي بالتّالي تعوّض هذا الإكراه بتكثيف مبادراتها ضمن الهامش المتاح لها، كجزء من المناورة السياسية لإرساء شكل من التوازن بين إكراهاتها الأطلسية وطموحاتها لبناء نسق علائقي، يستجيب للمطالب الجيوسياسية التركية بعيداً عن حسابات القوى الغربية.

وهذا النوع من التوازن لا يفيد تركيا ولا يؤثّر في علاقتها الاستراتيجية مع النّاتو، ولكنه يعطيها هامشا لشكل من الدينامية الإقليمية. ستظلّ السياسة التركية إزاء الأقاليم والأحواض القريبة هامشية عاجزة عن بلوغ الصّميم. ويمكن وضع التّوتّر الذي عرفته العلاقة التركية- الإسرائيلية الأخيرة في سياق محاولة حكومة العدالة والتنمية تصحيح مسار العلاقة التركية- الإسرائيلية، والتخفيف من أبعادها الاستراتيجية وصولاً بها إلى مستوياتها التكتيكية الدّنيا. فالعلاقة مع إسرائيل شكّلت على مدار سنوات، عائقاً أساسياًلتشكّل علاقة طبيعية بين تركيا ودول الشّرق الأوسط، لا سيما من خلال بوابتين رئيستين إلى الشّرق الأوسط والخليج تحكمهما علاقة متذبذبة بالجانب التركي، نعني العراق وسوريا. ومثل هذا الأمر كان يتطلّب وقفات شبه مسرحية

للتحلّل من ثقل العلاقة الاستراتيجية مع إسرائيل،جعلت حكومة أوردوغان أمام تحدّي مستحقات تركيا إزاء حليفها الأميركي.

فالنّقطة المفصلية هنا تتعلّق بمدى عجز تركيا عن تغيير مسار العلاقة التركية-الإسرائيلية في اتجاه الحدّ الأدنى من العلاقة. إن موقف أوردوغان من هذه العلاقة لم يكن ثوريّاً على الرّغم من مظاهر الاحتجاج الخطابي الذي وجهه للكيان الإسرائيلي على مدى الشهور القليلة التي سبقت أحداث «الربيع العربي»، بل كان محاولة سياسية ممسرحة لتغيير مجرى العلاقة التركية- الإسرائيلية، ولفكّ العزلة عن تركيا إزاء محيطها الإقليمي، لا سيما العربي.

التمييز بين الموقف التركي والإيراني فيما يخصّ الموقف من إسرائيل. فالقيادة الإيرانية تجد نفسها في وضع مريح بفعل إرث الثّورة الإسلامية، الذي حرّرها من ارتهانات حسابات القوى الدّولية. بينما نجد تركيا عاجزة عن التّخلص من هذه المستحقّات، بفعل مناورات لا تطرح العلاقة الاستراتيجية مع حلف شمال الأطلسي موضع سؤال جدّي

هنا لا بدّ من التمييز بين الموقف التركي والإيراني فيما يخصّ الموقف من إسرائيل. فالقيادة الإيرانية تجد نفسها في وضع مريح بفعل إرث الثّورة الإسلامية، الذي حرّرها من ارتهانات حسابات القوى الدّولية. بينما نجد تركيا عاجزة عن التّخلص من هذه المستحقّات، بفعل مناورات لا تطرح العلاقة الاستراتيجية مع حلف شمال الأطلسي موضع سؤال جدّي وبدائل جدّية. إنّها حلول ديبلوماسية ترقيعية تجعل الديبلوماسية التركية تراوح مكانها عند أي اهتزاز جيو- سياسي في المنطقة. الشّيء الذي لم تدرجه الخطاطة الديبلوماسية الجديدة لأوغلو، هو أنّ الديبلوماسية الناجعة لا تستند فقط إلى المعطى الجيو-سياسي والدينامية الديبلوماسية والعناصر الجيو- ثقافية، بل إنّ الديبلوماسية الناجعة هي انعكاس واستمرار للسياسة الدّاخلية وكذا ثمرة لمواقف قومية ذات طبيعة ثورية أيضاً.

وتحتاج تركيا إلى ثورة قومية للتحرّر من ارتهانها التقليدي للسياسة الأطلسية، التي كانت سبباً أيضاً لتكريس حالة تركيا ذات الهوية الممزقة كما وصفها هينتينغتون. وهذا ما يطرح تساءلا آخر، حول مدى قوة ونفوذ حزب العدالة والتنمية داخل تركيا، لترجمة عقيدته الديبلوماسية الجديدة على الأرض.

العثمنة في الحساسية الإيرانية

تبدو نظرة طهران للعثمنة الجديدة أقل إغراقاً في الهواجس الأيديولوجية والتّاريخية، فالحساسية الإيرانية مما يبدو شكلاً من الانبعاث العثماني الجديد، هي أقلّ من

الحساسية العربية، يملك الإيرانيون استراتيجية مستقلّة وفعّالة وممتدّة في كلّ اتجاهات المجال الإقليمي والدّولي، وهي لهذا السّبب كانت أكثر احتكاكاً وتعايشاً مع السياسة التركية الإقليمية في مناطق النفوذ المشتركة، قبل وبعد الحرب الباردة، وهي العلاقة التي حافظت عبر عقود على مستوى من النجاعة على الرّغم من الحساسية الأيديولوجية التي تبديها تركيا تجاه طهران، منذ انتصار الثّورة الإسلامية في إيران(1979).

أنّ إيران هي الأكثر فهماً وتقديراً لإمكانات تركيا في التّمدد الإقليمي، تدرك إيران أنّ العثمنة مشروع معاق في المجال الشّرق أوسطي والخليج، فتركيا لا تستطيع أن تجاري النّفوذ الإيراني في هذه المنطقة، كما تفعل في منطقة القوقاز وأسيا الوسطى

يبدو نظراً لعدم وجود فراغ في الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية، أنّ إيران هي الأكثر فهماً وتقديراً لإمكانات تركيا في التّمدد الإقليمي، تدرك إيران أنّ العثمنة مشروع معاق في المجال الشّرق أوسطي والخليج، فتركيا لا تستطيع أن تجاري النّفوذ الإيراني في هذه المنطقة، كما تفعل في منطقة القوقاز وأسيا الوسطى.

تعني العثمنة بالنسبة إلى إيران، بهذا المعنى، انخفاضاً مهمّاً في منسوب القلق من التهديد الآتي من تركيا، بفعل تزايد التعاون التركي- الإسرائيلي، وكذا مع وجود قاعدة أنجرليك والسياسة التركية المرتهنة للناتو، وقد كان لخطابات رجب طيب أوردوغان ومواقفه الأخيرة من الكيان الإسرائيلي، ومراجعة العلاقة التركية- الإسرائيلية، على إثر موقفه من شيمون بيريز في مؤتمر دافوس، وكذا التّوتّر الذي تفجّر عشية الإنزال العسكري على سفينة مرمرة التركية، التي كانت في مهمة إنسانية لفكّ الحصار عن غزّة، اللّمسة الأخيرة التي نجحت فيها الحكومة التركية لإحداث تحوّل في السياسة الدولية والإقليمية التركية، ولقاء هذا التّحوّل حصدت أنقرة الكثير من المكتسبات السياسية والاستراتيجية، إذ حظيت بمساعدة من كلّ من إيران وسوريا على الظّفر بدور بارز في قضايا الشّرق الأوسط الساخنة سواء من خلال توسيطها في المفاوضات غير المباشرة بين دمشق وتل أبيب بخصوص استرجاع هضبة الجولان، أو من خلال توسيطها في المفاوضات بين طهران والغرب بخصوص الملف النّووي الإيراني.

إذا اعتبرت العثمنة الجديدة عودة للحساسية بين تركيا والهيمنة الأميركية والبريطانية على المنطقة، وأعادت التّاريخ قليلاً إلى لحظات الصّراع التّركي- البريطاني، وكذا الصّراع التّركي- الوهّابي القادم من الجزيرة العربية، فهذا الوجه لا يقلق الإيرانيين أو العراقيين أو حتّى سوريا. لكن إذا كان من شأن العثمنة الجديدة، أن تكون ◄

دارقة أمنية للمشروع الصهيو- أميركي، فهذا هو مصدر القلق، ومن هنا يظهر أنّ الانقلاب في الموقف التّركي نابع من حسابات ذات طابع استراتيجي، تدرك القيادة التّركية قبل غيرها، أنّها الخاسر الأكبر فيها.

التّوتر التركي- الإسرائيلي: هل الأمر يتعلّق بخداع؟

لا يخلو الموقف التركي المتأخّر من إسرائيل، الذي جعل محور خلافه معها محصوراً في قضية غزّة، وما ترتّب على ذلك وصولاً إلى حادثة سفينة مرمرة التركية، من حالة تمسرح سياسي، لكن علينا أن لا نخلط بين الخداع والتّمسرح، قد تكون تركيا قد خدعت نفسها، لمّا اتخذت موقفاً لا تتحمّله البنية الجيو- استراتيجية لتركيا، وموقعها داخل حلف النّاتو، إن المواقف الديبلوماسية الحقيقية تحتاج إلى بنية جيو-استراتيجية حقيقية أيضاً، غير أنّ هذا لم يمنع حكومة العدالة والتنمية من تعويض عجزها ذلك بشكل من التّمسرح، لإرغام إسرائيل على القبول بتركيا كلاعب يتقاسم النفوذ في منطقة الشّرق الأوسط.

وإذا كان أوغلوا قد انتقد سياسات تركيا السابقة، بأنّها تخلط بين الاستراتيجيا والتكتيك، فإنّه لم يلتفت إلى خلط آخر لا زالت تقع فيه تركيا بين مقتضيات التزاماتها الجيو- استراتيجية، والهامش التقديري الذي يشكّل استثناءً وتفضيلاً لحلفائها بحكم خصوصياتها المحلّية والإقليمية، ليس بالضّرورة أنّ تكون المواقف التّركية السّابقة مجرّد خداع أو قضية انتخابية، بل هو فشل ذريع في تعديل السياسة الخارجية التركية على خلفية الوهم بإمكانات تركيا الجيوسياسية للتخلّص من إرثها الأطلسي الكبير، كما ليس في وسع أوردوغان في مثل هذا الوضع أن يضحّي بمستقبله الانتخابي، وعلاقته بواشنطن من أجل المغامرة في تحقيق رغبة ومشروع أوغلوا في السياسة الخارجية التّركية والعمق الاستراتيجي.

إنّ حادث إسقاط الطائرة التركية سيكون له لا محالة دور مفصلي في كبح جماح الطموح الجديد للقيادة التركية، التي تراهن على دينامية جديدة في تدبير علاقاتها الخارجية، انطلاقاً من المجال الإقليمي إلى المجال القاري، وسوف يكون لذلك أثر في تحديد سلوك السياسة الخارجية التّركية، والعودة بها إلى وضعيتها الأولى القائمة على الحفاظ على حدودها الطبيعية، لقد جرّبت حكومة أوردوغان ومنظّر سياستها الخارجية الجديدة، محمد داود أوغلو أن تغيّر من المفهوم الجيو- استراتيجي من مستوى المكتسب السلبي إلى مستوى المكتسب الإيجابي، فالعوامل الجغرافية

والتّاريخية في تقدير أوغلوا على أهميتها، لا تفوق الأهمية الجيوسياسية التي هي حصيلة تركم الإرث الديبلوماسي والدّهاء السياسي [11].

11 ـ أوغلو: العمق الاستراتيجي، ص 142

تقوم هذه الرؤية على خطأ تاريخي في تقدير القيمة الجيوسياسية لتركيا عشية الحرب العالمية الثانية، فبينما تمّ التعاطي معها كقيمة ديبلوماسية مقابل المظلة الأمنية، التي يؤمنها حلف شمال الأطلسي لتركيا، كان أحرى أن تكون «مقياساً استراتيجياًانفتاحياً على العالم»[12]. وفق هذه الرؤية التي شكّلت العقيدة الجيو-سياسية لحكومة العدالة والتنمية ومنظّرها أوغلوا، فإنّ الحفاظ على الوضع الرّاهن وعلى الحدود الطبيعية لتركيا ووحدتها الوطنية، يقتضي توسيعاً في القيمة الجيوسياسية لتركيا، يقوم على وضع ديناميات لنشاط ديبلوماسي إقليمي وقارّي يضرب في كلّ الاتجاهات القارية على نحو تدريجي لكن فعّال. ولا شكّ أنّ هذا المشروع، هو أيضاً محلّ اهتمام حلفاء تركيا أنفسهم. ولا نستبعد أن يكون جزء مما يجري اليوم في المنطقة له علاقة بإشغال تركيا عن هذا الطموح، بالتزامات طارئة تتعلّق بدورها التقليدي القائم على الحفاظ على الوضع القائم.

12 ـ م، ن، ص 142

هذا بالتّأكيد سيعود بها إلى سياساتها التّقليدية القائمة على تدبير ملفاتها الخارجية مع الجوار الإقليمي، على أساس سياسة التّوازن بين الماء والنفط، مبعث القلق هنا، أنّ توسيع مجال الدينامية الجيوسياسية لتركيا يعني عند جيرانها، وفي مقدّمتهم العراق، توسيعاً في مجال دينامية التّدخّل.ولا توجد حدود إزاء هذا الاندفاع إلاّ بوجود ديناميات أخرى، تفرض شكلاً من التّوازن المطلوب في المجال الإقليمي.

الحساسية العراقية من العلاقة التركية- الإسرائيلية

إذا كان للموقف التركي، انعكاساته على سوريا وإيران، فإن انعكاساته على العراق إنما حجبتها أوضاع العراق الدّاخلية، والاستئثار الأميركي بتدبير لعبة الاحتلال في العراق والسلوك الدبلوماسي المزدوج لحكومة العدالة والتنمية تجاه الجوار، على الرّغم من وقوع العراق تحت نير الاحتلال، إلاّ أنّ حساسية المجتمع العراقي وقيادات الطّيف السياسي العراقي ترفض أيَّ شكل من أشكال التطبيع الرّسمي مع إسرائيل، ومثل سائر البلاد العربية، توجد حساسية كبيرة لدى غالبية القوى العراقية من التقارب التركي- الإسرائيلي.

لقد عبّر الشّارع العراقي وكذا جملة من فعالياته السياسية عن مواقف حاسمة في القضايا العربية والإسلامية في ظلّ الاحتلال. بل ثمّة حساسية لدى أطراف عراقية

كثيرة من تركيا، يفوق الحساسية من أقطار عربية من الخليج،والتي كانت قد سهّلت عملية الغزو الأميركي، بخلاف تركيا التي رفضت استعمال أراضيها لهذا الغرض.

إن السّياسة التركية اليوم تكاد تراهن فقط على جدلية النّفط والماء في تمدّدها في منطقة الخليج والهلال الخصيب. ولكنّها تغفل ثالثة الأثافي في معادلة الشّرق الأوسط، إلا وهي إسرائيل. وقد سعت إسرائيل على أن تجعل من علاقاتها بتركيا قاعدة لاختراق الدّول العربية، لا سيما العراق. يأخذ هذا الاختراق ألواناً تجارية واستخبارية، فإسرائيل كانت ولا زالت معنية بالتّطورات التي يشهدها العراق، ومستقبل سياساته الإقليمية. إنّ أيّ علاقة استراتيجية تركية- إسرائيلية من شأنها أن تؤثّر على العراق وتحديداً من جهة شماله.

فالتعاون الأمني بين أنقرة وتل أبيب، يؤثّر على عنصر الثّقة بين تركيا والعراق، وتعتبر الثّقة شرطاً ضرورياً لاستعادة تركيا قدرتها على ربط علاقات متينة بين تركيا والعراق وباقي الجوار الإقليمي، وبقدر ما تنظر تركيا إلى العراق على أساس من الغموض الذي يحيط به ومستقبله، يوجد إحساس لدى القيادة العراقية بغموض السياسة التركية حيالها، سوف يظلّ هذا الغموض في النظرة المتبادلة سبباً رئيساً لتذبذب العلاقات بين البلدين.

وبالتّالي سوف تدفع تركيا ضريبة علاقتها المفروضة مع إسرائيل على حساب مصداقيتها وعلاقاتها المتوخاة مع دول الجوار، إذا كان هينتنغتون قد وصف تركيا بالهويّة الممزقة، فإنّه لا مجال للشّك بأن الدّيبلوماسية التركيّة حيال العراق ستظلّ ممزّقة هي الأخرى، وسوف يكون نهج سلوك ديبلوماسية تركية متعددة الأبعاد تجاه الجوار عاملاً إضافياً، لإضفاء مزيد من الغموض بدل تحقيق انفراج في العلاقة التركية- العراقية، خصوصاً والعربية عموماً، وبقدر ما تسعى تركيا عبر استراتيجيا ديبلوماسية متعدّدة الأبعاد لتعزيز علاقتها بالجوار، إلاّ أنّها تجد نفسها غير قادرة على استيعاب التّجديد في الاستراتيجيا الديبلوماسية العراقية تجاه الجوار، والقائمة هي الأخرى على تعدد الأبعاد وتصفير المشكلات.

أن تركيا تجد صعوبة في هضم المسار العراقي الجديد حيث تجد في التقارب العراقي- الإيراني ما يعيق سياستها في الشرق الأوسط والخليج

هذا يعني أن تركيا تجد صعوبة في هضم المسار العراقي الجديد حيث تجد في التقارب العراقي- الإيراني ما يعيق سياستها في الشرق

الأوسط والخليج، إنّ ما لم تبحثه الخطاطة الدبلوماسية لأغلو في العمق الاستراتيجي أيضاً، هو كيف تستطيع تركيا أن تعمل في إطار دينامية ديبلوماسية متبادلة مع الجوار، بحيث لا تتوقّع استمرارية الجمود الديبلوماسي في البلدان الأخرى. وكذلك كيف تراعي مصالح الدول العربية لا سيما العراق ضمن مفهوم التّبعية المتبادلة، بالقدر نفسه من مراعاتها لمصالح إيران ضمن المفهوم الأثير في الخطاطة نفسها، إن الفوقية التي ظلّت تتعامل بها تركيا مع الجوار لا سيما العراق وكذا سوريا، يجعلها عاجزة عن تصريف المبادئ السّتة للديبلوماسية التركية البديلة كمّا تحدّدت في «العمق الاستراتيجي» لوزير خارجيتها. فالمبدأ الرئيس الذي غفلته تلك الخطاطة هو كيف تتواضع الديبلوماسية التركية لجوارها العربي. حيث الديبلوماسية متعددة الأبعاد لا تعني الازدواجية الديبلوماسية كما لا تعني السلوك الفوقي. فالفوقية هي مقتل للديبلوماسية الجادة، وهذا هو مقتل الديبلوماسية التركية تجاه العراق والجوار العربي القريب.

سيفرض هذا الواقع على العراق وبدرجة ما على سوريا أن يراهنا على عنصر توفير إمكانات جيوسياسية إضافية لتعزيز الموقعيةالجيو-استراتيجية لبلديهما، ولدعم ديبلوماسية جديدة مع تركيا قائمة على شرط التّوازن في القوى، وإلى أن يتحقّق هذا المطلب الحتمي ليس أمام العراق وسوريا أيضاً سوى الرهان على إيران في إرساء هذا التوازن في علاقتهما بتركيا، فالعلاقات المميّزة بين البلدين وإيران، خياران حتميان تفرضهما السياسة التركية نفسها، وما يشجّع العراق على هذا الخيار هو ما يظهر من حصاد العلاقة السورية- الإيرانية التي أظهرت مقدار نجاعتها على صعيد الأمن القومي لسوريا، لا سيما بعد فشل تركيا في تصريف استراتيجيتها التّدخّلية في سوريا، فلا زالت تركيا تتعاطى بازدواجية مع الجوار على قاعدة تفاوت موازين القوى. كما لا زالت تتعاطى مع دول الجوار العربي على خلفية التعالي، بوصفها دولاً تنتمي تاريخياً لمجال الإمبراطورية العثمانية، هذا بينما يختلف أداء الديبلوماسية التركية بين تركيا وإيران، وكذا بين تركيا وإسرائيل على قاعدة موازين القوّة.

وهذا الاختلاف ليس جديداً بل هو من ثوابت السياسة التركية حتى قبل صعود العثمانيين الجدد، ولا شيء يفسّر هذه الازدواجية سوى عامل توازن القوى، والذي تلعب فيه الإمكانات الجيوسياسية والقدرات العسكرية والتكنولوجيا دوراً بارزاً.

آفاق العثمنة والدّور الإيراني في إرساء التوازن الإقليمي

هناك عوامل متعدّدة تمنح العراق وضعا أكثر توازنيا في العلاقة مع تركيا. فلا يمكن بناء حكم نهائي عن آفاق العلاقة العراقية- التّركية، انطلاقاً مما يحدث الآن، نتيجة الوضع غير الطبيعي للعراق. فسوف تشهد العلاقة بين البلدين الكثير من التّصحيح بناء على ما سيحقّقه العراق من مصادر قوّة في المستقبل وقدرته على تدبير إمكاناته الجيوسياسية في المنطقة. ويبدو أنّسوء الفهم الكبير للعلاقة الإيرانية - العراقية التي هي مبعث حساسية فارقة في المنطقة، يرجع إلى عدم إرادة الاعتراف بالرّوابط التاريخية والجغرافية بين البلدين. فلقد ساعدت إيران المعارضة العراقية في كفاحها ضدّ الديكتاتورية بشكل استثنائي لم تنافسها فيه المنطقة.وقد كان وضع إيران مريحاً لها في نسج علاقات متميزة مع العراق، لأنها أكثر فهما للوضع العراقي وهي تدرك الخريطة السياسية للطيف العراقي وحساسيته، لذا كان أداءها ناجحاً مقارنة مع سار الأطراف الإقليمية. كما كان موقفهاً ناجعاً، لأنها لا يمكنها أن تستعمل العنصر الطائفي بالشّكل الهواجس الذي راهنت عليه أطراف إقليمية أخرى، من خلال استعمال الأقليّات، وبالتأكيد هي ترجح خيار المقاومة لكنها ظلّت تراعي وضع العملية السياسية. مؤشّرات تظهر مدى توفّق الجانب الإيراني في كبح هذا التّأثير التّركي في الشّرق الأوسط. فتركيا من دون موافقة إيرانية وحلفائها من العراق وسوريا غير قادرة على أن تلعب دورا كبيرا في المنطقة.

كان وضع إيران مريحاً لها في نسج علاقات متميزة مع العراق، لأنها أكثر فهما للوضع العراقي وهي تدرك الخريطة السياسية للطيف العراقي وحساسيته، لذا كان أداءها ناجحاً مقارنة مع سار الأطراف الإقليمية

إنّ الحياد التركي الذي طبع سياسة أنقرة الإقليمية طيلة الحرب العراقية- الإيرانية، لم تستطع أنقرة الحفاظ عليه، بعد أن أصبحت لاعباً أساسياً في المنطقة، حينئذ باتت العثمنة توحي بتاريخها الأسود بالنسبة لسوريا، التي لا زالت تنظر إلى الدّولة العثمانية مستعمر دخيل على المنطقة العربية، فيما أقلق هذا التّوجه القيادة السياسية في بغداد. في حين باتت العثمنة بعد تخلّي تركيا عن طموحها في الاستقلال بسياساتها، عنواناً لقلق جديد في العلاقة بين أنقرة وطهران. في ظرف وجيز، اختلفت حساسية الجوار التركي لا سيما العربي والإيراني تجاه العثمنة، في حين كان لقادة حزب العدالة والتنمية التركي وجهة نظر أخرى، حيث ينظرون إلى الموقف العربي من العثمنة بمثابة مركب أو عائق نفسي يجب تجاوزه، بوضع استراتيجيا جديدة في العلاقات الإقليمية بين تركيا والعرب. إنّ إحدى أبرز أسباب

تراجع تركيا عن دورها الإقليمي الجديد القائم على الحياد الإيجابي والاستقلال السياسي، هو التّغيّر الذي عرفته السياسة الأمريكية في الشّرق الأوسط، لا سيما مع انبعاث ما يعرف بالرّبيع العربي. لقد كان للرسالة التي وجّهها أوباما في أوّل خطاب له لاستعادة الثّقة مع العالم الإسلامي، أثراً ساعد فيما بعد في استدراج أنقرة لدور خارج معادلة تكتّل الممانعة، بعد التّوتر الذي شاب العلاقة بين أنقرة وتل أبيب.

لقد التقطت أنقرة الإشارة جيّداً من خلال ذلك التّمدّح بالنموذج التركي الذي اعتبر مثالاً للإسلام المعتدل، كما تقرّر في السياسة الأميركية. وحينما جاء الربيع العربي بحكومات إسلامية في دول عربية عديدة، كان لا بدّ أن يتمّ تعميم النموذج التركي على المنطقة، راهنت أنقرة على هذا الرأسمال الرّمزي على حساب مكتسبات مادية، لاكتساب عوامل تأثير جديدة في المنطقة العربية. وكان لهذا التحول أثر على السواء في العلاقة التركية- العراقية ، والتركية- السورية، والتركية- الإيرانية. عادت تركيا إلى صلاتها التقليدية مع الأردن ودول الخليج، وكذا امتدت علاقاتها إلى غرب المتوسّط. ثمّة اصطفاف من نوع آخر يقضي بأن تقوم دول الخليج بدور الوسيط، أو معبر للنفوذ التركي إلى المنطقة العربية بديلاً عن الدّور السوري والإيراني.

فأهمّية النّموذج التركي بالنسبة لدول الخليج لا تكمن في قيمته السياسية والأيديولوجية، لا سيما وهو نموذج نقيض لتلك النّظم السياسية، ولكن أهمّيته تكمن في احتواء الانبعاث الإسلامي في البلاد العربية، برسم النموذج التركي، وكذا محاصرة النفوذ الإيراني في المجال العربي، وفرض عزلة عليه في المحيط العربي

فأهمّية النّموذج التركي بالنسبة لدول الخليج لا تكمن في قيمته السياسية والأيديولوجية، لا سيما وهو نموذج نقيض لتلك النّظم السياسية، ولكن أهمّيته تكمن في احتواء الانبعاث الإسلامي في البلاد العربية، برسم النموذج التركي، وكذا محاصرة النفوذ الإيراني في المجال العربي، وفرض عزلة عليه في المحيط العربي الذي تمكّن بفعل الربيع العربي أن يأتي بحكومات إسلامية. لعبت تركيا وفق منطق الرّبح والخسارة. وكانت كما هو تطلّع ديبلوماسيتها الجديدة تتاجر في العلاقات السياسية بعيداً عن المبدئية.

إنّ الحزب الإسلامي في أنقرة يفهم البراغماتية على أنّها وصولية سياسية. خسرت الديبلوماسية التركية الكثير بسبب استخفافها بعنصر الوفاء في علاقتها مع الجوار. بل يبدو أنّها حتى الآن تعيش اضطراباً ليس فقط في مستوى علاقاتها بالجوار بل حتى في مفهوم الاستراتيجيا والتكتيك. إنّها لا تزال مصرّة كما

يؤكّد أوغلو على أنّ العرب أساؤوا فهم العلاقة بين تركيا وتل أبيب.وحسب أوغلو لم تكن كما أكّدت تركيا للطّرف العربي علاقة تكتيكية ضدّ طرف ثالث. لكن أوغلو يتحدّث عن انتشار وتعمّق العلاقة التركية- الاسرائيلية[13]. لكن تطوّر الأحداث في المنطقة يؤكّد أنّ العلاقة بين تل أبيب وأنقرة على الرّغم من كلّ ما حلّ بها، لا تزال ثابتة، بينما حدث انقلاب مع الجوار التركي القريب لصالح علاقات تكميلية مع الجار البعيد، بخلاف نهجها الديبلوماسي المفترض حسب مشروع أوغلو وتصوره للعمق الاستراتيجي لعلاقة تركيا بجوارها، هل بعد هذا بات ممكناً الحديث عن أن العلاقة التركية- العربية لا سيما علاقتها بالعراق، هي ذات طابع موسوم بالتّقلب، مقارنة بعلاقة أنقرة بتل أبيب التي لا تحرّكها حتى الهزّات الكبرى؟! لقد خسرت تركيا الكثير من مكتسباتها، لا بسبب أنّها خالفت مخطّطها الاستعجالي لتغيير سياساتها من داخل الجوار الأقرب كالعراق وسوريا وإيران، بل لأنّ الرّهان على سقوط دمشق ومحاصرة إيران والتّوجّه الجديد للعراق وبداية استرجاعه للاستقرار ودوره الإقليمي، أعاد أنقرة من حيث بدأت. وهو ما يؤشّر على حتمية العزلة الإقليمية لتركيا مجدّداً في غيّار استدراكها لسياساتها؛ وهذا غير وارد على المدى القريب للأزمة المتصاعدة في المنطقة، بل هو رهين تحوّلات كبرى تفرضها شروط جديدة ممكنة.

13 ـ أوغلو:العمق الاستراتيجي ، ص 168

آفاق العلاقة العراقية- التركية في ظل التحولات الجديدة في المنطقة

لم يكن موضوع الجوار العراقي لا سيما التّركي منه . بعيداً عن اهتمام المراقبين الأتراك والعراقيين وكذا الأميركيين. فلقد كان مشروع «العراق وجيرانه» موضوع دراسة وبحث في معهد السّلام الأميركي ، يترصّد كل أقطار الجوار على حدة. ومع ذلك لم يحصل التّراكم والتّنوع الضروري في رصد هذه العلاقة، مما جعلها مشروعاً مفتوحاً على أشكال من المقاربات، يحضر فيها هاجس واحد على قاعدة رفض ما لا يدور مدار الجيو- استراتيجية الأميركية في المنطقة. القيمة المضافة فيما يعنينا من رصد هذه العلاقة، هو وضعها في سياق ديناميا‌تجيو- استراتيجية جديدة، تصبّ في تشكّل حلف يتّجه إلى إحداث تحوّل إقليمي، على وشك الخروج من مستوى الممانعة إلى مستوى الشريك في التّوازنات الاستراتيجية في منطقة الشّرق الأوسط.

والحقيقة التي لا زالت لم تؤخذ بجدّية في المعادلة الإقليمية الجديدة. إذ لا زالت محلّ ازدراء وتشويه ورفض، باعتبارها مشروع دول مارقة لا مشروع دول ممانعة.

ويبدو العراق، أيّا كان الوضع الذي آل إليه، دولة ممانعة بقوّة الواقع وملابساته، بعد أن دفعت فاتورة احتلال غاشم في صمت وتواطؤ عربيين. وقد فرض عليها هذا الاختيار ولو في حدوده الدنيا، واقع رفض عرب الاعتدال الاعتراف بالخيار العراقي، سواء ما تعلّق منه بالعملية السياسية أو المشروع المقاوم الذي اختار العمل الفدائي ضدّ الاحتلال، وليس النشاط الإرهابي ضدّ المدنيين، الذي ظلّ محل دعم ورضا دول الاعتدال العربي.

ويبدو العراق، أيّا كان الوضع الذي آل إليه، دولة ممانعة بقوّة الواقع وملابساته، بعد أن دفعت فاتورة احتلال غاشم في صمت وتواطؤ عربيين. وقد فرض عليها هذا الاختيار ولو في حدوده الدنيا، واقع رفض عرب الاعتدال الاعتراف بالخيار العراقي، سواء ما تعلّق منه بالعملية السياسية أو المشروع المقاوم الذي اختار العمل الفدائي ضدّ الاحتلال، وليس النشاط الإرهابي ضدّ المدنيين، الذي ظلّ محل دعم ورضا دول الاعتدال العربي

لقد نظر العراقيون دائماً إلى أنفسهم كممانعين ضمن العملية السياسية أو كمقاومين للاحتلال. وهذا ما شكّل مصدر قلق لأطراف عديدة في الجوار العراقي، في طليعتهم تركيا. لقد اختلفت تركيا مع واشنطن حول الخطر الذي يمكن أن تواجهه أنقرة من جراء غزو العراق.

العراق وتركيا وتحرير محلّ النّزاع

لقد ظلّ العراق منذ سقوط بغداد في يد الاحتلال الأميركي شبه جزيرة معزولة ومغلقة على سياسات قلّ ما تعرّف عليها المحلّل العربي أو قل قلّما أثارت اهتمامه. الغالب على تقييم وجهات النظر العربية إزاء ما يجري في العراق أنداك، يستند إلى المقاربة الذّاتية على ما لها أيضا من أبعاد مهمّة تفسّر سبب الأحكام المسبقة التي أبداها أغلب المحللين العرب حيال الأزمة العراقية. وهي لا تتجاوز كونها نتيجة طبيعية للعداء والدّور الإعلامي الإقليمي الذي فرض عزلة قاسية على العراق، يعكس إرث مرحلة بكاملها أعادت مشاعر الحنين والوفاء لزمن الحرب العراقية ـ الإيرانية. هذا الجانب على أهميته وقدرته التّفسيرية لا يمثّل العامل الوحيد هنا، بل آن الأوان للحديث عن عامل موضوعي آخر ، يتعلّق بالسّياق التّاريخي وملابساته. إذ قياسا على ما ذكره روبيرت فيسك بخصوص البحرين ، يمكننا القول من باب أولى في العراق بأن مشكلته تكمن في أنّ الثورة في العراق جاءت قبل الأوان.من جهة أخرى يمكننا التأكيد على وجود إحساس ما يفوق المشكلات المزمنة بين العراق وتركيا، له صلة بالمزاج السياسي الشّخصي لقيادتين: العراقية والتركية. لا ننسى أنّ العراق هو الدولة الوحيدة التي لم تنظر إلى التجربة التركية كنموذج قابل للتّمثل والتّطبيق المحلّي كما هو الحال بالنسبة

للأقطار العربية. إنّ النموذج التركي الأوردوغاني، كان هو النموذج الأمثل والمقبول أميركياً للإسلاميين، برسم الربيع العربي. هذا جانب يفسر سبب التصعيد في اللهجة السياسية للرئيس اوردوغان ضدّ القيادة العراقية.فإذا كان إسلاميو العراق هم من وصل إلى الحكم في العراق، فلا غرابة في ذلك بعد أن تأكدت مصداقية ذلك بأثر رجعي بعد وقائع الربيع العربي. لكن إسلامي العراق كانوا سباقين للخيار الديمقراطي حتى كانوا في غنى عن النموذج الأوردوغاني الذي كانت تحتاجه تجارب الإسلام السياسي في البلاد العربية. مثلا لم يكن في وارد التيار الإسلامي في العراق أن يقيم خلافة إسلامية، وكانوا أول من نبذ العنف ووقف ضد الإرهاب كما كانوا أوّل ضحية للإرهاب. إن العراق الذي أجهضت ثورته الشّعبانية بتواطؤ أميركي ما كان لتقبل ثورته حتى لو قدّر لها أن تتزامن مع الربيع العربي. سيكون الاستثناء حليف القضية العراقية مثلما يحدث اليوم في البحرين.إذ من السهولة إدانة أي ثورة شعبية في العراق، بدعوى أنّها ثورة شيعية منحازة لإيران. فكيسنجر نفسه يبرر إنهاء حرب تحرير الكويت بسرعة، إذ «اندلعت ثورة شيعية في البصرة تهدد بقيام دولة منحازة لإيران التي كانت وعلى المدى البعيد، تعتبر الخطر الأكبر في الخليج»[14]. تطفو على السطح بين الفينة والأخرى نبرة طائفية في اللغة والمواقف التركية.

14 ـ هنري كيسنجر: هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية، ص 208

وتعمل تركيا كما تعمل أطراف إقليمية كثيرة على التحريض الطائفي من خلال استقبال معارضين للعملية السياسية برمّتها من منطلقات طائفية.لكن في الوقت نفسه يتهمون العراق بأنه لم يتطور باتجاه نظام سياسي غير طائفي.لا يمكن لتركيا أن تترك العراق، لأنّها ترى فيه مجالا تمتدّ إليه سياساتها الجيو سياسية والأمنية. إنها علاقة بتعبير أوغلو: «لا تنحصر في العلاقات على مستوى الدّولة، بل تمتدّ إلى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتّأثير داخل البلاد»[15].

وتعمل تركيا كما تعمل أطراف إقليمية كثيرة على التحريض الطائفي من خلال استقبال معارضين للعملية السياسية برمّتها من منطلقات طائفية

15 ـ أغلو: العمق الاستراتيجي، ص 623

مشكلات أخرى مزمنة

تركيا التي تسعى إلى تسييس الورقة المائية لا يمكنها أن تفصل بينها وبين رهاناتها الجيوسياسية في المنطقة. بينما حاجة العراق إلى الماء قضية ملحّة لا تحتمل لعبة التّسييس. إلى جانب المسألة المائية تأتي المسألة الكردية التي تؤرّق الجانب التّركي.

لقد ظلّت المسألة الكردية في تركيا شبه معلّقة بين خيارين، فشلت فيهما تركيا حتّى الآن: الحلّ العسكري والحل السياسي. وفي كلا الخيارين تجد تركيا نفسها متورّطة في الشأن العراق. فلا زال الجيش التّركي لا يجد غضاضة في ملاحقة حزب العمال في شمال العراق. كما لا زال الحلّ السياسي متوقّفا على مراقبة مسار القضية الكردية في العراق. ولم تقدّم حكومة العدالة والتنمية أي جديد في ملف الأكراد. لا سيما وأنّ التقارب الأميركي مع القيادتين الكردية في العراق، شكّل عائقاًإزاء تركيا للتّمادي في الحسم العسكري ضدّ حزب العمال داخل الحدود العراقية. مما جعل تركيا تسعى إلى تعزيز نفوذ الأصولية السّلفية داخل كردستان العراق لمواجهة القيادتين التقليديتين. من المتعذّر إحراز نفوذ تركي حقيقي في العراق من غير توافقات مع بغداد ضمن استراتيجيا التّبعية المتبادلة التي مارستها تركيا مع الجار الإيراني، لكنّها وتحت ضغط الكبرياء التّاريخي عاجزة أن تمارسه مع جار تنظر إليه جزء من الإمبراطورية العثمانية.لقد تأثّرت العلاقات التركية- العراقية بفعل التّدخّل الأميركي.

فالعراق بعد سقوط النّظام البعثي بات في عقيدة السياسة الخارجية التركية كياناً غامضاً. لا شيء يشكل مصدر قلق بالنّسبة إلى الأتراك أكثر من عراق بملامحه الجديد. ولهذا السّبب تحديدا يخشى الأتراك من الديمقراطية العراقية؛ لأنّ من شأنها أن تأتي بقيادات سياسية عصية على التّبعية لتركيا، كما أنّ ما يمليه الوضع الدّيمقراطي في العراق وانعكاسه على وضع الأكراد في الشّمال ومشروع الفيدرالية، يشكّل قلقا مزمنا بالنّسبة للقيادة التّركية.

على هذا الأساس ليس أمام أنقرة سوى المراهنة على أطراف غير ديمقراطية في العراق أو مجموعات قلقة في العراق لمدّ جسور التّعاون معها، وقد لا تجد القيادة التّركية الموسومة بالإسلام المعتدل أيّ مانع للتّحالف مع قيادات وجماعات متطرّفة وعنيفة لفرض ما تبقى لها من نفوذ على مناطق محدّدة في العراق. مثلا لا مانع أن تتعامل أنقرة مع تيارات سلفية في كردستان العراق، لمواجهة أي احتمال في التفكير في دولة كردية مستقلّة ولإبقاء حالة القلق مستدامة بين أربيل والدّولة المركزية في بغداد.لا يدخل العراق في نطاق النفوذ الرّمزي لما يسمّى بالنّموذج التركي الجديد. فإسلاميو العراق كانوا سبّاقين لصياغة منظور ديمقراطي تعدّدي ورؤية سياسية في العراق قبل بزوغ نجم الأوردوغانية.

ويدرك أتراك العدالة والتنمية أنّ الهيمنة الأيديولوجية التركية للنموذج التركي لا مكان لها في العراق. فإنّ الجزء المهم يعود إلى أنّ المالكي كزعيم سابق لحزب الدّعوة العراقي، لا يرى جديداً في النموذج التركي الموسوم بالإسلام المعتدل. فإذا كانت فكرة النموذج التركي هي العنوان الجديد لمعنى العثمنة، فأهمّيتها الرمزية لا تجد طريقها في العراق الجديد. وبالتّالي هذا يؤشّر إلى أنّ العراق الجديد قد يشكّل عائقاً استراتيجياً لتمدّد النفوذ التركي في المنطقة العربية لا سيما دول الخليج.

فالإرث الثّقافي العراقي هو حاجز طبيعي بين الأيديولوجيا التركية الجديدة وبين المجال العربي. ولا شيء بدا يغري العراق في اللغة السياسية الجديدة للربيع العربي. وبالتّالي لا مجال للغواية التّركية بنموذجها الإسلامي الدّيمقراطي الذي كان العراق، وعلى الرّغم من كلّ المعيقات الداخلية والخارجية سبّاقاً لمشروع حكومة إسلامية مدنية ديمقراطية. الاستثناء العراقي هنا واضح بل فاضح. فإذا كان روبرت فيسك قد اعتبر أنّ مشكلة البحرين تكمن في أنّها شهدت الثّورة قبل أوانها، والثّورة المصرية شهدت الثورة بعد أوانها، فالأمر هو أوضح بالنسبة للعراق. فشعارات الرّبيع العربي رفعها المجتمع العراقي منذ عشرات السّنين. وبلغت أوجها في الانتفاضة الشعبانية، التي ساهم في إجهاضها الأميركيون وحلفاءهم في المنطقة. إذا كان الغرب قد دخل إلى العراق بدعوى تحرير الشعب العراقي من الديكتاتورية، ثم سرعان ما بات المجتمع العراقي كلّه مداناً من قبل الرّأي العام العربي، فإنّ دعوى التّدخّل في بلدان عربية مطلباً يومياً في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وفي أروقة جامعة الدّول العربية ومجلس الأمن الدّولي.

روبرت فيسك قد اعتبر أنّ مشكلة البحرين تكمن في أنّها شهدت الثّورة قبل أوانها، والثّورة المصرية شهدت الثورة بعد أوانها، فالأمر هو أوضح بالنسبة للعراق. فشعارات الرّبيع العربي رفعها المجتمع العراقي منذ عشرات السّنين. وبلغت أوجها في الانتفاضة الشعبانية

لقد تنكّر الرّأي العام العربي للربيع العراقي ولا يزال يحمل آثار هذا التّنكّر، حتى وهو يتمثّله، بشكل باتت فيه الدعوة للتّدخل الأجنبي عديمة الشّروط وفائقة الوقاحة في بعض البلدان. جاء الربيع العربي بالإسلاميين إلى الحكم وغيّر في مزاج بعض الأطياف الإسلامية بخصوص العلاقة مع واشنطن. لا ينقص العراق هنا سوى عدم الاكتراث للنموذج التّركي. فلقد اعتبروا تجربتهم سابقة في الزّمان ومنتج محلّي بامتياز.سوف تزداد الحساسية التركية حدّة من العراق مع إعلان واشنطن انسحاب جنودها من العراق. كانت تركيا تسعى أن تكون لها حصّة نفوذ داخل العراق، وهو الأمر الذي

انسحبت أمريكا دون إمضائه. قد يبدو من الوهلة الأولى أنّ ذلك هو الشكل الذي ارتضته واشنطن كأسلوب لتأديب أنقرة على موقفها السّابق من رفض فتح أراضيها لغزو العراق.

يبدو أنّ الأمر في تقدير السياسة التركية لا علاقة له بموضوع الدّيمقراطية في دمشق، بقدر ما له علاقة بتقدير خاطئ هدفه تعويض الموقف السلبي من التّدخّل الأطلسي في ليبيا من خلال تزعّم الحملة ضد سوريا. الأمر الذي لم يترك مجالا لتركيا للتراجع نظرا للحرج الذي وقعت فيه سياسة حكومة العدالة والتنمية أمام المعارضة. وهو ما يهدد مستقبل العدالة والتنمية في الانتخابات القادمة.

فلقد تسرّعت تركيا لتعويض الكثير مما خسرته بفعل موقفها المتردّد من غزو النظام الليبي، بمكاسب إقليمية من خلال المراهنة على سقوط النظام السوري. فالذي راهنت تركيا على عدم سقوطه سقط، والذي راهنت على سقوطه لم يسقط.إن تركيا هنا تفكّر في تقليص عدد دول المواجهة، لإيجاد الطريق السالك إلى نفوذ سلس إلى الشرق الأوسط. فسقوط النّظام السّوري يعني للقيادة التّركية أيضاً، القضاء على آخر قلاع الممانعة، ووضع حدّ للقهر التفاوضي الذي ميّز الأداء الدبلوماسي للقيادة السورية. مما جعل تركيا تراوح مربّع الدبلوماسية الحرجة مرّة أخرى.

إنّ العراق الجديد بكلّ مكتسباته هو مصدر قلق لتركيا. غير أنّ هذه الأخيرة لا تملك إزاء هذا المعطى الجديد، سوى أن تقلّل من أهمّية الرّهان على الحلف الأطلسي، في تكريس هيمنتها على منطقة تعجّ بالحسابات السياسية والقوى والنفوذ، فتركيا التي تراهن على العامل الاقتصادي والإرث الرمزي والثقافي والسياحة بكل صنوفها بما فيها الدّينية، تدرك أن العراق هو المنافس العربي الأبرز لتركيا. وإذا كان ثمّة من معيقات أساسية تواجه نجاح العراق، في مهمّة اجتياز عقبة المشاكل التي يرزح تحتها اليوم، فأن تركيا تحاول اخفاء قلقها المعلن والصامت منه.

فتركيا التي التزمت الحياد في الحرب العراقية- الإيرانية، استفادت كثيراً من مناخ العداوة التي فرضها النظام البائد بين البلدين، لذا فإنّ انتقال العراق من فكرة التّوازن التي تستعدي إيران، إلى فكرة التّوازن التي تقلق تركيا، من شأنها أن لا ترضي حكام أنقرة، وتجعل بغداد بمثابة النقطة السوداء بالنسبة للسياسة التركية، إزاء جوارها الإقليمي. ◆

علاقة إسرائيل بالقوى الإقليمية في أعقاب ثورات الربيع العربي:
احتواء أو توظيف عن بعد

د. نورهان الشيخ

أكاديمية* وباحثة من مصر

*أستاذ العلوم السياسية / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

إن ثورات الربيع العربي التي بدأت بتونس في ديسمبر2010، وامتدت لتشمل مصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين، ومازالت تتطور في العديد من الدول العربية، توفر فرص وتفرض تحديات، ليس فقط على دول المنطقة، وإنما على العديد من القوى الإقليمية والدولية المعنية بالمنطقة. فالثورات نجحت في إحداث تغيير سياسي مهم وحقيقي، إلا إن هذا لم يصاحبه نقلة نوعية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين حتى الآن، بل أدت إلى خسائر فادحة في البنية الأساسية الضرورية للتنمية في بعض الدول، وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات، الأمر الذى ألقى بظلاله على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة كلها.

أنّ هذه التطورات سوف تؤدى إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تماماً. وبنهاية مرحلة التحول سوف يعاد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسين. فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها

ولاشك في أنَّ هذه التطورات سوف تؤدى إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تماماً. وبنهاية مرحلة التحول سوف يعاد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسين. فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها، وذلك بالنظر إلى التغير السريع والجذري الذى تمر به، والذى سيغير دون شك من الحسابات ومعطيات اتخاذ القرار بشأنها. ولاسيّما أن التفاعلات الإقليمية مع هذه التطورات أظهرت تحالفات وتفاهمات ظلت سرية وغير معلنة لفترة طويلة. وكانت الأزمتان الليبية والسورية على وجه الخصوص من الأزمات الكاشفة لأنماط التحالفات في المنطقة وخريطة توازنات القوى بها، ومنها علاقة إسرائيل بالقوى الإقليمية.

فقد ظل نظام مبارك في مصر حليف أساس لإسرائيل، برغم نبض الشارع المصري الرافض للتطبيع والعلاقة مع اسرائيل، وكانت العلاقات المصرية الإسرائيلية على المستوى الرسمي القمي من أفضل ما يكون، الأمر الذى سمح لإسرائيل بتدمير المفاعل النووي العراقي في الثمانينات، وشن حربين في لبنان، والقيام بعمليتين واسعتين في فلسطين، وهما الدرع الدفاعي عام 2002 والرصاص المصبوب 2009/2008، لإدراكها أن مصر لن ترد عسكرياً.[1]

وعقب سقوط نظام مبارك والهجوم على السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وتصاعد المطالب الشعبية بتعديل معاهدة السلام بين البلدين أوإلغاءها، وصعود تيار الاسلام السياسي وسيطرته على البرلمان في مصر، سعت إسرائيل إلى تعويض الحليف المصري بدول أخرى داخل الإقليم[2]. خاصة مع تزامن هذا بتوتر العلاقات الإسرائيلية التركية،إذ قامت تركيا في سبتمبر 2011 بطرد السفير الإسرائيلي، وتخفيض تمثيلها الدبلوماسي في إسرائيل الى مستوى السكرتير الثاني وتجميد الاتفاقيات العسكرية معها.

وقد جاء هذا التدهور في العلاقات الإسرائيلية التركية في أعقاب تقرير الأمم المتحدة، بشأن الغارة التي شنتها القوات الخاصة الإسرائيلية على سفن أسطول الحرية يوم 31 مايو 2010، والتي أدت إلى مصرع تسعة ناشطين أتراك، وجاء فيه أن «قرار اسرائيل بالسيطرة على السفن بمثل هذه القوة بعيداً عن منطقة الحصار، ومن دون تحذير مسبق مباشرة قبل الانزال، فقد كان مفرطاً ومبالغاً به». وقد عَدت أنقره التقرير غير منصف ويوفر الفرصة لإسرائيل للإفلات من المسؤولية القانونية، عن جريمتها بحق نشطاء الحرية على متن سفينة ماوي مرمرة التركية، التي كانت ضمن «أسطول الحرية المتوجه إلى غزة لكسر الحصار الإسرائيلي. كما أن رفض اسرائيل الاعتذار، دفع تركيا إلى تعليق العلاقات التجارية والعسكرية في مجال الصناعات الدفاعية، والتهديد بتكثيف وجود السفن الحربية التركية في منطقة شرق البحر المتوسط. وفي 8 سبتمبر2011 أعلن أردوغان أن السفن الحربية التركية سترافق أيَّ قافلة مساعدات تركية متجهة إلى قطاع غزة، وطالب إسرائيل بإعادة 6 طائرات من دون طيار، كان قد تم الاتفاق على تصليحها، ولم تعد في الوقت المحدد.

وفي ضوء تراجع علاقات إسرائيل بحلفائها الاستراتيجيين في المنطقة نتيجة الغموض المشوب بالتوتر، الذى يكتنف علاقاتها مع مصر، والتوتر الشديد في

1- جيورأيلاند، الثورات في الشرق الأوسط وأمن اسرائيل، سلسلة ترجمات، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 83، نوفمبر 2011.

2 - إعادة قراءة العلاقات المصرية الإسرائيلية في ظل المتغيرات الإقليمية الحادة،القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 28 سبتمبر 2011.

علاقاتها بتركيا، بدأت إسرائيل في التوجه لبناء تحالفات إقليمية بديلة، وإعادة النظر في علاقاتها القائمة مع القوى الإقليمية. وفي هذا الاطار، برزت العلاقات الإسرائيلية الخليجية لأول مرة على حقيقتها، وفى مقدمتها العلاقات الإسرائيلية القطرية، كما حدث تحول واضح في العلاقات الإسرائيلية الإيرانية باتجاه الإحتواء بدلاً من المواجهة.

برزت العلاقات الإسرائيلية الخليجية لأول مرة على حقيقتها، وفى مقدمتها العلاقات الإسرائيلية القطرية، كما حدث تحول واضح في العلاقات الإسرائيلية الإيرانية باتجاه الإحتواء بدلاً من المواجهة

ففي كتابه «قطر وإسرائيل: ملف العلاقات السرية» كشف سامي ريفيل، مدير مكتب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية ومدير مكتب المصالح الإسرائيلية في الدوحة، عن مجموعة من الحقائق المتعلقة بالعلاقات بين إسرائيل وقطر، يمكن من خلالها تفسير كثير من السياسات التي تبنتها قطر بعد انقلاب الشيخ حمد على والده عام 1995 وانفراده بالحكم، والتي تصب في صالح اسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وأوضح أن قطر كانت الأحرص على العلاقات مع إسرائيل، وأن هذه العلاقات بدأت بشكل قوى مطلع التسعينات، من خلال لقاءات بين دبلوماسيين رفيعي المستوى من الجانبين، ومنها اللقاء الذى تم مع شيمون بيرز الذي افتتح المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة عام 1996. ووقع البلدان مجموعة اتفاقات على مشاريع تجارية تؤسس لعلاقات مهمة واستراتيجية، إذ التقت مصالح البلدين وأبدى رجال الأعمال من الخليج عامة وقطر خاصةً،عناية خاصة بالتكنولوجيا الإسرائيلية والاستفادة منها في التنمية الاقتصادية والصناعية،التي تمكنهم من تقليل الاعتماد على تصدير النفط.

أن قطر كانت الأحرص على العلاقات مع إسرائيل، وأن هذه العلاقات بدأت بشكل قوى مطلع التسعينات، من خلال لقاءات بين دبلوماسيين رفيعي المستوى من الجانبين

ورأت اسرائيل في العلاقات مع دول الخليج طرقاً لأسواق واقتصادات هامة، تعتبر بوابة للسلع الإسرائيلية إلى الأسواق الكبيرة في آسيا، وذلك في ظل انضمام البلدين إلى منظمة التجارة(WTO)،والتي تشترط عدم وجود مقاطعة مع أي من الدول المنضمة إليها.[3]

ومثل التعاون في مجال الطاقة عصب العلاقات بين البلدين،إذ تُعد اسرائيل الشريك الأساسي لقطر في مشروعها الضخم لتحويل الغاز إلى سائل، وتنمية حقول الغاز بإنشاء المدينة الصناعية في رأس لافن، لتطوير أكبر حقل غاز طبيعي في العالم تحت البحر، ويقدر حجم احتياطيه بـ (25) تريليون متر مكعب. وكانت

3 -سامي ريفيل، قطر وإسرائيل: ملف العلاقات السرية»، ترجمة محمد البحيري، القاهرة: دار جزيرة الورد، 2011.

العلاقة مع اسرائيل عاملاُ مشجعاً لشركة إنرون الأمريكية، وهى من كبرى شركات الطاقة في الولايات المتحدة، والتي خططت لتنفيذ المشروع القطري. وكذلك وقعت قطر واسرائيل مذكرة تفاهم في 31 أكتوبر1995، لنقل الغاز الطبيعي من قطر إلى إسرائيل. وهو الاتفاق الذى كان أحد أسباب التوتر في العلاقات المصرية القطرية، إذ حاولت القاهرة كبح جماح قطر في علاقاتها المتسارعة باتجاه إسرائيل، والتي رأت فيها تهديداً لمكانتها الإقليمية من الناحية السياسية، وخوفاً من أن تفوز الدوحة بصفقة توريد الغاز لإسرائيل بدلاً من مصر، وهي الصفقة التي أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والاقتصادية والشعبية، بالنظر إلى كونها تصب في مصلحة شخص بعينه، وهو رجل الأعمال حسين سالم صديق مبارك، على حساب المصلحة الوطنية المصرية.

تم الاتفاق بين قطر وإسرائيل لإقامة مزرعة حديثة تضم مصنعا لإنتاج الألبان ومنتجاتها، اعتماداً على أبحاث علمية تم تطويرها في مزارع إسرائيلية بوادي عربة، التي تسودها ظروف مناخية مشابهة لتلك الموجودة في قطر

وكان التعاون التقنيمن أهم أبعاد العلاقات بين البلدين،إذ تم الاتفاق بين قطر وإسرائيل لإقامة مزرعة حديثة تضم مصنعا لإنتاج الألبان ومنتجاتها، اعتماداً على أبحاث علمية تم تطويرها في مزارع إسرائيلية بوادي عربة، التي تسودها ظروف مناخية مشابهة لتلك الموجودة في قطر. ولهذا المشروع بعد قومي لقطر يتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومنافسة منتجات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التي تغرق الأسواق القطرية.

وبرغم أن العلاقات بين البلدين ظاهرياً بدت متوترة في أعقاب عقد الدوحة، قمة غزة الطارئة في يناير 2009 لبحث الأزمة التي اندلعت في 27 ديسمبر 2008، نتيجة القصف الإسرائيلي لقطاع غزة، وكان من المفترض أن تكون قمة عربية لولا عدم اكتمال النصاب القانوني، بسبب غياب عدد من زعماء الدول العربية ومن بينهم الرئيس الفلسطيني نفسه، الذى اعترض على دعوة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، واعتراض آخرين على مشاركة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، وقيام قطر في 18 يناير 2009 بإغلاق الممثلية التجارية الاسرائيلية في الدوحة، وطلب وزارة خارجية قطر من العاملين فيها مغادرة البلاد في غضون أسبوع، وتجميد العلاقات الاقتصادية التجارية بين قطر واسرائيل احتجاجاً على العملية العسكرية التي تنفذها تل ابيب في قطاع غزة. فإنه في 18 مايو 2010، أكدت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية أن اسرائيل رفضت مرتين عرضاً من قطر

لإقامة علاقات دبلوماسية، واعادة فتح مكتب التمثيل التجاري الاسرائيلي في الدوحة. وكأن الموقف القطري كان لزيادة التباعد والانقسام العربي ولاحتواء غضب الشارع العربي وتوجيهه، وليس توجهاً ثابتاً في السياسة القطرية.

يؤكد ذلك ما تداولته المواقع حول زيارة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لإسرائيل سراً، برفقة وفد رفيع المستوى ضم رئيس وزراء قطر،وكان في استقبال الوفد القطري في مطار بن جوريون في تل ابيب وزيرة الخارجية الاسرائيلية آنذاك تيسبي لفيني،إذ جُدِّدت الزيارة العقود بين الجانبين بشأن بيع الغاز القطري لإسرائيل، فضلاً عن توقيع اتفاقية جديدة بين تل ابيب والدوحة،لتطوير المناهج التعليمية في قطر من خلال الاستفادة من تجربة اسرائيل في هذا المضمار.وأكد أمير قطر في اثناء اللقاء على أهمية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما أكدت ليفني على دور قطر في توثيق العلاقات بين اسرائيل والدول العربية. هذا ولم تبث وسائل الاعلام العربية خبر الزيارة ولاسيما قناة الجزيرة، امتثالاً لأوامر الحكومة القطرية.

ومؤخراً خرجت العلاقات الإسرائيلية القطرية من طور السرية إلى الشراكة المعلنة. وأكد أمير قطر صراحة في فبراير 2012 أن «إسرائيل دولة صديقة ولا يوجد تخوف من شعوباً إزاء التمويل القطري-الإماراتي-السعودي، لبناء أول وأكبر خط قطار (سكة حديد) اسرائيلي، وجاء ذلك في رده على سؤال موجه من صحفية المانية من جريدة «دي تسايت» خلال المؤتمر الصحفي الذى أعقب توقيع الاتفاق في سويسرا.

وأكد أمير قطر صراحة في فبراير2012 أن «إسرائيل دولة صديقة ولا يوجد تخوف من شعوباً إزاء التمويل القطري-الإماراتي- السعودي، لبناء أول وأكبر خط قطار (سكة حديد) اسرائيلي

وقد بدأت ظلال هذه العلاقات القوية بين قطر واسرائيل تنعكس بوضوح في العديد من السياسات والمواقف القطرية،والتي بدت فيها الدوحة كأنها وُظِّفت عن بعد من جانب اسرائيل وحليفتها واشنطن، ويُعد التدخل القطريفي الشأن الليبي ودعمها لتدخل الناتو في مسار الثورة الليبية، والذى ينذر حالياً بتقسيم ليبيا، ثم الموقف المتشدد الذى اتخذته قطر من الأزمة السورية ودعمها للمعارضة المسلحة، من أجل تأجيج الموقف والدفع به في اتجاه الحرب الأهلية،والذي يفتح الباب للتدخل الخارجي،وعلى

النحو الذى تخطط له واشنطن أحد أبرز التوظيف عن بعد لقطر. بل إنَّ بعضهم ذهب إلى أن الغاية النهائية من التدخل الأميركي وتوظيفها لدول الخليج، وفى مقدمتهم قطر للتأثير في مسار ثورات الربيع العربي، هو احياء الربيع الصهيوني، بتفكيك محيط اسرائيل، والتخلص من الجيوش العربية الثلاثة (العراقي–المصري- السوري)، التي حاربت هذا الكيان، وتفكيك ما بقي من سوريا القديمة لتحيا اسرائيل الكبرى، التي لم تعد قادرة بمساحتها الحالية على استيعاب كل اليهود الذين يجب أن يهاجروا اليها.

أن الغاية النهائية من التدخل الأميركي وتوظيفها لدول الخليج، وفى مقدمتهم قطر للتأثير في مسار ثورات الربيع العربي، هو احياء الربيع الصهيوني، بتفكيك محيط اسرائيل، والتخلص من الجيوش العربية الثلاثة(العراقي–المصري- السوري)، التي حاربت هذا الكيان

ويأتي هذا التوظيف عن بعد من خلال الطرف الثالث وهو الولايات المتحدة. فمن المعروف أن العلاقات الأميركية الإسرائيلية تتمتع بخصوصية شديدة، وقد ساد التفاؤل لدى بعض الساسة والأكاديميين العرب في تراجع الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل بالنسبة الى الولايات المتحدة،في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، عزز من ذلك التدخل الأميركي المباشر في منطقة الخليج مطلع التسعينات، والذى تضمن تواجداًعسكرياً أميركياً واسع النطاق في الكويت والمملكة العربية السعودية والخليج العربي، إلى جانب القواعد العسكرية الضخمة إذ توجد أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في قطر ثم البحرين.

إلا أنه سرعان ما أوضحت التطورات اللاحقة، عدم صحة هذا الاعتقاد وعمق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، واستمرار إسرائيل حليفاً أميركياً هاماً، وربما وحيد في المنطقة. واتضح التوجه الثابت في السياسة الأميركية الداعم لإسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، على النحو الذى يضمن ليس فقط أمنها وإنما تفوقها المطلق على دول المنطقة. الأمر الذى أحيا في الأذهان مقولة بريجنسكي، مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر حين قال: إن العرب يجب أن يفهموا أن العلاقات الإسرائيلية- الأميركية، لا يمكن أن تكون متوازنة مع العلاقات العربية- الأميركية، لأن ما بين الولايات المتحدة واسرائيل، علاقات حميمة مبنية على التراث التاريخي والفاعلية التي تتعزز باستمرار من خلال النشاط السياسي لليهود الأميركيين، بينما العلاقات الأميركية العربية لا تحتوى على أيَّ عامل من هذه العوامل.

إن العرب يجب أن يفهموا أن العلاقات الإسرائيلية- الأميركية، لا يمكن أن تكون متوازنة مع العلاقات العربية- الأميركية

وهو الأمر الذى أعاد أوباما تأكيده في خطابه بجامعة القاهرة في 4 يونيو 2009، إذ قال: «إن متانة الأواصر الرابطة بين أميركا وإسرائيل معروفة على نطاق واسع. ولا يمكن قطع هذه الأواصر أبداً، وهي تستند إلى علاقات ثقافية وتاريخية، وكذلك الاعتراف بأن رغبة اليهود في وجود وطن خاص لهم، هي رغبة متأصلة في تاريخ مأساوي لا يمكن لأحد نفيه».

ولاشك في أن العبارتين السابقتين تلخصان في واقع الأمر خصوصية العلاقة الأميركية الإسرائيلية، وتتضح أبعاد هذه الخصوصية في الدعم الدبلوماسيوالعسكريالأميركي المطلق لإسرائيل. وتراجع التأثير الأميركي على اسرائيل، بل تعاظم التأثير الإسرائيلي على عملية صنع القرار الأميركي خاصة تجاه الشرق الأوسط، في استثناء واضح ووحيد لعلاقات الولايات المتحدة مع سائر دول العالم.

كما أن الخلاف بين البلدين مهما بلغت حدته، لا يعد أزمة حقيقية بينهما،إذ يتم حله فوراً وبهدوء. وقد وصفه هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق وهو يهودي الأصل بأنه «مثل خلاف عائلي». ولاشك في أن الحديث عن علاقات «عائلية» في السياسة الخارجية هو أمر ينم عن خصوصية شديدة،ولاسيما فيما يتعلق بالسياسة الأميركية التي تتسم بالبرجماتية العالية وإعلاء المصالح على ما عداها من قيم. وقد أكد باراك أوباما ذلك في حديث له لفوكس نيوز في مارس 2010، إذ قال إنه: (لا أزمة مع إسرائيل، ما بين شعبينا من الروابط أقوى من أي انفصام، هناك خلافات والأصدقاء يختلفون).

لذلك تظل اسرائيل تمثل موطئ قدم مهمة للولايات المتحدة، يمكنها الانطلاق منها فى عملياتها بالمنطقة. كما وصفها وزير الطيران الأميركي (1947– 1950) ستيورات سيمنجتونهي: «حاملة الطائرات الأميركية التي لا تغرق

لذلك تظل اسرائيل تمثل موطئ قدم مهمة للولايات المتحدة، يمكنها الانطلاق منها فى عملياتها بالمنطقة. كما وصفها وزير الطيران الأميركي (1947– 1950) ستيورات سيمنجتونهي: «حاملة الطائرات الأميركية التي لا تغرق». وهى التي تقوم بالعديد من العمليات بالوكالة لتحقيق الأهداف الأميركية. ومثال ذلك عدوانها على جنوب لبنان وقصفها حزب الله عام 2006، وقصفها لحركة حماس في غزة خلال ديسمبر 2008 ويناير 2009 ، وضرب أهداف سورية وغيرها. وكذلك التعاون الاستخباراتي المهم بين البلدين،في ظل قدرة اسرائيل على التغلغل وزرع شبكات تجسس في دول المنطقة من مواطنيها من اليهود العرب. كما تمتلك إسرائيل أدوات ضغط وتأثير فعالة على السياسة الأميركية،التي يعيش

فيها حوالى 6 مليون يهودي (43 % من يهود العالم)، هاجروا إليها منذ نهاية القرن التاسع عشر، ويتركزون شمال وشمال شرق الولايات المتحدة. وبرغم أنهم يمثلون (2 %) من السكان، إلا أنهم أكثر الأقليات تنظيماً وتأثيراً في المجتمع الأميركي من خلال الأدوات الإعلامية والاقتصادية.

وإذا كانت العلاقات الإسرائيلية القطرية تقدم أنموذجاً للتوظيف عن بعد، فإن العلاقات الإسرائيلية الإيرانية تقدم أنموذجاً للاحتواء، فرغم أن ظاهر العلاقات بين البلدين هو العداء، إذ تدعو إيران باستمرار إلى إزالة إسرائيل عن الخريطة، فيما تهدد إسرائيل بشن هجوم ضد المنشآت النووية الإيرانية لتدميرها وإجهاض البرنامج النووي الإيراني[4]. فإن حقيقة العلاقات بين البلدين تاريخياً وحالياً ليست إلى هذا الحد من العداء.

4 - رون تيرا، هل يمكن شن هجوم عسكري على إيران، سلسلة ترجمات، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 69، سبتمبر 2010.

فهناك تنافس استراتيجي بين البلدين حول العالم العربي منذ حقبة الشاه حليف إسرائيل. وتخشى إيران من أن يؤدي أيَّ سلام بين إسرائيل والعرب، إلى تهميشها إقليمياً، بحيث تصبح معزولة، وفي المقابل فإن إسرائيل تخشى من الورقة "الإسلامية" التي تلعب بها إيران على الساحة العربية ضد إسرائيل. فالسلام بين إسرائيل والعرب يضر بمصالح إيران الاستراتيجية في المنطقة،ويباعد بينها وبين الأطراف العربية خاصة سوريا، مما يؤدي إلى عزلها استراتيجياً. كما أن التسوية السلمية ستؤدي إلى زيادة النفوذ الأميركي وتكثيف تواجد القوات الأميركية، وزيادة الخلل في ميزان القوى الإقليمي لغير صالح طهران.

ومما لا شك فيه أن إيران النووية، تمثل تهديداً للنفوذ والمكانة الإسرائيلية في الإقليم، لأن هذا يحرمها من ميزة التفرد بامتلاك التكنولوجيا النووية في المنطقة، وسيزيد من الضغوط الإقليمية والدعوات الدولية لنزع السلاح النووي وجعل المنطقة خالية منه، وسيزيد من الضغوط على إسرائيل لتوقيع معاهدة منع الانتشار النووي وإخضاع برنامجها النووي لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنه قد يدفع بعض الدول العربية خاصة في الخليج إلى امتلاك تكنولوجيا نووية، وهو ما صرحت به عدد من الدول.

ومن ثم هددت تل أبيب مراراً بتوجيه ضربة إلى المفاعل النووي الإيراني في بوشهر، وقامت بإجراء مناورات وتحركات عسكرية توحى بذلك أكثر من مرة، وتوقع العديد من المحللين ضربة إسرائيلية أميركية وشيكة على إيران، وهو ما لم يحدث، وكان

التصور أن قرار الضرب ليس بيد إسرائيل وحدها، وأنها تحتاج إلى موافقة أميركية مسبقة، وإلى دعم سياسي وحماية قانونية ومساعدات استخباراتية ولوجيستية من الولايات المتحدة. وأن عدم حصول إسرائيل على الموافقة الأميركية، هو السبب الأساس لتأخير إقدام إسرائيل على هذه الخطوة.

ومن ناحية أخرى، كثفت إسرائيل من جهودها وضغوطها على الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، لفرض عقوبات على إيران. ولذا أثارت المعلومات التي كشفت عن وجود علاقات تجارية بين مجموعة إسرائيلية للنقل البحري وإيران في مايو2011، فضيحة في إسرائيل ولقادتها الذين يدعون منذ سنوات، الى فرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، وكانت بمثابة الصدمة للكثيرين الذين كانوا يتوقعون عملاً عسكرياً إسرائيلياً وشيكاً ضد إيران. وذلك بعد أن قررت الولايات المتحدة ادراج مجموعة «عوفربراذرز» الإسرائيلية وفرعها «تانكر باسيفيك»، الذي يتخذ مقراً له في سنغافورة على القائمة السوداء، لتعاملهما الذى ينتهك العقوبات المفروضة على إيران، إذ قامت المجموعة الاسرائيلية ببيع سفينة صهريج بقيمة 6,8 ملايين دولار في سبتمبر 2010، إلى شركة خطوط الشحن البحري الإيرانية، منتهكة بذلك الحظر الدولي المفروض على طهران.

وهذا التعاون بين البلدين يضرب بجذوره لعقود طويلة،إذيعود أول نشاط صهيوني منظم عرفته إيران إلى عام 1920، حين تأسس أول فرع للمنظمة الصهيونية العالمية في طهران، وانتشرت مراكزها في عدد من المدن الإيرانية الأخرى، مستترة تحت أشكال عدة لممارسة نشاطها بين صفوف اليهود الإيرانيين. وفى عام 1934 تم افتتاح أول قنصلية إيرانية في القدس، لمتابعة شؤون اليهود الإيرانيين وأوضاعهم، والذين تركزوا في مدينتي عكا وحيفا.

وكانت إيران من أوائل الدول التي اعترفت بدولة إسرائيل، وذلك عام 1950. وازداد التغلغل الإسرائيلي في إيران بعد عودة الشاه، وسقوط حكومة مصدق في عام 1953، فقد نشطت الاستثمارات الإسرائيلية وغزت بضائعها الأسواق الإيرانية، فيما شهدت الستينات أنتقالة نوعية في العلاقات بين البلدين، عقب الزيارة التي قام بها بن جوريون لإيران في عام1961. و على خلفية نكسة1967، اكتسبت العلاقات بين البلدين أبعاداً استراتيجية، إذ امتنعت إيران عن وقف صادراتها النفطية إلى إسرائيل، بل إنها عوضت النقص الحاصل في الطاقة بسبب الحرب. وكانت إسرائيل تحصل على 40 مليون دولار من النفط الإيراني سنويا سواء

عن طريق مروره في فلسطين، أو عن طريق تصريف منتجاته، كما أن خط (إيلات - أشدود) كان ينقل حوالي (60) مليون طن من النفط الإيراني خلال الفترة من 1968حتى 1971. كذلك، توطد التعاون العسكري الاستخباراتي، وقامت إسرائيل بتزويد إيران بـ 50 طائرة فانتوم جديدة، ومعدات سوفيتية كانت قد استولت عليها عام 1967. واتفق الطرفان على أن يزود كل طرف منهما الآخر بالمعلومات الاستخباراتية عن الأقطار العربية, وأحاط الشاه نفسه بعدد من المستشارين الصهاينة، الذين كان يستفيد من خبرتهم في المجال الأمني والاستخباري[5].

5 - جاسم إبراهيم الحياني، خفايا علاقات إيران- إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2007.

ولم تغير الثورة الاسلامية من واقع العلاقات الإسرائيلية الإيرانية،إذ توضح عدد من الوثائق السرية خلال عامي 1980 و1981، تم الكشف عنها ونشرها وجود تعاون عسكري بين ايران واسرائيل خلال حرب الأخيرة مع العراق في الثمانينات. وكانت الاسلحة الاسرائيلية ذات أهمية حيوية بالنسبة الى إيران، ومن دونها لم يكن من الممكن لها الاستمرار في الحرب، إلى جانب المعلومات الاستخباراتية التي كانت اسرائيل تزود بها إيران حول العراق وتحركاته، ففي مستهل عام 1980، قام أحمد كاشاني النجل الأصغر لأية الله العظمى أبو القاسم كاشاني، بزيارة إسرائيل لمناقشة مبيعات الأسلحة والتعاون العسكري ضد البرنامج النووي العراقي. وقد أثمرت رحلته عن موافقة بيجن على شحن إطارات لطائرات الفانتوم المقاتلة،فضلاً عن شحن أسلحة إلى الجيش الإيراني.

وعلى العكس من رغبات واشنطن وضغوطها، تراجع بيجن عن الوعد الذي قطعه للرئيس الأميركي جيمي كارتر، واستأنف مبيعات الأسلحة وقطع الغيار لإيران. في أثناء اللقاء الأخير بين كارتر وبيجن في13نوفمبر1980، أعاد بيجن التأكيد على مصلحة إسرائيل في استئناف العلاقات مع إيران، وحتمية هزيمة جيش صدام حسين والخلاص من جيش عربي يزيد حجمه بمقدار أربعة أضعاف عن حجم الجيش الإسرائيلي، وعلى الجانب الآخر تم السماح لعدد كبير من اليهود الإيرانيين بمغادرة إيران،لدول مختلفة كمحطة وسيطة للاستقرار في اسرائيل.

ودوت فضيحة «إيران جيت» أو «إيران كونترا»، حين كُشف للعالم أجمع أن سيلاً من الأسلحة وقطع الغيار كانت تشحن من أمريكا عبر إسرائيل إلى طهران في أثناء حربها مع العراق. ففي 18 يوليو 1981، أسقطت وسائل الدفاع السوفيتية طائرة أرجنتينية تابعة لشركة «اروريوبلنتس»، وهي واحدة من سلسلة طائرات كانت تنتقل بين إيران وإسرائيل محملة بأنواع السلاح وقطع الغيار، وكانت الطائرة

قد ضلت طريقها ودخلت الأجواء السوفيتية. ونشرت صحيفة التايمز اللندنية تفاصيل دقيقة عن هذا الجسر الجوي السري بين إسرائيل وإيران. وكانت إيران وقتئذ تصور للعالم كله أن الولايات المتحدة هي الشيطان الأكبر، والعدو الأول، وكان الإيرانيون يصرون على التظاهر في مكة ضد أمريكا وإسرائيل.

في ضوء هذه المعطيات جميعاً، يعتقد بعضهم أن علاقة إيران بإسرائيل تقوم على المصالح والتنافس الإقليمي والجيو- استراتيجي، وليس على الأيديولوجيا والخطب والشعارات التعبوية الحماسية. وأنه لا يوجد صراع أيديولوجي بين البلدين، بقدر ما هو تنافس استراتيجي قابل للإدارة والتفاوض. ولم يقدم أيّ من البلدين في أيَّ مرحلة تاريخية على تنفيذ تهديداته، فالسلوك اللفظي لكليهما في واد والسياسة الفعلية تسير في اتجاه معاكس تماماً، على الرغم من إن إيران من وجهة النظر الإسرائيلية قد تشكل خطراً، ولكن يمكن احتوائه والتعامل معه[6].

وقد أكد نجاد في مقابلة للقناة الأولى في التلفزيون الفرنسي،أن دعوته الى محو إسرائيل عن الخارطة لا يحمل أيَّ تهديد عسكري، بل هو ينحصر في إطار الصراع الفكري وحسب.

الأمر الذي يعزز من استبعاد المواجهة العسكرية المباشرة بين البلدين، ويجعل من الاحتواء الأسلوب الأمثل لتعامل إسرائيل مع إيران. فإسرائيل ليس من مصلحتها تدمير إيران كلية، وإنما وضع سقف للطموحات الإيرانية خاصة في المجال النووي، والإبقاء على قوتها في حدود معينة ترهب دول الخليج، ولكن لا تشكل تهديداً حقيقياً على أمن إسرائيل.◆

فإسرائيل ليس من مصلحتها تدمير إيران كلية، وإنما وضع سقف للطموحات الإيرانية خاصة في المجال النووي، والإبقاء على قوتها في حدود معينة ترهب دول الخليج، ولكن لا تشكل تهديداً حقيقياً على أمن إسرائيل

6 - تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين اسرائيل وإيران والولايات المتحدة، ترجمة، تحقيقأمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008

صدر حديثاً عن مركز حمورابي:

التوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني

د. سرمد زكي الجادر

أكاديمي* وباحث من العراق

* استاذ الاستراتيجية المساعد / كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مقدمة

بعد أن حصل التغيير النوعي (التكتيكي) في منهج التفكير الاستراتيجي الأميركي بعد أحداث 11 ايلول 2001، ولاسيما بعد نتائج حرب افغانستان والعراق التي أثرت بشكل ملحوظ على منهج التفكير الاستراتيجي الأميركي، وفيما يخص تحديداً التعامل مع الدكتاتوريات وتغيير الأنظمة باستخدام الأسلوب الخشن (الصلب أو العسكري) المباشر، وما تحملته من نفقات هائلة كانت مؤثرة على حساب مكانة-الهيمنة- الأميركية عالمياً، ولاسيماأنها كانت- الولايات المتحدة- كانت منشغلة في حربها العالمية على الإرهاب، الأمر الذي أدى الى تسارع نمو بعض القوى الدولية والتي كانت تصنف قبل احداث 11 ايلول، بأنها قوى ناشئة، كالصين والاتحاد الاوربي وروسيا واليابان، لذا أخذ منهج القوة اللينة أو الناعمة حيزاً واسعاً في الادراك الاستراتيجي الأميركي، في محاولة لاستعادة التوازن العالمي الذي اختل بعد احداث 11 ايلول، لاسيما ما خلفته حربا افغانستان والعراق من اعباء على الإدارة الأميركية، والمتمثلة بزيادة الانفاق العسكري لتلبية متطلبات الحرب على الإرهاب.

وقدر تعلق الأمر بالتفرعات الكثيرة للقوة الناعمة والتي تندرج تحت عباءتها (منظمات المجتمع المدني)، عملت الادارة الأميركية في خلال المرحلة التي يسميها بعض المفكرين الاستراتيجيين الأميركان، بأنها مرحلة انتقالية تحوي في طياتها

تطورات تشمل آلية وأساليب التعامل الأميركي مع قضايا جوهرية وحساسة، مثل التطرف الديني والارهاب، بأساليب عصرية ومدنية تقوم على تخدير أو على أقل تقدير تجميد الارهاب عبر آليات اجتماعية تنطلق من أسس وأهداف خدمية للمجتمع والإنسانية، على هذا النحو سيتناول هذا البحث أبرز المفاهيم ذات الصلة بالمجتمع المدني والتوظيف الأميركي له، إذ سيتم عرض أهم الدوافع والاهداف الأميركية لتوظيف هذه المنظمات الاجتماعية، وأيضاً سيتطرق البحث الى أهم الأساليب والآليات التي اعتمدتها الادارة الأميركية، وتحاول أن تعتمدها مستقبلاً، فضلاً عن البحث في الأنموذج المصري بوصفه مثالاً واضحاً للتوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني.

أن دور المجتمع المدني بمؤسساته يمثل في مطلع القرن الحادي والعشرين، أحد أهم الآليات التي تعول عليها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، عبر توظيفها ودعمها واستغلالها لكي تروج للأنموذج الغربي الحر، فقد اصبحت للمنظمات المدنية في بداية القرن الحادي والعشرين، ثقلاً بارزاً في ادراك الدول المتقدمة،عن طريق ما توفره هذه المنظمات من بيئة مؤاتيه لتحقيق وتنفيذ اهدافها.

أن الولايات المتحدة عملت على توظيف العديد من منظمات المجتمع المدني، وجعلتها إحدى الوسائل التي تستخدمها ضد الأنظمة الفاسدة في الشرق الاوسط، ومنها النظام السابق في مصر،بعد أن فقدت شرعيتها وجماهيريتها، بقصد إعادة إنتاجها، لتؤدي مهاماً لصالح الولايات المتحدة، لهذا ومن هذا الفرض تبرز التساؤلات الآتية:

أن الولايات المتحدة عملت على توظيف العديد من منظمات المجتمع المدني، وجعلتها إحدى الوسائل التي تستخدمها ضد الأنظمة الفاسدة في الشرق الاوسط، ومنها النظام السابق في مصر،بعد أن فقدت شرعيتها وجماهيريتها، بقصد إعادة إنتاجها، لتؤدي مهاماً لصالح الولايات المتحدة

- ما هو التوظيف وماذا تعني المؤسسات المدنية والمجتمع المدني.
- ما هي الدوافع والأهداف الأميركية لتوظيف منظمات المجتمع المدني.
- ما هي الأساليب وآليات توظيف منظمات المجتمع المدني من قبل الإدارة الأميركية.

أولاً: مدخل نظري- مفاهيمي

من المهم البحث في أصول يَّ موضوع محل الدراسة، وفي مدلولاته النظرية والتعمق في تعرف على مفهومه، للوصول الى نتائج بحثية قريبة من الواقع، لذلك ينطلق البحث من نقطة مهمة وهي ضرورة تعرف على مفهوم التوظيف ومفهوم المجتمع،فضلاً عن مفهوم المجتمع المدني، وما يحويه هذا المصطلح من تفاصيل عديدة ستُعرض عبر النقاط الآتية:

1 - مفهوم التوظيف: إن مفهوم التوظيف قد وضعه الكثير من المختصين في العلوم الاقتصادية والإحصائية، وذلك لارتباط هذا المفهوم بعلم الاقتصاد أكثر من بقية العلوم الأُخَر، اذ يعرفه علماء الاقتصاد وعلماء الإحصاء بدلالات اقتصادية تشغيلية بحيث يعرف التوظيف بمعناه الاقتصادي، هو مجموعة من الأعمال الضرورية لاختيار مرشح ليشغل منصب معين، وهو مصطلح مرادف للفظ للتشغيل، بحيث يراد في المعنى الأول - التوظيف - استخدام الافراد في مناصب الشغل، وفيه معنى بتكليف شخص بمسؤوليات وواجبات محددة في الشركة أو المنظمة أو المؤسسة، أما مصطلح التشغيل بدلالاته الاقتصادية فُيراد به ملئُ أو سد منصب كان شاغراً[1]، وقد أثار مصطلح التوظيف جدلاً كبيراً، وذلك بسبب تعدد الجوانب المستخدم فيها هذا المصطلح، إذ إنه يستخدم في جميع مجالات الحياة تقريباً[2].

ويقول (صادق الاسود) إن هناك ثلاثة معاني في الأقل للتعبير عن الوظيفة وهي: (أ) المعنى العام، إذ يدل هذا التعبير على حرفة أو شغل أو مركز، فهو يدل على مجموعة مهمات تقع على عاتق الشخص الذي يشغل المركز، (ب) المعنى الرياضي، وهو يدل على وجود علاقة قائمة بين عنصرين أو أكثر، وأيَّ تغير في أحدهما يؤدي الى تغيير الآخر ويجرها الى التكيف على وفق لذلك، (ج) المعنى البيولوجي (الحياتي)[3]، وهنا يدل تعبير الوظيفة، على معنى المساهمة التي يقدمها عنصر الى المنظمة أو العمل الجماعي المشترك الذي يكون جزءاً لا يتجزأ منها، إذ يشير الى وجود وظائف تسهم في تنظيم المجتمع والمحافظة على بقائه ونشاطه[4]، لهذا يذكر(صادق الاسود)، أن المعنى العام للتوظيف والوظيفة أنه يدل على حرفة أو شغل أو مركز، فيقال مثلاً:إن هذا الاستاذ دعي لتولي وظيفة وزير، أو تلك الشخصية رقيت الى وظيفة جديدة[5].

1 - سلوى تيشات، أثر التوظيف العمومي على كفاءة الموظفين بالإدارات العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد بو قرة بو مرداس، الجزائر، 2010، ص 11.

2 - حسان محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986، ص ص21– 22.

3 - صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي : أسسه وإبعاده، ط1، بغداد، 1986، ص ص 114– 123.

4 - احسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1990، ص22.

5 - صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص 81 .

2 - مفهوم المجتمع: يطلق مفهوم المجتمع على مجموع الأفراد القاطنين في رقعة جغرافية محددة، والذين تجمع بينهم روابط معينة، تثبتها قواعد وضوابط ومؤسسات اجتماعية، ويكفلها القانون[6]، والمعنى العادي للمجتمع يشير إلى مجموعة من الناس تعيش سوية في شكل منظم وضمن جماعة منظمة[7]، وهناك من يعرف المجتمع على أنه مجموعة من الأفراد تعيش فيموقع معين تربط فيما بينها بعلاقات ثقافية واجتماعية،يسعكل واحد منهم لتحقيق المصالح والاحتياجات[8]،وتقابل كلمة مجتمع في الإنكليزية كلمة society التي تحمل معاني التعايش السلمي بين الأفراد، بين الفرد والآخرين، والمهم في المجتمع أن أفراده يتشاركون هموماً أو اهتمامات مشتركة، تعمل على تطوير ثقافة ووعي مشترك يطبع المجتمع وأفراده بصفات مشتركة، تشكل شخصية هذا المجتمع وهويته[9]، ولكل مجتمع أسس يقوم عليها ويرتكز بها، لذا فأن أساس المجتمعات هو التعاقد، أي الاتفاق بين الأفراد حول وضع قوانين تعبر عن ارادتهم الحرة في التعايش من خلال العقد الاجتماعي، الذي هو نظام يدبر من خلاله الأفراد شؤونهم العامة من طرف مؤسسات منتخبة[10].

3 - مفهوم منظمات المجتمع المدني

يثير مفهوم المجتمع المدني في الوقت الراهن جدلاً واسعاً ليس فقط في مجال العلاقات بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، بل أيضاً في مجال العلاقات الدولية والاستراتيجية العامة، فعلى الرغم من أن المجتمع المدني ليس ظاهرة جديدة في المجتمعات الإنسانية[11]، إلا أن المتغيرات العالمية والتطور على المستوى الدولي أدى الى ضرورة النظر الى منظمات المجتمع المدني بوصفها معبرة عن ثقافة العصر اللبرالي الحر التي تطلق شعارات من أهمها ضرورة إتاحة الفرص للشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك إفساح المجال للعمل التطوعي الشعبي، ولكي يأخذ مكانه على المسرح الدولي من أجل تنمية حقيقة تطلق طاقات العمل الاهلي المدني، وواقع الحال فإن الاشكالية المطروحة والمتعلقة بالعلاقة بين الحياة السياسية والمدنية، هي أهم الإشكاليات التي تثير الجدل الواسع بين المثقفين ورجال الدولية والمهتمين بقضايا المجتمع الدولية، وكثيراً ما يقرن بين متلازمتين أساسيتين هما متلازمة المجتمع المدني ومتلازمة الديمقراطية، إذ إن المجتمع الذي يفتقد لهذه الاخيرة (الديمقراطية)، لا يمكن أن يكون له مقومات ناجحة للمجتمع المدني الناجح[12]، على هذا وقدر تعلق الأمر بمفهوم المجتمع المدني،

6 - عبد الرحمن شاكر خلدوني، مؤسسات المجتمع المدني تبحث عن حياد مفقود، صحيفة الاهرام اليومية (النسخة الالكترونية)، العدد 1473، 2011/7/22.

7 - Michael Edwars ,civil society ,first edition ,polity ,U.S.A. ,2009 ,P 3 .

8 - محمد خاوندي، جماعات الضغط في عصر العولمة وأمركة العالم، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2007 ، ص 212.

9 - سمير حمدي و عمر معاطي وآخرون، مصر في ظل العولمة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2005، ص 26.

10 - Adam B.seligman , the idea of civil society , first edition , Princeton university press , U.S.A. , 1995 , P 18

11 - حمدي عبد الرحمن و سمير امين وآخرون، المجتمع المدني ودوره في التكامل الافريقي، تحرير، مركز البحوث العربية والافريقية، ط 1، سلسلة كتب عربية، 2005، ص 13.

12 - ابراهيم الابرش، علم الاجتماع السياسي - مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، منشورات اي – كتب، عمان، ط1، 2011 ، ص 89 وما بعدها.

والذي من الضروري توضيح مفهومه وعرضه، يعرف وزير الخارجية الفرنسي السابق(هوبيز فيدرين) المجتمع المدني، بأنه مجموعة القيم والأعراف التي يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمي وطوعي، وهذا القول الطوعي هو نتاج للثقافة الأم الأوسع، وهي ثقافة قائمة بنفسها تتركز فيالعمل المدني الطوعي العام والممنهج، والذي يشمل كل المنظمات والتجمعات غير الساعية للربح أو الوصول الى السلطة والتي تتوسط بين الافراد والدولة[13].

وتعرف أيضاً مؤسسات المجتمع المدني على أنها مجموعة من النقابات والتجمعات المدنية(غير السياسية)، التي يؤسسها مجموعة من الأفراد الناشطين أو الأكاديميين أو المهتمين بالقضايا المدنية كحقوق العمال وحقوق المرأة وكل ما تحتويه وتشمله مفردة المجتمع المدني، ويكون هدفها غير ربحي وغير تابع لأيَّ جهة معينة[14]، وهناك من يعرف مؤسسات المجتمع المدني على أنها جمعيات أهلية ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، غرضها العمل في ميادين تنمية المجتمع وتطويره وتثقيفه بغير قصد الربح المادي، وتتكون من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أفراد، تتراوح نشاطاتهم ما بين توفير الخدمات والرعاية الاجتماعية وتحقيق التنمية ونشر فكرة معينة ذات طابع مدني سلمي، لا يبحث عن الربح ولا يروج فيها لا جهة سياسية معينة، وتكون مستقلة ذاتياً من حديث تمويلها وإداراتها ورؤاها ونشاطاتها[15]، وتعرف أيضاً منظمات المجتمع المدني على أنها كيانات اجتماعية، تنشأ في المجتمع المحلي لحاجة هذا المجتمع إليها، وذلك لتحقيق مصالح وأهداف فئة معينة لا تكون ربحية بقدر ما تكون عامة وغير حكومية[16]، وهناك من يذكر بأن المجتمع المدني بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولية، أيَّ بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولية، والتي تحاول الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الحقوق المدنية وتمارس ضغطها على الدولة أن لزم الأمر[17]، ويذكر بعضهم الأخر أنَّ المجتمع المدني يمثل الوعاء الذي يضم كافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية غير الحكومية وغير الساعية الى ربح مادي، بقدر ماهي ساعية لتوفير الخدمات والتثقيف في مجالات عدة أهمها حقوق الإنسان وحقوق الفرد والأسرة والطفل[18]، ويعرفه آخرون أيضاً بأنه المجتمع الذي يتلاشى فيه دور السلطة في تنظيم المجتمع الى درجة يطغى فيه دور منظمات المجتمع المدني على دور الدولة، فيما يخص العمل الاجتماعي[19].

13 - صلاح احمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني: حالة مصر، ط1، سلسلة كتب عربية، القاهرة، 2005، ص ص 46 – 47.

14 - نقلاً عن:باتريسيا برنارد و روي غومس وأخرون، تحرير باللي كيم، ط1، من منشورات المجلس الأوربي بعنوان دليل حول التربية على حقوق الانسان مع الشباب، المجر، 2001، ص 360.

15 - مجموعة باحثين، علم الاجتماع، تحرير احمد زايد، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة ، 2005، ص 292.

16 - المصدر نفسه، المكان نفسه.

17 - عبد الغفور شكر ومحمد مورو، المجتمع المدني ودور في انماء الديمقراطية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 12.

18 - مدحت محمد أبو النصر، ادارة منظمات المجتمع المدني، ط1، ابتريك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 18.

19 - حسنين توفيق ابراهيم، تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، ط1، مركز الخليج للأبحاث، ابو ظبي، 2007، ص 28.

ويقول المفكر المغربي محمد عابد الجابري: (الحق أننا سنصاب بدهشة كبرى إذا نحن أردنا التدقيق في المدلول اللغوي لعبارة «المجتمع المدني»، كما يمكن تحديد معناها في اللغة العربية، بالمقارنة مع ما تتحدد به في اللغات الأوربية!، ذلك أن لفظ «مجتمع» صيغة ترد في اللغة العربية إما اسم مكان أو اسم زمان أو مصدر ميمي، بمعنى أنها إما حدث بدون زمان، (اجتماع)، وإما مكان أو زمان، حصول هذا الحدث (مجتمع القوم: اجتماعهم، أو مكانه أو زمانه)، وبالتالي فهو لا يؤدي معنى اللفظ الأجنبي الذي نترجمه به société ،society، والذي يعني أول ما يعني، عدداً من الأفراد، يشكلون «مجموعة» أو «جماعة» بفعل رابطة ما تجمع بعضهم إلى بعض، أما لفظ «مدني» فهو يحيل، في اللغة العربية، إلى المدينة، إلى «الحاضرة»، وبناء على ذلك يمكن القول، مع شيء من التجاوز، إن عبارة «المجتمع المدني» بالنسبة للغة العربية إنما تكتسب معناها من مقابلها الذي هو «المجتمع البدوي»، تماماً كما فعل ابن خلدون، حينما استعمل «الاجتماع الحضري» ومقابله «الاجتماع البدوي»، كمفهومين إجرائيين في تحليل المجتمع العربي في عهد والعهود السابقة له (وأيضا اللاحقة)، وبما أن القبيلة هي المكون الأساس في البادية العربية فـ «المجتمع المدني» سيصبح المقابل المختلف، إلى حد التضاد، لـ «المجتمع القبلي»)[20].

على ذلك يشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح ولها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية، أو خيرية[21]، فإن المنظمات غير الحكومية تشغل في الوقت الحاضر، حيزاً متزايد الأهمية من الجهد الدولي في القرن 21، المتعلق بأداء جملة أمور تخص القضايا الإنسانية، كالفقر والبيئة والحريات المدنية، إذ شهدت سنوات العقد المنصرم توسعاً مذهلاً في حجم ونطاق وقدرات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، مدعوماً بعملية العولمة واتساع نطاق نظم الحكم الديمقراطية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتكامل الاقتصادي[22]، ويشير مركز المجتمع المدني التابع لمدرسة لندن للاقتصاديات، الى أن عدد المنظمات غير الحكومية الرسمية والمسجلة فقط حول العالم، قد ازداد من 6000 عام 1990 إلى ما يزيد على 50 ألفاً عام 2006و 900 الفاً بحلول العام 2012[23].

20 - نقلاً عن: معتز الشامي، بدايات التنظيمات المدنية العربية : دراسة في اثر هذه المنظمات على تطوير المجتمعات، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009 ، ص 164.

21 - رمضان فوزي، دور القوة المدنية في الاصلاح السياسي والاجتماعي للدولة : دراسة حالة مصر، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص 89.

22 - جوزيف س.ناي و جون دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب محمد شريف الطرح، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 380.

23 - نقلاً عن: موقع مركز المجتمع المدني/ مدرسة لندن للاقتصاديات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: http://www.lse.ac.uk/collections/CCS.

وأصبح لمنظمات المجتمع المدني دور بارز في تقديم المساعدات الإنمائية علي مستوى العالم، إذ يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى أن هذه المنظمات قدمت مساعدات تقدر بحوالي 15 مليار دولار أميركي من المساعدات الدولية حتى عام2006[24]، وأصبحت منظمات المجتمع المدني أيضاً جهات مهمة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الأُخَر كمكمّل للعمل الحكومي[25]، ولاسيما في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي، كما في أوضاع ما بعد انتهاء الصراعات، ولعل أحدث وأبرز مثال على مشاركة منظمات المجتمع المدني في إغاثة ما بعد الكوارث جاءنا من آسيا في أثناء عملية الإعمار فيما بعد تسونامي بعد عام 2006[26]، وكذلك اتضح تأثير منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة على مستوى العالم خلال العقدين الماضيين، ويبدو هذا النشاط جلياً من خلال الحملات الدعائية الناجحة، التي تدور حول قضايا بعينها مثل حظر زراعة الألغام الأرضية وإلغاء الديون وحماية البيئة، والتي نجحت في حشد آلاف المساندين في شتى أنحاء المعمورة[27].

وثمة مظهر حديث من مظاهر حيوية المجتمع المدني العالمي، هو المنتدى الاجتماعي العالمي الذي يعقد سنوياً منذ عام 2001، في قارات مختلفة وقد شهده عشرات الآلاف من ناشطي منظمات المجتمع المدني لمناقشة قضايا التنمية العالمية، ويعد النداء العالمي لمكافحة الفقر، وهو حملة دولية للمجتمع المدني تدعو إلى الإعفاء من الديون وزيادة المعونات للبلدان الفقيرة، مثالاً آخر على حيوية المجتمع المدني وأهميته، وتشير تقديرات إلى أن هذه الحملة حشدت في عام 2008 أكثر من 116 مليون مواطن للمشاركة في أحداث وأنشطة الوقفة احتجاجاً على الفقر، والتي نُظمت في مختلف مدن العالم[28]، لذلك يرجع إنشاء المجتمع المدني إلى العالم الحديث، فهو وحده الذي اعترف له بالحق في الوجود، بكل ما يحمله هذا التحديد من معنى، أما ارهاصاته الأولية فتعود إلى بروز النظريات الحقوقية للقرن17، والمتمثلة أساساً في نظرية التعاقد التي نادى بها توماس هوبس، وجون لوك، وجون جاك روسو، ومونتيسكيو،وماكس فيبر، وباريتو، ودوتوكوفيل، ولاسويل[29].

بقطع النظر عما يعتري بعض المنظمات غير الحكومية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني من قصور وانحراف عن الهدف،تلقى الدعوة إلى تقوية هذا المجتمع كثيراً من الترحيب، ليس فقط من جماهير الشعب التي أمست تنفر من العمل

24 - نقلاً عن: شاكر النابلسي، زوايا حرجةفي السياسة والثقافة، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004،ص ص 77– 80.

25 - محمود امين العالم و ناصر الدين الاسد وأخرون، النهوض العربي ومواكبة العصر، مراجعة وتقديم صلاح جرار، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2005، ص 86.

26 - نقلاً عن: معهد دراسات التنمية التابع لجامعة سايكس الامريكية، بحث منشور على موقع المعهد / شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.ids.ac.uk/ids

27 - نقلاً عن: موقع التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين(Civicus)على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي:.http://www.civicus.org/new/intro_new.asp

28 - نقلاً عن: معهد دراسات السياسات التابع لجامعة جونز هوبكنز الأميركية، بحث منشور على موقع المعهد/ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: \.http://www.jhu.edu/~ips.

29 - ستيفلن ديلو، مصدر سبق ذكره، ص50 وما بعدها.

السياسي وتتجه نحو العمل الجماعي، ذلك، أن هناك توجهاً عالمياً ملحوظاً نحو الإقبال على العمل الجماعي، مقابل أفول عالمي للعالم السياسي ولاسيما المجال الحزبي، تترجمه بشكل واضح تراجع حجم المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية، حتى داخل الدول العريقة في المسألة الديمقراطية، فنسبة المشاركة في استحقاقات الانتخابات الفرنسية الأخيرة، لم تتجاوز الخمسين في المئة، الأمر الذي يفسر الاهتمام الملحوظ لبعض المؤسسات الدولية الكبرى، فالبنك الدولي، على سبيل المثال، أمسى يشجع الجمعيات التطوعية لكي تعيد النظر في تقييم الدور الذي تضطلع به، بوصفها إحدى قنوات العمل التي تقوم بتنفيذ رسالة المجتمع المدني في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية، التي قد تعجز الدولة عن القيام بها على الوجه الأكمل، مثلما أمسى البنك الدولي يطالب بدراسة أفضل الطرق لتطوير العلاقة بين البنك والمجتمع المدني، مع تحديد الدور المستقبلي الذي يمكن أن يقوم به البنك في مجال التعاون مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، وإجراء خطوات تنفيذ هذا التعاون[30].

30 - احمد كامل أبو المجد و ناصر الدين الاسد وآخرون، حوار الحضارات والمشهد الثقافي العربي، تحرير خالد الكركي، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، 2004، ص ص 65–70.

وبغض النظر عن الخلفيات المتحكمة في توجه هذه المنظمات الدولية،اتجاه هذا الشريك الجديد يبرز سؤال مركزي جديد، وهو ما هي طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي؟، اذ إن من أول شروط المجتمع المدني، هو ضرورة تحقيق استقلاليته عن المجتمع السياسي، لذلك لم يتردد أنطونيو غرامشي، حينما دعا بصريح العبارة إلى ضرورة ضمان استقلالية المجتمع المدني عن نظيره السياسي، فالأمر هنا يتعلق بضرورة اجتناب ظاهرة تسييس مؤسسات المجتمع المدني، بيد أنه لا ينبغي أن يفهم أن هذه الاستقلالية تعني إحداث قطيعة بين الاثنين أو تغليب أحدهما عن الآخر، فليس هناك تعارض مطلق بين المجتمع المدني والدولة، فلا يمكن قيام مجتمع مدني قوي في ظل دولة ضعيفة، بل هما مكونان متكاملان يميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل، فالمجتمع المدني له موقع في الفرق الموجود بين الأسرة والدولة، فتكونه يأتي في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقبل حتى يتمكن من البقاء، لذلك يبقى المجتمع المدني محصوراً في مجموع المؤسسات الاجتماعية كالأسرة، والمدرسة والكنيسة، أيَّ كل المؤسسات التربوية والتي يقابلها المجتمع السياسي المختص في وظائف الإكراه والسيطرة والتحكم[31].

31 - محمد صالح المسفر، حوارات في قضايا عربية معاصرة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص ص 166–170.

ثانياً: الدوافع والأهداف الأميركية لتوظيف منظمات المجتمع المدني

إن المنظمات غير الحكومية تشغل في الوقت الحاضر حيزاً متزايداً الأهمية من الجهد الدولي في القرن 21، والمتعلق بأداء جملة أمور تخص القضايا الإنسانية كالفقر والبيئة والحريات المدنية، إلا أن هناك جانباً مظلماً لنشاط هذه المنظمات غير الحكومية، لكونه يوظف حالياً كأدوات للسياسة الخارجية، وتحديداً من قبل الولايات المتحدة التي اعتمدتها في الآونة الأخيرة،وسيلة من وسائل تنفيذ سياستها الخارجية بدلاً من اللجوء الى القوة العسكرية البحتة البالغة التكاليف من الناحية المادية والبشرية، وبشكل خاص لجئت الولايات المتحدة الى استغلال قسم من هذه المنظمات مثل الصندوق الوطني للديمقراطية وبيت الحرية ومنظمة العفو الدولية لتحقيق هذه الغاية، أو حتى دعم وتأسيس منظمات محلية يديرها اشخاص وطنيون يتلقون تعليماتهم وخطوط عملهم العريضة من الولايات المتحدة، وتحديداً السفارة الأميركية الموجودة في البلد الذي تنشئ فيه هذه المنظمات، لكن الحق يقال: إنَّ الأمر لا ينطبق على المنظمات كافة، وهناك الكثير من هذه المنظمات ليس لها ارتباطات بالولايات المتحدة، ويكون هدفها انسانياً واجتماعياً صرف، لكن موضوعنا يتطلب عرض هذه النقطة (نقطة دوافع واهداف توظيف منظمات المجتمع المدني من قبل الادارة الأميركية)[32].

لجئت الولايات المتحدة الى استغلال قسم من هذه المنظمات مثل الصندوق الوطني للديمقراطية وبيت الحرية ومنظمة العفو الدولية لتحقيق هذه الغاية، أو حتى دعم وتأسيس منظمات محلية يديرها اشخاص وطنيون يتلقون تعليماتهم وخطوط عملهم العريضة من الولايات المتحدة، وتحديداً السفارة الأميركية الموجودة في البلد الذي تنشئ فيه هذه المنظمات، لكن الحق يقال: إنّ الأمر لا ينطبق على المنظمات كافة

32 - Helmut K.Anheier , International Encyclopedia of civil society , first edition , M and D limited , U.S.A , 2009 , P 1021

1 - دوافع وأهداف سياسية- استخباراتية

أصبحت المنظمات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني)،إحدى أدوات السياسة الدولية الضاغطة والمؤثرة في عملية اتخاذ القرارات،ولاسيما بعد ما شهده العالم من نقلة نوعية في مجال العلوم والتكنولوجيا والتطور، والذي أدى الى تعميم ونقل التجارب التي خاضتها الشعوب الأخرى الى مناطق متعددة حول العالم[33]،فهذه المنظمات ليس لها علاقة بالعمل السياسي، لكن القصد هنا من الدوافع السياسية هو خلق آلية ضغط جديدة عبر هذه المنظمات المدنية،التي تمارسها على الحكومات بأساليب تسمح بها اساساً هذه الحكومات، كحرية

33 - عبد الله التركماني، العرب وحوار الثقافات في عالم نتغير، ط1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2005، ص 64.

التجمع والتعبير والتثقيف في مجال حقوق الانسان وحقوق المرأة والطفل وتوزيع المساعدات... الخ من الأمور المدنية، وكل هذه النقاط المشار اليها لا تخلو من أغراض سياسية توظفها الولايات المتحدة على وجه التحديد، لكي تحاول أن تكون هذه المنظمات غير الحكومية ذات الأهداف المدنية إحدى أهم وسائل الضغط على الحكومات المحلية، عبر تفعيل دورها وتوعيتها وتوعية أعضائها بضرورة مطالبتهم بحقوقهم كلها، ولاسيّما اذا ما كانت هذه المنظمات موجودة في بلدان لديها اضطرابات سياسية وتدخلات من قوى خارجية[34].

34 - نادر الخوجة، السعي وراء الحرية: نضال عمره عمر التاريخ ، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص ص 55– 59.

وعلى هذا الاساس لم يقتصر الانتشار الواسع لهذه المنظمات حول العالم لم يقتصر على الجانب السياسي، بل تعدى الأمر الى جعل هذه المنظمات عرضة للتجاذب والاستغلال من الاطراف الداعمة لها، مما أدى الى جعل بعض هذه المنظمات مخترقة وبشكل فاضح،وهذا الاختراق بحسب روبرت موريل، وهو باحث في شؤون المجتمعات الانسانية والمدنية، يرمي إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة هي:

35 - نقلاً عن: باسم النبريص، ما لا يقال: يوميات حصار غزة ، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2005، ص ص 27– 33.

الأول: جمع المعلومات الاستخباراتية وتصنيفها.

الثاني: إضعاف سلطة النظام المناوئ لسياسات الولايات المتحدة.

الثالث: توفير الدعم الاستشاري للولايات المتحدة في تعاملها السياسي والإعلامي مع قضايا البلد.

الرابع: فتح قنوات تواصل لإقناع الجماهير بالرؤى الأميركية السياسية والاقتصادية والثقافية[35].

فالاختراق السياسي والأمني لمنظمات المجتمع المدني من الولايات المتحدة في عدد كبير من الدول،وعلى رأسها إيران واليابان ليس بالأمر الجديد، لكن الجديد والمثير أيضاً أن نعلم أن هذا الاختراق قد وصل لهذا القدر من النضج في مصر، والتي كشفته وثائق ويكيليكس

فالاختراق السياسي والأمني لمنظمات المجتمع المدني من الولايات المتحدة في عدد كبير من الدول،وعلى رأسها إيران واليابان ليس بالأمر الجديد، لكن الجديد والمثير أيضاً أن نعلم أن هذا الاختراق قد وصل لهذا القدر من النضج في مصر، والتي كشفته وثائق ويكيليكس، كما عرضتها الصحف المصرية وعلى رأسها «المصريون» خلال الأيام القليلة الماضية[36].

36 - عامر التنير، الاختراق الأميركي للامة العربية والاسلامية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، 2009، ص 217.

2 - دوافع وأهداف اقتصادية

تكمن أهم أهداف التوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني في بعدها الاقتصادي عن طريق آليات التنظيم المدني،الذي يروج لأفكار اقتصادية رأسمالية في الكثير من طياتها، ذلك أن أساس دعم هذه المنظمات، هو تمويلها الذي يشكل نقطة قلق بالنسبة للدول التي تتلقها المنظمات المؤسسة فيها دعما من الخارج[37]، وقدر تعلق الأمر بالدعم المادي الأميركي لمختلف هذه المنظمات حول العالم، تتكون أهم دوافع هذا الدعم في محاولة لتعميم الفكر الرأسمالي الحر، الذي ترغب الولايات المتحدة في نشره وعن طريق آليات عديدة، أهمها منظمات المجتمع المدني من خلال آليات صورية شكلية، يكون أهدافها المعلنة شيء ومحتواها ومضمونها شيء ثانٍ، فهذه المنظمات وأن كانت ذات أهداف مدنية معلنة[38]، إلا أن أهم أهداف الدعم الأميركي لها هو بلورة طبقة تتبنى الفكر الرأسمالي الحر، والذي تعمل الادارة الأميركية على تعميمه ونشره بأساليب مختلفة ومتنوعة، ولاسيماً في ما تضمنته مفردة العولمة من شمولية لاحتواء أمور عديدة، أهمها المجتمع المدني، الذي يقوم على أساس نقل التجارب عبر الحدود من مختلف أنحاء العالم دون قيود تذكر[39].

وقدر تعلق الأمر بالدعم المادي الأميركي لمختلف هذه المنظمات حول العالم، تتكون أهم دوافع هذا الدعم في محاولة لتعميم الفكر الرأسمالي الحر، الذي ترغب الولايات المتحدة في نشره وعن طريق آليات عديدة، أهمها منظمات المجتمع المدني من خلال آليات صورية شكلية، يكون أهدافها المعلنة شيء ومحتواها ومضمونها شيء ثانٍ

3 - دوافع وأهداف اجتماعية - ثقافية

لكي يسود الأنموذج الأميركي الحر وتعمم ثقافته عالمياً عبر آليات العولمة، وجدت الادارة الأميركية أن عليها اضعاف وهدم الروابط ما بين المجتمعات وعاداتها وتقاليدها ودينها في المرحلة الأولى، ومن ثم الانتقال الى عملية بناء فكر اجتماعي جديد تكون منظمات المجتمع المدني الراعية والمروجة له، إذ ترغب الولايات المتحدة عن طريق توظيفها لمنظمات المجتمع المدني، تحقيق أهداف عديدة، كما تم توضيحها أعلاه، من بينها الأهداف الاجتماعية والثقافية، فالهدف هنا يتكون من ضرورة خلق طبقة اجتماعية تؤمن بأن الأنموذج المدني الأميركي، هو الأنموذج الأصح والأكمل، والذي يجب الاستفادة منه وتعميمه في مختلف الدول[40]، فالولايات المتحدة عن طريق هذه التنظيمات تهدف الى نشر الثقافة الرأسمالية

37 - سعد عيدان ابراهيم و عمر زياد عمر، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط 1، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، جامعة ميشيغان، 2008، ص 57.

38 - مجموعة مؤلفين، الرهان على المعرفة: مداولات المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الانسان في العالم العربي، تحرير الباقر عفيف و عصام الدين محمد الحسن، ط 1، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، 2005، ص 391.

39 - عبد الله فرج نعيم، الخليج وطفرة المجتمع المدني، صحيفة الرياض السعودية، العدد 14478، 2011/5/18، ص 7.

40 - محمود علي الخطيط، الولايات المتحدة الأميركية وقضية الديمقراطية في العالم العربي،ط 1، سلسلة كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 69.

واللبرالية، التي تروج للديمقراطية وحقوق الانسان وما الى ذلك من مصطلحات مفرغة من محتواها، الى جانب خلق طبقة اجتماعية (ذات اهداف مدنية) تتبنى الثقافة الأميركية على حساب تراجع الثقافة الاسلامية[41].

41 - المصدر نفسه، المكان نفسه.

إذ إن أهم أهداف بعض هذه المنظمات المدنية (التي توظفها الإدارة الأميركية، وليس جميعها)، هو خلق ثقافة تقف بالضد من الإسلام عبر توظيف فكرة التطرف الديني من الادارة الأميركية، واتخاذها ذريعة تبحث عن ثغرات تدخل من خلالها الى نفوس الشعوب والأفراد، فقد كانت الإدارة الأميركية تعمل لسنين طويلة على ضرورة تبني الأنموذج الديمقراطي والتحول، والانتقال من الدكتاتورية الى أسلوب العمل، الذي يقوم على أساس التبادل العادل للسلطة داخل المجتمع[42]، إلا أن الولايات المتحدة ادركت تماماً أن الاسلوب المباشر في هذا الأمر لم يجدِ نفعاً، والأمر يحتاج لإعادة هيكلة المجتمعات والشعوب وتثقيفها قبل زرع فكرة الديمقراطية فيها[43].

42 - عبد الله فرج نعيم، مصدر سبق ذكره، ص 7.

43 - سعد عيدان ابراهيم و عمر زياد عمر، مصدر سبق ذكره ، ص 60.

لهذا ارتأت الإدارة الأميركية أن تكون مؤسسات المجتمع المدني بأصنافها كافة، هي التي تأخذ الدور التمهيدي لتعميم الديمقراطية، والنقطة المهمة هنا هي أنه على الرغم من أن كل ماسبق قد أعلنته الإدارة الأميركية بشكل رسمي، إلا أن واقع الحال يشير عكس ذلك، إذ لم تؤدِ هذه المؤسسات المدنية الأمور التي أعلنت عنها الإدارة الأميركية، بل إنها كانت أداة من أدوات نشر الأفكار الأميركية، والتي ترمي الى إدخال الشعوب في دوامات وأزمات داخلية عبر الترويج لحرية الرأي (غير منضبطة)[44].

44 - عامر التنير، مصدر سبق ذكره، ص 88.

ثالثاً: أساليب والآليات التي تتبعها الإدارة الأميركية لتوظيف منظمات المجتمع المدني

هناك جانب مظلم لنشاط هذه المنظمات غير الحكومية، لكونه يوظف أداة للسياسة الخارجية، لأيَّ دولة ترغب بأن يكون لها أثر في سلوك دول أخرى، وأبرز القوى التي تحاول أن تؤثر في سلوكيات الدول الأخرى هي الولايات المتحدة، والتي اعتمدتها في الآونة الأخيرة وسيلة لتنفيذ سياستها الخارجية، بدلاً من اللجوء الى القوة العسكرية البحتة البالغة التكاليف من الناحية المادية والبشرية، وبشكل خاص لجئت الولايات المتحدة الى استغلال قسم من هذه المنظمات مثل الصندوق الوطني للديمقراطية وبيت الحرية ومنظمة العفو الدولية لتحقيق هذه

الغاية، على النطاق العالمي والكثير من المنظمات المحلية، التي تدعمها الإدارة الأميركية كمنظمة جيل جديد ومنظمة جين شارب المتواجدة في كثير من دول العالم[45].

45 - ستيفلن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، تعريب ربيع وهبة، ط1، منشورات كتب عربية، القاهرة ، 2005، ص -56 60.

ويعدد الكاتب الأمريكي فيليب آجي الذي كان ضابطاً في المخابرات الأميركية خلال الستينيات في كتابه الموسوم «داخل الشركة Inside the company»، وهو كتاب خطير يحوي الكثير من المعلومات بالغة الأهمية، عن اختراق الاستخبارات الأميركية للعديد من منظمات المجتمع المدني في عشرات الدول حول العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، مباشرة ومع تجسد الطموحات الإمبراطورية الأميركية، إذ يتخذ الاختراق الأميركي لمنظمات المجتمع المدني[46]، كما يتضح من تأمل ودراسة كتاب ف،آجي وغيره، ثلاثة أشكال:

ويعدد الكاتب الأمريكي فيليب آجي الذي كان ضابطاً في المخابرات الأميركية خلال الستينيات في كتابه الموسوم «داخل الشركة «Inside the company»، وهو كتاب خطير يحوي الكثير من المعلومات بالغة الأهمية، عن اختراق الاستخبارات الأميركية للعديد من منظمات المجتمع المدني في عشرات الدول حول العالم

الشكل الأول: التجنيد الاستخباراتي لعدد من رموز النخبة السياسية في البلد المستهدفة وتمويلهم لاصطناع منظمات مدنية من الصفر، تقوم بالتسويق للرؤى والسياسات الأمريكية في البلد[47].

46 - نقلاً: عن معتز ابو الوفا، شيخوخة مبكرة لمجتمعات على حافة الهاوية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 47.

والشكل الثاني: تمويل المنظمات القائمة بالفعل مادياً،لاتخاذ مواقف سياسية محددة سلفاً، تفيد سياسات ومصالح الولايات المتحدة في البلد المستهدف.

والشكل الثالث: الدعم السياسي والمعنوي لمنظمات حقوق الإنسان (وهي أحد أكثر منظمات المجتمع المدني فاعلية)، عن طريق دعوة القائمين عليها لمؤتمرات دولية، وتوظيفهم كمستشارين وأكاديميين في هيئات أمريكية ودولية، بهدف ترقيتهم سياسياً وإعلامياً في البلد المستهدف،كي يصبحوا مؤثرين في الرأي العام بشكل أو بآخر.

47 - المصدر نفسه، المكان نفسه.

من أشكال الاختراق الاستخباراتي لمنظمات المجتمع المدني،إن المنظمة المخترقة لا تعرف، أنه يجري توجيهها لصالح سياسات الولايات المتحدة على وجه الحقيقة

الشكل الأخير من أشكال الاختراق الاستخباراتي لمنظمات المجتمع المدني،إن المنظمة المخترقة لا تعرف، أنه يجري توجيهها لصالح سياسات الولايات المتحدة على وجه الحقيقة، ويتم استثمار الاستخبارات الأميركية للقناعات الشخصية لدى القائمين على تلكم المنظمات، لتربطهم بالسياسات

الأميركية،وتدفعهم دفعاً لدعم سياساتها المستقبلية، والنظر إلى خطط التنمية والتطوير في بلادهم من خلال عدسات أميركية[48].

48 - المصدر نفسه، ص 50.

آلية أو أسلوب القوة دون إكراه

تعني القوة دون إكراه بالقوة الناعمة، والقدرة على التأثير في سلوك الآخرين من خلال إعادة تشكيل أولوياتهم دون استخدام أدوات إكراه، ولكن من خلال الإقناع والاستقطاب المرتبط بمصادر وقدرات غير ملموسة مثل: نشر الأفكار والمعلومات، ودعم قنوات البث الإذاعي والإرسال التليفزيوني، وترويج سلع وخدمات وبرامج معلوماتية، يكون هدفها دعم المعارضة للنظم القائمة، أو قد تعتمد القوة الناعمة على عدم التدخل، كذلك، فإن هناك اتجاها يشير إلى أن المزج في استخدام كلتا القوتين: العسكرية والناعمة، يخلق مفهوماً جديداً هو «القوة الذكية»[49]

49 - Joseph S. Nye, JR, Soft power..The means to success in world politics, Public Affairs, New York, 2004 , p.p 18 – 30 .

يمكن القول إن القوة المدنية هي إحدى أدوات أو فروع القوة الناعمة التي تبنتها الإدارة الأميركية بعد عام 2008 (بعد وصول اوباما للحكم)

smart power، وقدر تعلق الأمر بموضوع المجتمع المدني وتوظيفه من الادارة الأميركية، يمكن القول إن القوة المدنية هي إحدى أدوات أو فروع القوة الناعمة التي تبنتها الإدارة الأميركية بعد عام 2008 (بعد وصول اوباما للحكم)[50].

إذ يمكن ملاحظة هذا الأمر من خلال زيادة الدعم الأميركي لمنظمات المجتمع المدني أو المنظمات المدنية والتي تتمثل بالدعم المادي (المالي) أو عبر تدريب كوادر هذه المنظمات وتعليمهم على أساليب العمل المدني وتكتيكات التأثير لتحقيق المصالح المرجوة لها[51]، وعلى هذا النحو فقد صرحت وزيرة الخارجية الأميركية لمرات عدة منذ عام 2008، (الى أن الولايات المتحدة تعول على نشر الديمقراطية في المرحلة القادمة، عبر آليات عديدة أهمها القوة المدنية للشعوب[52]، قالتأيضاً في إحدى لقاءاتها التي أجرتها مع صحيفة الوشنطن بوست بتاريخ 2011/8/12، (إن الولايات المتحدة تعمل الآن على تفعيل دور المجتمعات والشعوب، وبشكل بارز لكي تأخذ دورها المناسب في ادارة نفسها وادارة ذاتها ومواردها، فلم يعد الآن بالإمكان قمع أو منع أي شخص من حقه في التعبير، أو التغيير خصوصاً بعد سقوط أنظمة القمع العربية، وما أثبتته الشعوب العربية من أن ما حدث، يمثل تجربة يمكن تعميمها على كافة البلدان التي تعاني من طغيان حكامها، وهذا الأمر قد حدث في السابق في مرحلة التسعينات في أوربا، عندما اجتاحتها موجة من موجات القوة الاجتماعية التي غيرت معالم

50 - سمير عامر، شعوب تحت المجهر: الشرق الاوسط المتصدع، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2008، ص 216.

51 - يحيى اليحياوي، عن قوة أمريكا «الناعمة»، يونيو 2004، تاريخ الاطلاع 2009/8/12، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي:.http://www.alawan.org/القوة - المدنية html.

52 - نقلاً عن: موقع وزارة الخارجية الأميركية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي :http://www.state.gov/ .

الكثير من الأنظمة وحولتها الى أنظمة ديمقراطية عصرية، وبرغم وصول هذا الأمر الى المنطقة العربية بصورة متأخرة، إلا أنه بالعموم أمر جيد ومحفز لباقي الشعوب في المنطقة، التي مازالت تعاني من طغيان حكامها)[53].

ومن جهة ثانية يمثل الإعلام من أهم آليات اختراق منظمات المجتمع المدني، فالصورة البراقة والجذابة عن المجتمع الأمريكي وغيره من المجتمعات الغربية، هي القادرة علي تجهيز و(رصف) عقول الجماهير وجعلها مستعدة لتقبل الآراء والسياسات ووجهات النظر الأميركية، التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، فالعناية بمواجهة الإعلام الغربي (التوجيهي)، تُعد من أهم الآليات الاستراتيجية التي نتحدث عنها، فيجب أن يقدم صناع القرار الجدد في مصر إعلاماً (تعليمياً) مزوداً بعناصر الجذب، يبرز للجماهير الحقائق التي يحرص الإعلام الأميركي على إخفائها، مثل العنصرية والتطرف الديني والاجتماعي الموجود في المجتمع الأميركي، مظاهر الانحلال الأخلاقي والسلوكي، ومعدلات الجريمة وغير ذلك، مما يمكن تقديمه في إعلام وثائقي تعليمي يغير الصورة البراقة، التي تستند إليها المنظمات المدنية المخترقة في اجتذاب قواعدها الجماهيرية.

فيجب أن يقدم صناع القرار الجدد في مصر إعلاماً (تعليمياً) مزوداً بعناصر الجذب، يبرز للجماهير الحقائق التي يحرص الإعلام الأميركي على إخفائها

53 - نقلاً عن: صحيفة الواشنطن بوسط بتاريخ 2012/8/12 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: http://www.washingtonpost.com.

رابعاً : مصر أنموذجا للتوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني

1 - مصر والعمل المدني حتى قبل حكم مبارك وفي إثنائه.

عرفت مصر العمل التطوعي منذ تاريخ طويل ناتج عن تراث تراكمي يعتمد على مفهوم الخير، وتضم شبكة الجمعيات الأهلية في مصر حتى عام 2009، أكثر من 700 جمعية رسمية مسجلة، تمارس أنشطة متباينة في التعليم والثقافة والأعمال الخيرية والخدمية وغيرها، وتعد الجمعيات الأهلية شريك مهم لا يمكن إغفاله في طريق التنمية والتقدم، لذا فسحت الدولة مجالاً كبيراً لظهورها، كما قدمت لها كل سبل الدعم المادي والحماية القانونية المتاحة، لتباشر عملها بكل حرية وتلعب الجمعيات الأهلية دور وسيط بين الفرد والدولة فهي كفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعي وثقافة الديمقراطية، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي[54].

54 - نقلاً عن: موسوعة المعرفة، الجمعيات الاهلية المصرية، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: http://www.marefa.org/index./php الجمعيات_الأهلية_في_مصر.

ووصف عهد الرئيس السابق حسني مبارك بعهد العداء بين النظام والمجتمع المدني المصري، وقد تعرضت منظمات المجتمع المدني في مصر للكثير من القوانين المقيدة لقدرتها على العمل، من أجل الترويج للحرية والديمقراطية، فضلاً عن قانون الطوارىء الذي يسمح للحكومة بالتدخل في شؤون منظمات المجتمع المدني، هناك قانون الجمعيات رقم 84 لسنة 2002 الذي يعطي وزارة الشؤون الاجتماعية سلطة واسعة، تمكنها من تنظيم مصادر التمويل الخاصة بتلك الجمعيات ومراقبتها وحلّها، ويحرم ذلك القانون على الجمعيات الأهلية، أن تمارس أيّ نشاط سياسي أو نقابي[55]، وتسمح الطبيعة الغامضة للقانون للسلطة التنفيذية بحل المنظمات الأهلية بقرار إداري، إذا ما تعارضت أنشطتها مع الآداب العامة أو النظام العام أو المصالح القومية للدولة، أو إذا مثلت أيَّ انتهاك للتوافق الاجتماعي، وهذه كلها ألفاظ مطاطة غير محددة الأبعاد، تسمح للدولة أن توقف نشاط أي جمعية إذا تجاوزت أيا من الخطوط الحمراء للنظام[56].

كما تمتلك وزارة الشؤون الاجتماعية الحق في تعيين مجلس إدارة تلك الجمعيات حتى تضمن السيطرة الكاملة عليها، وقد أدت تلك القوانين التشريعية المقيدة إلى قيام بعض الجمعيات بممارسة النقد الذاتي وتجنب الحياة السياسية، ودفعت بعضها الآخر إلى التحايل على هذه القوانين عن طريق تسجيل نفسها كشركات مدنية لا تقع تحت طائلة وزارة الشؤون الاجتماعية[57]، وتحتاج منظمات المجتمع المدني إلى التمويل لتحقيق أهدافها المرجوة ، لكن القانون المصري رقم 84 لسنة 2002 المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، يحظر عليها الحصول على تمويل محلى دون الحصول على إذن الحكومة[58]، وقد أدى ذلك إلى نقص الاستقلال المالي لتلك المنظمات، ومن ثم قبلت المعونات المادية من أطراف خارجية، والتي بسطت نفوذها وسيطرتها على تلك المنظمات واخضعتها لإرادتها في الكثير من الأحيان، وفي الوقت الذي نجد فيه معظم الأعمال الخيرية في مصر، نادراً ما تكون خارج الإطار الديني، تقوم المنظمات المدنية بالاعتماد على التمويل الخارجي، وبالرغم من أن النظام المصري السابق يتقبل المعونة الأجنبية، إلا أنه ينكر ذلك الحق على منظمات المجتمع المدني، وفي ذلك الصدد نجد أن القانون رقم 84 يحظر أيضاً على المنظمات غير الحكومية

أن النظام المصري السابق يتقبل المعونة الأجنبية، إلا أنه ينكر ذلك الحق على منظمات المجتمع المدني، وفي ذلك الصدد نجد أن القانون رقم 84 يحظر أيضاً على المنظمات غير الحكومية الحصول على تمويل خارجي، من دون إذن من الحكومة، مما يعني أن النظام فقط وبعض المنظمات غير الحكومية الموالية له، هم الذين يحق لهم الحصول على التمويل الخارجي.

55 - سعد لاوي، قوة الشارع ودورها في رسم النظام السياسي في مصر، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص 83.

56 - مجموعة مؤلفين، البحث عن مفهوم الديمقراطية في مرحلة الثورة العلمية التكنولوجية الراهنة (تصور على ضوء الخبرة المصرية)، ط1، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، ص 21 .

57 - بحث منشور على موقع اهل القران على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الرابط التالي :.http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=383

58 - خليل الا حمد، النظام السياسي في مصر: اشكاليته الدستورية والزحف نحو التعددية، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص 58.

الحصول على تمويل خارجي،من دون إذن من الحكومة، مما يعني أن النظام فقط وبعض المنظمات غير الحكومية الموالية له، هم الذين يحق لهم الحصول على التمويل الخارجي[59].

59 - المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

هذا فضلاً عن أن انتهاك ذلك القانون يدفع وزارة الشؤون الاجتماعية إلى حل المنظمة والتحفظ على ممتلكاتها وأموالها، أما بالنسبة الى منظمات المجتمع المدني غير المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي تقبل التمويل الأجنبي فتكون عرضة لمضايقات الأجهزة الأمنية مرة أخرى، وترجع أهمية المجتمع المدني في مصر، لما يمكن أن تقوم به مؤسساته من دور في تفعيل مشاركة عدد أكبر من المواطنين في تقرير مصيرهم، والتفاعل مع السياسات التي يمكن أن تؤثر إيجاباً على حياتهم، لذا تسعى مؤسسات المجتمع المدني في مصر إلى خلق دور مؤثر وفعال في المجتمع، يهدف إلى التنمية مع وجود علاقة متوازنة بينها وبين الحكومة أساسها الاحترام المتبادل[60].

60 - المصدر نفسه، المكان نفسه.

وبشكل عام،يعرض البروفيسور ويليام روبنسون، أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا، في كتابه «الصراعات الانتقالية في أميركا الوسطى: الصراعات الاجتماعية والعولمة» الى الحديث عن الاختراقات الأميركية لدول الشرق الاوسط ويقارنها مع دول أميركا الوسطى في بداية القرن الحادي والعشرين، والتي كانت ترمي إلى القضاء على أنظمة الحكم الشمولية في هذه البلاد فيقول(إن أهم تحدٍ كان يواجه الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، هو خلق قوة ضغط مناوئة للقوة الجماهيرية التي تعتمد عليها تلك الأنظمة، وللتغلب على هذا التحدي،كان من الضروري أن يحدث اختراق شامل لجميع منظمات المجتمع المدني في الدول المستهدفة بالتغيير خلال الثمانينيات والتسعينيات والى حد الآن، وتم هذا الاختراق بتشكيل وتمويل منظمات مجتمع مدني جديدة شكلت الجبهة (التغييرية) الرئيسة للسيطرة على المنظمات القائمة بالفعل)[61].

كان من الضروري أن يحدث اختراق شامل لجميع منظمات المجتمع المدني في الدول المستهدفة بالتغيير خلال الثمانينيات والتسعينيات والى حد الآن

61 - نقلاً عن: خالد صقر، الولايات المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، صحيفة مصريون، بتاريخ 2012/1/14.

فقد أنشئت العديد من المنظمات الأهلية والاجتماعية في مصر على وجه التحديد، ومُوِّلت ودُعِمَت بالعديد من البرامج السياسية والتعليمية الأميركية، مثل برامج «التسويق للديمقراطية Democracy Promotion»، ويتحدث روبنسن عن الكيفية التي وجهت هذه البرنامج في مصر لخلق شبكات من المجموعات المدنية في كل دولة مخترقة، وتضم كل شبكة منها العديد من هيئات الأعمال والاقتصاد

والمؤسسات الإعلامية واتحادات الطلبة ومؤسسات دعم واتخاذ القرار، فضلاً عن العديد من الهيئات المدنية النسائية واتحادات المزارعين، وباستثناء حالات فردية، فإن كل القادة الذين اختيروا لقيادة هذه المؤسسات والهيئات قد تم انتقاؤهم من النخب السياسية المحلية في مصر[62].

62 - المصدر نفسه، ص 88.

وكان هؤلاء القادة لهم مهمة واحدة محددة، هي تسخير كل جهود المنظمات المدنية التي تدعمها أميركياً، للقضاء على منظمات المجتمع المدني (القومية في مصر) القائمة بالفعل، ومنع أي جهود جماهيرية ترمي الى تكوين منظمات مجتمع مدني خارجة عن سيطرة ودعم الولايات المتحدة، لهذا تم (اصطناع) العشرات من منظمات المجتمع المدني في دول الشرق الاوسط، وأهمها في مصر «لتسويق الديمقراطية» التي تقدمها الولايات المتحدة، وتم دعم عشرات المنظمات القائمة، وإعادة هيكلتها وتشكيلها بما يتوافق مع سياسات ومصالح الولايات المتحدة»[63]، فوثائق ويكيليكس لم تكشف شيئاً جديداً بالنسبة الى السياسات الاختراقية للولايات المتحدة، والمتعلقة بمنظمات المجتمع المدني، لكنها بالفعل كشفت العديد من التفاصيل الجديدة فيما يتعلق بالتطبيق على الساحة المصرية[64]، فمن الواضح تمامًا أن نسبة ضخمة من منظمات المجتمع المدني المصرية،جرى اختراقها أميركياً سواء بالاصطناع من الصفر أو بالتمويل وإعادة التوجيه[65].

63 - المصدر نفسه، المكان نفسه.

فمن الواضح تمامًا أن نسبة ضخمة من منظمات المجتمع المدني المصرية،جرى اختراقها أميركياً سواء بالاصطناع من الصفر أو بالتمويل وإعادة التوجيه

64 - حسني عايش و اسمى خضر وأخرون، المرأة والدور:نظرة أردنية، تحرير هند غسان ابو شعر، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2008، ص ص 9– 15.

65 - رشوان فخري و كريم حبيب ، جماعات الضغط العربية : تاريخها و حاضرها ومستقبلها، تحرير فؤاد السليم، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2010، ص 149.

2 - التوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني في مصر

إن الهدف الرسمي المعلن لمنظمات المجتمع المدني، هو تعريف المواطنين بحقوقهم المنتهكة والدفع بهم نحو التغيير باتجاهين لهذه الحقوق، أو نيل القسط الأكبر منها،الأمر الذي رفضته بعض الأنظمة نتيجة للإحساس بالسيطرة المبنية على طول المدة الزمنية لها في الحكم، أو السيطرة البوليسية على الحياة السياسية أو الاثنين معاً[66]، وقدر تعلق الأمر بدور هذه المنظمات في عملية تغيير النظام في مصر، فالأمر لا يخلو من شكوك وريبة، فقد نشرت العديد من الصحف والمجلات ومراكز البحوث تقاريرها الخاصة، نقلاً عن شخصيات رسمية في الإدارة الأميركية، بأن الولايات المتحدة تعول كثيراً على دور المجتمع المدني في مصر،ولاسيّما ما قدمته هذه المنظمات فيأثناء تغيير النظام المصري وبعد ذلك[67]، فقد كشفت وثائق وزارة الخارجية الأميركية، التي تم تسريبها من خلال موقع «ويكيليكس»

66 - MuthiahAlagappa , civil society and political change in Asia , first edition , Stanford , university press , 2004 , p 36 .

67 - انور عماد، ثورات المجتمع المدني، صحيفة العرب الاسبوعي، العدد 2012/2/412،9، ص 19.

الشهير(قبل سقوط نظام حسني مبارك)، عن تورط الخارجية الأميركية في جهود غير قانونية لاختراق المجتمع المدني المصري وخداع المؤسسات الرقابية المصرية، من خلال تسريب الأموال غير القانونية لبعض المنظمات الاجتماعية ذات الشعارات المدنية عن طريق «جهة وسيطة»، لكي لا يعرف مصدر الأموال الحقيقية،التي مولت أنشطة تلك المنظمات، كما كشفت الوثائق عن أن بعض النشطاء المصريين، كانوا يتعاملون مع السفارة الأميركية في القاهرة بوصفها مصدر السلطات الحقيقيفي مصر، حتى إنهم كانوا يتقدمون للسفيرة الأميركية بالشكوى ضد الحكومة المصرية أو أحد وزرائها، وتعدهم السفيرة بالتدخل، وكذلك تكشف الوثائق عن قيام نشطاء في مراكز حقوقية بتسليم نسخ من وثائق وخطابات الحكومة المصرية للسفيرة الأميركية لاتخاذ اللازم[68]،فقد فجر موقع ويكيليكس، الذى أسسه الصحفي الأسترالي جوليان أسانج، مفاجأة مدوية بكشفه عن برقيات جديدة من السفارة الأميركية في القاهرة تفيد قيام الولايات المتحدة باستغلال دول عربية ومنظمات تمولها أميركا في الدول العربية لتحويل أموال إلى منظمات مصرية اجتماعية وانسانية للتمويه على التمويل الأميركي المباشر لها وإبعاده عن أعين الحكومات العربية، وتحمل البرقية الدبلوماسية تصنيفًا «سري»، والمشفوعة باسم السفيرة الأميركية لمصر في ذلك الوقت مارجريت سكوبي تقول فيها «إن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تلقت تمويلاً من منظمة مغربية لعقد مؤتمر في القاهرة عن حرية الصحافة في يناير 2009»، ثم وضعت السفيرة الأميركية بين أقواس، أن هذه المنظمة المغربية، وأسمها مركز حرية الإعلام، هي في حقيقة الأمر ممولة من برنامج مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية (ميبي)، الذى أطلقه الرئيس الأميركي السابق، جورج بوش، بعد أحداث11 سبتمبر ويخضع للخارجية الأميركية، وبرنامج مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية، هو أحد الأذرع التمويلية لوزارة الخارجية الأميركية، وتأسست في 12 ديسمبر/كانون أول 2002 «للتواصل المباشر مع الناس والاستثمار في شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». وتقول المبادرة على موقعها إنها قدمت أكثر من 530 مليون دولار في المنطقة العربية في أكثر من 17 دولة[69].

68 - نقلا عن موقع ويكليكس على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي :http:// wikileaks.org/09CAIRO748./ cable/2009.html

أن هذه المنظمة المغربية، وأسمها مركز حرية الإعلام، هي في حقيقة الأمر ممولة من برنامج مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية (ميبي)، الذى أطلقه الرئيس الأميركي السابق، جورج بوش

69 - نقلاً عن المصدر نفسه.

من جهة ثانية وعلى سبيل المثال ذكر(صحيفة الديلي تلغراف)،أن الولايات المتحدة شرعت في العمل في نهاية 2008، مع عدد من المنظمات الأهلية والمدنية ودعمها وتمويلها من أجل تنظيم الجهود الشعبية للمعارضة في مجموعة من دول الشرق الاوسط ابرزها مصر، وأن العديد منهم جرت دعوته للولايات المتحدة الأميركية على شكل دورات تدريب(سيمنار)، ولكنها في الحقيقة دورات تأهيل لكيفية الانقلاب على النظام، تحت مسميات حقوق الإنسان والتثقيف المدني للعمل السلمي وغيرها، ويذكر التقرير أن هناك عملية تقوم بها الاستخبارات الأميركية تتكون من مرحلتين، المرحلة الأولى هي التخلص من القادة القدماء، والمرحلة الثانية هي إظهار قادة جدد جرى تدريبهم وتربيتهم في الولايات المتحدة، للترشح للانتخابات وضمان فوزهم، وهكذا يجرى ضمان حمايتهم دستورياً، وبالتالي يكون ولاؤهم الأول والأخير للولايات المتحدة[70]، فقد برزت على الساحة المصرية العديد من منظمات المجتمع المدني والتي لها ارتباطات مباشرة مع وزارة الخارجية الأميركية وأعضاء من المخابرات الأميركية العاملين في السفارة الأميركية بالقاهرة، إذ أن هناك الكثير من المؤسسات المدنية اخذت على عاتقها تدريب وتطوير الكوادر الشبابية لقيادة عملية التغيير عبر آليات مدنية وسلمية قبل وفي اثناء وبعد إسقاط النظام المصري[71].

وأبرز هذه المؤسسات هي مؤسسة (البيرت انيشتاين)، التي كان لها دور ملحوظ في تدريب قيادات الشباب العربي،على وفق برنامج شامل يسمى(كيف تثور بحداثة)،والذي دُرِّب عليه فئة من الشباب العربي، وفقاً لأساليب العمل السلمي وإدارة الجماهير، وأُعطوا دورات في كيفية التحركات التكتيكية والمرحلية لتشكيل استراتيجية متكاملة ومنظومة شاملة إعلامية وتثقيفية وفكرية تروج للكفاح السلمي المدني والعملي على الاطاحة بالنظام الحاكم، كل هذا جرى في منظمة(ألبرت أينشتاين)، بالاعتماد وبشكل كبير على كتب الباحث الأميركي المعروف(جين شارب)،التي تروج للعمل السلمي وكيفية الكفاح المدني،وهكذا أحاط النشطاء الشباب وأُبلغوا بالإجراءات واستخدموا التكنولوجيا لمزامنة تلك الأحداث، وتلقوا الكثير من التدريبات والإعدادات، فقد استخدموا (المتظاهرون) تكتيكات (جين شارب)، التي اشار اليها في كتابه الموسوم (من الدكتاتورية الى الديمقراطية)،والذي يعد دستوراً عالمياً للعمل السلمي وإسقاط الأنظمة[72].

70 - نقلا عن: تقرير منشور في موقع صحيفة الديلي تلغراف اللندنية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews

71 - رائد العناز، صحيفة وهج الصفوة اليمنية، العدد 1298، 2011/7/14، ص 11.

72 - جين شارب، من الديكتاتورية الى الديمقراطية، ط1، تعريب خالد دار عمر، تقديم رضوان زيادة ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 48 وما بعدها.

إذ تشير هذه التكتيكات الى تفاصيل عملية وعميقة لتكوين الاعتصامات والتظاهرات السلمية، فيقول(جين شارب)،(اذا ما أراد أحد أن ينظم مظاهرة سلمية، يهدف من خلالها إسقاط النظام الحاكم، فيجب عليه أن يحيد المؤسسة الأمنية قدر المستطاع، لأن أغلب تفرعات هذه الأجهزة تكون تابعة للقيادة السياسية في الدولة،خصوصاً في الأنظمة المستبدة، وهذه العملية(تحييد المؤسسة الأمنية) تتم من خلال الدفع بالنساء والشيوخ والاطفال في مقدمة المظاهرة، وفي مؤخرتها ومن كلا جانبيها،واعطائهم زهوراً أو أيَّ شيء يدعو للتفاؤل والمحبة والسلام، مع إبقاء قياديي المظاهرة في المقدمة (شخص أو اثنين)، ومن ثم احتواء هذه الكوكبة من النساء والشيوخ والأطفال في داخلها على كل العناصر الشابة المنظمة التي تقوم بعملية التغذية الميدانية عبر الهتافات والشعارات من داخل محيط المظاهرة، بحيث أن من يشاهد المظاهرة من جميع اتجاهاتها، يلاحظ الطابع المدني السلمي لها، وأيضاً أن عملية رفع شعارات المحبة وتقديم الزهور لرجال الأمن والجيش والشرطة من قبل الاطفال أو النساء، يطفئ غضب رجل الامن ويحيده[73]، وهذا ما حصل في تظاهرات مصر في كثير من أحيانها، على الرغم من وجود حالات معينة من الخروقات، إلا أن الطابع السلمي هو الذي غلب على المظاهرات،ولاسيما عندما أعلن الجيش وقوفه على الحياد وعدم تدخله في الأحداث، وأن دوره سوف يقتصر على حماية المتظاهرين وحماية الممتلكات العامة، لهذا وحتى جين شارب نفسه يدرك تماماً أن تكتيكاته التي طرحها لا يمكن تطبيقها حرفياً، إذ ليس كل المتظاهرين خضعوا لتدريبات، وليس كل المتظاهرين على مستوى وعي واحد، ويقر بحدوث حالات من الاشتباكات والمواجهات مع رجال الأمن، إلا أن الواجهة الرئيسة لهذه المظاهرات هي واجهة سلمية[74]،ومن جانب آخر وقدر تعلق الأمر بالمؤسسات المدنية الأخرى والتي تركز في العمل السلمي والمدني، فقد كان لمنظمة (جيل جديد) أثر مهم في تنظيم المظاهرات على الساحة العربية، عبر مجموعة من الشباب الذين تلقوا تدريباتهم في هذه المنظمة في الولايات المتحدة، وفي فروع هذه المؤسسة في بعض دول العالم كفرنسا وبريطانيا، فضلاً عن وجود هذه المنظمة في دول أخرى،

(تحييد المؤسسة الأمنية) تتم من خلال الدفع بالنساء والشيوخ والاطفال في مقدمة المظاهرة، وفي مؤخرتها ومن كلا جانبيها،واعطائهم زهوراً أو أيّ شيء يدعو للتفاؤل والمحبة والسلام، مع إبقاء قياديي المظاهرة في المقدمة (شخص أو اثنين)

تنظيم المظاهرات على الساحة العربية، عبر مجموعة من الشباب الذين تلقوا تدريباتهم في هذه المنظمة في الولايات المتحدة، وفي فروع هذه المؤسسة في بعض دول العالم كفرنسا وبريطانيا

73 - المصدر نفسه، ص 48 وما بعدها .

74 - علي المسكي، صحيفة مصراوي المصرية، العدد 4225، 2012/7/5، ص 3.

تحت شعارات وواجهات وهمية، والتي تشرف عليها الإدارة الأميركية بشكل مباشر، وتحديداً وزارة الخارجية والاستخبارات المركزية، ومهمتها تدريب الناشطين السياسيين على الترويج للفكر الأميركي، وكيفية التثقيف للعولمة والديمقراطية من منطلقات حقوق الإنسان، وحق المساوة وحق التعبير عن الرأي وحق المشاركة والتغيير السياسي، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط[75].

75 - Smeth j . lopes , the civilian institute and role in Arab change in middle east , first edition , mackarther center press , U.S.A , 2012 , P 59 .

خاتمة واستنتاجات

بعد أن عُرِضَ مفهوم التوظيف والمجتمع المدني، وأهم أهداف ودوافع التوظيف الأميركي لهذه المنظمات المدنية، فضلاً عن عرض أبرز الآليات التي تستعملها الولايات المتحدة وتوظفها، لغرض تفعيل دور هذه المؤسسات المدنية ذات الأهداف الاجتماعية، على هذا يستنتج الباحث مجموعة نقاط من كل ما سبق هي:

• إن هذه المنظمات الاجتماعية لها أثر بارز في الضغط على الأنظمة السياسية، وفي بعض الأحيان كان لها الأثر الرئيس في تغيير بعض الأنظمة، كما حدث في مصر، وما قدمته هذه المنظمات المدنية من دعم للمتظاهرين سواء عن طريق تنظيمهم وادارتهم أو رفع الشعارات النخبوية الهادفة، والتي توضح أن جميع أهدافهم شرعية وهادفة لتحقيق التغيير.

• أن الولايات المتحدة تعول كثيراً على هذه المنظمات، وهذا ما نستنتجه عبر ما تصرح به، وبشكل متواصل وزيرة الخارجية الأميركية (هيلاري كلنتون)، منأن الادارة الأميركية تعمل على تفعيل دور التنظيمات والقوة المدنية، والتي يجب أن تأخذ دورها في المجتمع، وتنتزع حقوقها من مغتصبيها.

• أن أثر هذه المنظمات في المستقبل، من الممكن أن يفوق دور الاحزاب السياسية في بعض القضايا، إذ بات عدد هذه المنظمات وأعضاؤها وتمويلها أكبر بكثير من بعض الأحزاب، التي تتواجد على الساحات المحلية، لذلك ترغب الإدارة الأميركية في تحويل آلية الضغط على الحكومات من الاحزاب الى هذه المنظمات.

• ملاحظة الاهتمام الأميركي في قضية القوة المدنية، لاسيما بعد وصول اوباما الى الحكم في الولايات المتحدة عام 2008، إذ أعلن تبني تكتيك القوة الناعمة-،ومن

ثم دمجها القوة الصلبة لكي تنتج القوة الذكية-، والتي تتضمن في جنبتاها تفعيل أثر المجتمعات المدنية والقوى الشعبية،عبر آليات المجتمع المدني.

• أن أغلب عمل هذه المنظمات المدنية لم يكن مستقلاً أو ذاتياً، بل أن أغلب هذه المنظمات تتلقى دعمها وتوجيهاتها من أطراف خارجية، تحاول هذه الأطراف السيطرة عليها، وجعلها تسلك سلوكاً معيناً يتوافق مع ما ترغب القيام به،وفي حال امتناعها عن تنفيذ برامجها المرسومة لها، فسيجري قطع الدعم المالي عنها.

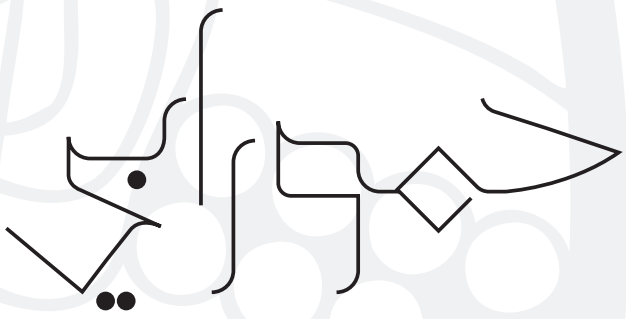

دراسات وابحاث

- مخاض الفوضى في الدول العربية...التحول الافتراضي للديمقراطية.
- نعيم التكنلوجيا الاتصالية ...فضاء عربي من دون هوية.
- الغاز الطبيعي: وخرائط الصراع العالمي على الطاقة.
- الاستراتيجية: التحـديد والتطويـر باستخدام مدخل العصف الذهني.

مخاض الفوضى في الدول العربية... التحول الافتراضي للديمقراطية

د. سعيد مجيد دحدوح

اكاديمي* وباحث من العراق

*استاذ العلاقات الدولية / كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

مقدمة

بعد انتهاء الحرب الباردة تزايد انحسار النظم الاستبدادية والدكتاتورية في العالم بما فيها دول العالم الثالث، لصالح نظم ديمقراطية وتداول سلمي للسلطة.. إلا أن أنموذج الحكم الفردي الدكتاتوري، ظل هو سائد في الدول العربية وكأن هذه الدول تعيش خارج العصر.. كما لم يقدم العرب أنموذجاً ناجحاً في الحكم طيلة مرحلة ما بعد الاستقلال حتى الآن.. فهي إما نظم جاءت عن طريق انقلابات عسكرية ورفعت شعارات ثورة.. وأما أنظمة وراثية (على الطريقة العربية)، القاسم المشترك بين الإثنين نظم استبدادية وتوريثاً حتى في النظم الجمهورية، وغياب تام للديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان.

لقد اعتادت الأنظمة العربية مقاومة أيَّ حراك شعبي نحو التغيير، من خلال اعتماد الحل الأمني للالتفاف حول الإصلاح الحقيقي والتحايل على النهج الديمقراطي، كما نجحت هذه الأنظمة إلى تحويل الانشغالات والنشاطات ذات الطابع السياسي إلى موضوعات تعالج أمنياً.

أدى التباطؤ في الإصلاح واستشراء الفساد والاستبداد والهيمنة الكلية على مقاليد الأمور في البلاد، وتحويل الحكم إلى حكم العائلة التي تدير البلاد والعباد

وقد أدى التباطؤ في الإصلاح واستشراء الفساد والاستبداد والهيمنة الكلية على مقاليد الأمور في البلاد، وتحويل الحكم إلى حكم العائلة التي تدير البلاد والعباد، تمسك بالاقتصاد نتيجةً للزواج الذي حدث بين تلك النظم ومجموعات من أصحاب المال والثروة، على حساب المعاناة الشعبية.

لقد قدم العرب أنموذجاً خاصاً بالحكم، قادهم إلى الهزائم أمام الكيان الصهيوني واتفاقيات غير منصفة ومذلة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والكيان الصهيوني، فضلاً عن هزائم داخلية على صعيد التنمية الاقتصادية والسياسية، وأعلى بطالة وفقر في العالم.

في ظل هذه الأجواء فجر الشباب العربي جلَّ غضبهم وكبتهم الاجتماعي والسياسي، بثورات وانتفاضات شعبية شهدتها المنطقة العربية، امتدت من الماء إلى الماء، ثورة غير مسبوقة في التاريخ الحديث والمعاصر، شارك فيها الملايين، جمعت بينهم أهداف مشتركة وقيم واحدة على الرغم من اختلاف الأطر والمنطلقات التي تحركوا من خلالها.

أولاً: الوضع الدولي الجديد والاستثناء الديمقراطي العربي

كانت من مستجدات فترة الحرب الباردة، أن الكثير من دول العالم الثالث، قد أضحت تدور وبدرجات متفاوتة في فلك الدول العظمى، والتي أسهمت في ترسيخ تبعية العالم الثالث وتعميق التخلف فيه. بعد أن وظفت تلك العلاقة خدمة لمصالحهم واستعمالهم كأدوات توظّف في الصراع الدولي بين المعسكرين.

وقد ترتب على تلك الحرب إخفاء حقيقة ما يجري داخل بلدان العالم الثالث(كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي، أسبغ دعاية ايديولوجية مضللة على أن هذا النظام أو ذاك: نظام ديمقراطي على الرغم من أنها نظم شديدة الاستبداد).[1]

وبانهيار الاتحاد السوفيتي انكشفت الدول المتحالفة معه، بل انهارت بانهياره، ولم يكن حال الدول المتحالفة مع المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية) بأفضل من الأولى. إذ مع انهيار القطب الآخر- قلت- إن لم تكن انعدمت فائدة خلفاء الغرب، الذي بدأ واثقاً إن هذه النظم ارتبطت كلياً به، كما أنه لم يخشى أن تستقطب هذه الدول من طرف قوى أخرى.[2]

لذا اتجهت العديد من دول العالم الثالث، تحت ضغط الوضع الدولي الجديد ولأسباب أخرى، إلى إحداث تنمية سياسية في بلدانها، فالعديد من الدول التي تمسكت بنظام الحزب الواحد لفترة طويلة تخلت عن ذلك وأخذت بالتعددية الحزبية. وفي دول أخرى تم استبعاد العسكر عن الحكم كما في أمريكا اللاتينية التي كانت تعاني باستمرار من عدم الاستقرار السياسي، وشيوع ظاهرة الانقلابات

1 - رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على أفريقيا، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 107، كنون الثاني، 1992، ص184.

2 - إبراهيم أبراش، حدود النظام وأزمة الشرعية، النظام الدولي الجديد، في كتاب، العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربي، (بيروت، 1999)، ص152-153..

العسكرية فيها (خاصة في حقبة سبعينيات القرن الماضي التي تُعَد حقبة تسلط العسكريين على معظم بلدانها). ولكن في نهاية الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي شهدت بلدان أميركا اللاتينية تطورات سياسية مهمة تحت مظلة التحولات الديمقراطية واستقرار الأنظمة السياسية فيها، باستبعاد العسكر عن الحكم. وقد ترافق ذلك مع انهيار الأنظمة الشيوعية في كل من أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي.

كما أن العديد من الدول الأفريقية، أخذت بالتعددية لكنها احتفظت بالنظام الرئاسي، كما في زائير وكينيا والغابون ونيجيريا.. واقترن الاتجاه إلى التعددية بالمشاركة السياسية التأكيد على الانتخاب في عدد من الدول الآسيوية، كما في بنغلادش والنيبال وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا.. كما أن العديد من دول العالم الثالث أخذت تستدعي مراقبين دوليين وصحفيين لتأكيد نزاهة وحرية الانتخابات، ومنذ إنشاء (شعبة المساعدات الانتخابية) في الأمم المتحدة عام 1992، شاركت الأمم المتحدة في العمليات الانتخابية التي جرت في 61 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأصبحنا نلمح تقلصاً في تدخل السلطة التنفيذية في الانتخابات والتشريع وتنامياً لدور البرلمانات في الرقابة على سياسات الحكومة.[3] وقد لاحظنا كيف قام مجلس الشعب الأعلى في أندونيسيا بإقالة رئيس الجمهورية عبد الرحمن واحد وإحلال السيدة (ميكاوتي) نائبة الرئيس آنذاك محله.

إن الأغلب الأعم من دول العالم الثالث، شهد انحساراً متزايداً للنظم الاستبدادية لصالح نظم حكم ديمقراطي... ولكن المتابع لتطور العالم العربي يلاحظ وجود إشكالية استمرت لفترة طويلة، أن نموذج الحكم الدكتاتوري أو الفردي استمر - ولا يزال هو السائد لنظم الحكم في الدول العربية، مهما اختلفت أشكالها وتعددت مسمياتها، فمن أين جاءت هذه الخصوصية العربية، وهذا الاستثناء الذي استعصى على موجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم. ووصلت على أمريكا اللاتينية على الرغم من دكتاتوريتها الشرسة وآسيا بكل ذلك التنوع الديني والأثني والثقافي ودول أفريقية التي تتهم نظمها بالبدائية والتوغل في التقليدية.[4] وبدا لنا أن العالم العربي يعيش خارج العصر وبقي محكوماً أما بأنظمة عسكرية رفعت شعارات الثورية وأخرى أمنية أو أسرية، قبضت على تفاصيل الحياة العامة. واحتكرت الفهم والتصورات والرؤيا والقرارات والإجراءات.

أن نموذج الحكم الدكتاتوري أو الفردي استمر- ولا يزال- هو السائد لنظم الحكم في الدول العربية، مهما اختلفت أشكالها وتعددت مسمياتها

3 - لمزيد من التفاصيل أنظر: بطرس بطرس غالي، في مواجهة التحديات الجديدة (التقرير السنوي عن أعمال المنظمة 1995)، الأمم المتحدة، (نيويورك، 1995)، ص352-355؛ رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، 1995)، ص81،82.

4 - حيدر إبراهيم علي، «الأمنوقراطية» والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد 184، 2011، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص50.

ثانياً: النظم السياسية العربية النشأة والسمات

هنالك الكثير من السمات المشتركة التي تحكمت في نشأة النظم السياسية العربية وتطورها التاريخي في الدول العربية فمن الناحية التاريخية تعد دولاً جديدة نسبياً نشأت بمساعدة خارجية، وأن معظمها لم يكتمل فيها بناء الدولة حتى الآن على المستويين المؤسسي القانوني والوظيفي، وما نجده ليس سوى سلطات تتراوح بين الإكراه والمرونة تبعاً لظروف كل مجتمع، وأن اتخاذ القرارات يتم عادةً خارج نطاق المؤسسات الرسمية، كما أن ضعف الدولة يحد من قدراتها على النفاذ إلى أوساط شرائح المجتمع، الأمر الذي أدى إلى ظهور فراغ يُسد بعناصر وسطية تستفيد من ديمومة نظام الحكم وتمارس نفوذها في المجتمع نيابة عن ذلك النظام، ومن أبرز ملامحها الآتي:[5]

وما نجده ليس سوى سلطات تتراوح بين الإكراه والمرونة تبعاً لظروف كل مجتمع، وأن اتخاذ القرارات يتم عادةً خارج نطاق المؤسسات الرسمية

1 - ترافق بناء الدولة العربية بمساعدة خارجية وسلبية أخرى تجسدت في غياب الكتلة الاجتماعية القادرة على بسط هيمنتها السياسية/ الثقافية وما نتج عن ذلك من غياب المرجعية الوطنية.

2 - احتكار السلطة السياسية وغياب الديمقراطية السياسية وسيادة النزعة البوليسية انطلاقاً من شرعيتين أساسيتين، شرعية وراثية وأخرى انقلابية، تغلفت الشرعيتين بأطر تاريخية أسرية أو أيديولوجية.

3 - تشارك كلا النموذجين «الوراثي والانقلابي» في احتكار الدولة للثروات الوطنية، قد زاوجت النخب الحاكمة بين احتكار السلطة والهيمنة الاقتصادية، الأمر الذي ساعد على تحول القوى البيروقراطية الحاكمة إلى طبقة طفيلية جديدة، تتسم بالنهب والاغتراب عن مصالح بلادها الوطنية.

4 - أن تحالف السلطة مع رأس المال المتلاحم والفساد الإداري، أضاف شروخاً جديدة بين السلطات الحاكمة وبين مكوناتها الاجتماعية، وما نتج عن ذلك من سيادة العنف في الحياة السياسية.

5 - فشل الدول العربية على اختلاف نظمها السياسية، من بناء موازنة سياسية-اجتماعية بينها وبين تشكيلاتها الاجتماعية، ناهيك عن بناء مستلزمات وحدتها القومية.

5 - طروحات لطفي حاتم، نقلاً عن: وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، شؤون الأوسط ، العدد139، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 2011، ص26.

وعلى الرغم من دخول العديد من مظاهر الحداثة، من مثل المؤسسات المدنية والإدارية والتمثيل الدبلوماسي والحضور القانوني في الأطر والهياكل الدولية، إلا أن رأس النظام لا يزال على حاله، ويحتفظ بإرث ضخم من التقليد والنمطية، التي تؤكد أن الحكم لا يزال قائماً على الشرعية التاريخية، والقوة العسكرية، والنزعات القبلية والطائفية.. ففي دول الخليج، لا يزال الحكم مقدماً على الوطن في العديد من المظاهر السياسية، مثل النشيد الوطني السعودي (عاش الملك للعلم والوطن)، والعبارات الواردة في وثيقة اعتماد سفراء السعودية في الخارج (سفير خادم الحرمين الشريفين)، كما لا تزال شرعية القبلية حاضرة عوضاً عن شرعية الدولة، إذ لا يزال أهل الثقة مقدمين على أهل الكفاءة، ومن ثم تهيمن الأسرة الحاكمة على المؤسسات السياسية والمناصب القيادية والوظائف المهمة والحساسة،[6] فعلى سبيل المثال فأن دولة البحرين التي لا تتعدى مساحتها الـ 650كم2 تضم حكومتها (30) وزيراً، (17) وزيراً منهم من العائلة الحاكمة، فضلاً عن الملك وولي العهد ورئيس الوزراء، الذي يحكم المملكة منذ أكثر من 42 عاماً،هو أقدم رئيس وزراء في العالم.

ففي دول الخليج، لا يزال الحكم مقدماً على الوطن في العديد من المظاهر السياسية، مثل النشيد الوطني السعودي (عاش الملك للعلم والوطن)،

في **المملكة العربية السعودية** وفي الثالث والعشرين من شباط 2004، ناشد حوالي (900) شخصية من دعاة الإصلاح ولي العهد (آنذاك) الأمير عبد الله بن عبد العزيز، بضرورة وضع جدول زمني للإصلاح السياسي والاقتصادي في السعودية، ووجهوا إليه رسالة بالتزام الإصلاح طريقاً للتغيير وتنفيذ الوعود وتحويلها إلى واقع ملموس، من خلال تأسيس نقابات ومؤسسات المجتمع المدني ومحاربة التطرف وضمان حرية التعبير وتعزيز دور المرأة في المجتمع.[7]

ودعى «التحالف الوطني من أجل الديمقراطية في السعودية من مقره في لندن، إلى إجراء الإصلاح الحقيقي الفعلي، وأعلن أن الجيل الجديد بحاجة إلى تغيير جذري في السياسة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، ليبعد البلاد عن العنف الطائفي والقبلي والديني.. وظلت مطالب مختلف القوى السياسية السعودية في الداخل والخارج، حول انتخاب مجالس نواب الشعب من أهل العلم والخبرة، بانتخاب شعبي وتوسيع المشاركة الشعبية، والمسارعة بالإصلاح، والسماح بقيام المجتمع المدني ومؤسساته...الخ.[8]، وقد تجددت هذه المطالب في آذار2007، ولكن لم تجد أجهزة الأمن نفسها مضطرة إلا أن تزج بالإصلاحيين في السجون.[9] وفي قطر

6 - فتحي العفيفي، الخليج العربي، التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية، دراسة في تحرير الاحتكار، المستقبل العربي، العدد 353 تموز 2008، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص51.

7 - مفيد الزيدي، المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، العدد 320، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين أول 2005، ص61.

8 - المصدر نفسه، ص62.

9 - فتحي العفيفي، المصدر السابق، ص57.

تقدمت مجموعة من الإصلاحيين السلفيين في عام 1998، بمطلب وحيد إلى رئيس مجلس الشورى محمد بن مبارك الخليفي، يقضي بعدم انخراط المرأة في الحياة العامة مراعاةً للعادات والتقاليد، وحتى لا تأخذ من فرص الرجال في التوظيف، بما يخل بتوازن المجتمع في دولة قطر، فما كان من السلطات، إلا أن ألقت القبض على عبد الرحمن ابن عمير النعيمي الذي قضى ثلاث سنوات في السجن دون محاكمة، بوصفه الشخص الذي قدم العريضة نيابة عن هذه المجموعة.[10]

10 - المصدر نفسه ، ص57-58.

وفي **ليبيا** فقد تجلت محاولات توريث الحكم، في تصفية (الرئيس السابق معمر القذافي) سياسياً للكيان الذي قاد (ثورة) الأول من أيلول عام 1969 وإحلاله لأبنائه محلهم، كما تم إَضعاف مؤسسة الدولة، وتفتيت هياكلها بالتحالفات القبلية، وضرب الجهات بعضها ببعض، والإضعاف المتعمد للمؤسسة العسكرية خوفاً أن تصبح أداة لتغيير النظام، وذلك بفرض قوة (قبلية ومدنية) في أوساط الجيش، وقام الرئيس السابق معمر القذافي بتقاسم السلطة «في مجال الإدارة والجيش» مع قبائل معينة من خلال شراء الولاء عبر توزيع الريع النفطي، كما أمسك القذافي بملف النفط الذي يعد مجالاً محرماً على غيره،[11]، وهذا الإمساك بملف النفط والغاز نجده عند كل زعماء دول الخليج، وهذا مظهر من مظاهر الأوليغارشيه في الحكم.

وقام الرئيس السابق معمر القذافي بتقاسم السلطة «في مجال الإدارة والجيش» مع قبائل معينة من خلال شراء الولاء عبر توزيع الريع النفطي

11 - محمد سيد أحمد فال، الثورة الليبية.. قراءة في آليات سقوط نظام الحكم الفردي، مجلة (البيان) بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة، التقرير التاسع، 2012، ص183.

إن الفساد السياسي الذي ينخر جسد المجتمعات العربية بالتوريث أو بتأليف الأحزاب السياسية الشكلية، التي لم تهيئ بيئة سياسية ديمقراطية حقيقية، وبالتالي تكرر السلطات نفسها وتظهر على أنها المنقذ الوحيد والضروري من دون استحياء، في مصر يمنع قانون الطوارئ– الذي مر عليه أكثر من 30 سنة–، التجمع لأكثر من سبعة أشخاص إلا بتصريح من الأمن، وفي انتخابات 2010 جرى تزوير فاضح وكما وصفه المصريون،– التزوير الذي شابته بعض الانتخابات–، وصلت التجاوزات إلى حد منع المنتخبين بالقوة من دخول مراكز الاقتراع، واحتفل الحزب الوطني الحاكم بالفوز ب(97 %) من المقاعد، لقد صرح الرئيس السابق حسني مبارك: «لقد أسعدني كرئيس للحزب ما حققه مرشحونا من نجاح، لكني كرئيس لمصر كنت أود لو حققت باقي الأحزاب نتائج أفضل»، وصرح أيضاً: «يظل هدفنا هو المواطن المصري في رزقه ودخله في حقوقه وكرامته، ونجتهد لنخفف عنه أعباء المعيشة (ماكلنا كنا فقراء يا أخي).[12]

12 - كامل حسون القيم، التمايز في التغطية الإعلامية لثورات الشارع العربي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (1) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، كانون أول 2011، بيروت، ص120-121.

فضلاً عن نجاح الأنظمة السياسية في مختلف الدول العربية، إلى حد بعيد في تدجين وترويض العديد من النخب (المثقفة، والاقتصادية، والعسكرية، والحزبية، والحكومية)، تارةً بالتهديد والوعيد وتارةً أخرى بالإغراء،فضلاً عنأن فئة كبيرة من هذه الأنظمة تعتمد في استراتيجيتها التسلطية على النخبة السياسية والعسكرية، وتبين تغليب بعض هذه النخب لمصالحها الخاصة وتوريطها في فساد مالي وإداري وسياسي، مما أدى بشكل كبير في خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة، ومابين أفراد المجتمع من جهة أخرى، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها، الأمر الذي أفقدها ثقة الجماهير، وولد شعور بالإحباط في المجتمعات العربية، فيما فضلت نخب أخرى الانكفاء على نفسها والانزواء بعيداً.[13]

13 - وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاق التغيير، شؤون الأوسط، العدد 139، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2011، ص33.

ويبدو أن أغلب النظم السياسية كانت قد قررت اعتماد خيار الحل الأمني الناعم، للالتفاف حول الإصلاح الحقيقي والتحايل على الديمقراطية، إذ أصبحت أغلب الشعوب العربية تعيش تحت نظم سياسية يصعب تصنيفها وتحديد نوعها، فهي ليست ديمقراطية (بالتأكيد)ولا أوتوقراطية ولا ثيوقراطية، بل تجمع بين كل ذلك،ولكن تغلبعليها هيمنة الأمن بالأساليب المختلفة، لذا ظهر مصطلح (الأمنوقراطية) على وصفه. وكان من أهم آليات تمكن الأمنوقراطية هي (أمننة) القضايا السياسية، أي تحويل الانشغالات والنشاطات ذات الطابع السياسي إلى موضوعات تعالج أمنياً، فهو يمسك بالقضايا المصيرية والحيوية في الدولة، كما أنه يغلق باب الحوار والاختلاف، مما يضعف حراك المجتمع، ويفتقد المجتمع كل أشكال التعدد الفكري والثقافي.[14]

الشعوب العربية تعيش تحت نظم سياسية يصعب تصنيفها وتحديد نوعها، فهي ليست ديمقراطية (بالتأكيد)ولا أوتوقراطية ولا ثيوقراطية، بل تجمع بين كل ذلك

14 - حيدر إبراهيم علي، «الأمنوقراطية» والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد 184، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، نيسان 2011، ص50.

في ظل هذه الأجواء كان العجز و(الاستعصاء) الديمقراطي العربي، كما أطلق عليه بعض الباحثين، إذ ذهبوا إلى أن حالة المنطقة العربية تمثل «استثناء» تاريخياً وجغرافياً واضحاً خلال العقدين الماضيين، من حيث أنها المنطقة «الوحيدة في العالم» التي لم تمسها عجلة التطور التي عمت العالم، كما أوضحنا ذلك من قبل. وحاول بعض الباحثين أن يفسروا ذلك، وكأنه حقيقة واقعة دالة على عجز مستأصل في المجتمع العربي لاستعصائه المزمن على تقبل الديمقراطية، أو ربما يكمن العجز في الذهنية العربية نفسها، أو البنية العقلية العربية وربما اشتط بعضهم، فارتأى أن العقدة المستعصية كامنة في نوع من المورثات أو «جينات» العربية ذاتها.[15]

15 - لمزيد من الإيضاح أنظر: محمد عبد الشفيع عيسى، فروض نظرية على محك الخبرة الثورية الأخيرة في تونس ومصر، والمستقبل العربي، العدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان، 2011، ص133-134.

إنما يبدو على السطح العربي عجزاً واستعصاءً، ما هو إلا (ظاهرة) مجتمعية – تاريخية لها أسبابها المحددة، ولها نتائجها، وكما نشأت فإنها معرضة للزوال بمجرد زوال الأسباب، فالعجز والاستعصاء الظاهرين يقابلهما نشاط حركي عميق في قلب البوتقة المجتمعية العربية، من خلال حراك دائب لا يهدأ، ممثلاً في تحركات اجتماعية واحتجاجية لا تنقطع، خاصة في مصر واليمن والبحرين.. الخ. ولكن الذي جرى في تونس ومصر أقوى وأعمق مما نتصور.

ثالثاً: الثورات العربية ... المسارات والمحددات

امتداداً للأحداث التي دشنت الثورة التونسية بداياتها، دخلت الدول العربية حقبة سياسية جديدة، تميزت بعودة الإرادة الشعبية بعد قرون من اختطافها من جانب الطبقات الحاكمة واستبدالها بشرعيات بديلة، وقد ارتكزت الانتفاضات والثورات العربية على خصائص وسمات تشكلت من البيئة التي انطلقت في إطارها، وما تتضمنه هذه البيئة من محددات وأسباب ودوافع، تركت تأثيرها على خصائص وسمات هذه الثورات ومن ذلك الآتي:[16]

دخلت الدول العربية حقبة سياسية جديدة، تميزت بعودة الإرادة الشعبية بعد قرون من اختطافها من جانب الطبقات الحاكمة واستبدالها بشرعيات بديلة

16 - عصام عبد الشافي.. الأسباب والمسارات والمآلات، مجلة البيان، المصدر السابق، ص77-81.

1 - عوامل مشتركة للتغيير:

قد جمعت بين الدول التي شهدت مداً ثورياً فاعلاً، الدوافع المحفزة على الانفجار الثوري من أبرزها «مأسسة» النظم العربية للفساد والقمع الأمني وهيكلية الانسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتعبير الحر، وفشل القوى التقليدية، في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة والفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد، وتزايد البطالة خاصة بين الشباب واتساع دائرة الفساد والإفساد في المجتمع في سلوك الطبقة الجديدة وعادات الاستهلاك التفاخري.

في البلاد العربية كان هناك قرابة (20.3 %) من السكان يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يومياً مما يعني أن هنالك أكثر من (34) مليون عربي يعيشون في فقر مدقع... ويقدر التقرير من خلال عينة تمثل (65 %) من إجمالي عدد السكان العرب، أن النسبة الكلية لمعدلات الفقر هي في حدود (39.9 %) وبالتالي فإن (65) مليون عربي يعيشون في حالة فقر وحسب بيانات منظمة العمل

العربية (2008) فإن معدل نسبة البطالة في البلاد العربية هي (14.5 %) من القوى العاملة مقارنةً بـ (6.3 %) على الصعيد العالمي، وتتوقع منظمة العمل أن يرتفع معدل البطالة إلى (16 %) لعدد يصل إلى (20) مليون عاطل.[17]

وكشفت الثورة التونسية التي اندلعت في جميع أنحاء البلاد إلى عدة أسباب منها النمو غير المتكافئ، وارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلم وغياب الحريات السياسية فضلاً عن الفساد. فاندلاع الثورة في ولاية سيدي بوزيد وانتقالها إلى تاله والقصرين، قبل أن تصل العاصمة وصفاقس، تعبيراً عن أزمة نمو غير متكافئة والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف، فقد تركزت 80 % من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية. كما كشفت دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسيين أواسط عام 2010، عن أن أكثر من 52 % من الشركات في تونس، توجد في محافظات ساحلية، كما كشفت أيضاً عن أن 32 % من المؤسسات الاقتصادية التونسية، توجد في العاصمة يليها في الترتيب القطب الاقتصادي في صفاقس ثم سوسه... وأن الـ (17) محافظة المتبقية، لا تستقطب إلا أقل من نصف المؤسسات التونسية، مما يعني أن نسب البطالة والفقر فيها أكبر بكثير من المعدلات الوطنية.[18]

كما كشفت ثورة الشعب التونسي أزمة البطالة التي يعاني منها الشباب المتعلم، إذ يمثل الشباب تحت سن (30) سنة قرابة نصف عدد سكان تونس، وأن نسبة البطالة وصلت إلى 30 % في أوساط خريجي الجامعات، الذين ارتفع عددهم من (40000) إلى (80000) خلال السنوات العشر الأخيرة.[19]

كما كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة، من حيث التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، مع غياب آليات المسائلة والمحاسبة والديمقراطية،وهو ما ادى الى تفشي الفساد بشكل واسع، وإلى ظهور طبقة طفيلية استغلت علاقاتها بالسلطة، كما هو الحال في الدول العربية الأخرى لتحقيق ثروات طائلة، وفي تونس كانت هنالك (7) عائلات مرتبطة بعلاقات قرابة أو مصاهرة بعائلة الرئيس زين العابدين بن علي تتحكم في السياسة والاقتصاد.[20]، هذه العائلات كانت متصارعة على المال والنفوذ وأدت دوراً كبيراً في تكريس الفساد وهو ما أثار حفيظة المجتمع، إذ أن امتداد صراعات المصالح بين تلك العائلات بلغ درجة استحال معها التعايش

كما كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة، من حيث التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، مع غياب آليات المسائلة والمحاسبة والديمقراطية

17 - منير الحمش، الثورات العربية.. إلى أين؟ ، شؤون الأوسط، العدد 138، المصدر السابق، ص26-27

18 - كمال بن يونس، التهميش الشامل.. عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص59.

19 - دينا شحاته ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص14.

20 - طارق البشري، حوار، ثورة مصر شؤون الأوسط، العدد 15، المصدر السابق، ص85-88.

والتعامل، بل كثيراً ما تطورت العلاقات بين رموز من عائلات الطرابلسي وابن علي والماطري وشيبوب ولطيف ومليكة وحلفائها إلى صراعات عنيفة وشرسة على المال والمشاريع والنفوذ مما فتك بمؤسسات الرئاسة والدولة.[21]

21 - كمال بن يونس، التهميش الشامل عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي تونس، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص6

2 - ضعف البناء السياسي وتمحوره حول شخص الرئيس

عانت الدول العربية من الحكم الفردي وما ترتب عليه من أمراض ومضاعفات أوهنت الجسد العربي وحكم الفرد أدى إلى شخصنة الحكم إذ ارتبطت المصلحة الشخصية بالمصلحة العامة واندمجت المصلحة العامة بالمصلحة الشخصية للحاكم، ثم ارتبط الحاكم بقدر معين مع أشخاص بذواتهم كممثلين وحيدين للدولة موالين له يأتمرون بأمره ويستفيدون من مزايا قربهم منه. وأضحوا لاحقاً يشاركون في الحكم تحت سيطرته الفردية، وقد تحول المال العام إلى مال خاص، إذ كانت مصر في الثلاثين سنة الأخيرة شبه دولة وليست دولة.[22] كما أن الرئيس السابق حسني مبارك على الرغم من أنه من أبناء الجيش وهذا حال رؤساء مصر منذ عام 1958 وعمل قائداً للقوات الجوية إلا أنه عندما تولى الحكم تحول من الاعتماد على الجيش إلى الشرطة والأمن بخلاف ما كان قائماً من قبل.

22 - خالد حنفي علي، الانتفاضة المثالية، السياسة الدولية، تقديم في ملف العدد، المصدر السابق،57. ص

وذكر وزير العدل المصري المستشار محمد عبد العزيز الجندي، أن عدد «البلطجية» تعدى الـ (500000) «بلطجي» بينما يبلغ الجيش المصري (468500) ضابط وجندي، وتتبع وزارة الداخلية المصرية أجهزة أمنية مختلفة تتجاوز أعدادها المليون فرد فضلاً عن (350000) من رجال الأمن المركزي.[23]

وذكر وزير العدل المصري المستشار محمد عبد العزيز الجندي، أن عدد «البلطجية» تعدى الـ (500000) «بلطجي» بينما يبلغ الجيش المصري (468500) ضابط وجندي

وارتفع الدور السياسي للشرطة بشكل كبير في حين بقي الجيش بعيداً ، ولم يكن هذا في أيام الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس أنور السادات، فقد كانت الأدوار مرسومة بعناية، فالجيش لخدمة الأمن القومي المصري والشرطة لخدمة الشعب لا الحاكم. وفي كل دول العالم تشكل الجيوش عمود ارتكاز السلطة وليست الشرطة، فدور الشرطة هو إدارة الحياة اليومية، وفي أي دولة يحدث فيها اضطراب تعجز عنه الشرطة يتم اللجوء إلى الجيش، لكن إشكالية الشخصنة تؤدي إلى يقين بأن الحاكم هو الوطن وهو الدولة.[24] فمقولة ماكس فيبر «الدولة هي المؤسسة التي تحتكر العنف المشروع» ولكن ما حدث في مصر مؤخراً كثيراً من خلط الأوراق المتعمد لمصلحة الشخصنة. ويمكن تعميم ذلك على الآخرين.

23 - توفيق شومان، الثورات العربية البنى والهياكل والمنطلقات، مجلة حمورابي للدراسات، المصدر السابق، ص31.

24 - طارق البشري (حوار)، المصدر السابق، ص85-88.

وفي ليبيا بعد أن أوقف (القذافي) التطور التدريجي للدولة، بعد إلغاء مؤسساتها وقوانينها برر ذلك بنظريته التي دونها في (الكتاب الأخضر) عن الجماهيرية، وأن الشعب يحكم نفسه بنفسه من خلال (المؤتمرات الشعبية) التي تنتخب (اللجان الشعبية) ومن خلال أكثر من (30) سنة كانت تقوم لجان وتتنحى لجان من دون أن يحكم الشعب نفسه، إذ ظل الشعب بعيداً عن مركز القرار، فإرادة (القذافي) وقراراته بل ورغباته لها قوة القانون، وعندما امتد لهيب الثورة لينتقل من بنغازي ليعم البلاد كافة. قال (القذافي) رداً على الشعب المنتفض والمطالب برحيله: بأنه لا يحكم وليس له موقع في الدولة إذ أن (الشعب يحكم نفسه بنفسه) من خلال اللجان الشعبية في فكرة يوتوبية ساذجة وسمجة في آن واحد.[25]

25 - كامل حسون القيم، مجلة حمورابي للدراسات، المصدر السابق، ص119.

3 - طبيعة القوى التي قامت بالثورة:

الشباب هم الذين بادروا للانتفاضة والثورة، وهم جيل متعلم ومثقف يتقن أكثر من لغة ويجيد التواصل مع العالم، جيل الحداثة والتكنولوجيا الذي لم يشهد الهزائم العربية أمام إسرائيل، بل زمن الانسحاب الأمريكي من العراق وهزيمة منكرة لإسرائيل في عام 2000، وهزيمة أخرى مذلة أمام حزب الله في عام 2006، ثم صمود حركة حماس أمام الهجمة الإسرائيلية وللتدمير المتعمد للبنى التحتية لغزة.. لقد نجح الشباب العربي في استعمال تقنيات التواصل الالكتروني الحديث. وكان الشباب في مقدمة القوى التي دعت إلى انتفاضات شعبية ومواجهة الفساد والاستقلال. وليس من قبيل المصادفة أن تكون واقعة إشعال الشاب محمد بوعزيزي النار في نفسه في سوق شعبية احتجاجاً على منعه من البيع على عربة خشبية صغيرة للخضراوات، هي التي أشعلت شرارة الثورة في تونس، ومن ثم في المنطقة العربية، وفعلها بعده عدد من الجزائريين وكذلك عبد المنعم في الـ (48) من العمر من السويس، قبل أن ينقذه الناس بنقله إلى المستشفى، لقد نجح الشباب العربي الذي قاد الانتفاضة والثورات العربية في كسر حاجز الخوف، لتلتحق بالانتفاضة قوى وأحزاب سياسية[26] وقوى عمالية ومهنية ولتعلن تضامنها والتحامها مع الانتفاضة، ولكن في الملاحظ أنها أدت دوراً تابعاً لدور القوى الشعبية الشبابية، فلم تبادر تلك القوى إلى هذه الانتفاضة الشعبية، بل في بعض الأحيان تأخرت في الإعلان عن تأييدها، كما حل في الحالة المصرية والحالة التونسية، ولكن مع تصاعد وتيرة الاحتياجات وانضمام كتل اجتماعية مهمة إليها تراجعت تلك القوى عن حذرها وأعلنت التحاقها بالانتفاضة. وقد رأى البعض من تلك المواقف محاولة وقوف موجة لاختطافها لمصالحها الخاصة.

26 - منصف المرزوقي، الآفاق المرعبة والمذهلة، الثورة العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 386، المصدر السابق، ص145.

4 - تحديات التغيير المشتركة:

الثورات أداة من أدوات إحداث التغيير في المجتمع، وتتسم بأنها مفاجئة، وإن كان لها إرهاصات وشواهد تسبق الانفجار الثوري وهي جماهيرية وأن قادتها نخبة من النشطين السياسيين أو الأيديولوجيين وهي تدعو للتغير الثوري. إلا أن بعض الثورات قد تواجه إخفاقات أو ثورات مضادة وعدم القدرة للوصول إلى أهدافها وتتشابه الثورات العربية في اتفاقها في التحديات التي تواجهها والتي من بينها الآتي:[27]

27 - عصام عبد الشافي، المصدر السابق، ص78.

1 - غياب البعد الاستراتيجي المستقبلي: فالثورة قد تقع في مأزق الغرور، خاصة إذا تتصور أن تغيير المجتمع مسألة بسيطة، هنا يظهر تحدي النظرة المستقبلية لتطور المجتمع، فتغيير المجتمع ثقافياً واجتماعياً ليس مسألة سهلة، وهذا البعد الاستراتيجي المستقبلي يحتاج لتطور التركيبة الذهنية والسلوكية للمجتمع ويحتاج لوقت طويل، وقد تبين أن سقوط النظام أسهل كثيراً ونسبياً من بناء نظام جديد، كما تشير تجربتي مصر وتونس.[28]

وقد تبين أن سقوط النظام أسهل كثيراً ونسبياً من بناء نظام جديد، كما تشير تجربتي مصر وتونس

28 - خير الدين حسيب، المستقبل العربي، المصدر السابق، ص10.

2 - غياب العقيدة السياسية : فكثير من الثورات يغيب عنها البعد الأيديولوجي المتكامل والعقيدة السياسية والفكرية المشتركة التي تلتف حولها مختلف الفصائل والتيارات.

3 - غياب القيادة:- إذ تشترك هذه الثورات في غياب القائد والموجه أو المرشد أو الملهم، سواء كان شخصاً أو حزباً أو تياراً أو مؤسسة، وهو ما يترتب عليه تشرذم في عناصرها وتياراتها وسهولة اختراقها في ظل تعدد الانتماءات وتغليب الآني على المستقبلي والشخصي على الوطني.

4 - الطابع السلمي وغير العنفي لكل هذه الثورات والانتفاضات حتى في حالة الدفاع عن النفس فيما عدا حالات المعارضة الليبية التي اضطرت إلى استعمال العنف أحياناً دفاعاً عن النفس، ويمثل ذلك تطوراً نوعياً في الوسائل التي تلجأ اليها المعارضات العربية، والتي ما كان أن تحقق ما تحقق حتى الآن لو أنها سلكت أو جُرت إلى سلوك العنف لتحقيق مطالبها.[29] لذا نجد أن النظام في البحرين، يستعمل شتى الوسائل من أجل جر الانتفاضة الشعبية في البحرين إلى استعمال السلاح ولكن هناك تصميم وإرادة ثابتة من قبل قيادة الانتفاضة على أن تكون سلمية.

29 - خير الدين حسيب، المستقبل العربي، المصدر السابق، ص9.

5 - الثورات العربية المسارات والسياسيات:

في إطار تحليل مسارات الثورات والانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية وأنماط الاستجابة الرسمية لها يمكن التمييز بين عدة مسارات أساسية على النحو الآتي:[30]

30 - عصام عبد الشافي، المصدر السابق، ص78-81.

- **ثورات شعبية مع حياد الجيش (تونس، مصر):**

في تونس ومصر انطلقت شرارة الثورة بطريقة شبه عفوية لكن إلى أن اكتملت العناصر الأساسية لقيام الثورة وكان رد فعل السلطتين التونسية والمصرية متشابهة، عنفاً ثم وعوداً بالتغيير مع وجود المزيد من الفئات الشعبية تنضم للمتظاهرين ، وحدوث مزيد من العنف والقتل يقابله مزيداً من الوعود وتقديم التنازلات، ثم اتساع الهبّة الشعبية لتشمل كافة أرجاء الوطن وصولاً لنقطة الحسم، فيتوجه رأس النظام إلى الجيش لحسم الصراع، فيتخذ الجيش موقفاً وطنياً لصالح الشعب، وتحقق الثورة انتصاراً أولياً لإسقاط رأس النظام ثم تبدأ بإجراء تغييرات جذرية تشمل المؤسسات والدستور والأجهزة الأمنية ومحاكمة المفسدين.

ويمكن أن نضع الثورتان التونسية والمصرية في مصاف الثورات العظيمة في التأريخ إذا استمرت مسيرة تطهير النظام وتحقيق كافة المطاليب الشعبية في بناء الدولة المدنية الديمقراطية والتعددية السياسية وسيادة القانون والمساواة التامة بين المواطنين والتداول السلمي للسلطة...الخ.

لقد نجحت ثورتا تونس ومصر في تحييد الجيش أولاً عن قمعها ثم تُقبل أهدافها عندما اتسع حجمها ونطاقها وبان أفق نجاحها.

31 - عبد الحميد صيام، الثورات العربية.. ثلاث نماذج تضاف إلى علم الثورات الشعبية، نقلاً عن عصام عبد الشافي، المصدر السابق، ص80.

- **ثورات شعبية وانقسام الجيش والتركيبة القبلية:**

لقد انطلقت الثورتان اليمنية والليبية بشكل شبه متزامن بعد انتصار الثورتين التونسية والمصرية، وكان الرد عليهما متشابهاً، إلا أن (القذافي) أختار العنف المطلق معتمداً على مليشيات أولاده، التي شكلت بديلاً للجيش الوطني، وتشكيلة قبلية ضعيفة وجيش من المرتزقة تقوم على تجنيده شركات خاصة، منتشرة في العواصم الأفريقية وممولة من (القذافي).[31]

وكان القذافي قد نادى من الأيام الأولى للثورة، بسحق الثوار وتطهير ليبيا منهم، معلناً الاستعداد المطلق لتحويل البلاد إلى مجزرة جماعية ليبقى بالحكم

وكان القذافي قد نادى من الأيام الأولى للثورة، بسحق الثوار وتطهير ليبيا منهم، معلناً الاستعداد المطلق لتحويل البلاد إلى

مجزرة جماعية ليبقى بالحكم، وهو ما قام به بالفعل..، مما دفع بالثوار لحمل السلاح مدعومين في مرحلة تالية بقوات من حلف الناتو، حتى نجحوا من دخول العاصمة طرابلس في آب 2011 والإعلان عن تحرير كامل التراب الليبي بعد مقتل (القذافي) في مدينة سرت في 2011/10/20 من مرور ثمانية أشهر من الكفاح الدامي.

وفي اليمن شهدت الثورة المناهضة للرئيس السابق علي عبد الله صالح زخماً جماهيرياً واسعاً، ودعماً من القبائل الرئيسة الثلاث في اليمن، المتمثلة بالشيخ صادق الأحمر شيخ مشايخ حاشد، والشيخ أمين العكيمي رئيس قبائل بكيل، ثم تبعتهم قبائل مذحج، وبذلك تكتمل أركان المثلث القبلي الأكبر في اليمن في تأييدهم للثورة الشعبية.

وبعد المجزرة التي قام بها النظام في (جمعة الكرامة) في ساحة التغيير أمام جامعة صنعاء راح ضحيتها (56) شهيداً، أعلنت شخصيات قيادية رفيعة في النظام استقالتها من مناصبها وتأييدها للثورة الشعبية منهم (وزراء، نواب، سفراء، وأعضاء مجلس الشورى)، والأشهر في ذلك استقالة اللواء علي محسن الأحمر (الأخ غير الشقيق للرئيس علي عبد الله صالح)، قائد المنطقة الشمالية الغربية والفرقة المدرعة الأولى والتي تتكون من عدة ألوية جيدة التسليح.[32]

32 - توفيق شومان، مجلة حمورابي، المصدر السابق، ص31.

وقد عمد الرئيس السابق إلى جر الثورة الشعبية باتجاه العنف عبر الاستهداف المسلح للقبائل المعارضة مستخدماً قوات الحرس الجمهوري الذي يقوده نجله أحمد فضلاً عن الطيران الحربي لضرب المواطنين في قراهم كما استهدف منزل الشيخ صادق الأحمر بقذيفة مدرعة بالمقابل تم قصف مسجد دار الرئاسة الذي يؤدي فيه الرئيس صلاة الجمعة أدت إلى إصابته وعدد من وزرائه بجروح بالغة اقتضت نقله للعلاج في السعودية.. وكادت الثورة اليمنية أن تتحول إلى حرب أهلية بسبب تعنت علي عبد الله صالح المدعوم خليجياً وأمريكياً .. وأخيراً جاءت المبادرة الخليجية التي تعثرت كثيراً لتعلن عن تنحي الرئيس علي عبد الله صالح وقيام نائبه (عبد ربه منصور) محله ولتبقي الوضع في اليمن على حاله ومحاولات إصلاحية عرجاء، فضلاً عن استمرار الاحتجاجات والتظاهرات من قبل الثوار في صنعاء ومناطق أخرى آخرها في جمعة سميت (أهداف الثورة مرجعيتنا للحوار) في 2012/6/21 لرفض المشاركة في الحوار الوطني الذي تجريه الحكومة احتجاجاً على بقاء أتباع الرئيس المخلوع (علي عبد الله صالح) في السلطة، كما ردد المتظاهرون هتافات تدعو إلى محاكمة الرئيس السابق وأعوانه بتهمة قتل متظاهرين مدنيين في صنعاء وتعز وأرحب في العام الماضي.[33]

33 - WWW. Maktoop. Com

- **ثورات تتأرجح بين إصلاح النظام وإسقاطه:**

شهد هذا النوع انطلاق عدد من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية الشعبية السلمية واسعة النطاق بعدد من الدول العربية منها الأردن والبحرين، وسوريا، والسعودية، والجزائر، والمغرب.. الخ. رافعة شعارات (إصلاح النظام)، واختلفت طبيعة هذه الاحتجاجات والمظاهرات ومآلاتها مع اختلاف ردود فعل واستجابات النظم السياسية في هذه الدول.

فأن التحرك نحو التغيير المرتقب أردنياً يبدو أكثر بطئاً وتعقيداً مقارنةً بالحالات العربية الأخرى

ففي الأردن وعلى الرغم من النزول إلى الشارع للمطالبة بالإصلاحات، قد تزامن مع المظاهرات والاحتجاجات في تونس ومصر، فأن التحرك نحو التغيير المرتقب أردنياً يبدو أكثر بطئاً وتعقيداً مقارنةً بالحالات العربية الأخرى وذلك للأسباب الآتية:

ثمة توافق حالياً بين الأحزاب والقوى السياسية والحركات الجديدة على (المظلة الملكية) وعلى عدم السعي إلى تغيير النظام، وإنما تتركز المطالب في صيغة إصلاح النظام.. ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض القوى الشعبية لا تؤمن بالنظام الملكي.[34]

المعادلة الثنائية الديموغرافية المكونة لبنيان الأردن بين (أردنيين من أصول أردنية وأردنيين من أصول فلسطينية). فضلاً عن قدرة النظام الملكي على التخلي عن الممانعة تجاه مطاليب التغيير.[35]

الحدود المشتركة مع فلسطين المحتلة وضرورة بقاء الأردن مستقرة كجزء من المعادلة الإقليمية، والحفاظ على (أمن إسرائيل)، فالقوى الدولية والإقليمية المرتبطة بالمشروع الأمريكي الصهيوني، لا تسمح بأي شكل من الأشكال تغيير المعادلة في الأردن لصالح دول المقاومة، لذا تقوم القوى الإقليمية والدولية بتقديم جرعات مالية لبقاء واستقرار النظام الأردني.

في **السعودية**.. شهدت عدة مناطق منها احتجاجات شعبية ومسيرات سلمية، جوبهت باستعمال القوة المفرطة والاعتقالات..، كما رفعت حركة (الشعب يريد إصلاح النظام الألكترونية السعودية) عدة مطالب أساسية منها: ملكية دستورية تفصل بين الملك والحكم ودستور مكتوب مقر من الشعب، يقرر فصل السلطات والشفافية ومحاربة الفساد.

34 - وحيد الرمان، الصفقة المزدوجة.. التغيير في الأردن بين «الثنائية الديموجرافية « والممانعة الرسمية، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص80.

35 - خالد حنفي، المصدر السابق، ص46.

وفي 23/ شباط / 2011 وامتداداً للمطالب السابقة التي قدمت في عام 2007 وما قبلها، وجه عدد من المثقفين بياناً بعنوان (نحو دولة القانون والمؤسسات)، تضمنت مطالبعدة منها أن يكون مجلس الشورى منتخباً بكامل أعضاءه، وله صلاحيات تشريعية ورقابية على عمل الجهات التنفيذية.. إلخ. وفي آذار من العام الماضي رفع (70) داعياً وأكاديمياً سعودياً خطاباً إلى عبد الله بن عبد العزيز، يتضمن بعض المطالب الإصلاحية، وفي مواجهة تلك الاحتجاجات والمطالب، تعددت الإجراءات التي تبنتها الحكومة السعودية منها الآتي:[36]

36 - عصام عبد الشافي، الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا، السياسة الدولية، المصدر السباق، ص98-99.

وحذر الفيصل من أي تدخل في شؤون المملكة، وقال: «سنقطع أيّ أصبع يأتي إلى المملكة»

1 - سياسياً: أكد وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل)، أن الحوار هو أفضل سبيل للتغير في المملكة، وقال أن الاحتجاجات لن تحقق الإصلاح، وحذر الفيصل من أي تدخل في شؤون المملكة، وقال: «سنقطع أيَّ أصبع يأتي إلى المملكة».

2 - دينياً: تعددت البيانات والفتاوى الصادرة عن المؤسسة الدينية ورجال الدين، وشن مفتي عام المملكة هجوماً على مثيري المظاهرات والمسيرات، واصفاً أياها (المخططة والمدبرة لتفكيك الدول العربية الإسلامية وتحويلها من دول كبرى قوية إلى دول صغيرة متخلفة).

3 - اقتصادياً: من خلال جرعات مالية ضخمة لرفع الإعانة الزراعية وصندوق التنمية العقارية، وتحديد الحد الأدنى من أجور ودعم أسعار المواد الغذائية، كما قدم الملك بعد عودته من رحلته العلاجية في 18/آذار/2011، منح ومكافآت بلغت قيمتها نحو مائة مليار دولار للمواطنين، كما عزز قوات الأمن بـ (60000) وظيفة جديدة لوزارة الداخلية.

4 - أمنياً: احتجاز العشرات لمشاركتهم في مظاهرات الجمعة في 11/آذار/2011، كما فرضت حضراً للتجوال في الوسط التجاري في مدينة الهفوف شرق المملكة، كما تنتشر عربات مدرعة وحافلات نقل الجنود باستمرار في مناطق الإحساء والقطيف، وغيرها من المناطق الشرقية.

أما في **سوريا** فإن التطورات الداخلية وما نتج عن المواجهة بين النظام وقوة إسلامية متطرفة، والمعارضة للنظام، كانت حصيلة سيناريو قد أعد مسبقاً في العواصم العربية، بإرادات ومساعدات مالية وبتغطية إقليمية من دول ما يسمى بمحور الاعتدال، لإسقاط النظام وذلك للتعويض عن الانعكاسات السلبية الإقليمية الناتجة عن الخروج العملي لتونس ومصر من هذا المحور.

على الرغم من أهمية الإصلاح في هذه الدولة التي عاشت تحت رؤية واحدة هي رؤية الحزب الحاكم،لاسيما استمرار قانون الطوارئ الذي استمر منذ عام 1963. ولكن الميزة التي امتاز بها النظام السوري، أنه أعلن منذ بداية المسيرات والاحتجاجات التي شهدتها بعض المدن السورية أنه على استعداد للحوار والإصلاح، واتخذت إجراءات إصلاحية مهمة منها إلغاء قانون الطوارئ وصدور قانون الحريات الصحفية وقانون الأحزاب السياسية، ثم كتابة دستور جديد غابت عنه مرجعية وقيادة الحزب الحاكم، وعلى وفقه جرت انتخابات برلمانية ثم تشكيل حكومة جديدة.

ولكن لا بد من القول أن ما نتج عن المواجهة بين النظام وقوة إسلامية متطرفة ومعارضة للنظام، كانت حصيلة سيناريو قد أعد من قبل في عواصم عربية وأخرى غربية، وبغطاء من جامعة الدول العربية، لإسقاط الحكم في سوريا كونه يمثل حركة وصل بين قوى الممانعة العربية، وذلك للتعويض عن الانعكاسات السلبية الإقليمية الناتجة عن الخروج العملي لتونس ومصر.. من محور المعارضة.

ويمكن العودة إلى التصريحات الرسمية لوزيرة خارجية الولايات المتحدة السيدة (كلنتون)، عقب مرور أسبوع على ثورة الشعب المصري، وبشكل رسمي إذ قالت: أن قواعد نظام (مبارك) تتمتع بالاستقرار اللازم الذي يؤهله لتخطي هذه الأزمة. وطلبت من الشعب المصري التعاون مع الحكومة والقبول بالحد الأدنى من الامتيازات المقترحة. ومن ناحية ثانية تطلب (كلنتون) من الائتلاف السوري المعارض عدم الجلوس على طاولة المفاوضات مع الحكومة السورية التي دعت إلى ذلك، كما تنتقد مواقف روسيا والصين والهند والبرازيل وفنزويلا، لعدم مشاركتها هذه المواقف.. وعن هذه السياسية المزدوجة المعايير للولايات المتحدة الأمريكية، نشير إلى تصريح (بريجنسكي) مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق، الذي اعتبر فيه أن سياسة واشنطن تجاه سوريا والبحرين هي سياسة منافقة ومخجلة.[37]

تصريح (بريجنسكي) مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق، الذي اعتبر فيه أن سياسة واشنطن تجاه سوريا والبحرين هي سياسة منافقة ومخجلة

هذه عينة من مشاهد النوع الثالث من المظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية، ويمكن القول أن السلطات الحاكمة في تلك البلدان، قد اتخذت بعض الإجراءات، التي يمكن أن تخفف من الاحتقان كما في الإصلاحات التي أجرتها المغرب والانتخابات البرلمانية في الجزائر، التي جرت هذا العام (التي شابها التزوير كما ادعت المعارضة إذ فاز الحاكم بثلثي المقاعد)، والجرعات المالية السعودية،

37 - سيد حسين موسوي، أميركا والأزمة السورية، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد 141، 2012، ص9-10.

ولكن هذه إجراءات ومعالجات وقتية لم تعالج جوهر المشكلة، وهي العودة إلى الشعب كونه مصدر السلطات، وكلما تأخرت الإصلاحات زادت المطالب لتصل إلى الدعوة لإسقاط النظام.

ويبدو أن هنالك بعض الدول خاصة الخليجية مشكوك في لجوئها للإصلاح، وهذا نتيجة لطبيعة أنظمتها وعقلية حكامها، فضلاً عن المظلة الأمريكية الداعمة لها.

رابعاً: التحول الافتراضي للديمقراطية:

ابتداءً لا بد من التأكيد على حقيقة بيّنه أن كل الثورات والانتفاضات العربية، التي اجتاحت الوطن العربي منذ أكثر من عام، لم تحقق أهدافها وشعاراتها التي رفعتها في بداية الثورة، وأن العديد من الدول العربية تعيش صراع خفي وظاهر بين قوى الثورة المضادة، ويبدو أن عملية إسقاط النظام هي المرحلة الأسهل والأسرع، وأن عملية إعادة صياغة النظام السياسي الجديد هي المرحلة الأكثر تعقيداً، لذا يمكن القول إن ما حدث في تونس واليمن وغيرها، ليس ثورة بل هي بذور ثورة، وبقي النظام بكامل هيكليته في السياسة والاقتصاد والمواقع المدنية والدينية وفي الإدارة العامة والجيش.

إن ما حدث في تونس واليمن وغيرها، ليس ثورة بل هي بذور ثورة، وبقي النظام بكامل هيكليته في السياسة والاقتصاد والمواقع المدنية والدينية وفي الإدارة العامة والجيش

وعلى الرغم من ذلك، علينا أن نؤكد حقيقة أن النظام الجديد لا يمكن أن يستنسخ النظام السابق، في علاقاته التي اعتدناها قبل الثورة سواء في سياساته على الصعيد الداخلي أم في علاقاته الخارجية،وحتى في مفردات التعامل مع المواطن وتفاصيل حياته اليومية وعلاقاته بالسلطة الجديدة، فضلاً عن علاقة النظام مع الدول الأخرى الإقليمية والدولية، فلا بد من إعادة هيكل السياسة الخارجية وربما إعادة النظر في الاتفاقيات الدولية.

ويمكن الاعتراف أنه لا يمكن أن تقوم ثورة إلا وقامت لها ثورة مضادة، فالفاقد للسلطة (لا يتبخر أو يذوب كالسكر في الشاي)، وإنما يتراجع خلف الستار للتآمر على قلب نظام الحكم الذي انقلب عليه، وإن عجزوا عن الأمر بذلوا كل وسعهم لعرقلة المسار الثوري وتشويهه، وهذا ما شاهدناه في تونس، حيث فلول نظام (بن علي) تتعاون مع فلول البوليس السري والحزب المنحل، لبث الفوضى والعنف في البلاد على أمل أن يزرعوا اليأس والندم في قلوب الناس، ليترحموا على زمن الأمن في عهد (دولة البوليس[38]

38 - منصف المرزوقي، الآفاق المرعبة والمذهلة، الثورة العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 386، المصدر السابق، ص145.

فإزاء الثورات العربية طريقاً طويلاً لتكريس المفاهيم التي انطلقت من أجلها، وعلى هذا الطريق ينتظر الثورات العربية الآتية:-[39]

39 - توفيق شومان، المصدر السابق، ص35.

1 - احتمال الثورات المضادة، وهذا الأمر عرفته الثورات التاريخية كافة، وبعضها استطاع إجهاض ثورات التغيير.

2 - الانشقاقات والخلافات بين القوى السياسية التي قادت الثورة، فكل منها بعد تجاوز الهدف الجامع بإسقاط النظام، سيعمل على تحقيق مكتسباته الذاتية، ومثل هذه المسألة تبقى في سياقها السليم، ما لم يندرج هذا الطرف أو ذاك في مغامرات الإقصاء والإلغاء.

3 - مخاطر التعويل على الولايات المتحدة والدول الغربية، في تركيب التحالفات الداخلية أو في إعادة بناء النظم السياسية وعلاقاتها الخارجية.

4 - هواجس الطرق على أبواب الولاءات الفرعية، من مثل القبلية والعشائرية والجهوية والمذهبية والطائفية، فهذه الولاءات إذا أعيد أحياؤها ولجأ أليها بعض الأطراف للإستقواء بها ستطفأ بقعة الضوء التي سطعت في الفضاء العربي وأنارت الطريق نحو بناء الدولة الوطنية الجامعة

لابد من التأكيد على حقيقة وجود علاقة بين قوة الدولة ذاتها ومدى قدرتها على إدارة مرحلة ما بعد التغيير، فالدولة المصرية على سبيل المثال تتسم برسوخها وجغرافيتها المركزية المتماسكة، على الرغم من سقوط النظام، تجدها أكثر قدرة على التعاطي مع إمكانيات بناء نظام جديد، إلا أن الحال في ليبيا قد يختلف، بعد أن أقام (القذافي) دولة بلا دستور ولا برلمان ولا نائب للرئيس ولا تقاليد في الحكم، أيّ أنه خلق للثوار تركه من الضياع، ستكلفه البحث المضني بغية التأسيس لمشروع دولة جديدة، في ظل أوضاع داخلية تهيمن عليه الهوية القبلية والافتقار التام إلى التقاليد الديمقراطية، مما دفع الأمم المتحدة للتدخل وتعيين بعثة خاصة بليبيا،ووضعت خطة لضمان وجود مباشر لفرق مدنية وعسكرية من الأمم المتحدة، فوق الأراضي الليبية ولمدة غير محدودة، وتشمل الخطة العناصر الآتية:[40]

40 - يوسف محمد الصواني، المصدر السابق، 36.

- إعادة فرض الأمن وحكم القانون.
- قيادة حوار سياسي شامل وتحفيز المصالحة الوطنية وتحديد ما يلزم من عمليات صياغة الدستور والانتخابات.

• توسيع سلطات الدولة بما يشمل تقوية المؤسسات الناشئة وإعادة تفعيل الخدمات العامة وحماية حقوق الإنسان وتنسيق الدعم والمساعدة من الجهات الدولية المختلفة وتأمين علاقات داعمة بين ليبيا والدول المجاورة.[41]

41 - الشبكة العنكبوتية، WWW.INNERCITUPRESS.Com.

وبعد قيام المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، الذي يمثل سلطة معترف بها دولياً وربما وطنياً، وأعلن المجلس عن تمسكه بالديمقراطية وحكم القانون والشرعية الدستورية والشرعية الدستورية، فالمجلس عبارة عن تجمع شخصيات مختلفة بعضها مستقل، بينما ينتمي آخرون إلى تيارات سياسية متعددة، فهو ليس حكومة، بل نظام، بمعنى آلية لتنسيق الشؤون العامة وصراعات اللاعبين القبليين والإسلاميين والحزبيين، وهذا النظام يفتقر إلى إدارة مركزية، ذلك أن الحال هو وجود لا مركزية إدارية مرتجلة تقودها القوى المحلية السائدة في مختلف المناطق والمدن.[42]

42 - عصام نعمان، المناقشات في بحث يوسف محمد الصواني، المصدر السابق، ص54-55.

ويمثل المجلس الآن برلماناً ويمارس سلطات تنفيذية، ومع اتساع نطاق الممارسات التنفيذية سيؤدي إلى تركيز السلطة ومركزيتها، وهو ما يثير القلق..، وأصبح المجلس هدفاً لانتقادات كثيرة، مما يجعله بحاجة إلى توسيع قاعدته التنفيذية ليشمل كافة المناطق والتفكير في مصدر للشرعية غير الشرعية الثورية، وإذا لم يفعل ذلك بما يعزز مكانته، فأن قوى أخرى تعمل في الشارع ولديها السلاح قد تطيح به.

كما أن المجالس المحلية التي تدير المدن والمناطق كإدارة محلية تتولى القطاعات الخدمية المختلفة بعض هذه المجالس لها أذرع عسكرية خاضعة لسلطاتها الأسمية على الأقل، وأن كانت الغالبية العظمة من المجالس العسكرية كيانات مستقلة تباشر إرادتها بالقوة خاصة بالمدن الكبرى كطرابلس العاصمة.[43] مما يعكس حالة من الفوضى والصراع بين التيارات السياسية والآيديولوجية أو صراعات جهوية وقبلية.

43 - يوسف محمد الصواني، المصدر السابق، ص18.

في **مصراته** يبدو أن هناك ارتباطاً بين التيار الإسلامي والنزعة المحلية، بدأ ذلك واضحاً من تناد الموقفين لانتقاد رموز التيار التقدمي والليبرالي في المجلس التنفيذي والمجلس الانتقالي والمطالبة بتنحيتهم عن المسرح السياسي، ويبدو أن مصراته حالياً وربما لأسباب أمنية مستقلة في أدارتها وقراراتها، وربما في علاقاتها الخارجية، عن أيّ سلطة وطنية، كما يكتسب الموقف الذي عبر عنه قيادي مصراته، نحو سكان (تاورغاء)، ذوي البشرة السمراء، من موقف رافض لاستمرارهم في

العيش بالمنطقة الملاصقة لمصراته، وضرورة تهجيرهم. وقد يجر ذلك إلى احتمالية انتقالية إلى مناطق أخرى.

وفي الملتقى الوطني لسكان (برقة) في المنطقة الشرقية، الذي انعقد بمدينة البيضاء في الأول من تشرين الأول 2011، وما صدر عن المؤتمر من دعم للمصالحة الوطنية، والتأكيد على اللحمة الوطنية، إلا أن حقيقة كون أن وفد من المؤتمر زار قطر للتباحث مع حكومتها، وأن المؤتمر دعا إلى أن تتم إدارة ليبيا إقليمياً، ورفضه لأيَّ مركزية، أعد ذلك دليلاً على سطوة الروح الجهوية والقبلية وبروزها على ماعداها. كما أن ما دار في كواليس الملتقى يغاير ما تم الإعلان عنه، وأنه يسعى إلى إقرار الفدرالية، وبالتالي تهديد وحدة البلد.[44]

44 - المصدر نفسه، ص145.

أن الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في كل من اليمن والبحرين وليبيا،لا تنبئ بالاستقرار في الزمن المنظور. وربما إعلان استقلال إقليم (برقة)،مصداقاًلمستقبل سيء في هذه البلدان، كما أن جنوب اليمن ربما يتحضر لخطوة أكثر خطورة، بما ينذر بحرب داخلية «مستدامة» تغذيها قوى خارجية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة نظرية «صدام الحضارات» و«الفوضى البناءة»، وهل تكون الفوضى بناءة وعلى أنقاض ضحايا الشعوب العربية،ترسمها سياسات «واشنطن» الهدامة لاستقرار الدول، التي تكن لها العداء وتريد قتل الحياة فيها إن لم تذعن لهيمنتها.[45]

45 - محسن صالح، الثورات العربية، السياق والتحديات، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 41، 2012، ص47.

بعد الثورتين في تونس ومصر، يبدو أن الجيش في موقع يسمح له بأن يضع شروطه للعودة إلى الحكم المدني.. وحتى الآن، ما من شيء يسمح بالتشكيك في سعيه إلى تولي السلطة.

في تونس أدت الأجهزة العسكرية والأمنية دوراً حاسماً في حقن الدماء ومنع سقوط المزيد من الشهداء والجرحى، واتضح أن شخصيات عسكرية وأمنية قد قامت بدور كبير في دفع الأوضاع نحوالإطاحة بـ (زين العابدين بن علي)، من مثل العقيد عماد حطاب والجنرال رشيد عمار قائد أركان الجيش، الذي عينه بن علي صباح 14/كانون الثاني/2011، منسقاً عاماً لقوات الأمن الوطني في وزارة الداخلية. وهذا الدور الذي قامت به الأجهزة العسكرية والأمنية، لابد وأن يكون له ثمن من خلال دور هذه الأجهزة في صياغة الحياة السياسية الجديدة في تونس، خاصة إذا تابعنا في بداية انتصار الثورة التونسية، أن أحزاباً راديكالية عديدة من بينها مجلس

حماية الثورة بتنظيماتها الـ (30)، لا تزال تسعى إلى العودة إلى التصعيد السياسي والأمني والاجتماعي عبر سلسلة من التحركات، وكان البعض يتخوف من أن يكون وراء الراديكاليين عدد من رموز النظام السابق والفئات المعنية بملفات الفساد المالي والسياسي، التي تسعى إلى دفع البلاد إلى دحض الفوضى الخلاقة لإجهاض الثورة، وربما لتبرير دور سياسي أكبر للمؤسسة العسكرية والأمنية.[46]

والسؤال المطروح في تونس بعد سقوط (ابن علي)، هل انهار نظامه الاستبدادي، أم أن رئيس النظام سقط فقط؟ .. ومن خلال متابعة الخطاب الإعلامي والسياسي منذ 14 كانون الثاني، يتضح أن تونس ظلت ما بعد (ابن علي) تتميز (بالتذبذب والتردد) في تحقيق أهداف الثورة.

وتم تبرير عدم تنظيم الانتخابات الرئاسية بعد شهرين من الإطاحة بـ(ابن علي)، وكذلك تبرير تأجيل موعد انتخابات مجلس وطني تأسيسي إلى يوم 24/حزيران/2011، لتعديل القانون الانتخابي وتكليف الوزير المخضرم ورئيس البرلمان عام 1989 و1990 (الباجي قائد السبسي) (86) عام لرئاسة حكومة انتقالية، بعد استقالة (محمد الغنوش) في 27/شباط/2011 بعد سلسلة من الاستقالات بين وزراء ومسؤولين سابقين من الحزب الحاكم. وقد بادر (قائد السبسي) إلى إصدار العفو العام عن السجناء السياسيين الحاليين والسابقين،والاعتراف بالأحزاب الإسلامية واليسارية والليبرالية، التي كانت محضورة،وإلغاء أمن الدولة.[47]

وقد جرت انتخابات في تونس في 23/تشرين أول/2011، بقدر عالي من الشفافية وبالتنظيم العالي وحرية التعبير والإقبال الشديد من الناخبين، وكانت أول انتخابات ديمقراطية حرة نزيهة في تاريخ تونس الحديث والمعاصر.

وقد فازت حركة النهضة الإسلامية (90) مقعداً (41.47 %) من المجلس التأسيسي المكون من (217) عضواً، وهذه الحركة هي أكثر الحركات السياسية في تونس تعرضت لاضطهاد الحكم الاستبدادي السابق.كما فاز حزب (المنصف المرزوكي)حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، بالمرتبة الثانية إذ حصل على (30) مقعداً (13.82)[48].

ولكن الانتخابات أفرزت كذلك حزب (التكتل من أجل العمل والحريات)، عضو الاشتراكية الدولية بزعامة الدكتور مصطفى بن جعفر المدعوم فرنسياً، وحصل على 21 مقعداً (9.68) بالمائة، فضلاً عن فوز الدكتور الهاشمي الحامدي الذي

46 - كمال ابن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص61.

47 - المصدر نفسه، ص61.

48 - توفيق المديني، الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية: العوائق والعثرات، (مجلة حمورابي للدراسات)، المصدر السابق، ص44-45.

يقود من لندن (العريضة الشعبية للحرية والتنمية والعدالة، وكان الهاشمي عضو في حركة النهضة، ولاحقاً حليفاً إلى (زين العابدين بن علي)، ويمثل ذلك اختراقاً حقيقياً في الانتخابات التونسية، ويعزو المحللون التونسيون فوزه إلى طبيعة خطابه الشعوبي، الذي ركز فيه على الطابع القبلي والمناطقي (الجهوي)، واستفادته القصوى من قناته الفضائية (المستقلة) التي تبث من لندن، والمعروفة بطروحاتها الطائفية المفرقة.[49]

49 - المصدر نفسه، ص46.

أن انتقال الثورة التونسية من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية السياسية والمؤسساتية، لا يعني أن هذه الثورة أصبحت تمتلك مشروعاً لبناء مجتمع ديمقراطي جديد، فلا حركة النهضة الإسلامية التي عانت القمع البوليسي الشديد طيلة المرحلة السابقة، تمتلك مثل هذا المشروع الديمقراطي، ولا القوى العلمانية على اختلاف مكوناتها قادرة على تمرير هذا المشروع الديمقراطي، لأنها لا تزال قوى نخبوية ومعزولة عن حركة الشعب، بسبب عملية التهميش التي عانت منها سابقاً.

أن انتقال الثورة التونسية من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية السياسية والمؤسساتية، لا يعني أن هذه الثورة أصبحت تمتلك مشروعاً لبناء مجتمع ديمقراطي جديد

كما تواجه حركة النهضة الإسلامية بعد وصولها إلى السلطة، تحديات من جانب التيارات المتشددة سواء من داخلها أو من خارجها، تتمثل في تأسيس الدولة المدنية الحديثة التي تستبعد نهايتا الاستبداد بكل أشكاله، والتي قوامها الديمقراطية التعددية.[50]

50 - المصدر نفسه، ص52.

وقد أقدم (سلفيون) متشددون منذ أيام على مهاجمة بائعي خمور وحطموا حانات، ونزلاً في مناطق متفرقة وأحرقوا مقرات للأمن، وهاجموا إحدى المقاهي منعاً للاختلاط الجنسي.

كما فرضت وزارتا الدفاع والداخلية حضر للتجوال بعد أعقاب أحداث عنيفة اندلعت في يومي (16و2012/6/17)، وأدت إلى سقوط قتيل وعشرات الجرحى أثناء مظاهرات خرجت احتجاجاً على عرض لوحات فنية، أعتبر بعضها مسيئاً للمقدسات الإسلامية..، وتم أعفاء إمام وخطيب جامع الزيتونه الشهير من عمله، بعد إهداره في خطبة الجمعة– دم فنانين تونسيين شاركوا في معرض للفنون التشكيلية فيها لوحات مسيئة للإسلام.[51]

51 - سلفيو تونس بين المواجهة والتريث، http://maktoop, news. yahoo.com

ويبدو أن هناك في الثورة نفسها قوى جبارة تدفع للفوضى والعنف وعدم الاستقرار..،

وثمة أيضاً تفجر المطالب الاجتماعية والسياسية المعلقة تحت الاستبداد، وهي مطالب يستحيل على أي نظام سياسي تلبيتها في ظروف تفجر المطالب الشخصية والجهوية والحزبية – المشروعة منها وغير المشروعة- الصراعات الشريفة وغير الشريفة- على السلطة، وقد يأتي بعد الثوريين الانتهازيين، وبعد الملحمة تأتي خيبة الأمل، إذ يعود فقراء بو زيد إلى فقرهم، ويعود سكان المقابر إلى مقابرهم، فلا حلول جذرية لمشاكلهم، وإنما كثير من الوعود التي قد تتحقق وقد لا تتحقق.[52]

وبعد الملحمة تأتي خيبة الأمل، إذ يعود فقراء بو زيد إلى فقرهم، ويعود سكان المقابر إلى مقابرهم، فلا حلول جذرية لمشاكلهم، وإنما كثير من الوعود التي قد تتحقق وقد لا تتحقق

52 - منصف المرزوقي، المصدر السابق، ص146.

في مصر جاء الانهيار السريع لنظام (حسني مبارك) بعد (18) يوماً فقط على نشوب ثورة شعبية، لم يتوقعها أحد في ذلك الوقت، وقد بدا أول الأمر وكأن النظام قادراً على الاستمرار والبقاء إلى ماشاء الله. ولكن أيام الثورة أظهرت هشاشة النظام، وأنه أقرب إلى هيكل عظمي بلا قاعدة ولا رأس.[53]

53 - أنظر تفاصيل ذلك: وحيد عبد المجيد، نهاية الإهانة.. ثورة 25 يناير ضد «النظام الهش» في مصر، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص62.

وقد نجحت ثورة 25/كانون الثاني/2011 في إسقاط رأس النظام السياسي، ولكنها لم تكن مهيأة لبناء نظامها السياسي البديل بشكل فوري، فتولى الجيش الذي ظل يدير السلطة منذ تكليفه من قبل (حسني مبارك) إلى اليوم، وقد قام بإجراءات عدة من أجل تعزيز سطوته ودوره في الحياة السياسية، فالجيش المصري يحكم البلاد منذ عام 1952، وهذا الدور في الحياة السياسية لا يمكن أن يتخلى عنه بسهولة، لذا عندما جرت الانتخابات لانتخاب برلماني جديد يتمثل دوره الأساس في تعيين هيأة خاصة مكلفة بوضع دستور في مرحلة ما بعد (مبارك).. وعندما تبينت النتائج بفوز الإسلاميين تحرك الجيش بسرعة لكبح جماح صلاحياتهم، وضمان بقاء امتيازاته الخاصة السياسية والاقتصادية الراسخة على حالها، في ظل أيَّ حكومة مدنية في المستقبل.

وفي مقابلة مع اللواء (مختار الملا) العضو البارز في المجلس العسكري، أن البرلمان لن يكون ممثلاً لجميع الشعب المصري، وأنه لا بدأن تتم الموافقة على أولئك الذين عُينو لكتابة الدستور الجديد من قبل الحكومة المؤقتة ومن وسائل الإعلام، ويقع كل من هذين الطرفين تحت سيطرة الجيش.

وقال (الملا) هذه هي المرحلة الأولى من ديمقراطيتنا، وهو الذي أصر على كون تفاصيل ميزانية الجيش، يجب أن تبقى بمنأى عن الرقابة الديمقراطية.. في المستقبل قد يكون للبرلمان القدرة على القيام بكل ما يحلو له.[54]

54 - http://www.guardian. Co. uk/world/204.

وذكر بعض المحللين أن هناك حالة من الفشل والتخبط والانسداد السياسي، مارسه العسكريون على مدى الـ 15 شهراً، أيّ منذ قيام الثورة في مصر، وذكروا أن المجلس العسكري يتحمل المسؤولية في المقام الأول، إذ لم يستطع أن يوفر الكثير من الصلاحيات السياسية لتحديد المسار السياسي، ووضع خارطة طريق يتفق عليها المصريون.[55]

55 - مقابلة مع مصطفى العشري، نائب تحرير صحيفة الأهرام، فضائية العالم، في 2012/4/18.

أن القلق من الدور السياسي الذي يقوم به الجيش لا ينحصر في جماعة الإخوان المسلمين، وإنما يتعداه إلى قاعدة عريضة وفاعلة في الشارع المصري، وأن عودة المليونيات هي دليل عملي على انسداد المسار السياسي.

ويبدو أن المجلس العسكري يقود البلاد إلى نوع من التراجع لتوفير الاستحقاقات لأقطاب وأزلام النظام السابق. ومنهم من أعلن عن قلقه بفوز مرشح الإخوان المسلمين (دكتور محمد مرسي) منصب رئيس الجمهورية، من بينهم رجال أعمال والأقباط والعاملون في قطاع السياحة والناشطات في مجال حقوق المرأة.

ويبدو أن الرئيس الجديد يواجه المجهول من دون برلمان أو دستور، كما لم تحدد الجهة التي يؤدي اليمين أمامها.

أن غياب البرنامج السياسي الذي يجتمع عليه كل المصرين، ومخاطر الاختلافات بين أطراف الثورة، ربما يعطي الفرصة للانقضاض على الثورة وتحويل مسارها..

أن غياب البرنامج السياسي الذي يجتمع عليه كل المصرين، ومخاطر الاختلافات بين أطراف الثورة، ربما يعطي الفرصة للانقضاض على الثورة وتحويل مسارها...، فلا يزال المجلس العسكري يتحكم بالعملية السياسية ولازالت قوى النظام السابق فاعلة في الاقتصاد والمال والسياحة، وفي الإعلام خاصة الفضائيات التابعة لرجالات النظام السابق والحزب الحاكم.

ويمكن القول أن مصر سوف تكون لعقد من الزمن على الأقل، مستغرقة في همومها الاجتماعية وتحولاتها السياسية الداخلية والخارجية، وربما لم تُقدم، كما يقتضي منطق الأمور على أيّ خطوة استراتيجية تزيد من أحمالها الثقيلة، فعليها أن تدفع ديوناً وفوائد باهظة متراكمة منذ أربعة عقود، أن الكارثة التي تسبب بها الاستبداد ممثلاً بنظام (مبارك)، أنه قد أخرج مصر من درة التأريخ.. ولكن إلى حين.

ويبدو أن الانتصارات التي حققتها الحركات الإسلامية، قد أثارت حفيظة قوى داخلية مهمة (جيش، وأحزاب، وقوى اجتماعية، ودينية، وطائفية، واقتصادية)، وأخرى إقليمية ودولية فاعلة، فتدخلت مباشرة للجم هذه الانتصارات وعدم السماح للحركات الإسلامية في الذهاب إلى أبعد مدى في التفرد بالسلطة أو كيفية التعامل معها.◆

سيصدر حديثاً عن مركز حمورابي:

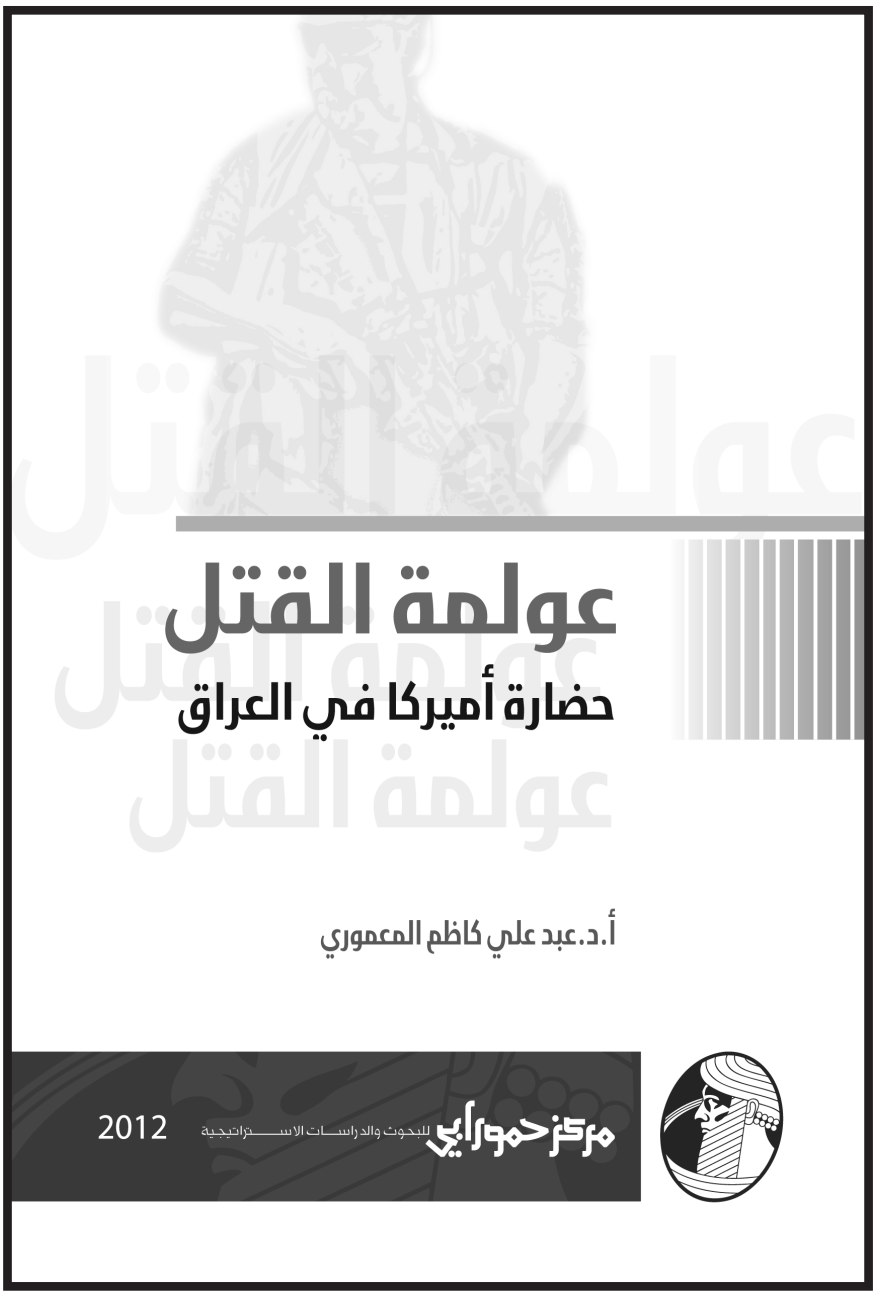

نعيم التكنلوجيا الاتصالية ... فضاء عربي دون هوية

د. كامل القيّم

أكاديمي* وباحث من العراق

*استاذ الاتصال المساعد- جامعة بابل/ عضو مجلس ادارة مركز حمورابي

مقدمة

لا احد يشك أن المتغيرات المسرعة والمتدفقة في العالم العربي تكاد تكون بفورية غير مسبوقة، تلك الفورية في المتغيرات شديدة الانحدار، ولم تكن فقط على مستوى ثورية الشارع العربي وانتصاراته المتوالية على الانظمة اللاصقة منذ عقود، بل يمتد الأمر الى أنّ يغدوا مرجل التغيير، ينفجر بشكل أكثر هولاً في عالمنا المكبل بالمسكوت عنه، والبطيء النسبي، الذي طالنا حينما حدثت صفحات التغيير الكبرى في التسعينيات، وإذا كانت العقلية العربية قد افردت لها وبحكم تصورات ومساند موروثة (كألآنا القومية والتفسير الديني والموروث الملّغم جملة من التبريرات)، والتي لم تصمد طويلاً إزاء حتميات متشابكة ومتصاعدة، عاشها ويعيشها العالم العربي في سنواته الأخيرة، والتي أفرزت وستفرز لنا العديد من المفاجآت على مستوى السياسة والثقافة والاقتصاد والحراك الاجتماعي،

فأن مد التغيير جارف وآخذ في التصاعد وبواقعية سياسية وثقافية أكثر اشراقاً وألح مطلباً، وتعد خريطة تلكم الحتميات ولنقل (الظروف الموضوعية) التي استكانت عنها واوضعتها الأنظمة السائدة في حاضنات المستقبل وبالخط الباهت، وتحت نقش الانحراف الوطني أو القومي، حينما أمتد نوم الشارع العربي بخساراته الزمنية والفكرية على وقود الصراع العربي الإسرائيلي- (آلية تخدير الانظمة لشعوبها)- وملهات الطاقة العربية بكل مواردها وبواباتها الواعدة، بعدما عالجت ذلك الصراع

بالرمز الدعائي والتطبيعي الخانع الذليل، وهو ما جعل اسرائيل واقعاً مُراً وخطراً قائماً وجاثماً حتى على اجيالنا القادمة، ولو نظرنا الى خرائط التغيير التي تجعل من العالم العربي سائر الى أزمة حقيقية في الهوية وترصين ذاته الثقافية، من خلال مؤشرات دخلت على الخط، منها استحكامات أو حتميات، ومنها عوامل طرد وجذب في واقع عربي سريع التغيير، وفي تشتت وعدم ثبات، يصل الى حد التناقض في أحيان كثيرة ، ومن بعض بارقات ونتائج تلك العوامل الآتي:

1 - تصاعد الميل الى الكوكبية (عولمة السياسات Globalization politics)، أيَّ وجهات النظر الكونية في قضايا الشأن السياسي، وشكل الانظمة ونموها وأزماتها. بالشكل الذي تعولمت فيه مصائر وثقافات وخصائص شعوب لصالح أخرى، تحت مسمى (الشأن، والسلم، والأمن، والتأزم، والانفراج، والارهاب الدولي (وهنا اضيفت دولي international)، لتشير الى أن حدود الدولة القومية، قد الغي ليصبح من حصة الأطراف الدولية الكبرى في السير بعجلة التحكم في العالم، (كما في القضية العراقية والسورية والليبية وافغانستان والسودان)، وقد كان الغرب قد أدخل(للشعوب المقهورة) صورة نمطية زائفة، على أن التغيير نحو الديمقراطية، يجب أنّ يأتي بأيَّ ثمن، سواء أكان تدخل عسكري أم استخدام ناعم لبروتوكولات أم لعصف دعائي، وعندئذ سيكون الهدف واضح ومحدد ومبرر تحت شرعية المصلحة الدولية ومحاربة الارهاب وانقاذ الشعوب من كنف الثورية والراديكالية الى العالم المدني، المسرع نحو النمو.. والتحضر.

وقد كان الغرب قد أدخل(للشعوب المقهورة) صورة نمطية زائفة، على أن التغيير نحو الديمقراطية، يجب أنّ يأتي بأيّ ثمن، سواء أكان تدخل عسكري أم استخدام ناعم لبروتوكولات أم لعصف دعائي

ببساطة كانت تلكم الافكار التي عرجت عليها الحكمة السياسية الغربية، على الأقل في السنوات العشر الأخيرة، ولعبت دور الوصاية على العالم، وإعادة هيكلته وتنظيمه وتنظيفه بحسب (هرمية pyramid) مصالح الغرب.

وهكذا كان المنظرون قد عجزوا في إيجاد مخرج من ذلك التناقض اليومي، الذي يُؤشر على وسائل الإعلام- وبالأخص في الدول الناشئة الديمقراطية- إذ في الغالب تُصاب بالوصاية من احد أطراف الصراع أو التدخل الخارجي أو الدول والقوى المحيطة أو الكبرى، هكذا يروي لنا التاريخ الكثير مما عملته وسائل الإعلام، من دور في تفتيت البناء الاجتماعي للمجتمعات السريعة التغيير والمتعددة الاثنيات والأديان والقوميات، كما حدث في استهداف البروباغندا نحو (يوغسلافيا، وأوكرانيا، ◀

وإيران، والصين، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والسودان... وأخرها العراق وسوريا...)، والقائمة تطول.

2 - الانفجار الهائل في بنى الاتصال والإعلام، الذي تحول وصفه من القرية الكونية الى الشاشة الكونية، بفضل آليات نقل المعلومات الرقمية وتنشيط الاعتمادية، بشكل كلي وحتمي على انسيابها عبر الاقمار الصناعية.

3 - التشبيك netting الدولي على جملة من القضايا، التي لم تعد من مسؤولية الحكومات، بعدما جرى الغاء الحدود الوطنية وتحول مفهوم المواطن(الى مواطن كوني)، وليس بالضرورة تتحكم به هويات المجتمع ومرجعياته.

4 - عدم وجود طبقة سياسية شابة تقود تلك المتغيرات، وتوجد خطاب وتنشئة سياسية محدثة، لبناء واقع عربي خصمه التخلف والتوريث والاتكاء على الماضي.

5 - التراجع الواضح في البنى التحتية للخدمات العامة، وتفشي البطالة والأميتين(التعليمية والتكنلوجية)، بالإضافة الى تصاعد المشكلات الثقافية والاثنية في معظم أوطان الشراكة(*)، في بعض الاقطار العربية (كالعراق ولبنان، والسودان ، ومصر، وسوريا، والبحرين).

6 - تصاعد العمل بالمشروعات الاستثمارية الإعلامية، فالدول العربية تحمل عدداً هائلاً من قوى الإعلام والاتصال، التي تمول بمال عربي أو اجنبي، بقصد الربح والترويج والاعلام، واخذت تلك المشروعات بالتزايد حتى امتدت للمستوى الشخصي(**).

7 - متغير التواصل وبالتالي(التفاعل الاجتماعي interaction public): ففي الوقت الذي تتنامى قوى الاتصال التقني وينشط التفاعل والتجديد المعلوماتي، نشهد ويشهد العالم نوعا من التراجع الاتصالي للوسائل التقليدية، كالحوار واللقاءات الشخصية، مما أضعف بنية المجتمعات الحقيقية في التقارب (الفيزيقي(***)، فيما اتسعت دائرة ثقافة الصورة لتصبح هي البوصلة وادوات الاثارة والتحريك عبر الصور والافلام الرقمية، التي تنتج وتصنع وترسل وتستهلك عبر الحاسوب، ومن ثم الاتساع الى تشبيك وتوسيع مديات التأثير عبر الانترنت وانظمته اللحظية في نقل المعطيات، ففي كل مدة نشهد تطوراً هائلاً على مستوى علاقات التبادل واشكاله تلك، فمن البريد الإلكتروني الى الجات الى الفيس بوك والتويتر ونظام الـ srr، وما الى ذلك .

* - اوطان الشراكة: نقصد به الدول العربية التي تحمل طابع التنوع الديني والاثني، ولها ثقافات متعددة تبعا لذلك.

** - اخذت بعض الشخصيات السياسية وبعض اصحاب رؤوس الاموال، بافتتاح قنوات تلفزيونية وصحف ومحطات راديو، بهدف الترويج أو التأثير في الرأي العام لأهداف متعددة، كما أن القوى السياسية والدينية والحكومية، تمددت في تمويل وادارة تلك المشروعات.

*** - الفيزيقي هنا يأتي للحوار والمجابهة وجها لوجه، وباستخدام علامات ورموز الجسم بكليتها، كالصوت والهيئة والاشارة، ويعد حضور الانسان وجوده جسمه هيئته الحقيقية حضوراً وفعلاً (فيزيقياً) (الباحث)

كل هذا جعل المواطن العربي يتماهى من جمال وهدوء وامكانية، أن يكون سحر التكنولوجيا الرقمية هي الحل، سواء أكان في الهروب من الواقع أم على مستوى الاعتماد والانفتاح والتطوير في التنشئة السياسية أم الثقافية.

8 - تصاعد الاعتمادية الفردية والمجتمعية للمواطن العربي على التلقي الإعلامي، وهناك فئة كبيرة جداً اصابها الإدمان التلفزيوني(****)، من قبيل التعرض والاستهلاك للرسائل الفضائية.

وفي ظل مشاهد ومتغيرات أخرى على مستوى الاقتصاد والتعليم واتساع وانتشار المعرفة، كانت المجتمع والعلاقة بين تكنولوجيا الإعلام والثقافة والعولمة علاقة وطيدة، فوسائل الإعلام والاتصال هي الناقل الرئيس للثقافة، وهي أدوات معرفية تساعد على دعم المواقف أو التأثير عليها، وتنميط السلوكيات وتعزيزها ونشرها.

والدول الغربية المسيطرة على تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، لا تصدر إلينا المعلومات المسموعة منها والمرئية والمقروءة، سعياً وراء المكاسب (المباشرة) حسب، إنما القصد أيضاً التأثير (effect) في الأفكار، وتخريب العقول ومحاولة اقتلاع القيم والتقاليد والعادات من جذورها، واستبدالها بقيم أخرى، والدول النامية معرضة للغزو الثقافي نتيجة تدفق المعلومات المسيسة عليها.

والدول الغربية المسيطرة على تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، لا تصدر إلينا المعلومات المسموعة منها والمرئية والمقروءة، سعياً وراء المكاسب (المباشرة) حسب، إنما القصد أيضاً التأثير (effect) في الأفكار، وتخريب العقول ومحاولة اقتلاع القيم والتقاليد والعادات من جذورها، واستبدالها بقيم أخرى

وشهد عقد الثمانينات تطوراً وانتشاراً واسعاً في وسائل الإعلام، نتيجة التطورات التكنولوجية التي أحدثتها ثورة المعلوماتية (informatiqua revolution)، وهذا الانتشار الهائل قد زاد الفرد (الكوني) من نشاط التعرض لمختلف المعلومات والأفكار بحيث غرقه في حزم من المعلومات لا يستطيع اللحاق في تفسيرها وتمثيلها على وفق توازنه المعرفي إذ (يتمتع الإنسان المعاصر اليوم بفرص أكثر مما كانت متاحة له قبل (20 أو 50 أو 100) عام، وقد ارتفعت معدلات معرفة القراءة والكتابة بين البالغين من 48 % في عام 1970 الى 72 % عام 1997[1].

وقد ساعدت تلك التقنيات الحديثة وتجلياتها الى شيوع تسخير الفضاء إلكترونياً، وبالتالي الى تعميق الظاهرة التلفازية التي تجتاح العالم، فالمشكلة لا تعتمد على نيات القائمين بالاتصال، حكومات، وشركات، وأفراد فقط، أنما تعدى الأمر الحاجة

**** - الادمان التلفزيوني: مصطلح يطلق على حالة المجتمع أو الفئة أو الفرد، الذي يجعل من التلفاز الاداة الرئيسة في تناول معلوماته وقضاء اوقات الفراغ، بالشكل الذي لا يستطيع الانقطاع عنه، ويشكل هذا المنحى صناعة عوالم افتراضية خطرة جداً، على معايشته الواقع، وهذا ما اصيب به الكثير من الشباب العربي في ظل الادمان على السماع أو التعرض أو الاستخدام لبعض قنوات الميديا والموسيقى والاتصال، (الباحث) حول موضوع الادمان التلفزيوني راجع تفصيلاً:

ماري واين: الاطفال والادمان التلفزيوني، تر: عبد الفتاح الصبحي، سلسلة عالم المعرفة (247) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة 1999).

1 - محمد عبد الحميد، نظريات الاعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب، 1997، ص21.

أو الشعور بالحاجة الى التعرض الكيفي والمتواصل لقنوات متعددة الخدمات، وأن متطلبات السياسة الدولية ومتغيراتها الأيدولوجية والاقتصادية، ولد حتمية الوقوف على(ظاهرة التلفاز وآثاره)، التي بدت (حقنه جماهيرية أو مثيرات بيئية جديدة دون سابق إنذار أو توقع)[2]. حيث لم يكن المجتمع الدولي متوافقاً مع الشاشة الصغيرة على مدى العقود الماضية، مثلما يحدثه الآن من تفاعل(interaction) وتعرض (exposure)، ويعد التلفاز الأميركي– كمثال مهم– للنموذج الغربي–، ويعد من أكثر فروع الاقتصاد الرأسمالي تحقيقاً للربح، إذ يحقق الإعلان لوحده (4) مليارات من الدولارات سنوياً، ويعد الأكثر فعالية في الحياة الاجتماعية الأميركية)، كما يرى ذلك الرئيس الأسبق جيرالد فورد، وهو الأداة التي يتم من خلالها- عملية إقناع الشعب الأميركي– كما أن الشاشة التلفازية أصبحت المصدر الرئيس لعرض الصورة الأميركية الى هوليود، وبشكل عام فأن 75 % من الواردات العالمية من البرامج التلفازية تأتي من الولايات المتحدة، التي لا تستورد أيَّ أفلام أو مسلسلات إلا بنسبة 2 % من المواد التعليمية[3].

ولعل من المفيد أن نعرج على تداعيات التطور التقاني للمعلومات والإعلام، واندماجها أداة واحدة شبه مكتملة، هذه قد وضعت لأطروحات العولمة في متناول يد الشركات والسياسيين والحكومات، ذلك أن دخول المعلوماتية (informatiqua) قطاع الاتصال ادخل عليه انقلاباً تكنولوجياً كبيراً، أصبحت من جرائه الحدود الفاصلة بين مختلف الأنظمة والأجهزة باهتة جداً، أو لربما مطموسةً تماماً بعض الأحيان، (وأن تكاثر أجهزة الاتصال الحديثة مع انتشارها أصبح يندرج ضمن منطق اقتصادي، لا يعترف في أغلب الأحيان بالمقاييس الاجتماعية، التي يخضع لها مستعملو تلك التقنيات، ولا بكيفية نمو المجتمعات التي يعيشون بها)[4].

وأن تكاثر أجهزة الاتصال الحديثة مع انتشارها أصبح يندرج ضمن منطق اقتصادي، لا يعترف في أغلب الأحيان بالمقاييس الاجتماعية، التي يخضع لها مستعملو تلك التقنيات، ولا بكيفية نمو المجتمعات التي يعيشون بها

ومن خلال التحسينات التقنية لبنى الاتصال وشيوع استعمال الفضاء والحاسب واقترانهما، انتقلت الوسائل الجماهيرية الى نمط وهوية جديدة، أظهرت تسخيرها الواضح للحرب القادمة (حرب المعلوماتية information war)، أو حرب الثقافات عبر الفضاء، وهذا بدوره قد أضاف متغيرات جديدة في صناعة الرسائل الجماهيرية، تداخلت فيها كثافة واتساع الوظائف والأهداف سياسياً واقتصادياً وحضارياً[5].

2 - كامل القيم، الاتصال الفضائي المباشر والهيمنة الثقافية: دراسة في احتمالات التأثير التلفازي على المنطقة العربية والعراق بشكل خاص، جامعة بابل/كلية التربية الفنية، بحث مطبوع، ص2.

3 - سلام خطاب الناصري، الإعلام والسياسة الخارجية الأميركية، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2000، ص 19.

4 - جوزيان جوال وسيلفي كوداري، تقنيات الاتصال الحديثة، ت صالح العسلي، منشورات اليونسكو، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1993، ص9-10.

5 - كامل حسون القيم، بناء الاتصال ومشكلات التعرض الاتصالي، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، قسم الإعلام، 2000، ص46.

وبذلك أصبحت المظلة الاتصالية أو المراهنة على تكنولوجيا الاتصال، بمثابة الخيار الاستراتيجي للبلدان المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية في ظل العولمة، إذ تبلغ نسبة نمو الصناعات الاتصالية فيها (8 %) سنوياً، وقد اعتمدت الحكومة الأميركية فعلاً، على الخيار الاتصالي من خلال تبنيها منذ سنة 1993، على قطاع لتعزيز القدرات الاتصالية من خلال برنامج سمي (الطرق السيارة للاتصال)، اعتماداً على تطور شبكات معلوماتية عالمية تعتمد الإنترنت والهاتف والأقمار الصناعية والكومبيوتر، لإقامة آلية متكاملة لانتشار النماذج الثقافية والمعلومات[6].

وهذه الانتقال الجديد قد أوجدت المؤشرات الآتية[7]:

1 - تعمقت الهوة بين الدول الكبرى والنامية، من خلال خلق سوق ثقافي واتصالي دائم ومتعدد، عمق التبعية أو الاعتمادية على الآخر.

2 - إعاقة الاتصال الحقيقي بين الناس (فكل الناس يتخاطبون مع بعضهم البعض، ولكن لا احد يلتقي بالآخر).

3 - الاندماج الذي حصل في الوظائف، السياسية، والثقافية، والتربوية...الخ، تحت مدخل الترفيه لجذب آلية ونمط تعرض أكثر وأشد.

4 - هذا الوضع يعزز حرمان دولا وشعوبا كثيرة من المشاركة والإفادة من هذه التكنولوجيا، إذ ستزيد الفوارق الثقافية والعلمية (فجوة المعرفة) بين الطبقات الفقيرة والقروية والمنعزلة، عمن يستعملون ويملكون سبل الاتصال.

5 - انشغال مؤسسات الاتصال في الدول النامية في تبني الوافد من الرسائل، وارضاء أذواق المشاهدين من خارج حدودها الوطنية على حساب خططها وبرامجها المحلية، مما ولد ابتعاداً عن توظيف الموروثات الشعبية وانحسار الأعمال الدرامية.

تشكل اليوم وسائل الإعلام وبكل إشكالها، تحديات خطيرة إزاء رسم السياسات الوطنية والمتغيرات الديمقراطية، وكل إشكال التربية والوعي المجتمعي، بّعدها المدرسة اللحظية المتنقلة بين الإحداث والأفكار وبين المتلقي، وأداة للملاحقة الدائمة لكل إشكال التغذية السلوكية والفكرية والعاطفية، ومن هذا

تشكل اليوم وسائل الإعلام وبكل إشكالها، تحديات خطيرة إزاء رسم السياسات الوطنية والمتغيرات الديمقراطية، وكل إشكال التربية والوعي المجتمعي

6 - ينظر من هذا البرنامج في:

أ- عبد الحفيظ الفرهام، الثورة الاتصالية والواقع الثقافي الجديد، مجلة الإذاعات العربية، تونس اتحاد الإذاعات العربية، ع3، 1998، ص8.

ب-جوزيف اس ناي ووليم أي وانيز، المعلوماتية الأميركية موارد قوة المستقبل، ت شامل سرسم، مجلة شؤون سياسية، بغداد، ع6-7، س2، 1996، ص90-102.

7 - كامل حسون القيم، بناء الاتصال ومشكلات التعرض الاتصالي، م س، ص47.

المنطلق كانت المتغيرات التي انطلق بها الإعلام الفضائي أو ما يسمى (الالكتروني)، ليس فقط مجالاً أرحب للحرية في تناول وتداول المعلومات والأفكار، بل غدت أيضاً مجالاً خصباً لزرع الأفكار، التي من شأنها أنّ تضع بذرات، وأنّ تُديم البغض والعنف والثورة على منظومات اللحمة الوطنية والموروث وأمنه الثقافي والقيّمي.

ومن منطلق القوة التي تعاظمت بعد هذا التسارع وتلك الاعتمادية على وسائل الإعلام باعتبارها النافذة المفتوحة الجديدة التي ظهرت بعد الالفية الثالثة، وإذا كان للمجتمعات الأخرى قد انتظمت مع طبيعة ذلك التسارع والكثافة، فأن المجتمعات العربية لاتزال تعيش نشوة التلقي لكل ما هو مثير ومعّبر ومتجدد، سواءً أكان ذلك من قُبيل الأخبار والتقارير أو من قُبيل الأفلام والبرامج الحوارية وصور وكلمات... هذه المعطيات المتواترة تكون لها في الغالب أجندات تتراوح بين السياسة والثقافة والدعاية في رسم صور وتشكيل اتجاهات الرأي العام نحو القضايا المختلفة. فلا تزال بعض وسائل الإعلام تنظر إلى المتلقي العربي نظرة (السجين السابق)، الذي لا يتعرض الى قناته، وهي تسير بهذا الافتراض لاغيةً الفهم الحقيقي والواقعي، الذي تسير بها عمليات التعرض إلى وسائل الإعلام المختلفة، فضائية أم أخرى مسموعة أم مقروءة من وجهة النظر الخاصة، نرى من المفيد أنّ تُراجع الملفات الإعلامية بشكل شامل ومعمق، وعلى أساس تفهّم جملة من اعتبارات التغيير منها: الحتمية التقنية، وشيوع الديمقراطية وحق الإنسان بحرية تداول المعلومات وإخضاع العمل الإعلامي للسلوك العلمي الميداني وللتنمية والتحضر.

التواتر الرقمي يزاحم الهوية... ويؤرجح المواطنة

ليس من باب الصدفة أو العجب أن يبدي الكثير من أهل الفكر والتاريخ، تخوفهم مما يجري في مسرح التناغم التقني، مع سوق الاتصال والمعرفة، وكانت تلك الخشية والتوجس منذ مطلع التسعينيات، حينما بدا التنشيط الفضائي على مستوى استخدامات الانترنت والعمل بالاستهداف عبر الفضائيات، وهو جزء من تسخين مرجل العولمة المتصاعد، تلك الدعوات والصرخات كانت بطبيعة الحال، وكما تعودنا أنّ نعدها نقصاً في مؤن البدائل، وردت فعل طبيعية على كل(وبالفطرة)، على أن نجعلها بارقة المفلسين والمتآمرين على التكنلوجيا والانفتاح، كما عدت في ورقات بحثية عدة، من أنّها الهزيمة الفكرية والمعرفية للنتاج العربي، الذي أصبح في حلبة حقيقية للصراع مع الغرب المتهيء.

كانت تلك ملامح واقعية وواضحة ومترقبة من قبل أهل الفكر والتربية والقانون والسياسية، ولكن وبذات العقلية التأجيلية، قد تعاملت مؤسسات التغيير[8] الاساسية مع هذا القادم، بجملة (نحن أهل الفكر والثقافة والقيم)، وعليه كان القادم أعتى وأكثر هولاً وخشية، مما كان المتوقعون من أهل التحسب والتخطيط البسيط. على الرغم من أن هناك أطروحات ترى (انتشار التجديد لا يحصل من الخارج نحو الداخل، عدا بعض الحالات التسلطية، بل من الداخل نحو الخارج، ذلك أنه لا يقوم على سيرورة استقبال سلبي، بل على ممارسة خيال ذاتي)[9].

8 - مؤسسات التغيير: وهي المنظومة التي ترتكز على التنشئة والتغيير في البنى السلوكية وتصون الاتجاهات والمرجعيات للأفراد والمجتمعات المحلية، بالشكل الذي يتماشى مع القيم والعادات والثقافة الاسلامية والشرقية، وتكون مصدر تغذية مستدامة للفرد والمجتمع ومنها (المؤسسة التربوية، ووسائل الاعلام، والخطاب السياسي، والمؤسسة الدينية، وقادة الفكر والراي).

ومنذ ذلك الحين كان الأدب السياسي والمعرفي الحديث تداول مصطلحات لغوية، استحدث دلالتها من اشتقاقات لغوية خاصة، وقد أسهمت وسائل الأعلام إلى حد كبير، بقدراته التداولية والتبادلية (Deliberation)، على نقل وتفصيل تلك المفردات، بل تكريس استخدامها العلمي تزاوجاً مع المعطيات الثقافية الأخرى عبر- ثقافة الصورة- والشكل- والسلوك، والذي في ظل العولمة استفردت به الولايات المتحدة الأميركية، باعتباره إحدى خيارات الوصول إلى (أن يكون القرن الواحد والعشرين أميركياً).

9 - مجموعة من المؤلفين: اشراف فرانك مرمييه : الفضاء العربي (دمشق: قدمس للتوزيع ،2003) ص15.

نعم أن العالم ينفتح على بعضه، وتزداد سرعة وفورية انتقال المعلومات وتتسع السوق وتزول وتتهمش الحواجز إزاء انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات والأفكار، ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه ما الذي يجري عولمته؟، ليس إلا ثقافة معينة بذاتها، مصحوبة بسلع وخدمات بعينها، مما يجعل مقولة (فرنسيس بيكون) (Francis Bacon) الشهيرة (المعرفة قوة) تلقي بضلالها على معترك الصراع الحضاري، إذ يرى إدوارد سعيد الخطوط العامة لهذا المعترك بالقول (أن النظام العالمي الذي ينتج الثقافة والاقتصاد والقوة السياسية جنباً إلى جنب مع (معاملاتها) العسكرية والسكانية، ليملك ميلاً لإنتاج صور عبر قومية خارجة عن القياس، تمارس الآن إعادة توجيه الإنشاء الاجتماعي والانتماء الوطني)[10].

ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه ما الذي يجري عولمته؟، ليس إلا ثقافة معينة بذاتها، مصحوبة بسلع وخدمات بعينها، مما يجعل مقولة (فرنسيس بيكون) (Francis Bacon) الشهيرة (المعرفة قوة) تلقي بضلالها على معترك الصراع الحضاري

10 - صباح الياسين، الإعلام والعولمة، في العولمة والمستقبل العربي، بيت الحكمة، سلسلة المائدة المستديرة (37)، بغداد، 1999، ص-28 29.

وانطلاقاً من مبدأ التدفق الحر للمعلومات، ترى الولايات المتحدة الأميركية أن دخول السلع الثقافية الغربية إلى شعوب العالم الثالث، سيمكنها في مدة لاحقة من الاعتماد على نفسها وبلورة إنتاجها المحلي، وأن المواد الثقافية والثقافات

عموماً، يجب أن تتنافس فيما بينها، مثلها في ذلك مثل السلع التجارية العادية في الأسواق الحرة، على أن تكون الغلبة للأصلح والأفضل، وتنطلق تلك الطروحات من الواقع السياسي والأيديولوجي والاقتصادي، الذي يحكم فكر الغرب من الهيمنة والسيطرة على الشعوب، ذلك أنّ مفهوم الهيمنة الاتصالية كما يعرفها (Boyed-Barrett،1977)، على أنها (العملية التي يخضع بموجبها نظام أو نظم الاتصال– من حيث الملكية– والبناء– والتوزيع والمضمون– لدولة معينة أو مجموعة من الدول لنفوذ وحفظ المصالح الاتصالية لدولة أخرى أو أخرى، من دون تأثير معاكس ومتوازن من الدولة التي خضعت للهيمنة)[11]، ويشير تنستال (Tunstall)، الى أن هيمنة وسائل الاتصال الأميركية تعود إلى أسباب متعلقة بطبيعة منتجاتها، والتي تنماز بانخفاض سعره وارتفاع جاذبيته، وفي الوقت نفسه قدرتها على مجاراة الأذواق الشعبية بشكل عام، الإضافة إلى القدرة الأميركية أو الانجلو– أميركية على استيعاب العملية الاتصالية–، بالأخص في مجال التلفزة، قد أدت إلى تسيد المنتوج الغربي دون سواه[12]، من خلال عامل الخبرة والاستثمار المالي الكبير، وأخطبوطية مراكز التأثير عبر العالم.

11 - محمد نجيب الصرايرة، الهيمنة الاتصالية: المفهوم والمظاهر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، ع2، مج18، 1990، ص132

12 - المرجع السابق نفسه، ص133.

لقد أضحت التكنولوجيا- لاسيما روافدها في الإعلام والمعلومات والاتصال- معرفة، والمعرفة شكل من أشكال التكنولوجيا، فإن التساؤل في التوزيع العالمي الجديد للمعرفة، يرتكز على القوة الماسكة للنظام العالمي- القطبية الجديدة- والمهيمنة على نمط العلاقات الدولية، والتي تؤسس لتراتبية جديدة، قوامها الأساس مدى احتكام هذه الدولة (أو المجموعة) أو تلك لناصية "تكنولوجيا المعرفة"[13] (أعتدةً ومضامين)، ومدى قدرتها على بناء منظومة "للرأسمالية الرمزية"[14]، تتجاوز منظومات إنتاج الثروات المادية واللامادية، التي كانت سائدة إلى حين نهاية سبعينات القرن الماضي.

13 - يحيى اليحياوي، في العولمة والتكنولوجيا والثقافة: مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة، دار الطليعة، بيروت، 2002.

14 - ورد هذا المصطلح كأساس تطبيقي للشعوب النامية، والتي تريد أن تركب موجة التكنولوجيا والحضارة، ليس على اساس موروثها الحضاري وقيمها، ونبهت الى التشتت المستقبلي فيما لو لم تبني لها رأسمالية رمزية، أو آفق جديد باتجاه تشكيل قوة معرفية من الرموز القابلة للتشبيك مع المعطيات الكونية الجديدة ينظر:

Vercellone. C, « La question du développement à l'âge du capitalisme cognitif », The Third World Forum, Forum du Tiers Monde, 2003.

نقلاً عن: يحى اليحياوي : العرب والتكنولوجيا والتوزيع العالمي للمعرفة (المقدمة) موقع المؤلف على شبكة الانترنت

ولما أضحت المعلومات والمعرفة مصدر القوة والسلطة، عند بواكير هذا القرن، فإن الوقوف من جديد عند الواقع المتردي لمنظومة العلم والتكنولوجيا بالوطن العربي،(لاسيما تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال)، إنما غرضه التدليل على المكانة المتدنية على مستوى بنية وإنتاج وتوزيع واستهلاك المعلومات والمعرفة. ذلك لأن التكنولوجيا انتاج معرفي واجتماعي وثقافي، يشمل الأفكار والمعتقدات والسلوك والتصورات والقيم، التي يستمدها الفرد من خلال تعامله مع الطبيعة والمجتمع، وعليه فأن التكنولوجيا قبل أنّ تكن آلة، فهي فكرة تولدت عن حاجة

أو رغبة اجتماعية في زمن محدد. وبالتالي فهي مصب عارم نحو كل ما ينتجه وما يعتقده وما يسلكه الفرد والمجتمع من نشاطات، وبذلك فالإنسان في ظل ذلك المشهد، يوسع مداركه ومن ثم سلطانه على البيئة، كما يرى ذلك (هاملتون Hamilton)، والتي حددها على أنها (الوسيلة التي بواسطتها يمكن للإنسان أن يوسع نطاق سلطته على ما يحيط به)[15].

(15) ينظر: فضيل دليو: التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال: المفهوم – الاستعمالات – الافاق (عمان :دار الثقافة ،2010) ص22.

لم يفرز الواقع ذلك ولا المكانة تلك، تعميقاً للفجوة الرقمية (الملازمة للتوزيع العالمي للتكنولوجيا) المتزايدة المد بين الدول المتقدمة والبلدان العربية، بل أفرزت معها تشوهاً أعمق على مستوى بنى التنمية الإنسانية العربية (وداخل البلد الواحد)، لا يتراءى لنا من سبيل لتجسيرها وردم هوتها إلا البدء في بناء منظومة علمية وتكنولوجية دامجة لكل البلدان العربية، على أساس التكامل بين من لديه المال فقط وبين من يمتلك قدرات بشرية، ترتكن في غالبها الأعم لسلك سبيل الهجرة للخارج[16].

16 - المرجع السابق نفسه

وخلاف ذلك التردي في مجال المشاركة الحقيقية والمتكافئة في مجال شغل حيز متكافئ أو لنقل معقول، من رمزية النطاق الفضائي وحزم المعرفة، التي كان من المفترض على العرب أنّ ينتجوا ما يؤهل ردم أو تخفيف صدمة التكنولوجيا على الواقع (السبيراني) المخزي، الذي يعتري توزيع معطيات المشاركة على مستوى اللغة أو كمية المعلومات أو نوعها أو استرجاعها، فالواقع العربي يشير الى الارتفاع الهائل في استهلاك منظومة المعلومات الوافدة، بكل صنوفها (العلمية والثقافية والترفيهية والإعلامية (مصادر الأخبار)، بالإضافة الى آلية تشغيل التكنولوجيا نفسها والمتعلقة بالبرامج أو تقنيات الصناعة السمعبصريات. ومن يتفحص مخرجات التعرض الاتصالي المتزايد للمتلقي العربي للوسائل الرقمية الجديدة (ووصول بعض فئاته الى حالات الادمان)، يرى أن هناك تدفقاً تأثيرياً في مجالات عدة منها:

1 - بحكم طغيان ثقافة الصورة واحلال الرمز الصوري محل الفكرة السطرية، كان الأفق الثقافي والامتداد المعرفي لا يشير الى اتساع وعمقية الاستخدام بحكم التواتر والاستمرارية تلك، أنما يشير الى تراجع قاموسية المتلقي العربي وتربية حس النقد والتحليل واستخدام رموز الذاكرة، سواء اكانت على مستوى الاتصال الشخصي أم على مستوى مخرجات الإعلام والصحافة بشكل خاص.

2 - تدفق المزيد من القيم والسلوكيات والانماط والمعارف، والتي بحكم الوفرة

غير المسبوقة اصابت العقل العربي (بثنائية التقاطع)، على مستوى التلقي ومن ثم التبني ومن ثم التغيير، أيَّ أن ما يجري تصديره من الأخر، وبالأحرى استهلاكه، ضمن مفهوم (التعّلم أو الاستطلاع أو التعّرف)، كان قد عمل مفصل وخطوة للتناشز مع الواقع الفعلي، وما تعمله الرسائل المستقبلة من رسم واقع افتراضي متخيل. هذا الواقع الافتراضي سيزيد ويراكم الهوة وعدم القبول، بما يجري على مستوى القيم أو الهوية أو ايَّ مرجعيات يمكن لها أن تدعم(عناد التغيير). فلا زال الشباب العربي يعيش في نشوة الضياع الإعلامي وأوجد له الشرعية في ذلك، عندما كشف أنّ معامل التغيير العربية والمحلية، لم تدخل الساحة لاحتوائه أو للتعبير عن حاجاته الاتصالية المتجددة والمتفاعلة مع حتمية التقانة الكونية.

3 - لازالت قنوات الإعلام العربية تجعل من السياسة مرادف للإعلام، وبذلك انطوى الخطاب السياسي على تلميع صورة من يحكم أو يقود السلطة، سواء أكانت الانظمة القديمة أم المنحدرة من ثورات التغيير الأخيرة. فمعظم مفاصل البرامج والنشرات الاخبارية واشكال التغطية والوصلات الحوارية، تميل الى المحادثة السياسية والصراع من أجل اثبات صحة وديمقراطية الفعل السياسي، أو صحية الخلاف ومقاربات الدستور...الخ، في الوقت الذي أهملت فيه الكثير من متطلبات التغيير البرامجية التي ينتظرها الشارع العربي، وما تعلق منها في الخطاب التربوي والتنموي والسلوك الديمقراطي في الحاضنة الاجتماعية.

4 - وبحكم تربع العرب على أعلى امتلاك لوسائل إعلام، سواء أكانت الفضائية منها أم المواقع الالكترونية أم الصحف، وأن عملية التمدد والتوسع والتخصص في فتح تلك المساند الاتصالية العالية الكلفة، والمنخفضة التأثير، يحتاج الى وقفة والى تساؤل: ما دواعي عمل أكثر من 400 قناة عربية مختلفة التوجه والنية والقوة والمصدر وبكلفة تشغيلية تتجاوز (10مليار$)، ماذا نريد بتلك الترسانة الاعلامية لهذا الجيل؟، أيَّ جمهور نخاطب؟، وهناك اسئلة فرعية أخرى على الجانب الفني والابداعي لا نريد أن تأخذ حيزاً أهم من العموميات، التي نحن في صدد رصدها وتحليلها، ومن ثم استخراج اشتغالاها وجدواها.

تربع العرب على أعلى امتلاك لوسائل إعلام، سواء أكانت الفضائية منها أم المواقع الالكترونية أم الصحف، وأن عملية التمدد والتوسع والتخصص في فتح تلك المساند الاتصالية العالية الكلفة، والمنخفضة التأثير، يحتاج الى وقفة

الواقع الافتراضي بديل للمواطنة

لا احد ينكر نعمة التكنلوجيا على بني البشر، ولا احد ينكر أن بعضاً من قوة الفرد– أيَّ فرد– تأتي من كم وكيف يتعامل مع التكنلوجيا، تلك الكلمة التي اختزلت واسعدت الكثير من مفاصل ومفردات صعوبات الطبيعة ومنها التواصل الإنساني، فلا يمكن بأيَّ حال مقارنة مهارات الافراد في التحكم بالمعرفة، كما كان قبل قرون أو سنين، الماكنة تدون ويختزل معها أقراص الذاكرة الإنسانية في الخزن والانتقاء ومن ثم الاستخدام، هذا الواقع الجميل العنيف بكل مصادره، قد أوجد لنا سُبلاً شتى لفهم العالم، والتطلع الى التنبؤ على وفق حزم المعلومات المجهزة التي تمطرنا بها قنوات نقل التكنلوجيا. وكانت النزعة الانسانية تميل ومنذ القدم الى تقصي الاخبار والمعلومات، وتتساءل عن مخرجات حدوث الظواهر... وهكذا تشكلت سيرورة الانسان كائناً اتصالياً، تعينه (الرمزية اللغوية) بأشكالها، ولم تتوقف ثنائية الانسان وحب الاستطلاع ولن تتوقف، وبذلك تؤشر تقنيات التواصل على أنها الأكثر فعلاً في نتاجات الانسان المعاصر، بحكم طابع الاثر الفوري التي تنتجه، جراء فعل التواصل– في المشاهدة أو القراءة أو الاستماع– وبذلك حينما نقول أن ثمة تلاقح وتزواج غير مسبوق، قد حدث بين انسان العصر الحالي وبين تكنلوجيا الاعلام والاتصال، لسنا نغالي أم نقول ذلك من باب الوصف.

وكانت النزعة الانسانية تميل ومنذ القدم الى تقصي الاخبار والمعلومات، وتتساءل عن مخرجات حدوث الظواهر... وهكذا تشكلت سيرورة الانسان كائناً اتصالياً، تعينه (الرمزية اللغوية) بأشكالها

فعلى مدى العصور، يتشعب هذا الهوس الاجتماعي، كما يترسخ الهاجس الفردي للإنسان بتقصي المعلومات، حتى باتت اليوم في عصرنا هذا المجموعة الاكبر من(الشاشات) في حياتنا اليومية، وذلك اختصارا للزمن المتراكم لتاريخ البشرية، حيث يتفاعل كل واحد منا بعشرات الشاشات في اليوم الواحد من قبيل (الاستشارة والفحص والمشاهدة والتشغيل)، من دون أنّ يفكر أو يشعر أو يخطط، ولا علاقة للعلم أو الأمية بموضوعة سيطرة الشاشات على واقع حياتنا اليومي، فالكل يعيش على ايقاع الشاشات، من شاشة التلفاز الى شاشة الهاتف النقال والى شاشة الكومبيوتر والانترنت والسيارة وساعة اليد والاي باد وشاشات الاعلان الطرقي،...الى أخره من شاشات الانشطة الاخرى كالمصارف والطائرات والصناعة والتجارة وغيرها من مفاصل حياتنا اليومية[17].

17 - رمزي ج.النجار: وجهة نظر وسفر: الإعلام ..التواصل ..الربيع العربي (بيروت : دار النهار ، 2012) ص15.

في ظل تلك الثنائية– ثنائية وسيلة الإعلام الفرد-، كان الانسان العربي في أعلى هرم التماهي مع تلك العلاقة، ليس بحكم الصدفة أو الحاجة، أنما بحكم البيئة العربية التي اثقلها كاهل السياسة والحروب والصراعات وهول احتلالات متعددة، ومن ثم السجن المعرفي التي قادته النظم السياسية، واجبرته على متنفس أوحد، وهي قنوات السلطة وشعارتها وبطولاتها، مما افرغت تلك العلاقة من أيَّ انتماء بين المحتوى الإعلامي ومخرجات استهلاكه، ونستثني ذلك مرحلة الستينات والسبعينات من القرن المنصرم، عندما كانت القومية العربية قد ارتفع صوتها بقيادة الراحل جمال عبد الناصر، وهي لحظة أمل ارادت عندها الشعوب العربية، أن تتكأ على هوية تخرجها من الصورة النمطية التي التصقت بها، والتي روجها الإعلام الغربي والإسرائيلي عبر صنوف الإعلام المؤثر آنذاك (كالسينما، والمسرح، والكتب، والبرامج التلفازية، وافتتاحيات الصحف الكبرى في أميركا وبريطانيا)، وقد نجح الى حد كبير في رسم صورة نمطية متدنية على طريقة تفكير العرب وقدراتهم وطبائعهم نحو الأخر. وكان المد الإعلامي في أبان النشاط الستيني والسبعيني للإعلام العربي يرتكز على صراع الوجود مع اسرائيل، والاتكاء على عبور قناة السويس المصرية وانتصار العرب في حرب التحرير 1973، وقد استطاع الإعلام العربي الى حد كبير من أنّ يطيح بشعور الاستكانة، وفقدان الأمل الذي كان يلف الجماهير العربية بعد النكسة، ومتغيرات الحرب الباردة التي كانت رحاها تدور بين الروس والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. عند ذلك تراوح تأثير وسائل الاعلام العربية على متغير المواطنة، باعتباره ليس القيمة الحقيقية للمواطن، بقدر ما كان الحاكم أو القائد والذي بأذياله سترتبط المواطنة، هذا الارتباط العجيب الذي حكم العرب ومواطنتهم وانتمائهم على الاقل في حدود الحاضنة السياسية والشؤون العامة، بدأت ملامحه تظهر حينما اكتشفت بعض الشعوب العربية انها كانت تعيش فكر الاساطير وميثولوجيا عقيمة، وأنها خطابات الزعماء والاحزاب والمصلحين ومن يتربع عن عرش التأثير كانوا مجرد دعاة وحماة لأشخاص ولظرف، وأنّ ماضي الجهد الاعلامي ليس مواطنياً بامتياز، ولا يتعلق بثقافة وهوية وتنمية شعب، بقدر ما اعلام يبرر بقاء الحكام وترسانتهم السياسية، كما كان ذلك في العراق، وليبيا وتونس ومصر ودول الخليج وبلدان أخرى.

وأنّ ماضي الجهد الاعلامي ليس مواطنياً بامتياز، ولا يتعلق بثقافة وهوية وتنمية شعب، بقدر ما اعلام يبرر بقاء الحكام وترسانتهم السياسية، كما كان ذلك في العراق، وليبيا وتونس ومصر ودول الخليج وبلدان أخرى.

وعلى الرغم من المواطنة والهوية مصطلحان غير ممسوكان للقياس والمناقشة، في ظل مجتمعات ساكنة وغير متغيره، إلا أنهما يكشفان عن نفسيهما، في حالات التغيير أو الانتقالات الكبرى كتغيير بنية النظام، أو الانتفاضات الشعبية أو الدراسات الميدانية الكبرى، وترتبط المواطنة والهوية الوطنية بمؤشرات لطبيعة النظام السياسي وهيكل عمله من معايير الحكم الصالح، هذا الأخير ينتج لنا بالضرورة حزمة من منشطات تدعم المواطنة وتصونها وتجذرها وجدانياً وإدراكياً، ولو عدنا الى معايير الحكم الصالح نراها ربما بعيدة أو على الأقل بعضا منها، يقترب الى الاستحالة في حالة تراكم من يحكم، في ظل نظم سياسية، عرفت كيف تبرر بقاءها، على أنها سلطات انقاذ أو رجال مرحلة، ومن تلك المعايير للحكم الصالح[18]:

- وجود شرعية للسلطة نابعة من سلطة الشعب.
- وجود المواطنين في قلب عملية صنع القرار.
- وجود براج مركزها المجتمع وتقوم على الإصغاء للمواطنين.
- التكيف السريع من قبل الإدارة العامة مع حاجات المواطنين في تحديد التمويل العام واتجاهات إنفاقه. وقد تم استنباط من هذه المقومات الأساسية الأربع معايير تشكل مؤشرات على صالحية الحكم، وتتوزع هذه المعايير بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، ومن أمثلة هذه المعايير: سيادة القانون- تحقيق حاجات الجمهور- المساواة- المصلحة العامة- حسن الاستجابة- الرؤية الاستراتيجية- المشاركة- الفصل المتوازن للقوة بين السلطات.

ولكن المشهد العام في ظل تلك المعايير، ينبئنا بأنّ العلاقة بين الإعلام وبين محددات الحكم الصالح، وبالتالي الديمقراطيات الناشئة والواثقة لا يمكن أن تُبنى إلا في ظل خسائر جسيمة من قبيل الزمن والتناحر، وضياعات الهدف، والتخبط في ايجاد رؤية حقيقية لما يريده الطرفان– الحكومات والرأي العام– فالإعلام بمؤسساته وعقلياته المنسلخة في الأغلب الأعم من تقاليد صحافة السبعينيات والثمانينيات، أبقت لنفسها ملامح قوة المركز– والمركز هنا– من يحمل القرار والسلطة، متناسية الكم الهائل من التأثير في ميادين سوق الاتصال والمعلوماتية، التي يساهم بها الرأي العام بعدما أتاحت له التكنلوجيا، إنّ يحرر ويساهم وينتج كما لو كان مؤسسة بحد ذاتها.

18 - ينظر تفصيلاً في :

كامل القيّم: وسائل الاعلام والهوية الوطنية :في كتاب المواطنة والهوية العراقية عصف احتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع،2011) ص ص -211 2014

إنَّ المشكلة الكبرى في الإعلام العربي لا تتجلى فقط في مهارات المسح الاجتماعي والدولي والاقليمي للشؤون العامة (خرائط الانتقاء)، بل والأخطر هو الجمود في التماهي مع متلقي نشط وعنيد ومتمكن الكترونياً، وبالتالي كانت حدود التأثير باهتة وضعيفة، ليس على مستوى التثوير أو نقل الأحداث أو استخدام رموز التحريك للشارع العربي، بل نتحدث عن استحكامات وبلورة فكر جديد وتنظيف جديد، من الممكن للإعلام بمؤسساته العربية أنّ يوضح الصورة، ويرسم حدود واضحة للهوية الجديدة، لشباب ينشدون الخير والتغيير في بنى السياسة والاقتصاد والثقافة.

والفشل الإعلامي في اللحظة التاريخية الكبرى التي نعول عليها، قد يقود العرب الى مزيد من التيه، بدأ من الهوية وأنتهاءً بتأرجح المواطنة، بعد أنّ يهرب وتهرب منه وسائل الإعلام، كونها من دون فحوى أو مضمون يعصف بالمتلقي بعد التغيير، والمشهد الذي نتأمل منه أنقلاباً في مستوى الفكر والتوجه والاساليب والنظريات وطرق الاستمالة المختلفة، حتى يمكن لها أنّ تكون بمستوى ميادين التحرير الذي رسم للشباب العربي أفق جديد وهوى جديد، إساسه الاحساس بالانا المجتمعية وليس السياسية.

والفشل الإعلامي في اللحظة التاريخية الكبرى التي نعول عليها، قد يقود العرب الى مزيد من التيه، بدأ من الهوية وأنتهاءً بتأرجح المواطنة

أن الانقلاب الكبير الذي حصل في طاقات الشباب العربي والذي سيحصل بالضرورة، لا يمكن أن يُطفأ أو يذوب في متاهات السياسات وتشكيلاتها ومشكلاتها، وبالتالي يمكن أن تفلت منا تلك الجذوة الرائعة، التي غدت فرصة كبرى لتوحيد النفوس، وللإشعال منار المواطنة على أعلى مرتفع، والمواطنة هنا ليست بالضرورة تلك (للوطن- القطر)، بقدر ما تكون للواقع الشامل لأزمة العرب مع الدور والهوية والواقع والمستقبل، هل يمكن للإعلام أن يكون جارفاً لبلورة هوية جديدة للشباب العربي، هل للمواطنة المتجزئة أن تصنع مشتركات كبرى، أبطالها(أحداث التغيير، الإعلام، تغيير النظم السياسية، إعادة النظر في خريطة التفكير مع مشكلات العرب الكبرى).

هل نحن إزاء هوية جديدة ومواطنة تسمو على الاثنية، والمناطقية، والحزبية، واسقاطات التاريخ؟ هل سيغدوا التاريخ مشكلة أم حل؟، هل نستطيع الاحتفال بعرس جديد لبطل جديد اساسه واقع المواطنة المنظم، والهوية المتخمة

بالفعل– كما فعلت أوربا– هل نستغل الفرصة لإعادة أعمار العقل والتوجه والتربية وتشكيل الصورة الذهنية المنتجة، على حساب طغيان– صورة النمط المتعثر–، تلك التساؤلات الكبرى تلقي بظلالها على طاولة واقع ينتظر مستقبل نحن إعلامياً نتخوف منه.

وعليه ومن أجل تنظيم المدخل الاتصالي الفضائي للعرب، بشرعية علمية تديم وتدعم وتصنع يافطة جديدة، للتأثير على دواخل افراده، وعلى مساحات الرأي العام الدولي، يتطلب الأمر الآتي:

1 - تأسيس مجلس عربي للإعلام يعيد تنظيم وتوجيه المضمون الإعلامي العربي، بما ينسجم مع المتغيرات التي عصفت بالشارع العربي، يكون اساسه رسم استراتيجيات الواقع العربي وأولوياته إعلامياً على إساس(المواطنة، والذات الثقافية)، نظام مراقبة للشأن الإعلامي العربي، وإقرار برتوكول أخلاقي للقنوات الفاعلة والعالية التأثير، في نبذ التحريض والانا الدينية والمذهبية والاخلاقية التي يعج بها الفضاء العربي.

2 - على الحكومات التي تكونت بالطقس الديمقراطي، إنّ تتصالح مع وسائل الإعلام وتعترف(تشريعياً) بدورها الجديد في تنوير الرأي العام، واحقاق مسؤوليته في الكشف والمساءلة والتقصي، في مزالق الزلل والفساد والتعسف ومراقبة السلطات الثلاث.

3 - إلزام المؤسسات الاعلامية (الممولة والمملوكة) من شخصيات أم أحزاب أجنبية أم عربية، على اعطاء حصة برامجية لمتغير(الهوية والمواطنة والتربية الديمقراطية وحقوق الانسان والطفل والمرأة)، كونها عِماد التغيير وبوصلة صحية المجتمعات الناشدة للتحضر والمجتمع المدني.

4 - انشاء مراكز ابحاث وطنية أو عربية تقوم بتحليل ورصد الظواهر الإعلامية والمهارات وبنية التلقي الإعلامي، والتزود بترسانة من المؤشرات، التي من الممكن أنّ تعّدل مسار العلاقة بين المجتمعات العربية والإعلام المحلي أو الوافد.

5 - اعادة النظر في مناهج تدريس الإعلام والسياسة والاقتصاد بشكل جذري، بالشكل الذي يتماشى مع متطلبات العصر وفروضه الالكترونية والنزعة الى الكونية العلمية.

6 - رسم خارطة طريق عربية لإعلام الطفل العربي، تحت مظلة تكنلوجيا المعلومات والاستقبال الرقمي، وتواتر حزم الأفلام والمسلسلات والأغاني والبرامج التي تثير ما تثير من ضرر ثقافي ونفسي واجتماعي.

7 - فضح ومعاقبة الفضائيات وقنوات الإعلام الأخرى، التي تزحف ضد تيار الوحدة الوطنية، والتجديد، والعمل على حجبها، بّعدها أداة تخريب وتسميم ثقافي للمواطن العربي والاسلامي.

8 - استغلال الفضاء ونعمته وتقنياته في تعديل صورة العرب والمسلمين، من خلال العمل على ترميز خطاب دولي، يليق بدور العرب كأمة محبة وسلام وتحضر، مما يجعل الصورة النمطية التي تبنتها اسرائيل والدول الغربية طوال العقود الماضية، هشة وغير واقعية.◆

صدر حديثاً عن مركز حمورابي:

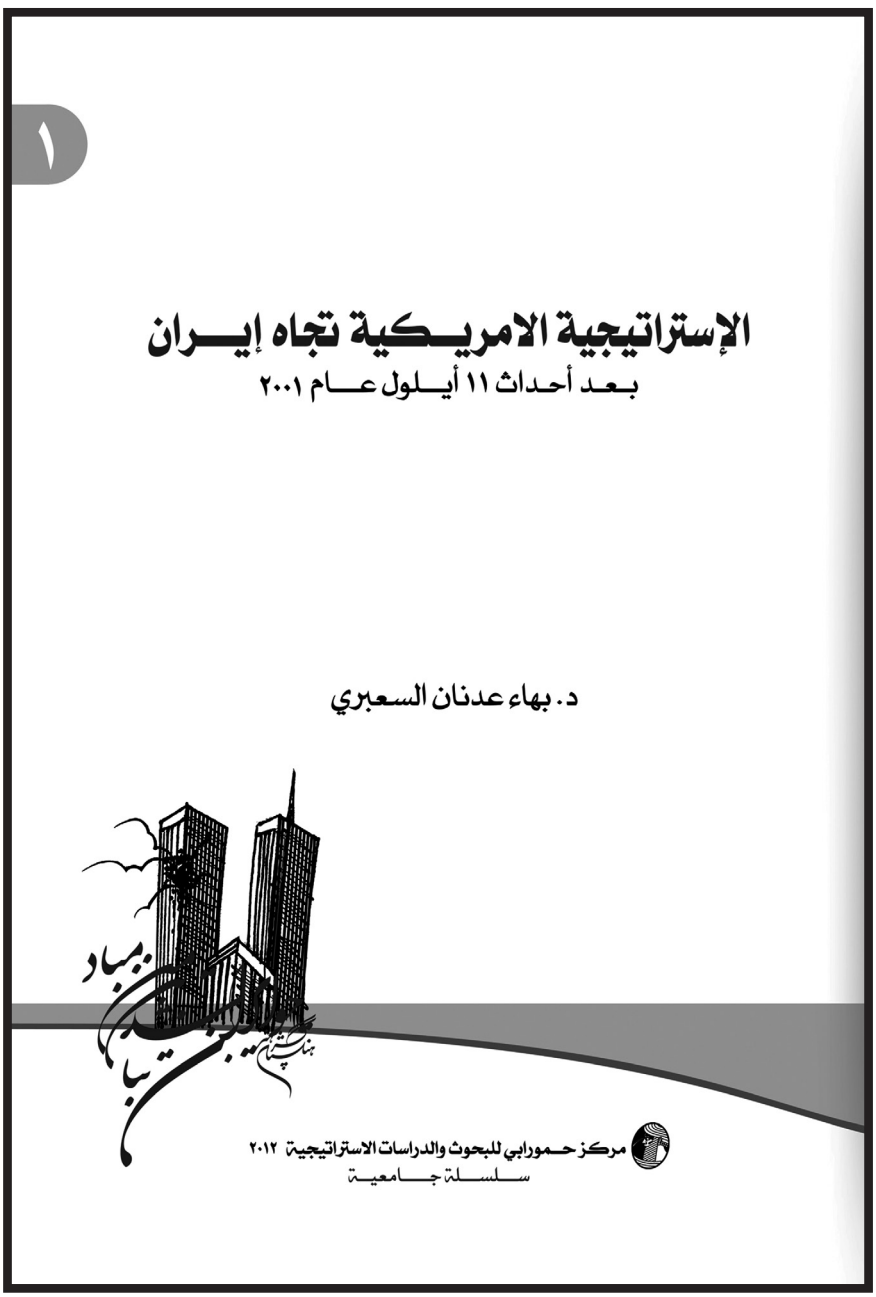

الغاز الطبيعي: وخرائط الصراع العالمي على الطاقة

د. كامل وزنة

اكاديمي* وباحث من لبنان

*أستاذ الاقتصاد / الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا

مقدمة

إن الصراع على الطاقة هو السبب الأبرز لما يشهده العالم اليوم من نزاعات وحروب.وبسبب اكتشاف كميات كبيره من النفط والغاز في منطقة آسيا الوسطى حاولت الولايات المتحدة الأميركية التمركز في اذربيجان وجورجيا وتركمانستان لتكون قريبة من مصادر الطاقة العالمية. وتحوي الدول المحيطة ببحر قزوين- بحسب وزارة الطاقة الأميركية- (270 مليار برميل) من النفط أو حوالي خمس احتياطات العالم الإجمالية المؤكدة من البترول... وحوالى (450 تريليون قدم مكعب) من الغاز الطبيعي اي ما يمثل1/8 احتياطات الغاز في العالم.

ويحتل بحر قزوين أهمية بالغة في سياسات الحكومات الغربية من أجل سلامة خطوط الإمدادات النفطية وأمنها ، فالجغرافيا المعقدة لبحر قزوين تفرض مرور انابيب النفط في البلدان المجاورة بما فيها روسيا وايران. وقد أفصحت أميركا عن الهدف من وراء تواجدها في منطقة بحر قزوين في تقرير صادر عن الكونغرس في نيسان 1997 وفيه:أن "الولايات المتحدة كمستهلك رئيس للنفط لها مصلحة مباشرة في تعزيز امدادات الطاقة العالمية وتنويعها" لسببين[1]:

1 - اقتصادي لتأمين مصادر طاقة بديلة.

2 - أمني يتمثّل بإجراء وقائي احتياطي في حال انقطاع شحنات النفط من الخليج.

1 - الحروب على الموارد والجغرافيا - مايكل كلير - دار الكتاب العربي 2002 ص 70.

وتسعى أميركا للسيطرة على مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين عبر مد أنابيب للنفط والغاز من تحت مياهه باتجاه جورجيا وتركيا الحليفتين لها، ثم الى دول أوروبا، مما يجعلها تسيطر على خطوط امدادات الطاقة. وفي حين سينخفض انتاج المناطق النفطية مع مرور الوقت بسبب الاستهلاك المتزايد للطاقة في أميركا، ويُتَّوقع أن ترتفع كمية هذا الانتاج في بحر قزوين عام 2020 الى 6 مليون برميل باليوم[2]".

وتسعى أميركا للسيطرة على مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين عبر مد أنابيب للنفط والغاز من تحت مياهه باتجاه جورجيا وتركيا الحليفتين لها، ثم الى دول أوروبا

وعلى وفق وزارة الطاقة الأميركية "فإناذربيجان وكازاخستان وتركمانستان واوزبكستان مجتمعة تمتلك احتياطيات ضخمة من الغاز، وبما يزيد عن الاحتياطات المجتمعة للولايات المتحدة وكندا والمكسيك. لذلك تسعى أميركا للسيطرة على الممرات والمضايق العالمية مثل قناة السويس ومضيق هرمز وباب المندب والبوسفور وقناة بنما. ويمر خلال هذه المضائق والممرات 30 مليون برميل نفط يومياً. ويعتقد استراتيجيون أن من يسيطر على النفطوالغاز وطرق توزيعها سيحكم العالم.

2 - الحروب على الموارد و الجغرافيا - مايكل كلير – دار الكتاب العربي 2002 ص 65.

Source:http://www.david-sadler.org/pages/obx/ukraine.htm.

Key Central Asian Natural Gas Data, 2010

Units = trillion cubic feet (tcf)

	Reserves	Production	Exports to EU
Azerbaijan	44.9	0.5	0.0a
Kazakhstan	65.2	1.2	0.0
Turkmenistan	283.6	1.5	0.0
Uzbekistan	55.1	2.1	0.0
TOTAL	448.8	5.3	0.0

Source: BP Statistical Review of World Energy 2011, pp. 20, 22, and 28.

وقد استطاعت روسيا أن تبني اقتصادها معتمدة على ارتفاع اسعار النفط، بحيث أن الاقتصاد الروسي بدأ بالتحسن والنمو منذ عام1999، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي المتحقق للسنوات (1999-2007) 6.8 %

Year	Real GDP Growth	Consumer Price Index	Average real wages	Real personal disposable income	Unemployment rate
1999	6.4	85.7	-32.2	-8.8	12.6
2000	10.0	20.8	18.0	11.3	10.5
2001	5.1	21.5	19.9	8.7	9.0
2002	4.7	15.8	16.2	9.7	8.1
2003	7.3	13.7	9.8	13.5	8.6
2004	7.2	10.9	10.3	8.6	8.2
2005	6.4	12.7	12.6	11.5	7.6
2006	6.7	9.7	14.4	10.2	7.2
2007	8.1	9.0	16.2	12.0	6.2

Source: Economist Intelligence Unit60 [3]

لقد عززت روسيا أيضاً علاقاتها مع ايران في السنوات الماضية، عن طريق المساهمة في المشاريع النووية الايرانية والعمل المشترك للتأثير في الأسواق النفطية،إذ تمتلك الدولتان نصف احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، ويرى مراقبون غربيون أن أي خطوة لإنشاء منظمة للغاز الطبيعي بين ايران وروسيا، قد ينتج عنها ترتيبات جديدة، تعيد صياغة التحالفات الاستراتيجية والاصطفافات فضلاً احداث ارباك في اسواق الطاقة.

3 - CRS Russia's Economic Performance and Policies and Their Implications for the United States

May 30, 2008 William H. Cooper

وتكافح روسيا للحصول على موافقة دول حوض بحر قزوين لتنفيذ مشاريع امداداتها النفطية والتي تضمن دور مرافئها في تصدير الطاقة للدول الأوروبية المجاورة كأوكرانيا وبلغاريا وغيرهما. وفي هذا المجال، توصل زعماء روسيا وتركمانستان وكازاخستان، الى أتفاق لتمديد أنابيب للغاز الطبيعي،مما يوسع سيطرة موسكو على القسم الأكبر من الطاقة المصدرة عبر آسيا الوسطى، من خلال تحكمها بخطوط الانابيب.

ويتضمن الاتفاق الثلاثي بناء أنابيب للنفط بمحاذاة بحر قزوين لنقل الغاز التركماني الى الأسواق الغربية، عبر كازاخستان وروسيا، ما يوجه صفعة للولايات المتحدة والأوروبيين على حد سواء، إذ يحاولون تأمين منافذ مستقلة لطاقة الشرق الاوسط، بعيداً عن النفوذ الروسي.

وتعتمد غالبية دول أوروبا كثيراً على استيراد الطاقة، والمعروف أن أوروبا تستورد حالياً أكثر من 50 في المئة من احتياجاتها للطاقة. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم الى 70 في المئة عام 2030 بحسب دراسة للكونغرس.[4]

4 - CRS report for Congress – pg The European Union's Energy Security Challenges, Paul Belkin January 30, 2008

وتحتاج الدول الاوروبية الى 25 في المئة من الطاقة الروسية، فيما تستورد ألمانيا لوحدها 32 في المئة من طاقتها من روسيا، وعلى هذا الأساس حذرت دراسة للكونغرس من أن التقارب الروسي– الألماني، قد يضعف مساعي كل من الولايات المتحدة وأوروبا الى تطوير مصادر الطاقة والبحث عنها في روسيا وغيرها.

وقد حَّذر مسؤولون أمريكيون من توجه ألمانيا نحو الاعتماد شبه الكلي على الطاقة الروسية وابتعادها عن حلفائها الغربيين، مما يهدد نصيب الشركات الأميركية التي تعودت على جني الأرباح الكبيرة من شركات النفط والغاز الطبيعي.

وقد عدّ الرئيس بوتين أن الولايات المتحدة "تستخدم عبارات ديمقراطية، بهدف اعادتنا الى الماضي الذي شهد نهب ثرواتنا وحرماننا من استقلالنا الاقتصادي والسياسي

وتتعامل الإدارة الأميركية مع روسيا باعتبارها دولة من دول العالم الثالث، بحيث تتهم الحكم في روسيا بأنه يتعارض مع مبادئ الديمقراطية، وقد عدّ الرئيس بوتين أن الولايات المتحدة "تستخدم عبارات ديمقراطية، بهدف اعادتنا الى الماضي الذي شهد نهب ثرواتنا وحرماننا من استقلالنا الاقتصادي والسياسي"[5].

5 - واشنطن بوست ، 18 شباط 2006.

وهذا ما يدفع صناع السياسة في العالم الدولي والعربي والأوروبي، الى إعادة حساباتهم الدولية واعتقادهم بأنَّ الحرب الباردة الثانية قد بدأت، ولاسيمَّا أن الأميركيين لم

يخفوا في تصريحاتهم التغيرات المقبلة،إذ دعا وزير الدفاع الأميركيالسابق، روبرت غيتس- أمام اللجنة العسكرية في الكونغرس- الى زيادة الميزانية العسكرية كي تتمكن القوى الأميركية من خوض حرب واسعة، وأنه يمكن اضافة روسيا والصين كعدوين محتملين على اللائحة التي تضم إيران وكوريا الشمالية.

أمن أمدادات أوروبا من الطاقة: الفرص والتحديات لإمدادات الغاز وتنويع مصادره

تعد أوروبا مستهلكاً رئيساً للطاقة، وتواجه تحديات ومخاطر كثيرة،ولاسيما إذا نظرنا إلى المستقبل. ومن هذه التحديات صعود اقتصادات ناشئة بسرعة في آسيا مثل اقتصاد الصين والهند، وحاجة تلك الدول لكميات أكبر من الغاز: فهذه الدول في آسيا تُعد منافساً قوياً لأوروبا في بحثها عن مصادر جديدة للغاز الطبيعي والطاقة. فضلاً عن عدم الاستقرار في الدول المصدرة للطاقة، مثل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،إذ تندلع ثورات وانتفاضات شعبية. ومن التحديات ازدياد الحاجة لتغيير أنواع من الوقود المضر بالبيئة متل الفحم والطاقة النووية، واستبداله بالغاز الطبيعي الذي يُعد أقل ضرراً على البيئة. ويجب التحول إلى الغاز للوفاء باحتياجات سياسة تغيير المناخ والتقليل من الغازات المنبعثة إلى الفضاء،والتي تتسبب في ثقب طبقة الأوزون وتعديل المناخات في العالم. ونتيجة لهذه التحديات، تُعد الإمدادات الكافية من الغاز الطبيعي نقطة اهتمام مركزي للأمم الأوروبية.

إذ تصدر روسيا (34%) من احتياجات أوروبا من الغاز. وبسبب ازدياد استهلاك أوروبا من الغاز، ونقص الإنتاج الإقليمي والمحلي، سيزداد اعتماد أوروبا على روسيا في استيراد الغاز الطبيعي

ومن أهم النقاط في استراتيجية الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي، التحول لاستعمال أكبر للغاز الطبيعي نظراً لتأثيره الأخف على البيئة وللتوفير في كلفته الاقتصادية، وتُعد روسيا أهم المصدرين للغاز الطبيعي إلى أوروبا. إذ تصدر روسيا (34 %) من احتياجات أوروبا من الغاز. وبسبب ازدياد استهلاك أوروبا من الغاز، ونقص الإنتاج الإقليمي والمحلي، سيزداد اعتماد أوروبا على روسيا في استيراد الغاز الطبيعي. ومن مصلحة أوروبا البحث عن مصادر أخَر للغاز الطبيعي، وتنويع مصادر الاستيراد كي لا تبقى أسيرة لإمدادات من دولة واحدة. ولكن يبدو أن دول أوروبية عديدة غير مكترثة، ولا تود استبدال المصدر الروسي للغاز الطبيعي. ولكن دولاً أوروبية أخَر تسعى لتنويع مصادر الغاز لخوفها من تهديدات مستقبلية بتوقف إمدادات الغاز الروسي لأسباب مختلفة.

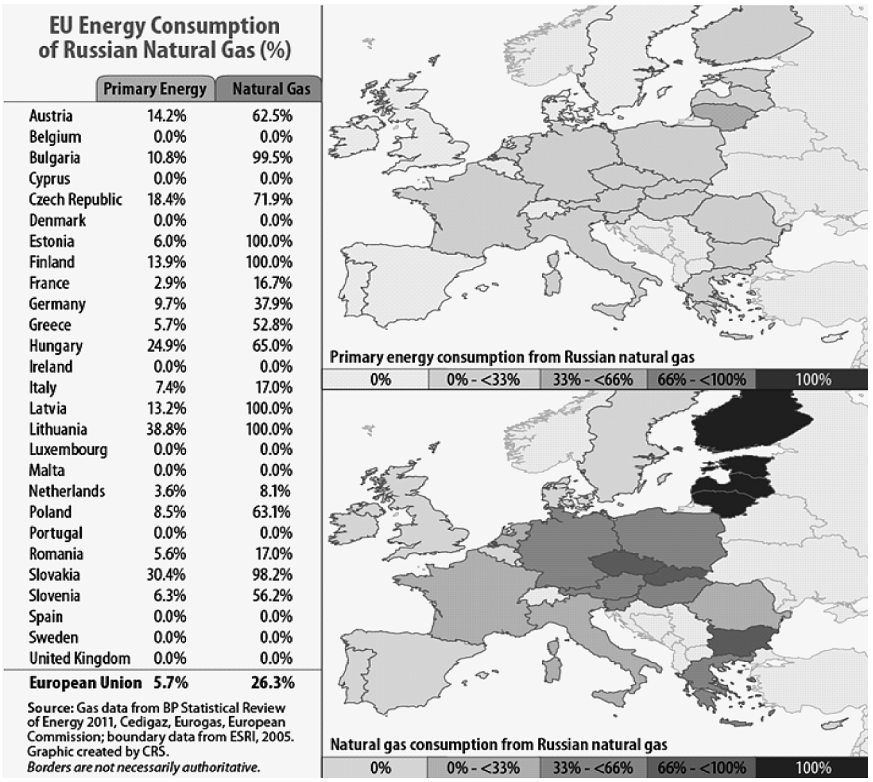

EU Energy Consumption of Russian Natural Gas (%)

	Primary Energy	Natural Gas
Austria	14.2%	62.5%
Belgium	0.0%	0.0%
Bulgaria	10.8%	99.5%
Cyprus	0.0%	0.0%
Czech Republic	18.4%	71.9%
Denmark	0.0%	0.0%
Estonia	6.0%	100.0%
Finland	13.9%	100.0%
France	2.9%	16.7%
Germany	9.7%	37.9%
Greece	5.7%	52.8%
Hungary	24.9%	65.0%
Ireland	0.0%	0.0%
Italy	7.4%	17.0%
Latvia	13.2%	100.0%
Lithuania	38.8%	100.0%
Luxembourg	0.0%	0.0%
Malta	0.0%	0.0%
Netherlands	3.6%	8.1%
Poland	8.5%	63.1%
Portugal	0.0%	0.0%
Romania	5.6%	17.0%
Slovakia	30.4%	98.2%
Slovenia	6.3%	56.2%
Spain	0.0%	0.0%
Sweden	0.0%	0.0%
United Kingdom	0.0%	0.0%
European Union	**5.7%**	**26.3%**

Source: Gas data from BP Statistical Review of Energy 2011, Cedigaz, Eurogas, European Commission; boundary data from ESRI, 2005. Graphic created by CRS.
Borders are not necessarily authoritative.

Source: CRS Graphics compiled this graphic

ولكن روسيا ليست غافلة عن حماية حصتها من الغاز المصدر إلى أوروبا، فقد حاولت روسيا وشركة غاز بروم المملوكة للدولة الروسية، إفشال أي محاولة أوروبية لاستيراد الغاز من دول أخَر. فقد حاولت روسيا إقناع الموردين للغاز (في وسط آسيا)، بعدم المساهمة في المشاريع والخطط الأوروبية لاستيراد الغاز من آسيا الوسطى. كذلك قدمت روسيا اقتراحات لمشاريع أنابيب تنافسية، وعرضت إشراك شركات أوروبية في إقامة هذه المشاريع. وأثارت روسيا اهتمامها بالبيئة والمناخ في محاولة لثني الدول الأوروبية عن استخدام بدائل غير تقليدية للغاز الطبيعي.

أما الإدارات الأميركية فهي تنظر إلى أمن إمدادات أوروبا من الطاقة،بذات النظرة إلى أمر من أمور أمنها القومي. فقد شجعت أوروبا على تنويع مصادرها من الغاز الطبيعي

أما الإدارات الأميركية فهي تنظر إلى أمن إمدادات أوروبا من الطاقة،بذات النظرة إلى أمر من أمور أمنها القومي. فقد شجعت أوروبا على تنويع مصادرها من الغاز الطبيعي، سواء من خلال

مشروع أنبوب نابوكو للغاز، أو من خلال ممر أوروبي جنوبي للغاز من شمال أفريقيا. ولقد نظرت إدارة بوش إلى الموضوع من الناحية الجيوبوليتيكية، وانتقدت روسيا لاستعمالها إمدادات الطاقة وسيلة سياسية للتأثير على البلدان الأُخَرى. إما إدارة أوباما فقد دعت إلى تنويع مصادر الطاقة، ولكنها لم تنتقد بصراحة اهتمامات روسيا الإقليمية،وذلك كي لا يؤثر ذلك على إعادة تسوية علاقتها مع موسكو.

إنَّ الاتحاد الأوروبي مؤلف من 27 دولة، ويُعد أكبر مستهلك للغاز الطبيعي ومستورد له لعدة عقود. وقد تناقص إنتاج أوروبا من الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة، وكذلك ازداد استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا، لأنه من أفضل مصادر الطاقة بالنسبة الى السعر والبيئة. وقد ازداد اعتماد أوروبا على الغاز الطبيعي المستورد، سواء على شكله الغازي من خلال أنابيب، أو على شكل غاز مسال مشحون بواسطة البحر.

وروسيا هي المصدر الرئيس للغاز الطبيعي إلى أوروبا من خلال شبكات من الأنابيب، وتأتي بعدها النرويج ثم الجزائر. والغاز الطبيعي يُعد سلعة حيوية إقليمية لا سلعة دولية، مثل النفط إذ تشكل كلفته الإجمالية ثمنه في أرض المصدر،يزاد عليها أجرة نقله بواسطة الأنابيب. فإذا كان البلد المستورد للغاز الطبيعي قريباً إلى بلد المصدر، كان سعر الغاز في البلد المستورد أقل. وإذا مرت أنابيب الغاز في عدة دول، فإن الدول التي يمر بها الغاز تستوفي ضريبة على مرور الغاز في أراضيها، مما يرفع الثمن الإجمالي للغاز المصدر إلى دولة ثالثة أو رابعة.

وتتأثر الدول التي تستورد الغاز عن طريق مرور الغاز بدول أخَر، إذا حدثت مشاكل سياسية أو اقتصادية بين دولة المصدر ودول الترانزيت ودولة الاستيراد، مما يهدد بانقطاع مرور الغاز أو ارتفاع ثمنه. ومعظم الغاز الروسي المصدر إلى أوروبا يمر بدولتين هما: بيلاروسيا وأوكرانيا. وبسب العلاقات الهشة والعدائية أحياناً بين موسكو وكييف ومينسك، حدث انقطاع للغاز المصدر إلى أوروبا في الأعوام 2000و 2006 و2009. وقد تأثرت بهذا الانقطاع دول في أوروبا الشمالية والشرقية أكثر من غيرها بسبب اعتمادها كلياً على الغاز الطبيعي الروسي.

وقد أبدت موسكو ميلاً لاستغلال مواردها الطبيعية، ولا سيما الغاز الطبيعي، للتأثير على السياسة في الدول الأوروبية. ولذلك أحست كثير من دول أوروبا، بأنها مهددة في سياستها واقتصادها، إذا استمرت بالاعتماد على مصدر واحد للغاز

الطبيعي، وهو المصدر الروسي. لذلك فكرت كثير من الدول، ومنها الولايات المتحدة، بإيجاد حلول للتقليل من اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسي المار في أوكرانيا وبيلاروسيا.

وقد سعت دول من مثل المانيا لإيجاد حلول خاصة بها، وإن عارضت ذلك الولايات المتحدة، فقد "دعمت المانيا قرار بناء خط أنابيب المجرى الشمالي والذي يربط المانيا بروسيا مباشرة،لكونها تُعد أكبر مستورد للغاز الطبيعي من روسيا. وتعهدت روسيا ببناء خط أنابيب المجرى الجنوبي الذي يربط روسيا ببلغاريا وهنغاريا. وهذان المشروعان للأنابيب لا يمران بدول وسيطة مثل أوكرانيا وبيلاروسيا، ولا بدول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل بولندا وليتوانيا اللتين تعدان أقل تأثراً بالسياسة الروسية، ويمثل هذان الخطان من الأنابيب منافساً لخطوط أنابيب تسعى دول الاتحاد الأوروبي لإقامتها"[6].

وقد سعت دول من مثل المانيا لإيجاد حلول خاصة بها، وإن عارضت ذلك الولايات المتحدة، فقد "دعمت المانيا قرار بناء خط أنابيب المجرى الشمالي والذي يربط المانيا بروسيا مباشرة،لكونها تُعد أكبر مستورد للغاز الطبيعي من روسيا

إن افتتاح خط الأنابيب الشمالي واقتراح بناء الخط الجنوبي يُعد تحدياً لأوروبا في سعيها لتنويع مصادر الغاز الطبيعي. وقد أبدت روسيا الرغبة للحفاظ على إمساكها بسوق الغاز في أوروبا. وبينما تجادل ألمانيا بأن خط أنابيب الشمال يقوي الأمن الأوروبي لتوفيره ممراً بديلاً للغاز الروسي الذي يمر بأوكرانيا، يُعارض عددٌ من دول السوق الأوروبية من مثل بولندا وليتوانيا، تعارض إنشاء خط الأنابيب الشمالي. وتتساءل عن جدوى الاعتماد على روسيا كمورد للطاقة. ويقول بعض النقاد إن المشروعين الشمالي والجنوبي قد يعطيان موسكو قوة سياسية إضافية في التعامل مع الدول التي لم تمر خطوط الأنابيب في أراضيها.

وكرد من قبل الاتحاد الأوروبي على الخوف من الاعتماد على الغاز الروسي، اعتمد الاتحاد الأوروبي على ما صار يعرف بالاستراتيجية الجنوبية التي تقضي بإقامة ما يسمى بممر الغاز الجنوبي: أي مشروع أنابيب غاز نابوكو. هذه الأنابيب يقصد منها نقل(1,1) تريليون قدم مكعب من الغاز القوقازي (وربما المتوسطي) في السنة، من دول مثل تركمانستان وأذربيجان وأوزبكستان إلى تركيا وبلغاريا والنمسا.

في العام 2007، افتتح رئيس وزراء اليونان كوستاسكرامينلس ورئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان، خط أنابيب غاز يربط بين البلدين. وبما أن بعض الغاز

6 - دراسة مركز بحوث الكونجرس ص6.

الطبيعي الأذربيجاني يصل إلى اليونان عبر تركيا، يُعد هذا الخط من أول إمدادات الغاز من منطقة بحر قزوين إلى الاتحاد الأوروبي. وإذا امتد الأنبوب إلى إيطاليا فإن خطاً للأنابيب سيربط تركيا واليونان وإيطاليا، مما يسمح لأذربيجان بإمداد دولتين أوروبيتين وربما أكثر، الأمر الذي يوفر مصدراً للغاز غير المصدر الروسي[7].

7-"Europe's Energy Security", Michael Ratner, March 13, 2012.

وقد واجه خط أنابيب نابوكوعدداً من التأخيرات، بعضها بسبب اقتراحات روسية لبناء خطوط أنابيب تخفف من فعالية خط نابوكو، وتتساءل عن مصادر تغذية هذا الخط، وتعارض مروره في بحر قزوين لأسباب بيئية.

وفي أيلول عام 2011 وافق مجلس الاتحاد الأوروبي لبدء محادثات مع أذربيجان وتركمانستان للإسراع في بناء خط أنابيب عبر القوقاز. هذا الخط سيوفر مصادر غاز طبيعي لمشروع أنابيب نابوكو وأنابيب أخرى. وقد رحب بهذا القرار مسؤول الطاقة في الاتحاد الأوروبي غونتراوتنغر وقال: "أوروبا تتكلم الآن بصوت واحد. إن خط الأنابيب الذي يعبر قزوين هو مشروع رئيس في الممر الجنوبي لجلب مصادر جديدة من الغاز الطبيعي إلى أوروبا. عندنا النية لتحقيق ذلك في أقرب وقت"[8].

8- European Commission, Press Release: EU Starts Negotiations on Caspian Pipeline to Bring Gas to Europe, September 12, 2011

وقد شجب وزير الخارجية الروسي المحادثات وادعى أن دول ساحل بحر قزوين: أذربيجان وإيران وكازاخستان وروسيا وتركمانستان قد وافقت على إعلان في أكتوبر عام 2007، والذي يقضي بأن قرارات تتعلق ببحر قزوين يجب اتخاذها بالإجماع بين دول ساحل بحر قزوين، وادعى أن خط الأنابيب المقترح يختلف عن الأنابيب الموجودة تحت البحر، ويشكل تهديداً بيئياً[9].

9- "Moscow 'regrets' EU decision on trans-Caspian gas pipeline," RIA Novosti, September 13, 2011, Web Edition.

"في أكتوبر 2011 وقعت أذربيجان وتركيا اتفاقية نهائية لمرور خط أنابيب شاه دنيز، وقد مثّلت المرحلة الثانية لمرور الغاز الطبيعي في الممر الجنوبي، وقعت الاتفاقيات خلال زيارة الرئيس الاذريعلييف إلى تركيا، ونصت على مرور 700 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي خلال تركيا، منها 210 مليار قدم مكعب لاستعمال تركيا. وهنالك اتفاق مهم لتوفير بناء خط أنابيب (عبر أنطاليا) كي لا يكون ضرورياً مرور الغاز في المرحلة الثانية من مشروع (شاه دنيز) من خلال نظام الأنابيب التركي.

وفي ديسمبر2011 وقعت تركيا وأذربيجان تفاهماً لتأليف كونسورتيوم من شركة (سوكار) الآذرية وشركة (تباو) التركية، وشركة بوتاس لبناء الأنابيب التركية، من أجل بناء خط الأنابيب خلال أنطاليا. وقد تم الاتفاق أن تملك الشركة الآذرية (80 %)، ويمكن أن تضاف شركات أخرى لتنفيذ المشروع"[10].

10 - دراسة مركز بحوث الكونجرس ،ص16

"Europe's Energy Security", Michael Ratner, March 13, 2012.

"والواقع أن تركيا أصبحت لاعباً مهماً على الصعيد العالمي والاقليمي في نقل الطاقة. وقد اتخذت تركيا قراراً استراتيجياً بأن تكون مركزاً لتوزيع الطاقة، وذلك عبر تمديد أنابيب لنقل الغاز والنفط. فقد "دخلت تركيا في عقود للنفط والغاز مع روسيا والعراق وقطر وايران وتركمانستان واذربيجان وكازاخستان وإسرائيل ومصر[11]".

والواقع أن تركيا أصبحت لاعباً مهماً على الصعيد العالمي والاقليمي في نقل الطاقة. وقد اتخذت تركيا قراراً استراتيجياً بأن تكون مركزاً لتوزيع الطاقة، وذلك عبر تمديد أنابيب لنقل الغاز والنفط

وتحاول تركيا أن لا تكون معتمدة على مصدر واحد للطاقة،ولاسيما من روسيا عدوها التاريخي القديم، ومنافسها الاقتصادي حالياً. وتُعد روسيا تركيا المنتفع الأول من سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك الجمهوريات التي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي. "وبحسب مصادر روسية تعتبر تركيا بأنها حصان طرواده الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة والغرب"[12]. وترى روسيا في تركيا،كذلك منافساً مسانداً للولايات المتحدة في منطقة أورواسيا، وتتهم تركيا بأنها دعمت الشيشان من خلال دعمها لمجموعات شيشانية معارضة في التسعينات. وبالعكستتهم تركيا روسيا بأنها تدعم وتوفر ملجأ لأعضاء حزب العمال الكردستاني. (وكلا الدولتين تستخدمان نقطة الضعف لدى خصمهما لإضعافه).

ومع هذا كلّه، تعتمد السياسة الاقتصاديةالخارجية لتركيا، على استيراد مصادر الطاقة ونقلها ولاسيما النفط والغاز الطبيعي من جميع الدول بما فيها روسيا، فتركيا وقعت أول اتفاقية لنقل الغاز مع روسيا في عام 1984،ونُقِل بَعد عقدها الغاز الروسي عبرأنابيب تمرّ في بلغاريا بُنيت في عام 1987.

ارتفع استهلاك الغاز في تركيا من(1,2) مليار متر مكعب في عام 1988 الى (50) مليار متر مكعب في عام 2010، وترى تركيا أنها تستطيع أن تكون موزعة للطاقة لإسرائيل. و"إسرائيل تريد أن تحصل على الغاز الطبيعي والمياه عبر أنابيب من مرفأ جيهان في تركيا، وهناك خطة لتمديد أنابيب لنقل النفط من روسيا وبحر قزوين الى ميناء عسقلان في اسرائيل، ومن ثم ضخه الى ميناء ايلات في إسرائيل، وبعدها يتم تحميله في ناقلات لشحنه الى أسيا، بأسعار تنافس اسعار النقل في قناة السويس"[13].

ويُعد خط أنابيب باكو تبليز جيهان وأيضا خط باكو تبليزأردروم وهو خط لأنابيب الغاز الطبيعي الذي يسوق لتركيا معبراً ما بين الشرق والغرب ومركزاً مهماً للطاقة،

11- MahirZeylanov, "Turkey Becomes World's Largest Energy Hub Through Recent Deals," Sunday's Zaman, August 23, 2009, http://www.sundayszaman.com/sunday/detaylar.

12- Oktay F. Tanrisever, "Turkey and Russia in Eurasia," in The Future of Turkish Foreign Politics, ed. Lenore G. Martin and DimitrisKeridis (Cambridge: MIT Press, 2004), 135–136.

13- Gal Luft, "Energy Security Challenges for Israel Following the Gaza War," International Analyst Network,February 25, 2009, http://www.analystnetwork.com/article.php?art_id=2799.

ويمكن لأي متابع أن يحدد خيار تركيا في بحر قزوين والمنطقة، على أنها تسعى في الحصول على منافع اقتصادية، من خلال ممرات الطاقة والمداخيل التي ينجم عنها،مما يؤدي الى تخفيض اعتماد تركيا على روسيا من امدادات الغاز، ويؤمن فرص عمل في المناطق التي بها حاجة الى تنمية، في شمالي تركيا وجنوبها.

وللتخفيف من المخاطر في الاعتماد على الغاز الروسي ولزيادة الأمن لموارد الطاقة لأوروبا لا بد من دراسة البدائل للغاز الطبيعي والمصادر المحتملة للغاز الطبيعي من دول غير روسيا.

وهنالك غاز أنتج حديثاً في الولايات المتحدة. وأنتج من خلال صخور مشكلة من صلصال أو طين بها طبقات تنفلق بسهولة إلى طبقات أُخر، وفيها مواد هيدروكاربونية وغازية.

وسمي هذا الغاز بالغاز الصخري (shale gas)، "وفي دراسة أجرتها عام 2011 إدارة معلومات الطاقة (EIA) الأميركية، أظهرت الدراسات تقنياً، بأن الغاز الصخري الذي يمكن استخراجه في العالم ربما بكميات تفوق احتياطيات الغاز الطبيعي"[14]. ولكن بكلفة أعلى من استخراج الغاز الصخري، وقد أشارت دراسة للهيئة الأميركية لمعلومات الطاقة (EIA)، بأنه يمكن استخراج غاز صخري في أوروبا، باحتياطات تصل إلى(500) تريليون قدم مكعب،وبما يعادل استهلاك أوروبا مدة 25 سنة. إن نمو السوق الفوري للغاز الطبيعي وتطوير البنية التحتية للغاز السائل في أوروبا، ربما يساعد على تنويع مصادر الغاز الطبيعي، ويقلل من الاعتماد على الغاز المسيطر عليه من قبل الروس. وأخيراً فإن تطوير طاقة بديلة داخل أوروبا، كالطاقة المائية والطاقة من البحار والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الجيو-حرارية، من شأنه أن يساعد في تنويع مصادر أوروبا من الطاقة.

وفي الماضي عَدت شركات النفط أنّ استخراج احتياطات الغاز الطبيعي المنحبسة في طبقات جيولوجية طينية (shale) غير نافذة (impermeable) غير مربحة اقتصادياً. لكنّ التقدّم في تقنيات الحفر الاتجاهية(directional drilling) والكسر الهايدروليكي(Hydraulic fracturing)، زاد انتاجية الغاز من الطبقات الطينية، إذ تقدّر وكالة المسح الجيولوجي الأميركية (USGS) كميات الغاز الطبيعي القابلة للاستخراج ب 200 تريليون قدم مكعب. هذا المخزون يكفي الولايات المتحدة مدّة عشر سنوات، وتعادل قيمته حوالي 2 تريليون دولار.

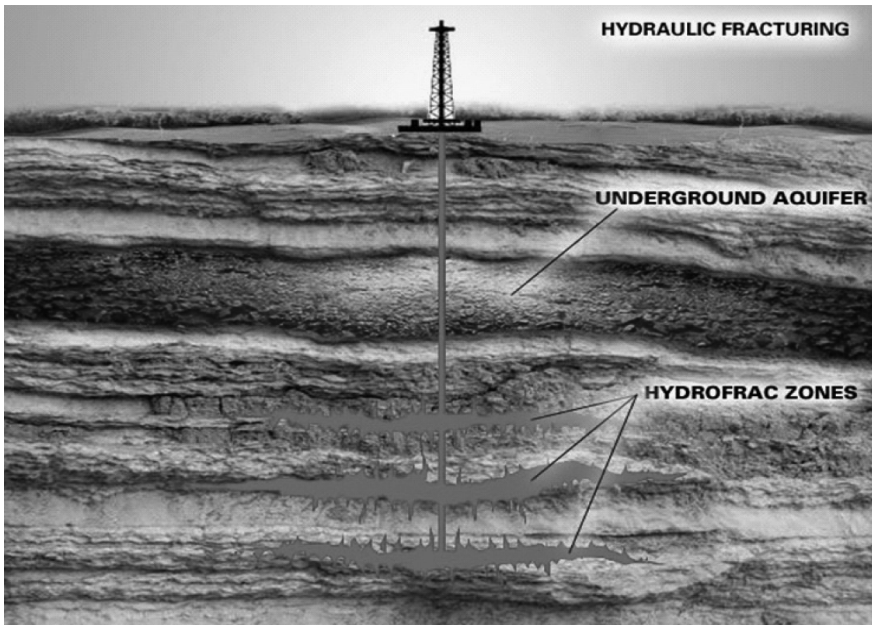

(صورة توضيحية لعمليات الكسر الهيدروليكية)

لكنّ تقنيات الكسر الهيدروليكية يمكن أن تتسبّب بمشاكل بيئية وأنشطة زلزالية،والمعروف أن تقنيات الكسر الهيدروليكي تعتمد على ضخّ كميات كبيرة من المياه إلى الطبقة الطينية، تحت ضغط عالٍ لتُحدث انشطارات وتفسّخات في هذه الطبقة،وهذه التفسّخات تؤمّن مسامات وأقنية للغاز تسمح باستخراجها،وتُخلط المياه المضخّة عادة مع مستحضرات كيميائية وأتربة رملية لتيسير عملية الكسر، وإبقاء الكسور المستحدثة مفتوحة خلال عملية استخراج الغاز. ويُضخّ ما بين (1,5-5) مليون غالون مياه في كلّ بئر، وما يُقارب 15 ألف غالون من المستحضرات الكيميائية، وقد ثبت علمياً أن بعض هذه المستحضرات مضرّة بالبيئة، ويتمّ عادةً ضخّ هذه المياه إلى سطح الأرض للتخلّص منها بعد تنقيتها أو إعادة ضخّها إلى باطن الأرض في طبقات جوفية حيث يكون ضررها أقلّ.

وقد ثبت حديثاً أنّ عمليات الكسر الهيدروليكي تسبّبت بزيادة ملموسة في الأنشطة الزلزالية،إذ جرى تسجيل ملحوظ في نسبة الزلازل في الوسط الأميركي،إذ تنشط عمليات الكسر توجد تصدّعات وضعف في الطبقات الجيولوجية. لكنّ قوّة هذه الزلازل بقيت خفيفة نسبياً، إذ لا تتعدّى 5,4 على قياس ريختر، ولكن يمكن أن تسبّب عمليات الكسر بزلازل أقوى، إن كانت منطقة الحفر أضعف جيولوجياً أو تعدّ من المناطق الناشطة زلزالياً.

البدائل للغاز الروسي

أما بالنسبة البالبدائل للغاز الطبيعي الروسي، فهنالك منطقتان ذاتا امكانيات هائلة على المستوى القصير والمتوسط لإنتاج الغاز الطبيعي وتصديره إلى أوروبا، وهما آسيا الوسطى وشمالي أفريقيا.

إن وسط آسيا كان مركزاً لجهود الأميركيين والأوروبيين لتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي من خلال الممر الجنوبي، في حين توجد في شمال أفريقيا خطوط أنابيب عدة لنقل الغاز إلى أوروبا، وكذلك محطات تصدير للغاز السائل.

إن منطقة بحر قزوين تحتوي على مخزون كبير من الغاز الطبيعي، "فالاحتياطي من الغاز الطبيعي لدول أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان، يقدر بأكثر من(450) تريليون قدم مكعب، وهو الأكبر في العالم ويزيد عن احتياطات روسيا، ولكن المشكلة هي في كيفية نقل الغاز إلى الدول الأخرى، فخطوط الغاز المتجهة غرباً، يجب أن تعبر بحر قزوين الذي ما تزال دول ساحله تناقش قانونية ذلك، أو المرور عبر بلد منافس اقتصادياً لدول وسط آسيا، من مثل روسيا وإيران أو تركيا بالنسبة الى أذربيجان.

ويوجد خط أنابيب من تركمانستان إلى الصين، ولكن يجب على الصين أن تطور شبكتها الداخلية من الأنابيب، بغية تزويد مناطقها الصناعية من الغاز الطبيعي، ويمكن للغاز التركماني أن يزود باكستان والهند، ويبدو أن تركمانستان تملك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في آسيا الوسطى، الذي يقدر بـ(287) تريليون قدم مكعب من الغاز.

أما كازاخستان فقد صدرت (424) مليار قدم مكعب من الغاز إلى روسيا. وفي ديسمبر 2007 وقعت كازاخستان وتركمانستان وروسيا على اتفاقية لتجديد خط أنابيب وسط آسيا، يزود روسيا ولبناء خط أنابيب ساحلي على بحر قزوين،على أن هذه الخطط تأخرت لنية تركمانستان تنويع طرق تصديرها بعيداً عن روسيا. ولكن كازاخستان تنوي زيادة تصدير الغاز إلى روسيا والصين.

وبالنسبة الى دول شمال أفريقيا فإن هنالك ثلاث دول تملك احتياطيات كبيرة من الغاز، وهي الجزائر ومصر وليبيا، وتصدر الجزائر (1,8) تريليون قدم مكعب إلى أوروبا، وقد أنتجت الجزائر(3,1) تريليون قدم مكعب في العام 2005، وانخفض إنتاج الجزائر بسبب مشاكل إدارية واقتصادية.

وقد صرح وزير الطاقة الجزائرية، بأن هنالك خططاً لزيادة الإنتاج لتصل إلى (4) تريليون قدم مكعب عام 2015، وتملك الجزائر احتياطيا يقدر بـ (159) تريليون قدم مكعب من الغاز، يوجدفيها كذلك كميات كبيرة من الغاز الصخري.

وتوجد في الجزائر شركة حكومية هي شركة سوناتراك. وفي سنة 2005 صدر قانون قلل من احتكار الدولة لمصادر الطاقة وفتح الاستثمار للقطاع الخاص والأجنبي، ولكن قانون 2006 حدد حصة سوناتراك بـ (51 %) من موارد الزيت والغاز ومشاريع التصدير والأنابيب. ولكن قانوناً صدر في العام 2009، حدد الاستيراد والاستثمار الخارجي واشترط من المستثمر الخارجي المشاركة مع مستثمر جزائري، مما جعل المستثمرين الأجانب يترددون وينتظرون استقرار القوانين لمعاودةالاستثمار في الإنتاج والتنقيب.

أما مصر فعندها احتياطيات تقدر بـ (78) تريليون قدم مكعب وتنتج (2,2) تريليون سنوياً. ويوجد خطان من الأنابيب يتفرعان من العريش: واحد يذهب إلى إسرائيل وآخر إلى الأردن، وقد هوجمت منشآت الغاز في سيناء عشر مرات بعد استقالة حسني مبارك عام 2011، و"جاهدت السلطات المصرية لحماية البنية التحتية للغاز في سيناء،فإسرائيل تولد (40 %) من الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي، وتزود مصر إسرائيل بـ (43 %) من احتياجاتها. وتزود مصر الأردن بـ (80 %) من احتياجاتها من الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة الكهربائية"[15].

فإسرائيل تولد (40) من الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي، وتزود مصر إسرائيل بـ(43) من احتياجاتها. وتزود مصر الأردن بـ (80) من احتياجاتها

15 - خدمة أبحاث الكونغرس صفحة 24.

"Implications of Egypt's Turmoil on Global Oil and Natural Gas Supply", May 4, 2011

أما تصدير مصر للاتحاد الأوروبي على شكل غاز مسال LNG فقد هبط بنسبة (35 %) في العام 2010.

أما ليبيا فعندها إمكانية كبيرة لزيادة تصديرها من الغاز إلى أوروبا، إذا استقر نظام جديد بعد القذافي. ولقد أوقفت الحرب الأهلية تصدير الغاز الطبيعي، ولكنه عاد إلى طبيعته سريعاً بعد الحرب.

ويوجد كذلك أنابيب لتصدير الغاز من إيطاليا إلى أوروبا، وتستورد إيطاليا (97 %) من الغاز الطبيعي المصدر من ليبيا، ولزيادة التصدير يجب إنشاء خطوط أنابيب إضافية. ويوجد في ليبيا محطات لتصدير الغاز المسال. وقد صدّرت ليبيا(10 %) تقريباً من قدرتها التصديرية من الغاز المسال في العام

2010، ويقدر إنتاج ليبيا(560)مليار قدم مكعب من الغازسنوياً، إن خط أنابيب الغاز العربي من مصر إلى الأردن وسوريا ولبنان وتركيا قد خطط له أن يصل إلى أوروبا.

واردات الغاز المسال والغاز القطري:

من أهم التطورات لأوروبا زيادة الموجود من الغاز الطبيعي على شكل مسال. وتمثل واردات الغاز المسال(15 %) من مجموع واردات أوروبا من الغاز. فإسبانيا تستورد (65 %) من وارداتها من الغاز على شكل غاز مسال، وتأتي بعدها البرتغال وفرنسا. ويمكن لأوروبا الاستفادة من القدرة الاستيرادية للغاز المسال لدى إسبانيا، وذلك بإقامة خطوط أنابيب تربط إسبانيا بفرنسا. إما أهم الدول المصدرة للغاز المسال فهي الجزائر ومصر وعمان وقطر، وتعد الجزائر الدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز المسال الى أوروبا، وتزود قطر(10 %) من واردات أوروبا من الغاز المسال، وتعتبر دولة قطر من أغنى دول العالم بالثروة البترولية والغازية، إذ تم استغلال الواردات القطرية أفضل استغلال. ولكن احتياط قطر من النفط يتوقع أن ينضب في العام 2023، اذا استمرت على مستوى الإنتاج الحالي، وتأتي قطر في المرتبة الثالثة بعد روسيا وايران من حيث الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي، ويقدر احتياط قطر بـ (896) ترليون قدم مكعب حسب احصاءات العام2010، ويمثل (14 %) من الاحتياط العالمي.

وقد أنشأت قطر معامل ومحطات لإنتاج الغاز الطبيعي المسال على أراضيها، وأنشأت وشاركت في انشاءات ومحطات لنقل وتوزيع الغاز المسال في أوروبا، وتُعد قطر الدولة الأولى في تصدير الغاز الطبيعي المسال عالمياً، كما وتسعى لتكون مصدرا للغاز الطبيعي عبر أنابيب تعبر إلى أوروبا من خلال السعودية والأردن وسوريا وتركيا.

الغاز المسال الأميركي والعلاقة بين سعر الغاز والنفط

"وهنالك مشاريع تصدير غاز مسال أميركية، وإذا بنيت اليوم فتصبح الولايات المتحدة ثاني أكبر مصدر للغاز المسال بعد قطر"[16]. إن تصدير الولايات المتحدة للغاز المسال إلى دول البلطيق ووسط أوروبا، سيقلل من اعتماد هذه الدول على الغاز الروسي، ولكن الأهم بالنسبة الى أميركا من تصديرها الغاز المسال هو التسعير وليس الإنتاج.

16 - تقرير مركز أبحاث الكونغرس صفحة 27.
"Europe's Energy Security"

فالولايات المتحدة هي من الدول القليلة التي لا تربط سعر الغاز الطبيعي بسعر النفط، ولذلك ربما تضغط لفصل السلعتين، ومعظم عقود الغاز التي تباع في العالم بواسطة الأنابيب أو على شكل غاز مسال، تباع لمدد طويلة ويربط سعر الغاز بسعر النفط، أما تاريخياً فقد تنافست المادتان مباشرة في الأسواق أكثر مما يحدث الآن.

بدائل بعيدة:اكتشافات للغاز في المتوسط

هنالك إعلانات عن اكتشافات في شرق المتوسط قامت بها إسرائيل وقبرص ولبنان، مما يفتح مصدراً جديداً لاستيراد الغاز الطبيعي لأوروبا، وتقدّم التقديرات الأولية سيناريو تصبح فيه إسرائيل وقبرص دولتين مصدرتين للغاز الطبيعي (وقبرص عضو في الاتحاد الأوروبي ولا تستهلك أي غاز طبيعي في اقتصادها وتحتاج الكثير من البنية التحتية لتنتج الغاز). وقد ساعدت شركة نوبل انرجي الأميركية قبرص وإسرائيل لبناء منشآت للغاز الطبيعي للاستهلاك المحلي وللتصدير. (وأكدت شركة نوبل الأميركية مع شركة (راشيوود يليك) وشركة (أفنار)،وتقدر الشركات بأن ثروة إسرائيل الغازية تقارب ال(25) ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، مع احتمال أن يكون هناك ما يقارب الـ (4) مليارات برميل من النفط موجود تحت هذا الغاز. هذه الثروة الجديدة التي قدّرتها مصادر أميركية وإسرائيلية قد تتراوح بين (90) مليار و(300) مليار دولار، بحسب الاكتشافات التي ما زالت غير مؤكدة بالنسبة إلى النفط.

وتقدر الشركات بأن ثروة إسرائيل الغازية تقارب ال(25) ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، مع احتمال أن يكون هناك ما يقارب الـ (4) مليارات برميل من النفط موجود تحت هذا الغاز

وآخر التوقعات لشركة نوبل، ترجح بأن نسبة احتمال وجود هذا النفط يعادل (20 %)، بعدما أُكِّد وجود الغاز الطبيعي في ثلاثة حقول (تمار، وليفتان، وديلات).

وبحسب استطلاع شركة نوبل، إذا تم استخراج نصف الكمية المكتشفة حسب الإنتاج الممكن اليوم، "فسيكون لدى إسرائيل ما يكفيها من الغاز لمئة عام.

ومن المتوقع أن يتم البدء باستخراج الغاز الطبيعي من حقل "تمار" بنهاية العام 2012، وستبدأ شركة داليت بعد عام أو عامين باستخراجه، وشركة ليفتان بين 2016 و 2018.

وبحسب مصادر شركة نوبل، فإن حقل "تمار" وحده سوف يصل الى الحد الأقصى بمعدل مليار قدم مكعب في اليوم، خلال 2013 أو 2014 أي حوالى ثلاثة أضعاف استهلاك إسرائيل في 2009.

هذا الاكتشافات الجديدة قد تغيّر الجيوبوليتك لمنطقة الشرق الأوسط، ويعطي إسرائيل دفعة اقتصادية جديدة، وبالأخص أن إسرائيل لم تكن تمتلك أيَّ ثروات طبيعية. وبحسب الاستنتاجات من الشركات الإسرائيلية والأميركية، فإن إسرائيل قد تصبح مصدّرة للغاز الطبيعي، بعدما كانت تستورده. إذ كانت تستورد (40 %) من حاجتها من مصر، بحسب الاتفاقية التي تمّ عقدها بعد اتفاق كامب ديفيد في العام 1979. وهذه الاتفاقية التي خدمت إسرائيل مدّة ثلاثين عاماً من حكم مبارك، تتعرض اليوم إلى مخاطر عدة، خاصة بعد التفجيرات التي قامت بها مجموعات مسلحة داخل سيناء،لإيقاف إمدادات الغاز الى إسرائيل.

ومع العلم أن إسرائيل دفعت أسعاراً منخفضة عندما استوردت غازها من مصر، ومن المتوقع أن تقوم بعد البدء باستخراج الغاز في نهاية العام 2012، بالبحث عن أسواق جديدة لتصدير فائضها الى أوروبا والأردن، مما يعزز متانة الاقتصاد الإسرائيلي.

الاستهلاك الإسرائيلي للطاقة

تستهلك إسرائيل الغاز الطبيعي بزيادة مستمرة منذ العام 2003. والغاز الطبيعي يمثّل نسبة قليلة من الاستهلاك للطاقة تقدر بحوالي(11 %). وفي المقابل يشكّل النفط ما يقارب الـ (50 %) والفحم الحجري (35 %). لكن الاكتشاف الجديد قد يؤدي الى تزايد هذه الكمية بنسبة (11 %) بحلول العام 2015، أي ما يقارب واحد مليار قدم مكعب في اليوم، وهو ثلاثة أضعاف ما يتم استهلاكه اليوم.

وقد تعتمد الكهرباء في إسرائيل بشكل كبير على الغاز في المستقبل، مما يؤدي الى إنتاج الكهرباء بشكل كلّي فضلاً تشغيل جزء من السيارات على الغاز الطبيعي، وهذا هدف أعلنته الحكومة الاسرائيلية.

ويساهم الغاز الطبيعي الآن بـ (26 %) من إنتاج الكهرباء في إسرائيل، والفحم يشكل تقريباً الثلثين الباقيين. وفضلاًعن الفائدة المادية والمعنوية للاكتشاف الجديد، هناك تأثيرات بيئية كبيرة تنعكس على تخفيض ثاني أوكسيد الكربون، وهناك توقعات بأن ينخفض بحوالي(50 %) وهذا يستلزم استثمارات كبيرة

وسنوات عديدة للإنجاز. مع الإشارة الى أن إسرائيل تستورد حالياً كل حاجاتها من الفحم والنفط. فضلاً عن ذلك قد تبدأ دول في المنطقة منها تركيا ولبنان، قد تبدآن البحث عن الغاز الطبيعي قريباً مما يزيد إنتاج الغاز الطبيعي في المنطقة.

خاتمة:

تشكل خرائط توزيع الغاز الطبيعي في العالم، سبباً لرسم خرائط جديدة للصراع تتجاوز الاقتصاد والسلم والحرب، وربما في إعادة رسم خارطة الدول بسبب أطماع الدول الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة وطرق توزيعها

تشكل خرائط توزيع الغاز الطبيعي في العالم، سبباً لرسم خرائط جديدة للصراع تتجاوز الاقتصاد والسلم والحرب، وربما في إعادة رسم خارطة الدول بسبب أطماع الدول الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة وطرق توزيعها. فالقارة الأوروبية التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، تحاول مع أميركا أن تنوع مصادر الطاقة، ولذلك تسعى لكي تؤمن معابر وممرات خارج نفوذ روسيا وسيطرتها، وذلك عبر تركيا وسوريا والاردن والسعودية وقطر. ومن مناطق جديدة على بحر قزوين.

ولعل بشائر هذه التغيرات هي ما تسميه أميركا بخريطة الشرق الأوسط الجديد، التي ترسم اليوم بدماء شعوب الشرق الأوسط، وتحت مسميات عده: منها الربيع العربي، ونشر الديموقراطية، والحرية. ولعل الأحداث الجارية اليوم في سوريا تدل على ذلك، وقد تعثر هذا المشروع،إذ تدخلت روسيا في مجلس الأمن لمنع استعمال القوة ضد سوريا. ووقفت الصين ودول البريكس الى جانب الموقف الروسي في مجلس الأمن، مما ألغى سيطرة أميركا كقوة وحيدة في العالم.

17-مركز الطاقة السورية: 2010-10-25 http://www.syria-oil.com/?p=491

ولعل من أهم نتائج الأزمةالسورية ظهور عالم متعدد الأقطاب. فسوريا التي تسيل على ارضها الدماء، كانت تحلم أن تصبح دولة غنية،أذا أصبحت ممراً لأنابيب الغاز القطري. فالموقع الجغرافي لسوريا يمكن أن يجعل منها ممراً دولياً حيوياً لنقل الغاز بين قارتين مهمتين. وهذا من شأنه أن ينعكس ايجاباً على توفير احتياجات البلاد من مادة الغاز، فضلاً عن تحقيقها إيرادات مالية جراء استخدام أراضيها وشبكات أنابيبها لنقل الغاز من الشرق الأوسط إلى أوروبا.[17]

فهناك احتياطات غازية تقدر بمئات المليارات من الدولارات، قد تجعل من المنطقة حلبة للصراع بين لبنان وإسرائيل وتركيا وقبرص. وقد تشتعل نزاعات في منطقة الشرق الأوسط.

إما لبنان وقبرص واسرائيل،فهناك احتياطات غازية تقدر بمئات المليارات من الدولارات، قد تجعل من المنطقة حلبة للصراع

بين لبنان وإسرائيل وتركيا وقبرص. وقد تشتعل نزاعات في منطقة الشرق الأوسط. فهل يكون الغاز الطبيعي نعمة لتوليد الطاقة بأسعار زهيدة، أو يكوننقمة تشعل أطماع الدول الاستعمارية، وتشعل حروباً يبدو من ظاهرها أنها لأسباب محلية. والواقع أنها من نتائج لعبة الأمم للسيطرة على مصادر النفط والغاز.

الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي

الرتبة	الدولة	الاستهلاك (bcf)	النسبة ٪
1	الولايات المتحدة	22,834	22
2	روسيا	13,762	13
3	إيران	4,651	4
4	كندا	3,344	3
5	الصين	3,221	3
6	اليابان	3,087	3
7	المملكة المتحدة	3,055	3
8	ألمانيا	2,755	3
9	السعودية	2,737	3
10	إيطاليا	2,529	2
11	المكسيك	2,458	2
12	الإمارات	2,087	2
13	الهند	1,833	2
14	أوزبكستان	1,720	2
15	أوكرانيا	1,660	2
16	الأرجنتين	1,522	1
17	فرنسا	1,504	1
18	مصر	1,501	1
19	تايلاند	1,384	1
20	هولندا	1,374	1
	بقية العالم	24,823	24
	المجموع العالمي	10,839	100

Source:BP Statistical Review of World Energy 2010, p. 27.

الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي

الرتبة	الدولة	الاستهلاك (bcf)	النسبة ٪
1	روسيا	1,567,266	24
2	إيران	1,045,668	16
3	قطر	895,934	14
4	تركمنستان	286,049	4
5	السعودية	279,692	4
6	الولايات المتحدة	244,731	4
7	الإمارات	227,074	3
8	فنزويلا	200,234	3
9	نيجيريا	185,402	3
10	الجزائر	158,916	2
11	اندونيسيا	112,301	2
12	العراق	111,948	2
13	استراليا	108,769	2
14	الصين	86,874	1
15	ماليزيا	84,049	1
16	مصر	77,339	1
17	النرويج	72,395	1
18	كازاخستان	64,273	1
19	الكويت	62,860	1
20	كندا	61,801	1
	بقية العالم	692,521	10
	المجموع العالمي	6,621,153	100

Source:BP Statistical Review of World Energy 2010, p. 22.

الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي

الرتبة	الدولة	الاستهلاك (bcf)	النسبة ٪
1	الولايات المتحدة	20,956	20
2	روسيا	18,629	18
3	كندا	5,700	5
4	إيران	4,633	4
5	النرويج	3,655	3
6	قطر	3,154	3
7	الصين	3,009	3
8	الجزائر	2,875	3
9	السعودية	2,737	3
10	اندونيسيا	2,539	2
11	أوزبكستان	2,274	2
14/13/12	مصر/ماليزيا/هولندا	2,214	2
15	المملكة المتحدة	2,105	2
16	المكسيك	2,055	2
17	الإمارات	1,723	2
18	استراليا	1,494	1
19	الأرجنتين	1,462	1
20	ترينيداد وتوباغو	1,434	1
	بقية العالم	18,410	17
	المجموع العالمي	105,485	100٪

Source:BP Statistical Review of World Energy 2010, p. 24

صدر حديثاً عن مركز حمورابي:

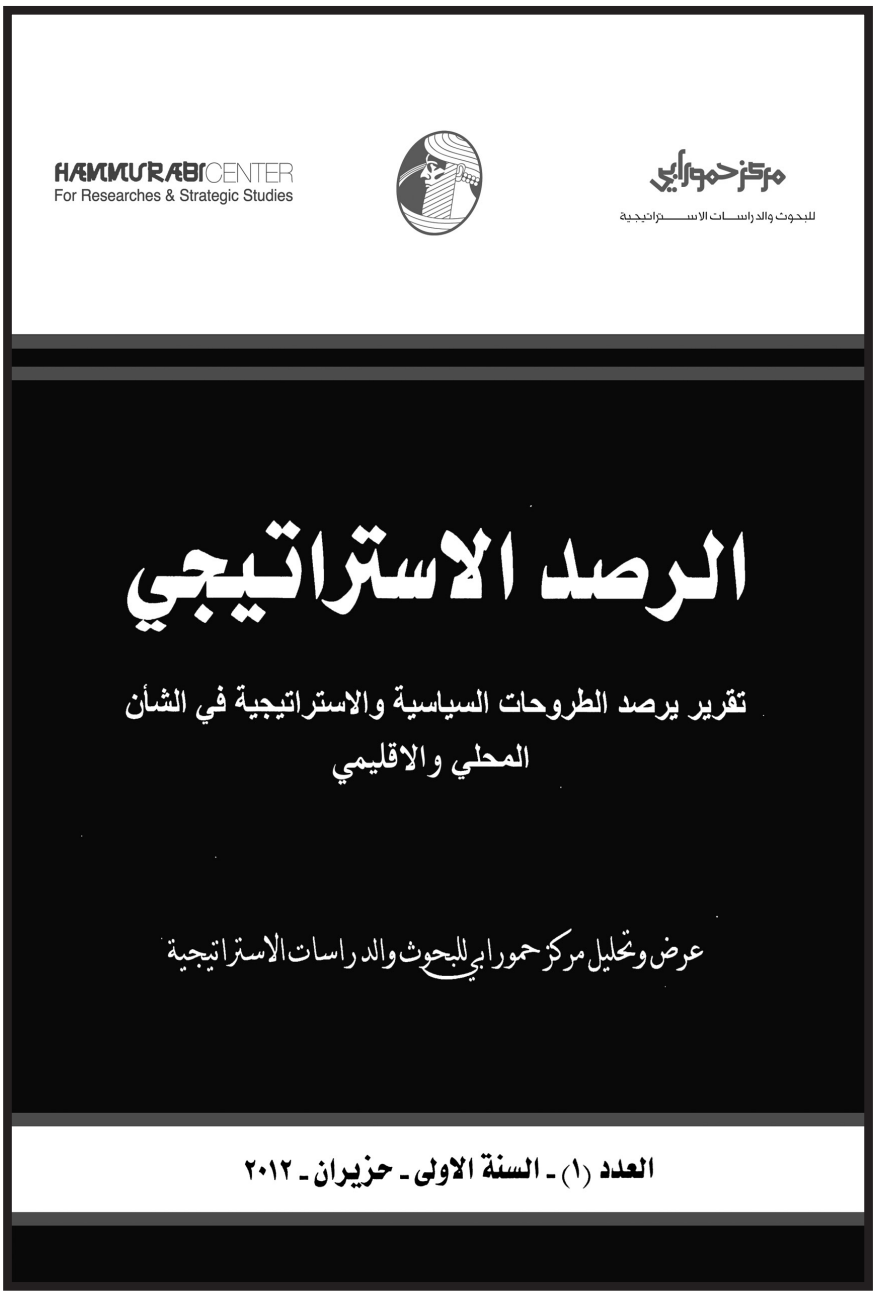

الاستراتيجية:
التحديد والتطوير باستخدام مدخل العصف الذهني (سجال فكري)

د. سالم سليمان الصابر/ أكاديمي* وباحث من العراق
د. رغد يوسف كبرو/ أكاديمية** وباحثة من العراق

*استاذ الادارة الاستراتيجية/ جامعة النهرين.

**استاذ مساعد ادارة الاعمال/ كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية.

" الذين يتقدمون في الحياة هم اولئك الذين يبحثون لأنفسهم عن الظروف التي يريدونها ، واذا لم يستطيعوا ان يجدونها ، فأنهم يصنعونها بأنفسهم"

" برناردشو"

تمهيد

جعل الله الإنسان على الأرض لينظر ويتأمل ويفكر ويتدبر، فواجهته حوادث وظواهر أثرت فيه، كما أثرت عليه، فأجهده تكرارها فراح يرصدها حدوثاً، تكراراً ووقتاً، وتوافقاً(*)، ليحددها ويعرفها، وصفاً وأسباباً، توقعاً حدوثها وتجنباً لأثارها، محاولاً السيطرة عليها وما ينجم عنها، فاهتدى الى اشتقاق القوانين التي تحكمها ليحددها. فأخذ يرصد تكرارها. فوضع النظريات، والقواعد، والقوانين التي تحكمها، فكان العلم. إذ أنّ الغرض من العلم هو تفسير الأحداث والظواهر، وتوقع حدوثها لصالح البشر. فتعلم وبدأ يتوقع المستقبل، وأخذ يتحسب له ويوجهه لمصلحته وبما يجنبه سوء العاقبة. هذا فيما يتصل بالمستقبل المحكوم، أيَّ في ظل توافر تام للمعلومات.

*أيّ ما يتوافق مع الأحداث ويدلل عليها ويؤشر حدوثها

فالحقائق تبين أن المتغيرات لا تحصى عدداً، مجهولة الحركة والتغير، فهي لا تكاد تتمسك بوضع أو تستقر على حال ابداً. هنا وجد الإنسان ذاته إزاء تحديات أخرى كبرى وجديدة، لم يكن يألفها من قبل أو لم يكن يرصدها أو يفكر بها، فلم تعد آلياته التي توصل اليها قادرة على مواجهة تحديات المستقبل-لذلك ميز الانسان بين الحوادث والظواهر، فمنها ما هو محكوم بقوانين ثابتة نسبياً، ومنها ما

لايخضع لقوانين أو قواعد تحكم حركته. فحركته تخضع لمتغيرات أخرى يستحيل إحصاءها،لصعوبة رصدها أو تحديدها. فهي لا تثبت على حال، بل هي أيضاً تخضع لمتغيرات أخرى، فضلاً عن سرعة تغيرها المتلاحق وتجددها المستمر- والتكيف مع متغيراته المتلاحقة والمتسارعة التغير، لذلك انخفض اهتمامه بالمعايير التي وضعها مقارنة بالأحداث الخارجية، فقد باتت هذه التحديات الجديدة تؤرق الفرد والمؤسسات، فالمستقبل مجهول وأحداثه وأحواله غير معروفة. فلم تعد الخبرة والمعلومات مجدية نفعاً، وقادرة على مواجهة تحديات المستقبل والتكيف مع المتغيرات المتلاحقة والمتجددة.

هنا أصبح الإنسان والمؤسسات إزاء نوع جديد من المعضلات، فلم تعد التنبؤات تجدي نفعاً ولا للخبرة تأثيراً، بل أنما صار الماضي قيداً على التفكير. فصورة المستقبل قاتمة غير واضحة المعالم، فكل مافيه جديد متجدد، ومتغيراته متغيرة دائماً، لقد اعتمد الإنسان والمؤسسات في بدء الأمر التنبؤ بوضع افتراضات عن المستقبل في ضوء ماضي الأحداث وحاضرها مستخدماً الأساليب الإحصائية والرياضية (معادلة الانحدار، والسلاسل الزمنية، والاحتمالات، وشجرة القرارات، الى غير ذلك من الاساليب الكمية،....)، في رسم المستقبل فكان المستقبل صورة للماضي، لقد كانت هذه الأساليب مجدية نوعا ما في ماضي الزمن، ذلك بسبب بساطة التحديات ومحدوديتها، فضلاً عن سهولة رصدها.

غير أن ذلك لم يعد ذا نفع، لتعدد المتغيرات والتحديات التي باتت تواجه المؤسسات، زيادة على ذلك تجددها وعدم ثباتها على حال، مما فرض على المؤسسات اعتماد نمط آخر لتقرير مستقبلها، كل ذلك جعل المؤسسات تسعى الى البحث عن أفراد ذوي نمط خاص لهم القدرة على قيادة المؤسسة، وصولاً بها الى حالة من الاستقرار والاستمرار- ذلك أن المستقبل كانت ترسمه تقنيات وتصميمات ونماذج رياضية، وهذا الأمر يتطلب أفراداً يجيدون استخدام هذه التقنيات وتطبيقاتها- وبذلك أمست التوصيفات والتصميمات الجاهزة عديمة القدرة على مواجهة الظروف.

اذن باتت المؤسسات بها حاجة الى أشخاص من نوع خاص فريدين في مواصفاتهم، يمتلكون قدرة على رؤية وتخيل المستقبل وتحدياته ومتغيراته، واستحضار المستقبل في تفكيرهم وكأنهم يعيشونه. زيادة على ذلك أنهم قادرون على استشراف متطلبات المواجهة مستقبلاً، بما يحقق التميز والنجاح، ذلك أن سرعة وحدة وعمق المتغيرات

التي تعمل في ظلها المؤسسة، جعلت أساليب التخطيط التقليدية والنماذج الرياضية المعتمدة، غير قادرة هي والخبرة الماضية على التنبؤ، وعلى مواجهة تحديات المستقبل، والتكيف مع المتغيرات غير المستقرة والمتزايدة. **فالتغير لايحدث تدريجياً وإنما يظهر بشكل مفاجئ**، فالمؤسسات التي لاتتمكن من الاستجابة والتكيف تجد نفسها مضطرة الى الخروج من السوق، وهنا يظهر دور المنقذ القادر على فك طلسم المستقبل وتفسير صوره، ورسم سيناريوهات للمستقبل، الذي يمتلك مهارات فكرية غير اعتيادية تخرج بالتفكير الى المجهول، فالمجهول بالنسبة اليهم فرصة لابد من اقتناصها، فالصناعات الجديدة تنشأ من خلال المخاطرة، وتعتمد معايير غير مألوفة أساسها التخمين والخيال والاستبصار، لتحول السوق باتجاهها. وبتعبير أدق هي التي تهيء الظروف وتؤثر في البيئة، هذه المؤسسات يمكن أن يطلق عليها (**المؤسسات الرائدة**) المؤسسات ذات التوجه الابداعي.

اذن يمكن القول بأن الاستراتيجية هي عامل النجاح الإساس! وهي حجر الزاوية التي تمكن الإدارة من الانطلاق، فمن خلالها تصل المؤسسة الى حالة من التميز والتعامل بفاعلية مع متغيرات المستقبل غير المستقرة.

عليه نلحظ بأن المنظرين يحددون سر نجاح المؤسسات المبدعة باعتمادها استراتيجية، مكنتها من تحقيق التميز والاستجابة الفاعلة للمتغيرات المتسارعة والمتجددة، وامتلاكها القدرة على اختراق المجهول مع درجة من التحسب لدرجات الخطر. اذن يمكن القول بأن الاستراتيجية هي عامل النجاح الإساس! وهي حجر الزاوية التي تمكن الإدارة من الانطلاق، فمن خلالها تصل المؤسسة الى حالة من التميز والتعامل بفاعلية مع متغيرات المستقبل غير المستقرة.

لقد شغلت الاستراتيجية مفهوماً وتحديداً ووضعاً وتقديراً، مساحات يصعب تحديدها أو الإحاطة بها من الإرث الفكري، فضلاً عن أنها لم تسفر عن اتفاق تام حول الموضوع، فهي تشهد توافقاً وتعارضاً فيما بين المفكرين والباحثين، كذلك تجد بعضهم يغير موقفه واتجاهه مع اختلاف الزمن.

مما يبرر القول بأن الغموض لايزال يحيط بموضوع الاستراتيجية، الأمر الذي يجعل المجالات متاحة للدارسين والباحثين لخوض غماره، والمساهمة في التعرف على مجاهله.

معضلة الدراسة

يعد المستقبل مجال حركة المؤسسات وفرصاً عليها استثمارها وصولاً الى حالة مرغوبة من التفوق والبناء. لقد انقسم الناس حيال المستقبل الى من يراه

المستحيل ومنهم من يراه المجهول، وفيهم من يرى فيه الفرص.

فأما الذين يرون فيه فرصاً فقد صنفوا بحسب نظرتهم الى المستقبل فمنهم من تعامل مع المستقبل على أنه امتداد للماضي وصورته، ومنهم من تعامل معه على أساس أنه المجال الذي يمكن من تحقيق الريادة والسيطرة.

فأما الذين نظروا الى المستقبل وفاقاً لمعطيات الماضي والحال،أيَّ في ظل توافر تام للبيانات (درجة عالية من اليقين)، وحتى في ظل حالة عدم التأكد، فقد اعتمدوا آليات ونماذج في التخطيط. هنا يتضح النموذج التقليدي وهذا هو النموذج المحافظ، الذي لايسعى الى التطوير والريادة.

وأما الذين يرون في المستقبل الفرص فهم أولئك الذين يسعون دائماً الى التطوير والتجديد والريادة، فهم دائماً يلجون الاسواق بمنتج جديد مبتكر لم يكونوا يألفوه من قبل، أولئك هم المبتكرون المبدعون.

هنا تساؤل يفرضه الحال، وهي:

1 -اذا كان المحافظون يعتمدون آليات ونماذج لتحديد حالة المستقبل، فما الذي يعتمده المبدعون المقتحمون؟.

2 -اقتحام المستقبل محاط بالمخاطر، فكيف يفكر الاستراتيجيون وكيف يتحسبون للمخاطر؟

3 -اذا كانت الاستراتيجية مجالاً لرسم المستقبل فما هي ابعادها وآلياتها؟

4 - اذا كانت الآليات والنماذج مفقودة في وضع الاستراتيجية، فما الذي يعتمده الاستراتيجيون؟

5 -هل يعتمد الاستراتيجيون التفكير؟وهل هناك نوعاً محدداً من التفكير؟

هذه التساؤلات المطروحة تشكل اطاراً يسعى البحث لمناقشتها، وصولاً الى رأيٍ أو مقترح حول ماهيتها، وماهي الاسس والأساليب التي ينبغي اعتمادها، وصولاً الى حالة فضلى؟مؤطراً سعيه باعتماد الاستدلال والاستنباط،أداة لدحض فكرةً تارةً ودعم أخرى مؤسساً لمنهجية واضحة في وضع وتحديد الاستراتيجية طارحاً أفكاره عبر المحاور:

- **الاستراتيجية**
- **الخطـــر**
- **التفكيـــر**

اولاً: الاستراتيجية

استخدمت لفظة استراتيجية للتعبير عن حسن الإداء وذروته، دلالة على التميز والنجاح والاستمرار، وهنا لابد من التنبيه الى أن النجاح لايعني التفوق والانتصار بالمعنى الظاهر، وإنما حتى الانسحاب والاحتماء والكمون، فهو أيضاً نجاح، لأنه اتجه الى تقليل الخسائر، فالنجاح أمر تحكمه الحال، إذ أن المؤسسة أسيرة الظروف والبيئة دائماً، والنجاح والفشل أمر يحكمه الوضع الذي تعيشه المؤسسة.

فالاستراتيجية تعد وجهاً من تعامل وتعايش المؤسسة بحسب مقتضى الحال، حفاظاً على الهوية ودوام البقاء، فضلاً عن السعي الى الارتقاء. ورب تساؤل قد يثار،**لماذا اتجهت المؤسسات الى البحث عن الاستراتيجية؟**.

لقد جاء ذلك بسبب تحول بيئة الاعمال المستقرة نسبياً الى بيئة سريعة التغير، ومارافقها من اشتداد المنافسة وظروف غير مؤكدة، والتي جعلت المؤسسة تتعرض الى أزمات حادة، تكاد تقضي عليها، بسبب سرعة وحدة تأثير المتغيرات التي تعمل في ظلها، التي بات صعباً ملاحقتها، لتوالدها وتغير طبيعتها فهي متغيرات غير مستقرة على حال، عدداً وشكلاً ومضموناً، مما فرض على المؤسسة ضرورة الاستجابة للمتغيرات والاحوال البيئية التي تواجهها. لذلك فالاستراتيجية هي بمثابة الضوء التي تدل على الطريق، والفنار الذي يهتدى به، وبوصلة النجاة التي تحدد الاتجاه. فهي أذن تمثل **تلك الحالة من الاستجابة الظرفية والتكيف التي تحقق به المؤسسة الامتياز والتفوق**، ومع اهميتها الكبرى ، وتزايد الاهتمام بها من لدن الكتاب والباحثين والمفكرين، فأنك لا تجد لها تعريفاً محدداً فهي غير مستقرة فهي متغيرة نتيجة اختلاف البيئات التي تحكمها.

ولو استعرضت تعريفات الاستراتيجية التي حواها الارث الفكري، وصولاً الى تعريف محدد، لوجدناأن هناك تبايناً واضحاً ضمن الحقبة الواحدة، كما نجد عدم استقرارها في اذهان الكتاب والباحثين عبر الزمن، حتى لاتكاد تجد كاتباً أو باحثاً أو مفكراً، قد استقر على تعريف واحد، ويعرض الجدول (1) تلخيصاً لوجهات النظر والتفسيرات المختلفة للكتاب والمفكرين حول عبارة استراتيجية. وقد يرجع ذلك الى اختلاف الظروف وتباين الاحوال وتعدد الخلفيات. غير أن المفكرين ومهما

اختلفت تعريفاتهم قد اجمعوا على،**كيف تحقق المؤسسة ميزة تتفوق بها على المنافسين، بما يضمن استمرارها ونجاحها المستدام.**

ويعد Mintezberg الاستراتيجية عملية تصورية، وبذلك يكون **اعداد الاستراتيجية عملية فكرية واعية**[1]،مهما يكن من ذلك فأن الاستراتيجية تشكل المرحلة الاخيرة التي تأتي بعد المسح والتحليل البيئي (الخارجية والداخلية)، التي تحاول جعل وضع المؤسسة في الحالة المرغوبة، والتي تحقق لها تفوقاً على المنافسين، أذن **فالاستراتيجية تعد بمثابة محاولة جادة للسيطرة على المستقبل، وبما يجنب المؤسسة الفشل ويحقق لها النجاح والتميز**، أيّأن تصل الاستراتيجية بالمؤسسة الى حالة مرغوبة من التميز والتفوق، بما يضمن دوام البقاء.

الاستراتيجية: هي ادارة المستقبل،أيّ أن الهدف النهائي للاستراتيجية هو المحاولة الجادة،لأحداث حالة من التحكم في الظروف، التي يتوقع أن تحيط بالمؤسسة لصالحها

عليه يمكن القول بأن **الاستراتيجية: هي ادارة المستقبل**،أيَّ أن **الهدف النهائي للاستراتيجية هو المحاولة الجادة،لأحداث حالة من التحكم في الظروف، التي يتوقع أن تحيط بالمؤسسة لصالحها**.وهنا يبدو واضحاً إن الدور الإساس في تحديد ووضع الاستراتيجية هو **التفكـــير**، إذ أن وضعها يتطلب:

- استشراف المستقبل
- توقع التغيرات والتطورات المستقبلية على كافة المستويات والاوجه.
- توقع التحديات المستقبلية.

الأمر الذي يتطلب قدرات عقلية عالية تتمكن من فهم الحالات غير المألوفة، زيادة على ذلك امتلاك القدرة على فهم الأبعاد المتعددة للمعضلة، فضلاً عن القدرات العقلية الفطرية،والقدرة على التفكير المجرد (أيَّ التفكير الذي لايعتمد المعرفة والتجارب السابقة والخبرة)، ذلك أن الاستراتيجية تتطلب تحليلاً لبيئة غير منظورة وغير معروفة، هي دائماً بيئة متوقعة، تحدياتها مجهولة، متغيراتها غير محددة وغير معروفة، بجانبأنه لايمكن وصفها أو تصورها، لذلك فهي تعتمد الخيال والبصيرة والفراسة (قدرة على رؤية مالاياراه الأخرون ولايتخيلونه)،والتفكير الفطري (أيَّ تفكير طفولي)، لايعتمد الخبرة والمعرفة (ذلك أن الخبرة والمعرفة تقيد العقل)، مع قدرة عالية على التأمل وقراءة حركة المتغيرات واكتشاف آليتها.

1- مزهودة، عبد المليك، «الفكر الستراتيجي التي سيري، في نموذج SWOT إلى نظرية الستراتيجية «مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خضير، العدد (4) - ايار / 2003، ص 110.

لذلك نجد بعضاً من الكتاب يصف الاستراتيجية بالبصيرة sagacity، لأن الاستراتيجي يجب أن يتصف بالسرعة الفائقة أو حدة الذهن العالية لأدراك الحقائق،أو اختراق الحس لإصدار الحكم على شيء ما.

كما يربطها باحثون أخرون بـ" quality of thinking اشارة الى سرعة الادراك. والولوج الى عمق الحالة المدروسة، مع فهم الطبيعة الداخلية التي تشكل الأشياء والأحداث لاعتمادها على حدة الذهن في اختراقها. في حين يتجه أخرون الى ربط الاستراتيجية بالتخيل، والذي يعني التشكيل الذهني الفوري عند التأمل والاستبصار،أي الإدراك بعيداً عن الإدراك الحسي والمعرفي، فهي قدرةعلى تجسيد الاشياء والاحداث وتحديد المتغيرات وعلاقتها وحركتها واتجاهاتها مع مايلازمها من تعقيد[2].

2-www.en.wikipedia.org.com.

في حين يرى أخرون بأن الاستراتيجية ترتبط بالفطنة، إذ تتصل الفطنة بالإدراك فائق السرعة،والقائم على سرعة اختراقعقلية فائقة للحدث أو الشي[3] ، من هنا جاء ارتباطها بالاستراتيجية، فالاستراتيجي يجب أن يتمتع بالفطنة، لأن عليه النفاذ الى كنه الأمور وسبر اغوارها، فضلاً عن تمتعه بالقدرة على سرعة اصدار أحكام منطقية، وقدرته على تميز الاختلافات، واكتشاف الاخطاء.

3-www.highered.mcgraw-hill.com.

إذ على المفكر الاستراتيجي الاجابة على تساؤلات عدة، قبل وضع الاستراتيجية، منها على سبيل التمثيل:

- ماهي الحالة التي ستكون عليها السوق؟
- ماهو وضع التكنولوجيا في المستقبل؟
- مانوع قوة العمل المطلوبة (مواصفاتها)؟
- ماهي السلع التي ستكون لها الصدارة وماهي قيمتها الاستعمالي، وماهي قدراتها الادائية؟
- ماهي حالة المنافسين، وما حدة القوى المنافسة ؟
- أيا من المنظمات ستكون لها مراكز قوة تنافسية عالية؟.
- ماهي الموارد المطلوبة، ومن أين ستتم تهيئتها وكيف؟

• ماهي المشكلات التي يتوقع أن تواجه المؤسسة؟

• ماهو الشكل الملائم للمؤسسة مستقبلاً؟

وهذا يعني لجوء الاستراتيجي الى وضع سيناريوهات للحالات المستقبلية، التي ستكون عليها كل المتغيرات، وكيف ستواجهها المؤسسة، وماهي الاحتياطات والمستلزمات التي يجب التحوط لها، وصولاً الى النجاح والتميز لكي تمكن المؤسسة من وضع الاستراتيجية [4]، والتي تتطلب توافر مكوناتها الاساس، والتي يمكن ايجازها في الآتي:

4- Heller Ian , "the five components of business strategy " , 2011

www.ezinearticles.com.

• القدرات الجوهرية المطلوب توافرها في المؤسسة

• بماذا ستميز المؤسسة على المنافسين، وبماذا، وكيف؟

• الريادة المطلوب تحقيقها في:

- **مواقع السوق**
- **العمليات**
- **تكنولوجية المعلومات**
- **التمويل**
- **التطوير التنظيمي**

التخطيط المالي الذي يوضح كيفية ومصادر توفير المستلزمات وتوفيرها، ذلك أن الاستراتيجية هي عملية التجسير مابين الموارد والوسائل والمستلزمات، ومابين الغايات[5].

5- Nicols ,F, " strategy : Definition and Meaning " 2010 .Irwin

فالبيئة مجهولة المتغيرات عدداً ونوعاً، حركة واتجاهاً، أذن فالتحليل البيئي يستلزم الوقوف على المتغيرات الخارجية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على المؤسسة،إذ تضم البيئة الخارجية كافة القوى الخارجية: اقتصادية، وتكنولوجية، واجتماعية، وقانونية...الخ.

كل هذه المتغيرات وما قد يستجد، هي مجهولة التكوين والحركة والتأثير، أذن تحتاج المؤسسة الى وضع سيناريوهات للمتغيرات المتوقعة وحركتها، وما سينجم عنها من تأثيرات على المؤسسة. هذه المتغيرات حركتها غير معروفة، الأمر الذي

يصعب معه التنبؤ بها أو تحديد حركتها المستقبلية، مما يجعل من حركة الزمن المستقبلية حركة فوضوية في ذهن المخطط، فهو لايدرك أو يعرف قوانين حركتها، بما يعني أن النجاح لاتحكمه قواعد محددة ولاآلية معروفة. أنما يخضع الى قدرات فائقة غير منظورة، تمكنه من قراءة حركة هذه المتغيرات والتحديات والظواهر غير المعروفة وتحديد اتجاهاتها. هذه القدرة لاتتوافر إلا عند القليل من البشر، فهي لاتكتسب بالتعليم ولاتبنى بالتدريب،أنما هي اسيرة الفطنة والخيال اللامتناهي، والبصيرة الثاقبة والفراسة والتجريد العقلي.

هنا يظهر أن الاستراتيجي يجب أن يكون مفكراً ابتكارياً ابداعياً،بعيداً عن قوقعة الخبرة والمعرفة، تجريدياً يمتلك القدرة على التخيل.

فهو يتوقع البيئة الخارجية ومتغيراتها وحركتها، ولكن ماذا بخصوص البيئة الداخلية؟ تدخل البيئة الداخلية في نطاق سيطرة المؤسسة، ولكن كيف؟ هنا على الاستراتيجيأن يضع أو يحدد صورة عما يجب أن تكون عليه المؤسسة من قدرات بشرية (مواصفاتها)، وماهو شكل ومستوى مهاراتها، ومايجب أن تكون عليه أصولها، مما يفرض صياغة الإمكانات الداخلية من قدرات بشرية وتكنولوجيا، مهارات إدارية... بما يتوافق مع حالة البيئة الخارجية المتوقعة. بعامة وضع تصور عن الحالة التي يجب أن تكون عليها المؤسسة مستقبلاً، لتتكيف ووضع البيئة الخارجية المتخيلة!.

وهكذا تتضح درجة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة، الأمر الذي يفرض عليها أن تتجه الى تقليل تأثير التهديدات التي تواجه المؤسسة،سواء على مستوى البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية، وأن هذه المخاطر تتخذ اشكالاً عدة، فقد يكون طابعها اقتصادياً وسياسياً وقانونياً واجتماعياً، وهذا يعني أن وضع الاستراتيجيةأمر تحيطه درجة عالية من المخاطرة، بما يعني أن الخطر يعد متغيراً آخر يجب أخذه بالحسبان، مضافاً للمتغيرات الأخرى، شأن كل سلوك تسلكه المؤسسة، فيه نوع من المغامرة، ذلك أن ثمة عوامل خارجة عن سيطرتها وارادتها، لها تأثير مباشر، كما أنها تشكل تهديداً من نوع أخر.

جدول (1)

الاختلاف بين الكاتب والمفكرين في تفسيرهم لعبارة استراتيجية

العنصر / الكاتب	التكيف	وسيلة	غاية	خطة	قرار	موقف	رؤيا	فن	تميز	اطار عمل	تنبؤ
Drucker,1954,1	x		X								
Chandler ,1962 ,13		x		x							
Cannon,1968,9	x			x							
Ackoff ,1968 ,29			X								
Ansoff ,1969 ,118					x						
Hort ,1970 ,56								x			
Hofer &Shendel ,1978 ,4	x						x				
Miles & Snow ,1978 ,203			X		x	x					
Steine ,1979					x						
Porter ,1980						x			x		
Glueck&Jaush.1980,53	80x			88x	89x	89x					
Hambrick ,1980 ,528			X								
Jaush&Osborn,1981.91	x										
Hambrick ,1983 ,576		x									
Boseman&Phatak ,1989 ,112				x							
Henderson ,1989 ,139		x									
Treacy&Wiersema ,1990											x
Mintzberg ,1994 ,122	94x		68,78	68x		78x	94x				
Tregoe ,1996										x	

الارقام تفيد السنوات / X تفيد التكرار

ثانيـا: الخطـر

يعد الخطر مسألة ملازمة لأي سلوك تسلكه المؤسسة فأيَّ قرار يترتب عليه جانبان، فقدان فرصة (فرص ضائعة) في مقابل نجاح تحققه المؤسسة، إن مايترتب على ذلك باعتماد معيار المقارنة بين العوائد من الفرص المستثمرة مقابل عوائد الفرص الضائعة، يوضح الخطر ودرجته فأيَّ سلوك تسلكه المؤسسة يحمل مخاطر،

كما أن عدم سلوكه يعد مخاطرة أيضاً، إذ أن كل اختيار يجب أن يتجه الى الأفضل،إلا أن الادارة مهما بلغت من درجات الكفاية، فأنها لاتستطيع السيطرة على الظروف الخارجية التي تجبرها على تحمل المخاطرة، كون أن هذه الامور ترتبط بالمستقبل المجهول.

يعرف الخطر بأنه مزيج من احتمال تحقق حدث ونتائجه (ISO /IES Guide 73)، تتضمن جميع المهمات إمكانية لتحقيق اهداف ونتائج، من شأنها أن تؤدي الى تحقق فرص ايجابية أو تهديدات لنجاح.

عليه أزداد الاتجاه نحو إدارة الخطر على إساس ارتباطها بالجوانب الايجابية والسلبية للخطر وإدارة الخطر هي جزء إساس في الإدارة الاستراتيجية لأيَّ مؤسسة، وهي الاجراءات التي تعتمدها المؤسسة بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق مزايا مستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الانشطة، ففي كل سلوك تسلكه المؤسسة مجازفة، فالمتغيرات البيئية غير معروفة الحركة والاتجاه، وهي بالدرجة الاساس خارجة عن إرادة المؤسسة وسيطرتها، لذا فأن دراسة المخاطر وتحليلها يساعد على توقع التحديات المستقبلية وقد يحدد حركتها واتجاهاتها وبذلك تسهل عملية تحديد السلوك المناسب. والاخطار التي تواجه أيَّ مؤسسة يمكن أن تكون نتاج عوامل خارجية أو داخلية.

تأسيساً يجب على المؤسسة تحديد الفرص المخمنة والتهديدات المخمنة، في ضوء التوقعات المشروطة لحالة المستقبل، ومايجب أن تكون عليه المؤسسة،فالعملية كلها متصلة بالمستقبل، فهي تقوم على اساس واقع متخيل، وليس على اساس واقع ملموس، فكل الأمور مخمنة. هذه المرحلة هي البداية السليمة والتي يجب أن تنطلق من نظرة متفائلة للمستقبل، وليس على اساس النظرة المتشائمة. بعد ذلك على المؤسسة توقع المخاطر والتحديات التي ستواجه الفرص المخمنة، وتحديد سبل التغلب والسيطرة عليها معالجةً للموقف. زيادة على تقدير الظروف التي ستعزز التهديدات وتزيد من تأثيرها على المؤسسة، وتقدير السبل الواجب اعتمادها للوقوف في مواجهة هذه التهديدات وتحديد تأثيرها على المؤسسة. هنا تتضح أهمية ادارة هذه المخاطر ودورها الفاعل في انجاح الاستراتيجية، أيَّ تحقيق الحالات الايجابية وتعزيزها والحد من الحالات السلبية ومواجهتها، عليه فإدارة الخطر: **هي خطط وترتيبات لما يتوقع أن تواجهه المؤسسة تعزيزاً للحالات**

الايجابية والتصدي للحالات السلبية والحد من تأثيراتها، أذن بعامة فأن هدف إدارة المخاطر هي تعزيز الحالات الايجابية، وتخفيف المخاطر، فهي بذلك عملية تتخذ فيها القرارات على اساس مخاطر محتملة، لخطوات التنفيذ لتقليل النتائج أو احتمالية الحدوث.

فإدارة الخطر: هي عملية تعظيم احتمالية الاحداث الايجابية وتقليل احتمالية الاحداث السلبية التي ستواجه المؤسسة.

فإدارة الخطر: هي عملية تعظيم احتمالية الاحداث الايجابية وتقليل احتمالية الاحداث السلبية التي ستواجه المؤسسة.

أذن ادارة الخطر تشكل جزءاً اساساً من الادارة الاستراتيجية، لأن كلاهما يتعامل مع المستقبل الغامض المجهول ظرفاً واحداثاً وبيئة نوعاً وشكلاً وحدة... فهي بذلك تتكامل مع الادارة الاستراتيجية تكاملاً اساساً في تعزيز الفرص الايجابية والحد من التهديدات وتقليصاً أو منعاً لأثارها السلبية.

ومما لابد من شد الانتباه اليه،أن مايمكن لحظه هنا دور التفكير الذي يعتمد على الابداع الذهني، الذي يجب أن يتمتع المسؤولين عن ادارة الخطر، إذ في هذه المرحلة يتم التعامل مع حالة ذهنية متخيلة، وليس مع حالة واقعية، الأمر الذي يفرض توافر مواصفات خاصة بمن يكون مسؤولا عنها.

ويرتبط مفهوم الخطر بالاستراتيجية بمصطلح (**الخطر الاستراتيجي**)، وهو ذلك الخطر المرتبط بخطط الاعمال ولاستراتيجيات، ذلك أن أيَّ استراتيجية تتعامل مع مجوعة افتراضات، والتي يجب أن يكون منها الخطر الاستراتيجي، والذي يفرض على المؤسسة أن تتوقعها وتعمل على تجاوزها أو تخفيف حدتها. ومما يجب التذكير به هو أن المخاطر قد تكون داخلية، كما أنها قد تكون خارجية[6] .

6- How does to your company define strategic risk?",www.oxley consultant jmcosolllc@aol.com,2009.

ومهما يكن من أمر فأن تخيل المخاطر وتحديدها والتفكير في اساليب معالجتها والتخفيف من اثارها، يتطلب في الاستراتيجي أن يكون ذا ذهنية حادة، وذا تفكير خلاق ويتمتع بمرونة عقلية عالية تمكنه من ذلك.

اوضحت الدراسة علاقة الاستراتيجية بالخطر وعلاقتهما بالتفكير، وهذا يؤشر أن على الاستراتيجي يتصف بـ:

- **مرونة عقلية**
- **ذهنية عالية**

- **عقل جوال**
- **تفكير خارج اطار المعرفة والخبرة والتجربة (حر).**

ثالثا: التفكيـــر

تأشر في سالف الفقرات ومضات، تظهر دور التفكير في وضع وتحديد الاستراتيجية، وفي تحديد مخاطر كل سلوك تسلكه المؤسسة، أو موقف تتخذه بسبب انخفاض لا بل وانعدام دور المعلومات والخبرة والمعرفة، في كشف المجهول وتعاظم واتساع دور الحدس والبصيرة النافذة والتفكير الابداعي في استشراف ما سيكون عليه الحال في المستقبل، وماستكون عليه الامور والاحوال، وماستواجهه المؤسسة من تحديات، وما قد تتعرض له من مخاطر مما يتطلب عند وضع وتحديد الاستراتيجية، توقع المخاطر وكيفية وآلية تجنبها، أو الزوغان عنها، من سعة افق، ورؤى متعددة، وبصيرة نافذة وناقدة، وحدس وظن قد يصل الى الحقيقة احياناً وتفكيراً ابتكارياً ابداعياً، يبدأ عمله من المستقبل وفيه .كما يستلزم قدرات فوق الاعتيادية للتخيل، وادراك للأشياء وحركتها وعلاقاتها وتفاعلاتها، وماسينجم عنها، له القدرة على الادراك والاستبصار وقوة الحدس، مع رؤية شمولية تمكنه من رسم ملامح المستقبل ومتغيراته بدق، أيَّ القدرة على التحرك ذهنيا بكفاية فيما يتجاوز الزمان والمكان الذي هو فيه، لبناء تصورات ذهنية عن المستقبل ومتغيراته وادراك حركاتها وتحديد اتجاهاتها. أذن المطلوب نمط جديد من التفكير لايحدده المنطق والمقدمات، نمط خارج قمقم الخبرة والتجربة نمط يخرج عن حدود الزمان والمكان،إذ أن المعرفة والتجربة تقيده وتجعله اسيرها، كمن هو بداخل صندوق فلا يرى ماهو خارجه فهي عامل محدد مكاناً ومقيد زماناً، لايستطيع تجاوز تلك الحدود،أذن المطلوب عقل تجريدي، طفولي التفكير ينطلق كيف يشاء وأين يشاء ومتى يشاء لاتحدده حدود ولاتمنعه موانع.

واذا استسلمنا جدلاً الى أن الخبرة والتجربة هي قيد على العقل تحدد تفكيره. فأن المرونة العقلية في استخدام العقل، لفهم غير المألوف، وادراك غير المكشوف، وحل المعضلات ، تعد أهم البنى التحتية والمستلزمات الاساس لوضع الاستراتيجية وتحديد المخاطر،إذ إنها تساعد في الفهم والاستيعاب الصحيح للأبعاد المتعددة للمعضلة، والقدرة على التعامل مع أهداف ومتغيرات لم

تعرف من قبل ذلك باعتماد منهجية فكرية منضبطة وشاملة، تقوم على معايير عقلية يحكمها منطق ما يستند الى منظومة فكرية عالية الجودة، كل مكوناتها وعناصرها ومعاييرها تشكل شبكة متكاملة لايدركها إلا قلة من الناس، **اولئك هم الاستراتيجيون حقا**. هنا يتضح دور التفكير في وضع وتحديد الاستراتيجية وتحديد الاخطار المتوقعة وتحديد كيفية وآليات تجاوزها. لقد اثارت مسألة التفكير في مجال الاستراتيجية مساجلات فكرية متسعة جداً، عدت التفكير هو الاساس في صياغة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، فهو عنصر جوهري، له مساهمة كبرى في استمرار المؤسسة وبقائها في بيئة غير مستقرة، متغيرة دائماً وبشكل متسارع، فالتفكير يقود الى اختيارات استراتيجية. فهو يهيئ الفهم والوعي بالإدارةالاستراتيجية واهميتها ودورها في انجاح المؤسسة. وقد تعددت تعريفات التفكير بعامة وتصنيفاته، فيعرف التفكير بأنه أيَّ عملية أو نشاط يحدث في عقل الانسان، هي عملية واعية يقوم بها الفرد عن وعي وادراك ولاتتم بمعزل عن البيئة.وقد وردت تصنيفات عده لأنماط التفكير إذ يشير النمط الى مجموعة من الاحداث تميز الفرد، التي تعد دلالة على كيفية استقباله للخبرات التي يمر بها في مخزونه المعرفي يستعملها للتكيف مع البيئة المحيطة به. وتورد كتب التفكير عدة تصنيفات لأنماط التفكير. أن ايراد هذه التصنيفات ليس من اهتمامات البحث، عليه يكتفي البحث بطرح تصنيفاً من هذه التصنيفات:

أيّ عملية أو نشاط يحدث في عقل الانسان، هي عملية واعية يقوم بها الفرد عن وعي وادراك ولا تتم بمعزل عن البيئة

- **التفكير العلمي**
- **التفكير المنطقي**
- **التفكير الناقد**
- **التفكير الابداعي**
- **التفكير الخرافي**
- **التفكير التسلطي**
- **التفكير التوفيقي أو المساير**

ولكل من هذه الانماط تعريفه ومواصفاته وعملياته. غير أن مايهم البحث من هذه الانماط هو التفكير الابداعي لأنه النمط الذي يجب أن يكون عليه المفكر

الاستراتيجي. ذلك أن التفكير الابداعي، هو الذي يؤدي الى انتاج يتصف بالجدة والاصالة، فهو يقود دائماً الى الابتكار ونتاجه قيمة أصيلة عليه، فهو عملية يتم فيها ابتكار شيء جديد، لم يكن موجوداً من قبل[7].

7 - مالون صمويل، المهارات العقلية للمديرين، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق، 2008، ص 83.

التفكير الابداعي (الخلاق)

يمكن القول بأن الابداع هو الاتيان بشيء جديد، وهو ظاهرة ذهنية يعالج بواسطتها الفرد الاشياء والمواقف والخبرات والمشكلات بطريقة فريدة غير مألوفة[8]. والمفكر الخلاق هو ذلك الفرد الذي يمتلك القدرة على اكتشاف علاقات جديدة أو حلول اصيلة تتسم بالجودة والاصالة ودرجة عالية من المرونة في الاستجابة وتطوير الافكار. وهو عملية عقلية تتميز بالشمولية والتعقيد، ويمكن وصفها بأنها حالة ذهنية نشطة وفريدة فبواسطة التفكير الابداعي يتمكن الفرد من توليد الافكار، الذي يعد الجزء الأهم في عملية التفكير، فضلاً عن ذلك له القدرة على التقويم الناقد للأفكار وذلك لتأتي النتائج اكثر دقة[9].

8 - قطامي، نادية، تعليم التفكير، دار الفكر، عمان، 2004، ص 191.

9- Craig Rusbult , "Creative thinking skills for life and education" 2008.p-3.

وقد وصف الشخص الخلاق[10] بـ:

1 - يجب أن يجد الاجابة الصحيحة

2 - إن يكون تفكيره منطقياً

3 - يسعى وراء الحقائق

4 - إن يكون عملياً

5 - إن يترك لعقله العن، وان يتجه الى المثيرات لأنها افضل مايستفز العقل وينشطه باتجاه الوصول الى التفكير الابداعي.

6 - ان يكون جدياً

7 - ان يبتعد عن الغموض

8 - إن يتعلم من الاخطاء وأن يتجنب الوقوع في الخطأ

9 - أخيراً أن يصل الى الحالة التي يصف نفسه فيها بأنه ليس خلاقاً.

10- Clark Brain , " 10 Mental Blocks to creative thinking , 2011 , p-4.

www.oechs excellent.com.

والشكل (2) يوضح أهمية التفكير الخلاق في تحديد منظور المؤسسة

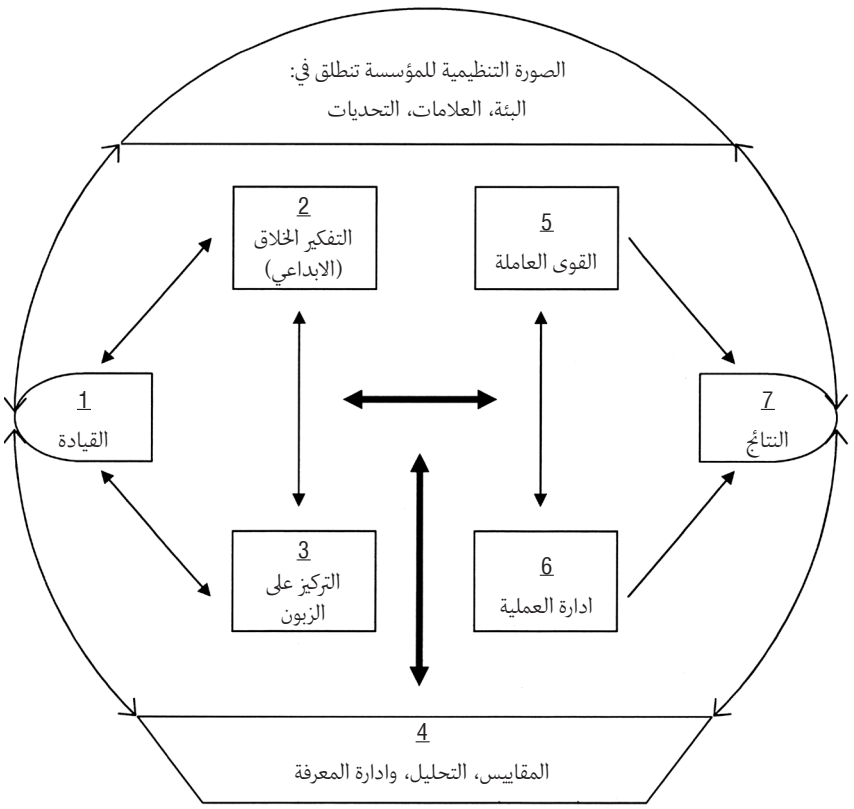

شكـــل (2) اهمية التفكير الابداعي في تحديد منظور المؤسسة

Source: www.Baldrige21.com,2011 ,5

وقد أورد الإرث الفكري اسهامات جمة في تطوير مداخل التفكير الابداعي، كما اشارت الى مراحل العملية الابداعية. كما ذكر استراتيجيات عدة للتفكير الابداعي وتنميته وتطويره، لعل استراتيجية العصف الذهني التي يعود الفضل في تطويرها الى (Alixosborn)، أفضلها فيما يتصل بتنمية التفكير الاستراتيجي، فهي تهدف الى كسر التفكير الاعتيادي للفرد واخراجه من شرنقته، لينطلق محلقاً في فضاء ارحب منتجاً الافكار[11].

يستخدم هذا المدخل للتفكير عندما تكون بالمؤسسة حاجة الى أفكار جديدة،فمن خلال الأفكار يتحفز التفكير وبتصادم الأفكار، تقدح العقول فتنشأ أفكار جديدة،

11 - نوفل ، محمد بكر وفريال محمد ابو عواد ، « التفكير والبحث العلمي» ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2010 . ص 89.

ويتم تطوير افكار،من دون النظر الى مستواها وكنهها: ذكية كانت أم غبية، جدية أم هزلية، غريبة أم مألوفة، عملية أم مستحيلة ...

وسيورد البحث فكرة موجزة عن هذه الاستراتيجية في الفقرات الآتية:

العصف الذهني

يعد افضل المداخل والاكثر تأثيراً وقوة في تنمية تفكير المفكر الاستراتيجي. فهو يهدف الى تجاوز التفكير الاعتيادي للفرد، في توليد مجموعة افكار متنوعة. لقد ازداد استخدام هذا المدخل وسيلة لتحريك واثارة التفكير الابداعي [12].

وقد اشار اوزبورن بأن العصف الذهني، يتم إما بشكل فردي أو من خلال مجموعة مكونه من شخصين الى عشرة اشخاص، كما يوصي بأن الحجم الأمثل لمجموعة العصف الذهني هو اثنا عشر فرداً. لكن التجارب اثبت أن هذا العدد يصعب السيطرة عليه في اثناء العمل [13].

ومما يلحظ عند استخدام هذا المدخل،أن عملية الابداع تأخذ بالاتساع تسهيلاً لعملية نقل الافكار المطروحة، على أن يكون ذلك في جو ملائم مقبول من قبل المجموعة، بما يفسح المجال لهم لدعم فكرة،أو دحضها. إن في ذلك تحفيز لعملية التفاعل الداخلي للمجموعة الواحدة بما يزيد من فاعليتها [14]. وعادة مايستخدم المديرون مدخل العصف الذهني لتحفيز الافراد لطرح أفكار اصيلة وجادة، وأنأهم ما تتسم به جلسات العصف الذهني، هي أنها وسيلة للتفكير الجماعي الذي يمكن أن يحفز الفريق ليصل الى قرارات صائبة "نسبياً" [15].

وقد تعتمد الصيغة الالكترونية في مجموعة العصف الذهني، التي يمكن أن تكون فاعلة في توليد الافكار بخاصة أذا كانت المجموعة كبرى، لأن المجاميع الكبرى بإمكانها توليد افكارٍ نادرةٍ [16] .

العصف الذهني العكسي

الذي يعد نقيضاً للعصف الذهني. فبدلاً من التساؤل حول مختلف الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ فكرة ما بنجاح، يكون التساؤل حول ما قد يؤدي الى فشل هذه الفكرة، وتعد طريقة جديدة يمكن من خلالها معرفة المشكلات التي يمكن أن تواجهها مسبقاً، فيتم التفكير بوضع الحلول لها، هذه الحالة تفسح المجال لانتقاد الاقتراحات والحلول المطروحة، كما تحاول كشف نقاط الضعف فيها، والاعتراضات

12- Ray Bradbury , "Brainstorming Techniques that work " , 2011

13 - نوفل ، محمد بكر وفريال محمد ابو عواد ، « التفكير والبحث العلمي » مصدر سابق ، ص 90.

14- Yuki .G, " leadership in organizations " , 2006 , prentice hall .p-344.

15- Goetsc.D&Davis.B, "Quality Mangment : Introdauction to total Quality Management for production , processing , and Services ", 2006 ,prentice – hall .p-241.

16- Connolly .T ,Routhieaux .R ,schneider .Sh ,"the effectiveness of group Brainstorming" , 2010 ,university of Arizona . p- 1.

المتوقعة في المستقبل والاستعداد لها[17]. فباعتماد مدخل العصف الذهني في وضع الاستراتيجية،أو تطويرها،نلحظ أن الافكار التي تطرح والتي يتطلب تحفيز الافكار باتجاهها، يمكن أن تتجسد في:

17 - مالون صمويل ، "المهارات العقلية للمديرين " ، مصدر سابق، ص 83

- **حالة الاسواق المنافسة**
- **المنافسون**
- **وضع المؤسسة المستقبلي**
- **حالة الموارد**
- **وضعية القوى العاملة المطلوبة (مواصفاتها)**
- **وماهي المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها المؤسسة في حالة اتخاذها،أيّموقف أو جنوحها الى استراتيجية ما.**

هنا يلحظ بأن موجه حلقة العصف الذهني، يحاول أن يركز الافكار ويحفزها باتجاه سيناريوهات يطرحها:

- **ماهي جوانب القوة فيها**
- **ماهي مكامن الوهن**
- **كيف تعزز عناصر القوة فيها**
- **كيف تبتعد عن المخاطر التي ستواجهها، وصولاً الى الحالة الفضلى في اخر المطاف.**

بعامة يلاحظ أن الدراسة قد حاولت في ماضٍ الصحائف، اثارت الافكار واستفزاز التفكير حول الثلاثية:

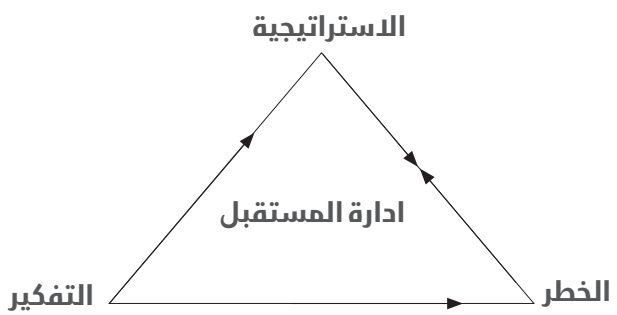

والتي تجسد ادارة مستقبل المؤسسة، فالمؤسسة الناجحة، ليست هي تلك التي تدير حاضرهافحسب،وإنما هي تلك التي تدير مستقبلها،إذا ما بغت البقاء والاستمرار والنجاح.

لقد حاولت الدراسة بما اثارته من أفكار وماطرحته من محاور، وما أسست له من حوار، استنفار الباحثين من المهتمين بموضوعة الاستراتيجية، واستنفارهم للتوسع في دراسة الافكار التي جاءت بها الدراسة وتطويرها، وانضاجها.

الخاتمة

ناقشت الدراسة، مسألة تعد من المسائل ذات الاهمية الكبرى التي يرتكز عليها اساساً نجاح المؤسسة واستمرار نجاحها، فتناولت مفردات ثلاث، شغلت صفحات لا بل كتب كثيرة العدد والتعداد، كما شغلت حيزاً واسعاً من تفكير اساطين معرفة وفقهاء وباحثين وكتاب، كونها تشكل المرتكزات الجوهرية لتميز المؤسسة المستمر وتفوقها الدائم. هذه المفردات هي الاستراتيجية، والخطر والتفكير، بعضها من بعض، كما يؤثر بعضها في بعض، وقد اتخذت مدخلاً يعتمد التفكير اساساً في تحديد الاستراتيجية ووصفها، وفي تقدير الاخطار تحسباً لها وتجنباً، كما اشرت أن المقصود بالتفكير هو التفكير الخلاق، وليس أيّ تفكير فهو نمط ذهني يسفر عن الانتقال من التفكير الذي يكون خارج نطاق المعرفة والتجربة والخبرة، أيّ التفكير التجريدي الذي يحلق بعيداً، في آفاق أوسع وساحات أرحب، لاتقيده المعرفة والتجربة والخبر.

وقد تمخضت الدراسة عن افكارٍ واراءٍ ونتائج واستنتاجات طرحها الباحثان في ثنايا الدراسة، لعلها قد تكون قائمة لمشروعات جديدة، كما يدعوان باحثين أخرين الى تطوير هذا الجهد البسيط وانضاجه.

الاستنتاجات

1 - ليس هناك اتفاق على معنى محدد لهذه اللفظة (استراتيجية)، فهي تستخدم لدلالات عدة، كل يحدد المعنى الذي يستخدمه لأجلها.

2 - لم يتفق الباحثون على تعريف مانع جامع للفظة استراتيجية، فلا تجد اتفاقاً بين الباحثين ضمن الحقبة الزمنية، كما لاتجد موقفاً ثابتاً لمفكر عبر الزمن، فتراه في كل زمن يتبنى تعريفاً.

3 - الاستراتيجية هي نتاج التفكير التجريدي، والحدس، والفطنة، والتخيل.

4 - يتطلب تحديد الاستراتيجية استشراف المستقبل والتغيرات المستقبلية، والتحديات، والفرص، والتهديدات التكنولوجية، وحال القوى العاملة... الأمر الذي يتطلب قدرات عالية من التفكير، تمكن المؤسسة من وضع استراتيجية مثلى.

5 - تعد ادارة الخطر جزءاً اساساً من الإدارةالاستراتيجية للمؤسسة، ذلك بسبب تعامل الادارة الاستراتيجية مع المستقبل.

6 - إن نمط التفكير الذي يجب أن يكون عليه المفكرالاستراتيجي هو التفكير الابداعي، ذلك أنه يؤدي الى أفكار وتصورات واشكال... فريدة وجديدة، وتتسم بالجدة والاصالة.

صدر حديثاً عن مركز حمورابي:

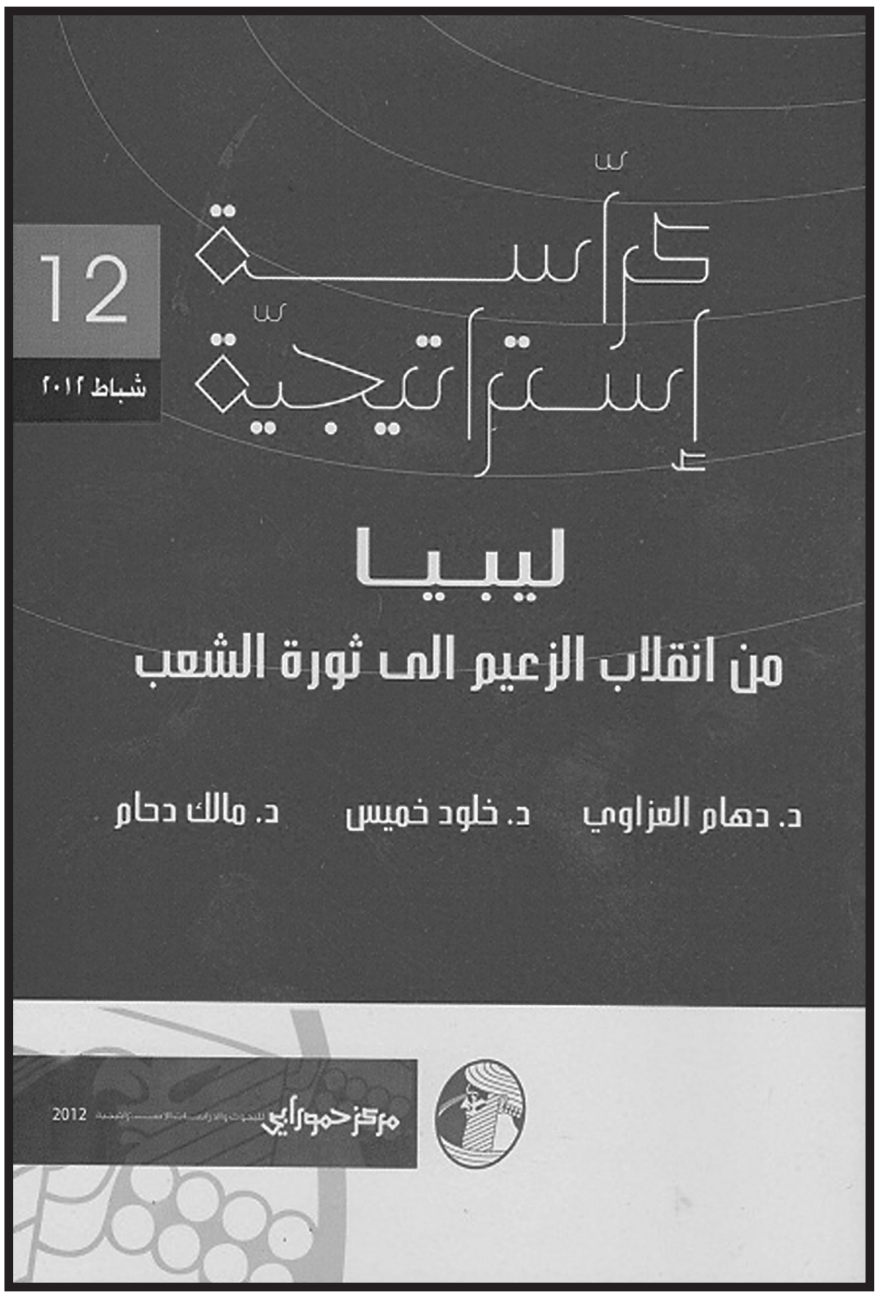

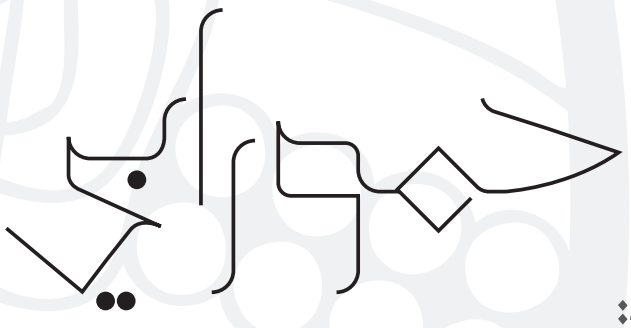

بحوث مترجمة:

مستقبل اليوان: كفاح الصين لتدويل عملتها

سيبستيان مالاباي وأولين ويبنغتون

ترجمة: عبدالله الزيدي

المتابعات:

ندوة مركز حمورابي: الشأن العراقي في اجندة السياسة الخليجية-التركية.

عرض: عطارد عوض الشريفي

رسائل جامعية:

عرض: د. فايق الشجيري

كتب وقراءات:

عرض: د. يسرى مهدي صالح

بحوث مترجمة:
مستقبل اليوان:
كفاح الصين لتدويل عملتها

The Future of the Yuan Chin's Struggle to Internationalize

سيبستيان مالاباي و أولين ويبنغتون Sebastian Mallaby and Olin Wetbington

Foreign Affairs, Jan-Feb 2012.

ترجمة : عبدالله الزيدي

وفقاً لآراء عدد من الخبراء ورجال الاقتصاد، سوف تقوم الصين بأعتبارها البلد الذي يحتل المرتبة الأولى في تصدير منتجاته، وأكبر دولة دائنة في العالم، بتزويد الأسواق المالية في القريب العاجل بعملة العالم الاحتياطية، وطبقاً لوجهة النظر هذه، فأن اليوان الصيني سوف يحل محل الدولار الأميركي، ويوجه صفعة للمصالح الأميركية، كما فعل الدولار بالجنيه الإسترليني ابان سني الحرب العالمية الثانية. وكما كتب الخبير الاقتصادي ارفندسوبرمانين (بأمكان اليوان أن يصبح العملة الاحتياطية الأولى بنهاية هذا العقد أو في اوائل العقد القادم).

بأمكان اليوان أن يصبح العملة الاحتياطية الأولى بنهاية هذا العقد أو في اوائل العقد القادم

حظي هذا الرأي باهتمام كبير بحيث بدأ قادة الصين يبذلون جهوداً حثيثة لتدويل اليوان، وخلال قمة العشرين في نوفمبر 2008، وفي اوج الأزمة المالية، دعى الرئيس الصيني هو جنتاو الى (**نظام مالي دولي جديد عادل وشامل ومنتظم**). سارعت بكين في التشجيع على استخدام عملتها في التجارة العالمية والمبادلات التجارية بين المصارف المركزية والودائع المصرفية واصدار السندات في هونغ كونغ. وخلال الأشهر الست الأولى من 2012، استقرت المعاملات التجارية باليوان، فبلغت ما يقارب 140 مليار دولار، أيَّما

يعادل زيادة قدرها 13 ضعفاً للمدة نفسها من العام الماضي، وبمنتصف العام 2011، بلغت ودائع اليوان 85 مليار دولار، بزيادة عشرة أضعاف تقريباً منذ صدور بيان الرئيس الصيني هوو.

في الواقع أن الدفع باليوان مقبول في دول كمنغوليا وباكستان وتايلاند وفيتنام، واشارت السلطات الصينية الى أنه وبمجرد حلول العام 2015، فأنهم يريدون أن يندرج اليوان،أو يضاف الى سلة العملات الأساسية التي تقرر قيمة السحب الخاص واحتياطي الأصول التي يصدرها صندوق النقد الدولي، واعلنت بكين عن نيتها في تحويل شنغهاي الى مركز دولي مالي بحلول العام 2020.

لا ينكر احد أن الدولار يتعرض لمخاطر وتقلبات في قيمته، وبشكل تقليدي تحتفظ البنوك المركزية باحتياطي العملات الأجنبية، لتضمن قدرتها على شراء السلع المستوردة، ولكن في يومنا هذا، نجد أن السلع المستوردة من الصين هي أكثر بكثير من تلك التي تأتي من الولايات المتحدة، وتحتفظ البنوك المركزية بالعملات الاحتياطية، لكي تضمن قدرتها على اداء خدمة الدين الى الأجانب، إلا أن مثل هذه المدفوعات تتدفق بشكل متزايد الى الصين، وعلى الرغم من أن قروض الصين هي في اغلبها بالدولار، إلا أن الدائنين الصينيين المهيمنين على السوق،يصرون على أن تتم القروض بعملتهم في نهاية المطاف، وما يزيد من تفاقم الوضع بالنسبة للدولار، هو أن الدولار يفقد من قيمته بدلاً من الاحتفاظ بها كما هو المتوقع، والمطلوب أن تفعله العملات الاحتياطية. وقياساً مع العملات الأساسية لشركاء الولايات المتحدة التجاريين، خسر الدولار الربع من قيمته، منذ ظهور نظام العملة العائمة في 1973، وعلى مدى العقود الأربعة الماضية خسر الدولار أربعة اخماس قوته الشرائية، مقابل سلة من السلع الاستهلاكية، وهذا الانخفاض يثير غضب المصارف المركزية في الاقتصاديات البارزة حول جدوى الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولارية.

وعلى مدى العقود الأربعة الماضية خسر الدولار أربعة اخماس قوته الشرائية، مقابل سلة من السلع الاستهلاكية، وهذا الانخفاض يثير غضب المصارف المركزية في الاقتصاديات البارزة حول جدوى الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولارية

إلا أن التفسير الظاهر لارتفاع سعر اليوان الصيني هو على الأرجح تفسير خاطئ،إن صعود العملة الصينية على المستوى الدولي، سيكون ابطأ مما يتوقعه الجميع، وهناك احتمال كبير أن يصنف أو يحتل اليوان مكاناً جيداً بين احتياطي العملات

الثانوية (اليورو، الين الياباني، الفرنك السويسري، والجنيه الإسترليني)، ولكن لا يحل محل العملة المهيمنة الدولار، وليس من الواضح أن الصين تريد أستبدل الدولار باليوان، ولا تعكس خطوات بكين تجاه تدويل العملة استراتيجية متماسكة ومنظمة وطويلة الأمد، بل هي تعكس عملية متطورة صنعتها الانقسامات بين صناع القرار في الصين حول اطار وسرعة الإصلاح المالي. وبعيداً عن تأكيد حتمية صعود اليوان، فأن جهود الصين غير الأكيدة لتدويل عملتها، كشفت الصراعات العميقة التي تكمن خلف اندفاع البلد القوي لتحويل أنموذجه الاقتصادي.

الارتفاع المتردد للعملات العالمية

قد يفترض احد بأنه عندما ينال بلد ما موقعا في مصاف القوى العظمى، فمن الطبيعي أنه يحاول تدويل عملته، واقع الأمر فأن القوى الصاعدة غالباً ما تفعل العكس تماماً، كما بين ذلك الخبير الاقتصادي جيفري فرانكل، مؤكداً بأن هذا ما فعلته الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، وما فعلته كل من المانيا واليابان في سبعينات القرن الماضي، على الرغم من أن عملات تلكم الدول الثلاث، اصبحت فيما بعد عملات عالمية، وفي كل حالة من تلك الحالات الثلاث، في بداية الأمر ساور الشك كل من الرأي العام وصناع القرار في تلك الدول، بشأن المنافع جراء استخدام عملتهم على نطاق واسع في العالم.

ويعزى خوف القوى العظمى من تدويل عملاتها لسببين:

الأول يتعلق بالقدرة التنافسية, فعندما يعمد الأجانب الى شراء العملة والاحتفاظ بها، فهم بذلك يرفعون قيمتها، ويستمر هذا الارتفاع طالما يتشبث المشترون بالعملة كمصدر للثروة،إن العملة القوية تلحق الضرر بصادرات الدولة، لأنها تؤدي الى ارتفاع سلعها في الخارج، وتخلق منافسة أكبر من قبل الشركات المحلية التي تستورد سلعاًأرخص.

والثاني بسيطرة النظام المالي، كما هو الحال في يومنا هذا مع الصين والمانيا واليابان والولايات المتحدة، حيث برزت جميعها كقوى تجارية عظمى في وقت تدار أو تخضع انظمتها المالية الى نظام محكم، وقامت الحكومات برفع معدلات الفائدة على الودائع المصرفية بشكل كبير، وفرضت قيود على الفرص الاستثمارية للمنح الحكومية وصناديق التأمين، لكي تبقى ألأسهم رخيصة. لكن مثل هذا القمع المالي يقلل من عوائد المدخرين، وأن الطلب على الأسهم الرخيصة بشكل مصطنع، غالباً ما يتجاوز العرض، فيولد احباطاً لدى بعض المقترضين، لقد عرّض تدويل العملة نموذج تنمية الأسهم الرخيصة للمخاطر من خلال اطلاق الحرية للمدخرين

والمقترضين، كي يعثروا على احدهم الآخر خارج بلادهم وبعيداً عن متناول المنظمين.

هذه التحفظات ازاء تدويل العملة، ساهم في الفارق الزمني الطويل بين صعود أو بروز دولة كقوة من المرتبة الأولى، وبين الاستخدام واسع الانتشار لعملتها من قبل الأجانب،اصبحت الولايات المتحدة تتمتع باقتصادأكبر من اقتصاد المملكة المتحدة في عام 1872، ولكن لم يبدأ الدولار بإزاحة الجنيه الإسترليني بصفته عملة دولية حتى الحرب العالمية الأولى، ولم تكتمل العملية حتى بعد الحرب العالمية الثانية،وحتى في ذلك الوقت، أبدت الولايات المتحدة من وقت لآخر عدم اكتراثها من الوضع الجديد، الذي وصلت اليه عملتها، في سبعينات القرن الماضي تخلى الرئيس ريتشارد نيكسون، عن اعتبار الذهب مقياساً، مضحياً بذلك بالامتيازالدولي للدولار على مذبح المحفزات الداخلية، والحال نفسه مع اليابان التي قاومت تدويل عملتها حتى الثمانينات من القرن الماضي، عندما أصبح من المستحيل عليها مقاومة الضغط الأميركي من أجل السماح للمؤسسات المالية الأميركية الدخول الى الأسواق اليابانية، واصبح المارك الألماني عملة احتياطية، لأن الأجانب ارادوا الاحتفاظ بها، وليس لأن السلطات الألمانية كانت تسعى بنشاط للوصول الى تلك النتيجة.

اصبحت الولايات المتحدة تتمتع باقتصادأكبر من اقتصاد المملكة المتحدة في عام 1872، ولكن لم يبدأ الدولار بإزاحة الجنيه الإسترليني بصفته عملة دولية حتى الحرب العالمية الأولى، ولم تكتمل العملية حتى بعد الحرب العالمية الثانية

الصين وفخ الدولار

إذا كانت القوى الصاعدة قد قاومت تدويل عملاتها، فلماذا تختلف السياسة الصينية عنها بشدة ؟، الجواب يكمن في أن الأزمة المالية العالمية واجهت الصين بمخاطر كامنة في سيطرة الدولار، لقد اعتمد نموذج الصين الاقتصادي على دعم الصادرات من خلال الاستمرار في جعل سعر صرف عملتها منخفضاً، وتطلّب هذا من المصرف المركزي الصيني،إن يشتري كميات كبيرة من الدولارات، معززاً بذلك وضع الدولار كعملة احتياطية عالمية، لكن الأزمة كشفت بأن المنافع المترتبة عن اتباع هذا النموذج كانت أقل، مما ظهرت عليه ويمكن أن تكون التكاليف أعلى بكثير.

لقد اظهرت الأزمة أن اعتماد الصين في نموها على الصادرات، جعلها عرضة لارتداد

حاد في حال ارتفعت الأسواق الأجنبية، ففي الفصل الأول من 2009، تسبّب انخفاض الطلب في اوروبا والولايات المتحدة، في هبوط معدل النمو السنوي للصين الى 6,3 %، بعد أن لامس 10 %،أو اكثر في كل فصل من الفصول العشرة السابقة، وقد سلطت الأزمة الضوء أيضاً على التكاليف المحتملة بالنسبة للصين،أذا أرتد سعر الدولار المتراكم لديها، ولكي تستمر الصين في جعل سعر صرف اليوان دون قيمته الحقيقية, توجّب عليها شراء 1,5 ترليون من الأصول المالية في الولايات المتحدة, بما في ذلك 7 % من السندات، التي اصدرها مقرضين لهم ارتباط بالحكومة من قبيل فاني ماي وفريدي ماك، اللذان يعانيان من مديونية شديدة، واقنعت الأزمة بكين بأنها ستتكبد يوما ما خسائر جسيمة جراء تلك الاستثمارات.

استجاب قادة الصين للصدمة بانتقادهم النظام المالي الدولي. واطلق حاكم مصرف الصين الشعبية (البنك المركزي للصين)، زاو كسياوشان، حملة الانتقاد، وفي مقالة له ارسلها الى موقع البنك في آذار 2009، دعا فيها الى استخدام حقوق السحب الخاصة كبديل للدولار، واتبع مسؤولون آخرون في الصين مبادرة زاو، مؤكدين على أن سلة العملات التي تحدد قيمة حقوق السحب الخاصة، يجب أن تتوسع لتشمل اليوان أيضاً، وذلك كاستعداد منها للتغيير الذي يقضي بوجوب تدويل اليوان، وترديداً للشكاوى، عمد قادة فرنسا في الستينات من القرن الماضي الى تبني (الامتياز المفرط)، وهو يشير الى قدرة البلد على الاقتراض بأسعار متدنية بعملتها الخاصة، وبدون حدود على ما يبدو،أكد الخبراء والمسؤولون في الصين على أن الولايات المتحدة تسيء استخدام حريتها النقدية، ونقلت التكاليف الى بقية العالم على شكل انخفاض العملة وعدم الاستقرار المالي فيه، وأن التسهيل الكمي الذي لجأ اليه البنك الفيدرالي في الولايات المتحدة والجهود الفوضوية، التي بذلها الكونغرس الأميركي لمكافحة الدين الداخلي تسبب في زيادة الإحباط لدى الصين.

أن سلة العملات التي تحدد قيمة حقوق السحب الخاصة، يجب أن تتوسع لتشمل اليوان

وحتى قبل حدوث الأزمة، فقد انخرطت الصين في جدل داخلي حول نموذجها الاقتصادي الذي يعتمد على الصادرات، قبل عدة سنوات، بدأ الإصلاحيون يؤكدون على أن الاعتماد المفرط على الصادرات، يمكن أن يشكل خطراً كبيراً،وأن الصين بحاجة الى إعادة توازن نموها من خلال تشجيع الاستهلاك المحلي،أو الداخلي، وبدلاً من القمع المالي ولأسهم الرخيصة،اراد هؤلاء الإصلاحيونأن يحصل

المدخرون على عوائد جيدة، تمنحهم الثقة لمزيد من الاستهلاك. وبدلاًمن سعر الصرف المنخفض بشكل مصطنع، طالبوا بالسماح لقيمة اليوانأن ترتفع مما يعيد توجيه الشركات الصينية بعيداً عن التصدير وتلتفت الى السوق الداخلي.

ادعى الإصلاحيون نصراً صغيراً في 2005، وارخت الصين العنان لسعر صرف عملتها،إلا أن أجندة الإصلاح كانت تواجه بشكل عام صراعاً مريراً، لأن المصارف التي تملكها الدولة لم ترغب في دفع اسعار فائدة السوق الى المودعين، وأن المقترضين اللذين لهم ارتباطات اساسية كشركات الأعمار التي تملكها الدولة، والتي تولت بناء البنى التحتية للصين لم تتوقف عن رغبتها في الحصول على سلع رخيصة، والمصدرون اللذين لهم ارتباطات اساسية ويعتمد عليهم حكام الأقاليم، في خلق فرص العمل في اقاليمهم لا يريدون التوقف عن الحصول على المنافع التنافسية، التي يخلقها سعر الصرف المقبول للعملة، وأن الجماعات التي تجد منفعة في الإصلاح، المدخرون اللذين يدفعون مبالغ طائلة من اجل المواد المستوردة، لا يستطيعون مواجهة المنتجين الأقوياء.

انتقاد ما يطلق عليه خبراء الصين بـ (فخ الدولار)،أصبح مقبولاً على نطاق واسع، وأصبح تدويل اليوان هدفاً رسمياً، على الرغم من أن الكثير من قادة الصين استمروا في ايمانهم بالقدرة التنافسية

قبل الأزمة المالية، اثيرت شكوك حول عملية الإصلاح، على أنها كانت تمثل خضوعاً لمطالب الولايات المتحدة، من آجل السماح لليوان بالارتفاع، ولكن بمجرد أن جعلت الأزمة الصين عرضة للمخاطر، نالت عملية الإصلاح بريقاً وطنياً،وبرز المؤيدون للإصلاح يتحدون الهيمنة الخطيرة للدولار، وأن عملية إعادة التأطير هذه، كانت كافية لجعل مركز الجذب السياسي يميل بعيداً عن الوضع القائم، وأن انتقاد ما يطلق عليه خبراء الصين ب (فخ الدولار)،أصبح مقبولاً على نطاق واسع، وأصبح تدويل اليوان هدفاً رسمياً، على الرغم من أن الكثير من قادة الصين استمروا في ايمانهم بالقدرة التنافسية، التي تتمتع بها الصادرات واسواق السلع ذات التنظيم العالي والنظام المصرفي الذي تسيطر عليه الدولة.

في الواقع أن الحكومة كانت ترغب في كلا الاتجاهين: صادرات مزدهرة مع تراكم أقل للدولار، وضخ أو تمرير القروض الرخيصة لشركات مفضلة على حساب المدخرين، ولكن أيضاً مع وجود استهلاك داخلي أكبر، لقد ظهر تدويل اليوان كهدف، ليس

لأنه حسم الجدل الطويل الأمد بين الإصلاحيين والرأي العام في الصين، بل أنه اصبح سياسة، لأنه قد وضع حدا لذلك الانقسام، واتاح المجال إزاء الأطراف المتنازعة أن تتوحد، على الأقل في المدى القصير.

العربة والحصان

احدى العواقب التي تمخضت عنها تلك النزاعات الداخلية، هي حصول تسلسل غير تقليدي للإصلاح. وكما وضح ذلك الخبير الاقتصادي تاكاتوشيايتو, بأن أفضل طريقة لانفتاح أيَّ نظام مالي مكتفياً ذاتياً ومكبوتاً، هو الشروع بإصلاحات مالية داخلية، وقبل أن يتم السماح لكميات كبيرة من الرأسمال الأجنبي بالتدفق الى داخل البلد وتخرج منه، يتعين على البنوك أن تكون ذات رساميل جيدة ومنظمة بإتقان، ويجب أن يكون سوق السندات عميقاً وتتوفر فيه السيولة، لكي يكون بمقدورها امتصاص الأموال الأجنبية،من دون أن تواجه تقلبات الأسعار الدراماتيكية، ويجب على السلطات أن ترحب بتنوع المستثمرين في آفاق زمنية واهداف استثمارية ورؤى عالمية مختلفة، وعندما يكون النظام المالي الداخلي محصنا بهذا الأسلوب،عندئذ فقط يكون فتح اقتصاد البلد آمناً إزاء تدفق الرساميل الأجنبية، والسماح لتعويم اسعار الصرف، وتعميم نقد الدولة في الخارج، لذلك يجب أن يكون تدويل العملة بمثابة نقطة النهاية في عملية الإصلاح، وليست نقطة الانطلاق.

الصين من جانبها لا تتبع هذا التسلسل، ولا يزال الرأي العام السياسي الصيني يقاوم الإصلاح المالي الداخلي السريع والمرونة في الصرف, لذلك اخذ الإصلاحيون يدفعون باتجاه تدويل العملة، قبل أن يتم تلبية الشروط المعيارية المسبقة، ومنذ الكلمة التي القاها هيو في 2008، اقدمت الصين على توقيع اتفاقيات مبادلة رمزية مع بنوك مركزية لـ 13 دولة، بما فيها الأرجنتين, بيلاروس، اندونيسيا، ماليزيا، وكوريا الجنوبية. وفي ايلول 2011، أعلن المصرف المركزي النايجيريعن نيته في تحويل 5 % الى 10 % من أصوله الاحتياطية الى اليوان الصيني، لكن أهم الإصلاحات بدأت في نيسان 2009، عندما سمحت حكومة الصين لخمس اقاليم وهي:(دونغوان، وغوانغزهو, وشنغهاي، وشينزهين، وزهوهاي)،إن تبدأ معاملاتها التجارية مع هونغ كونغ باليوان الصيني على اساس تجريبي في حزيران 2010، ثم جرى تمديد التجربة لتشمل 20 محافظة ومدينة واقاليم مستقلة، وفي العام الماضي تم تمديدها لتشمل البلد بأكمله.

نالت التجارة القائمة على اليوان الصيني القبول لدى البعض، وعدوها نجاحاً بحد ذاتها، ولكن كما اوضح بيتر غاربر من "دتش بانك"، بأن النمو كان غير متوازن بشكل واضح، ونجم عنه نتائج خطيرة غير مقصودة.

يطلق عليه هناك "سينه" لتميزها عن العملة الرئيسة التي يطلق عليها بعض الأحيان "سيني"، ونتيجة لذلك يتوقع أن يسجل سينه ارتفاعاً ضد الدولار، فاتحاً فجوة بين سعر صرف الزوج يوان - دولار في البلد الذي تديره الحكومة الصينية،وسعر صرف سينه - دولار في الخارج الذي لا تديره الحكومة الصينية، وهذا التمييز من شأنه أن يخلق محفزاً للمستوردين الصينيين، ليدفعوا للمصدريين الأجانب عملة السينه، بدلاً من الدولار الذي يشترونه من المصرف المركزي بسعر منخفض لسعر الصرف الرسمي.

يطلق عليه هناك "سينه" لتميزها عن العملة الرئيسة التي يطلق عليها بعض الأحيان "سيني" ونتيجة لذلك يتوقع أن يسجل سينهارتفاعاً ضد الدولار، فاتحاً فجوة بين سعر صرف الزوج يوان- دولار في البلد الذي تديره الحكومة الصينية, وسعر صرف سينه- دولار في الخارج الذي لا تديره الحكومة الصينية

عندما يستفيد المستوردون الصينيون من سعر الصرف في هونغ كونغ، فهم ينقلون الأموال الى حسابات السينه في هونغ كونغ، ومن ثم يستخدمون السينه لشراء السلع من المصدرين الأجانب، عندئذ يعمد الأجانب إما الى الاحتفاظ والتمسك بـ السينه متوقعين ارتفاعه،أو أذا كانوا غير مهتمين بالمضاربة، يبيعون السينه الى اجانب اخرين يحرصون على الرهان، بهذه الطريقة ستتراكم العملة الصينية في هونغ كونغ، ويتنبأ بعض خبراء السوق المالية، وبعد فأن تضاعفت العملة الصينية عشرة اضعاف مذ خطاب هيو في 2008، بأن ودائع العملة الصينية في هونغ كونغ سوف ترتفع اربعة اضعاف عن المستوى الحالي بنهاية 2012، لتصل الى ما يعادل الـ 340 مليار دولار تقريباً.

وهذا ليس ما كان يرمي اليه أصحاب القرار في الصين ويسعون اليه تقنياً، إن تحرير المدفوعات التجارية المقومة بالدولار، ينطبق على المصدرين الصينيين والمستوردين ايضاً،فإذا استفاد المصدرين من الحرية الجديدة، فأن الصناديق المشتركة لـ سينه التي ارتفعت في هونغ كونغ سيتم استنزافها السرعة بنفسها، التي تراكمت بها، لكن المحفزات بالنسبة للمصدرين هي عكس تلك المحفزات التي يواجهها المستوردين، فبدلاً من الذهاب الى هونغ كونغ، يفضل المصدرون أن يكون الدفع لهم بالدولار، ثم يلجأوا الى بيع الدولار الى المصرف المركزي بالسعر المقرر، لأن الدولار ينظر اليه على أنه عملة لها قيمتها.

وكانت الخلاصة، هي عرض كلاسيكي لقانون النتائج غير المقصودة، وقبل فتح سوق هونغ كونغ لسوق الـ سينه، قام المستوردون الصينيون بشراء النقد الأجنبي من المصرف المركزي، وبذلك عملوا على تخفيض مخزون المصرف من أصول الدولار، وبمقدور المستوردين الآن الحصول على النقد الأجنبي بصورة غير مباشرة من المضاربين الأجانب في هونغ كونغ، تاركين كميات اكبر من الدولار في الميزانية العمومية للمصرف المركزي.

إن مساعي الصين لتدويل اليوان التي تبرز من خلال رغبتها في تقليل انكشاف الحكومة للدولار، كان له تأثير معاكس بزيادة مقتنيات المصرف المركزي من الدولارات الموجودة أصلاَ بكميات كبيرة لديه

وبتعبير آخر فأن قدرة المستوردين الصينيين لكي يدفعوا للأجانب بالسينه، لها تأثير في ازالة مصدر مهم من مشتريات الدولار من سوق العملات العالمي، ولنزعم أن المصرف المركزي يريد المحافظة على سعر صرف اليوان - دولار، سيتوجب عليه أن يوازن هذا التأثير من خلال زيادة مقتنياتهم من الدولار،إن مساعي الصين لتدويل اليوان التي تبرز من خلال رغبتها في تقليل انكشاف الحكومة للدولار، كان له تأثير معاكس بزيادة مقتنيات المصرف المركزي من الدولارات الموجودة أصلاَ بكميات كبيرة لديه.

وحتى بعد هذه المفارقة، اثبتت الخطة بأنها عمليه مكلفة، ولنفترض أن الصين سوف تتوقف يوما ما عن تخفيض قيمة عملتها، فأن المصرف المركزي الصيني سوف يعاني في نهاية المطاف خسارة اذا هبط الدولار، ليصل الى سعر الصرف الطبيعي له مقابل اليوان. وكلما زادت كمية الدولارات التي يجمعها المصرف المركزي، كلما زادت الخسارة في نهاية الأمر،أضف الى ذلك، عندما يكسب المصرف المركزي دولارات اضافية فأنه يدفع باليوان،ولكي يتم تجنب التضخم وتفاديه، يجب الحد من هذا التوسع النقدي عن طريق اصدار السندات أو القبول باحتياطات المصرف، التي تدفع عليها الحكومة الفوائد وبذلك تفرض تكاليف اخرى متزايدة على الحكومة الصينية،

إن التحدي المتمثل بالحد من التضخم، يتزايد عندما تستخدم الأموال في حسابات المصرف بال سينه لشراء سندات الـ سينه، ومن ثم يقوم مصدري تلك السندات بإعادة الرأسمال الى الوطن، وطالما بقي سوق هونغ كونغ صغيراُ نسبياً، بمقدور الصين أن تمتص تلك التكاليف بصعوبة طفيفة، ولكن إذا كانت السلطات جادة في تدويل اليوان بطريقة مستدامة،فستزداد التكاليف بسرعة، ويصبح من الصعب معالجة أو ادارة العواقب غير المقصودة، وبالأخص في غياب اصلاح ديني.

مخاطر أم مكافآت

لقد ظهرت التوترات في سياسة العملة الصينية في نطاق واسع من التصريحات الرسمية، التي كانت تهدف الى توضيح تلك السياسة، يصرح بعض القادة بشكل صريح عن تفضيلهم للتنويع بعيداً عن الدولار، ولكن يحذرون من الدعوة الى تفوق اليوان وهيمنته، حتى في غضون عدة عقود قادمة من الزمن. حتى أنهم يتنبؤون بعملية معقدة من التغيير في النظام النقدي الدولي، وتزايد الطلب على اليوان سيكون محصوراً على اسواق شرق أسيا. ويؤيد آخرون من صناع القرار في بكين ضم اليوان الى حقوق السحب الخاصة, ويعتقدون أن حقوق السحب الخاصة، يجب أن تحل في النهاية محل الدولار بمثابة الأصول الاحتياطية الرئيسة للعالم.

ولكن حتى اثناء تقديمهم لهذه الرؤية لنظام نقدي متحول جذرياً، يخجل هؤلاء المسؤولون من الإقرار بسياسة تدويل العملة، ويتحدثون بدلاً عن ذلك، عن اجندة محدودة جداً في تسهيل الاستثمار والتجارة، ويؤكدون على أن سياستهم هي استجابة لطلب السوق، عن طريق السماح لاستخداماليوان في المعاملات التجارية، ويتفق هؤلاء المسؤولون على أن الصين تستجيب فقط الى مطالب المصدرين والمستوردين، وأن الصين ابرمت اتفاقيات مبادلة تجارية مع مصارف مركزية اجنبية، لسبب واحد هو أن الأجانب طلبوا ذلك على الرغم من قيام الأجانب بسحب جزء صغير من مبادلات اليوان التي وفرتها بكين.

وحتى لو كافح قادة الصين لترشيد سياسة متضاربة, سيكون من الخطأ الاستنتاج، بأن مساعي تدويل اليوان محكوم عليها بالفشل، ومع ذلك, فقد تمكنت الصين سابقاً من ادارة مثل هذه التناقضات بنجاح, وكانت غالباً ما تتابع عملية الإصلاح بعيداً عن معالجة الوضع القائم مباشرة

وحتى لو كافح قادة الصين لترشيد سياسة متضاربة، سيكون من الخطأ الاستنتاج، بأن مساعي تدويل اليوان محكوم عليها بالفشل، ومع ذلك، فقد تمكنت الصين سابقاً من ادارة مثل هذه التناقضات بنجاح, وكانت غالباً ما تتابع عملية الإصلاح بعيداً عن معالجة الوضع القائم مباشرة،ولكن من خلال السماح لنمو بديل آخر له، واثناء المراحل الأولى للتحول بعيداً عن التخطيط المركزي، كان لزاماً على الفلاحين أن يدفعوا قيمة الحصص في عهد ماو, وكانت تدفع بأسعار قررها المخططون في المركز، ولكن تم أيضاً السماح للفلاحين أن يبيعوا أيَّ شيء من منتجاتهم الزراعية الفائض عن حصصهم في السوق الحرة الجديدة، والآن يوجد تعايش بين الشركات الخاصة والمؤسسات التي تديرها الدولة مع وجود خطط خمسية واسهم متاحة للجميع أيضاً. وفي نموذج

مماثل تسمح الصين الآن بنمو سوق لليوان في هونغ كونغ بالتوازي مع سوق اسهم غير اصلاحي محدود في الصين، وقد لا يكون هذا المزيج في السياسة المالية متجانساً، ولكن بمقدوره أن يثبت فعاليته في نهاية المطاف.

هذا التضارب في السياسة يسمح للصين خوض تجربة التغيير، بينما تحتفظ بخيارها في التراجع عن هذا التغيير،إذا اصبحت التأثيرات الجانبية لا يمكن تحملها، وقد تسمح لصناع القرار في الصين،إن يدعموا التنمية في سوق هونغ كونغ، لكي يكون بإمكان المؤسسات الضرورية التي تساعد سوق العملات أن تتخذ شكلها وتتبلور هناك،واذا قامت الشركات الصينية والأجنبية بإصدار كميات ضخمة من سندات الـ سينه القصيرة والطويلة الأمد، فأن منحنى العائد في السوق سوف يبرز ويظهر، وسوف يتعلم التجار الصينيون فن موازنة اسعار الفائدة، وكذلك الشركات التي تستخدم هذا السوق سوف تتعلم طرق ادارة الخزانة، يمكن اختبار هذا النظام وتجربته قبل طرحه في البلد، وفي الوقت نفسه يمكن أن يعطي هذا النظام اشارات عن الأسعار تفيد حكومة الصين،فإذا ارتفع الـ سينه مقابل الدولار فجأة فهذا النظام سوف ينذر السلطات بوجود ضغط متزايد يمارسه المتضاربون، واذا ارتفعت معدلات الفائدة القصيرة الأجل بالنسبة لطويلة الأجل، فهذا قد يشير الى تشاؤم المستثمرين حول المستقبل الاقتصادي. وفي الوقت نفسه تأخذ الأسواق في داخل البلد وخارجه تتقارب، عندما تتراخى سيطرة الأسهم.

واذا قامت الشركات الصينية والأجنبية بإصدار كميات ضخمة من سندات الـ سينه القصيرة والطويلة الأمد, فأن منحنى العائد في السوق سوف يبرز ويظهر, وسوف يتعلم التجار الصينيون فن موازنة اسعار الفائدة، وكذلك الشركات التي تستخدم هذا السوق سوف تتعلم طرق ادارة الخزانة

وبطبيعة الحال، هناك ثمة خطر كبيرمن المنهجية التدريجية، والتوترات الناجمة بين السوق الحرة في الخارج والسوق الداخلي المسيطر عليه. وقد تواجه الحكومة الصينية صعوبات كبيرة في مواجهته وادارته. إن الكلفة المتزايدة بالنسبة للمصرف المركزي للتعويض عن المقتنيات الأجنبية لليوان في هونغ كونغ، قد تشجع المضاربين الأجانب لتخفيض تلك التكاليف عن طريق ارتفاع سريع لليوان. يمكن أن تكون النتيجة حصول عمليات شراء مضاربة أكثر على عملة الـ سينه، والبدء بدورة صعبة جديدة. والأمر نفسه, إذا تسرب رأسمال من هونغ كونغ الى الصين، فأنه سيؤجج ويزيد من التضخم كما وضح ذلك رجل الاقتصاد روبرت مكاولي,وهذا المصير قد المّ بالولايات المتحدة عندما تشبثت بسيطرة رأس المال بوجه اسواق

الدولار المتنامية في الخارج في السبعينات من القرن الماضي. ولكن من الممكن أن تتجاوز منافع تقنية الصين الاختبارية تكاليفها وتناقضاتها الواضحة، ولكن حتى لو نجحت سياسة الصين في التدرج فيما يتعلق بعملتها, إلا أن اليوان سوف لن يكون بإمكانهأن يحل محل الدولار في القريب العاجل. يتمتع الدولار بميزة لم يحظ بها سلفه "الجنيه الإسترليني" ابداً وهي: أن اسواق الأسهم داخل وخارج الولايات المتحدة تتعامل كلها وبشكل رئيسي بالدولار.

ان الغرض الرئيس من احتياطي العملة في الاقتصاد العالمي اليوم يذهب بعيداً ويتجاوز الأغراض التقليدية له، تتمسك المصارف المركزية باحتفاظها بالنقد الأجنبي في حرب العملات ليس فقط لتغطية الواردات الأساسية ومستحقات الدين كضمان وتأمين ضد الأزمات الخانقة التي يمكن أن يتعرض لها الواقع النقدي المعاصر، ولأن اسواق الأسهم اصبحت عالمية، لجأت البنوك في جميع انحاء العالم الى الاقتراض بالدولار، ونتيجة لذلك عندما تنضب الأسواق فجأة يترك المقترضون يصرخون من أجل الدولار، وطالما يستمر التمويل بالدولار يجذب الشركات الخاصة ستستمر البنوك المركزية الخاصة في احتفاظها بنسب كبيرة من احتياطها بالدولار ايضاً، وحتى لو يفقد الدولار من قيمته باضطراد, فمن المحتمل أن تكون البنوك المركزية مستعدة لامتصاص تلك التكلفة التي تصل الى قسط التامين.

ونظرا للقوة الاقتصادية التي تتمتع بها الصين، واحتمال ارتفاع قيمة عملتها في المستقبل, قد يبرز اليوان في نهاية المطاف كعملة احتياطية ثانوية. واذا ظهر سوق سندات باليوان موثوق به، في البداية في هونغ كونغ, وربما في الصين نفسها ايضاً،فأن الأجانب سوف يقومون بضم أصول اليوان بشكل متزايد الى محفظتهم جنباً الى جنب مع الجنيه الإسترليني واليورو والفرنك السويسري والين الياباني، من المحتمل أن تلجأ الدول الآسيوية التي لها روابط اقتصادية مع الصين الى القيام بالمثل، ويعتبر اليوان في الوقت الحاضر بمثابة ملاذ غير رسمي للعديد من النقد لديها. ولكن شتان ما بين هذا وبين أن يحل محل الدولار. وتتسارع خطوات الصين لتصل الى مستوى الولايات المتحدة من ناحية حجم اقتصادها بالكامل وربما بمعايير أخرى ايضاً، ولا يمكن الادعاء بهيمنة الصين النقدية. ولكن أن تحقق ذلك يوما ما، فلن يكون في المستقبل القريب.

ونظرا للقوة الاقتصادية التي تتمتع بها الصين, واحتمال ارتفاع قيمة عملتها في المستقبل, قد يبرز اليوان في نهاية المطاف كعملة احتياطية ثانوية.

متابعات:

الندوة السياسية الأولى

لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

«الشأن العراقي في اجندة السياسة الخليجية والتركية»

عرض: عطارد عوض الشريفي

عضو مركز حمورابي– مكتب بيروت

عقد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ندوته السياسية الأولى في بيروت يوم الخميس الموافق 2012/5/31، على قاعة الصنوبر في فندق جولدن توليب،والموسومة "الشأن العراقي في اجندة السياسة الخليجية والتركية"، وتحت شعار "نلتقي... من أجل خدمة قضايا شعوبنا". وقد حضر المؤتمر مجموعة من الباحثيين العرب واللبنانيين بالإضافة الى الإعلاميين.

افتتاح الندوة:افتتحت الندوة بكلمة ترحيب من قبل رئيس مركز حمورابي، والتي أكد من خلالها على اهتمام المركز بالقضية العراقية باعتبارها المحور الاساس في اهتماماته، وأشار الى أن مايجري في العراق هو ثمن مدفوع للموقف العراقي، الذي نأى بنفسه عن التدخل بالشؤون الداخلية للدول المجاورة، كمنهج جديد للنظام السياسي في العراق، وأن الشعوب هي الفيصل في اختيار نظمها السياسية، والعراق يحترم هذه الخيارات ولكن ليس عبر القوة وتدمير الممكنات المادية والبشرية، رافضاً كل اساليب التدخل في شؤون هذه البلدان سواء بشكل مباشر أم عن بعد، وهذا متأتي من حصاد التجربة العراقية والليبية، فالكلفة الاقتصادية– الاجتماعية لعملية التغيير السياسي، ستكون باهظة.

أوراق الندوة: تضمنت الندوة ثلاث أوراق بحثية، وهي:

الورقة الاولى: (**ديناميات الشأن العراقي في الاجندات الدولية والاقليمية**)

للدكتور عبد الحسين شعبان، والتي مثلت مفتتحاً للندوة، أكد فيها على عدم وجود دولة من دول المنطقة، لم تنشغل بالعراق وبالشأن العراقي، لأنه يؤثر عليها سلباً أو إيجاباً، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواءً نجحت تجربته أم فشلت أم تعثّرت، حيث شكّل العراق في العقود الأربعة الماضية، مفتاح سلم وأمن المنطقة (بغض النظر عن دور إسرائيل)، ناهيكم عن توازنها العسكري وانتاجها النفطي ومحاورها الإقليمية وقدراتها البشرية.

(فإسرائيل) كانت ولا تزال منشغلة بالعراق وبالجيش العراقي، والأمر لا يتعلق بالماضي فحسب، بل بالحاضر والمستقبل، حيث أقدمت في العام 1981 على قصف المفاعل النووي العراقي، ولعل أحد أهدافها الأساسية قد تحقق بحلّ الجيش العراقي وتدمير القدرة العسكرية والعلمية، وتسعى هي وأطراف أخرى مختلفة التوجهات لمنع استعادة الجيش لدوره ومكانته في المستقبل.

أما دول الخليج فهي منشغلة بالعراق من اعتبارات مختلفة، لايقتصر على الماضي منه، بل بالحاضر والمستقبل، وقد تراوحت العلاقات العراقية - الخليجية بين العداء الآيديولوجي والصداقة المصلحية،وصولاً إلى العداء، بغض النظر عن اختلاف الحكومات، لكنها اتخذت بُعداً جديداً بعد غزو الكويت، وفي كل المراحل التاريخية التي مرت بها هذه العلاقة، كان القلق مهيمناً ولا يزال مستمرّاً، فضلاً عن عدم الثقة أو ضعفها، والأمر يتعلق أحياناً بردود الفعل وعدم استقرار هذه العلاقات على قواعد ثابتة ومتينة، بجانب التغييرات والتحولات التي شهدتها الساحة العراقية.

وقد تلتقي الأجندة الخليجية والتركية بشأن العراق فهي ترى أنه: لا يزال مرتعاً للإرهاب وحليفاً لإيران وكياناً ضعيفاً ومنقسماً: طائفياً وإثنياً. ولدى تركيا قلق خاص من الفيدرالية الكردية خوفاً من انعكاسها على أكراد تركيا، كما هناك قلق خاص من أن وجود ميليشيات، قد يتسبب في استمرار الفوضى ,وانتقالها إلى دول المنطقة، فضلاً عن أن استشراء الفساد والرشا، وبالطريقة التي حصلت بعد الاحتلال، من شأنه أن يؤدي إلى تردّي الوضع الاقتصادي في المنطقة، التي تحتاج إلى استقرار وأمن.

ولعل القلق الأعظم الذي كان ينتاب دول الجوار (تركيا وإيران وسوريا) طوال التسعينيات، هو احتمال تشظي الدولة أو انقسامها إلى فيدراليات، وهو ما يأذن

بانتقال عدواها إلى دول المنطقة. ويحرص الأتراك على تأمين مصالح التركمان العراقيين، ويعتبرونهم عمقاً تاريخياً واستراتيجياً لهم، ولهذا فإن موقفهم من قضية كركوك والمادة 140 محسوماً لصالح إبقائها ضمن الإقليم العربي، أو اعتبارها إقليماً مستقلاً، حيث يمكن للتركمان أن يؤدوا دوراً مهماً في إدارتها.

إن الانسحاب الأميركي من العراق، قد فاقم خشية العديد من دول المنطقة، من تعاظم النفوذ الإيراني واختلال التوازن الاستراتيجي بين دول المنطقة وساهم في زيادة التوتر.

كما أن هناك خشية من تقارب إيراني - عراقي، سيكون فضاؤه شيعياً مذهبياً، وذا عمق سوري علوي وبامتداد وتواصل مع حزب الله اللبناني الشيعي وتأثيرات خليجية، وهو ما سبق وأن أطلق عليه "الهلال الشيعي"، أي أن هناك خوفاً من تمدّد شيعي في الخليج، من شأنه التأثير على المكونات الديموغرافية التي تعاملها النظم الحاكمة بقسوة ومن غير عدالة اجتماعية واقتصادية، وهو ما يؤدي إلى إثارة الاضطراب ويشجّع هذه المكونات - التي ترى نفسها مقهورة- على الاحتجاج والتمرد.

إن الخوف من الغرق في التناحر المذهبي دفع دول مجلس التعاون الخليجي للتقارب فيما بينها، وعقد اجتماعات مكثفة لمناقشة دورها العسكري، لاسيما بعد تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، وتعزيز دوره السياسي بالدعوة إلى المزيد من الخطوات الوحدوية، وفي الوقت نفسه تعزيز العلاقة مع الغرب لمواجهة التحدّيات الإيرانية.

إن الخوف من نجاح إيران في مشروعها النووي، والذي تعتبره تركيا مصدر قلق عليها، دفع دول الناتو الى نصب قواعد للصواريخ في تركيا، تلك التي اعتبرتها إيران استفزازاً لها، وهدّدت بضرب مواقع ستراتيجية فيما إذا تعرضت إلى هجوم إسرائيلي أو أميركي.

ولعل الصورة تزداد قتامة بخصوص الملف النووي لدى دول الخليج، التي تشعر أنها ستكون تحت التهديد الإيراني، لاسيما وأنها تشكك بصدقية إيران في حماية دول الإقليم وملء الفراغ بدلاً من الولايات المتحدة، وتعتبر ذلك تهديداً مباشراً لأمنها ولسلم وأمن المنطقة، بل إنه سيسهم في زيادة وتوسيع نقاط التوتر التي تسبّبها الترسانة النووية الإسرائيلية والعدوان المتكرر من طرفها ضد البلدان

العربية، حيث ستكون المنطقة كلّها تحت الخطر النووي، الأمر الذي سينعكس سلباً على قضايا التنمية والتقدم، ولا شك أنه سيؤثر على قضايا الإصلاح والتحوّل الديمقراطي، بما فيها الدول التي اجتاحتها موجات التغيير لما يسمى بالربيع العربي.

وتختلف زوايا النظر الإقليمية للتطور الداخلي العراقي، وبقدر دعم إيران، فإن الشكوك تتعاظم من العديد من دول المنطقة، وقد كان لاستضافة نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي في تركيا وزياراته لعدد من الدول العربية استفزازاً للحكومة العراقية، التي كانت تطالب بتسليمه كونه متهم بالضلوع بقضايا الإرهاب.

أما بموضوع النفط ولاسيما عبر اتفاقات خاصة مع إقليم كردستان، وخصوصاً مع تركيا، فإنه سيؤدي إلى المزيد من التوتر في العلاقات، بل إنه سينعكس سلباً على العلاقات التجارية والاقتصادية الواسعة مع عموم العراق. ومهما كانت العلاقة إيجابية مع إقليم كردستان من جانب تركيا، فإنه وبسبب موضوع حزب العمال الكردستاني التركي PKK والقضية الكردية، سيؤدي إلى الاختلاف، وربما إلى التباعد، في حين أن أيَّ دور عراقي مستقبلي سيكون مفتاحاً للتوازن التركي- الإيراني للمنطقة.

الورقة الثانية: (تدخل دول الخليج "السعودية- قطر انموذجاً)، وتقدم بها الأستاذ الدكتور محسن صالح - أستاذ السياسة في الجامعة اللبنانية،مؤكدةً ابتداءً علىحساسية وأهمية المرحلة الحالية من التاريخ العراقي،فعلى الرغم من الانقسام الداخلي، إلا أن هناك أشكال من التدخل الخارجي، وخاصة من بعض الدول العربية، وتحديدا الخليجية، التي أخذت على عاتقها إذكاء الحساسيات ودفعها إلى الواجهة وتسعير الخلافات، ودفع الأموال والدعم السياسي من أجل إرهاق العراق واجباره على اتباعسياساتها وتوجهاتها الفئوية الضيقة. وعلى رأس هذه الدول التي دعمت النظام السابق في حروبه العبثية، العربية السعودية، إضافة إلى بعض الإمارات التي تدعم إعلامياً ومالياً توجهات عراقية انفصالية أو تكفيرية، ربما لا لقناعة لديها وإنما لأنها تابعة في قرارها للسعودية والولايات المتحدة الأميركية. وكانت هذه الدول هي التي استدعت ودعمت الولايات المتحدة في احتلال العراق لأسباب منها:

الأول عقائدي تكفيري، والثاني زبائني خدماتي للولايات المتحدة بعد اتفاقات

أربعينات القرن الماضي بين **الملك عبد العزيز ورئيس الولايات المتحدة روزفلت**، بعد أن كانت ربيبة الاستعمار الإنكليزي لمدة قرنين من الزمن. فقد حاربت هذه الإمارة السعودية السلطنة العثمانية ومحمد علي باشا،وصولاً إلى حركة عبد الناصر القومية وكل الحركات الثورية التغييرية في العالم العربي والإسلامي. هذه المملكة تتبع فكراً تكفيرياً للمذاهب الإسلامية كافة من سنة وشيعة وحتى للشخصيات الإسلامية التاريخية.

هذا التفكير انعكس على سياسات المملكة، وأخذت شكلاً عدائياً ضد مصر وإيران والعراق والبحرين. إضافة إلى ذلك، استندت هذه المملكة إلى حماية مطلقة من الولايات المتحدة نظير المساعدة للمخططات الأميركية في المنطقة، بدءاً من علاقاتها السرية مع الكيان الصهيوني الغاصب،وانتهاء بمحاربتها قوى المقاومة في العراق ولبنان وفلسطين، لقد دعمت هذه المملكة كل الحكام المستبدين في هذه المنطقة.

خرجت الولايات المتحدة من العراق وبقيت السعودية تنفخ في بوق الانقسام الداخلي، تتحدث بعض المصادر عن أن السعودية طلبت من الولايات المتحدة، إرسال قوات إلى بعض المناطق لحماية مكون عراقي يشارك بقوة في العملية السياسية الجارية في العراق،وكان هذا مؤشراً على أن السعودية، هي من يرغب بتقسيم العراق وتعميق الانقسام المذهبي، وإن دعواتها ليست متعلقة بالمالكي، وإنما بطبيعة القوى المشكلة لدولة العراق ما بعد الاحتلال الأميركي، حيث تريد السعودية أن يكون لها نفوذاً وهابياً تكفيرياً.

وقفت السعودية من مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد موقفاً مريباً، خاصة وأنها أرسلت سفيرها في الجامعة العربية لتمثيلها في القمة، وهذا منتهى الاستهانة بدولة صنعت استقلالها بدماء أبنائها. هذا إضافة إلى الضغط الذي مارسته السعودية على الدول الخليجية الأخرى،كيما لا تتجاوب مع دعوات العراق لحضور القمة.

أرادت الدول الخليجية، وخاصة السعودية، محاربة العراق على مسألتين تتعلقان بالسيادة العراقية: الأولى: العلاقات العراقية-الإيرانية التي تزداد عمقاً وتعاونا، والثانية، موقف العراق من الوضع في سوريا، حيث تريد دول الخليج، قطر والسعودية تحديداً، من العراق القيام بحصار سوريا والتضييق عليها وربما إرسال

تكفيريين لتفجير المدنيين السوريين، كما فعلوا ويفعلون في العراق اليوم.

السعودية، والمجلس الخليجي الذي تقوده، يقومون بدور مزعزع لاستقرار الدول العربية وإعادة رسم خرائط جديدة للمنطقة على أسس مذهبية وطائفية كما ترغب الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. إن غزارة القواعد الأميركية والغربية في السعودية وقطر والبحرين والإمارات يوضح طبيعة الدور الذي تلعبه هذه المحميات.

الورقة الثالثة:(التدخل التركي في الشأن العراقي)، والتي تقدم بها الاستاذ الدكتور محمد نور الدين أستاذ العلاقات الدولية- الجامعة اللبنانية، جاءت في بواكيرها لتقدم عرضاً للتطور التاريخي للعلاقات التركية العراقية، واهتمام تركيا في شمال العراق، اضافة الى العامل التاريخي الذي نشأ في العصر الحديث من عوامل أخرى وهي:

• التوجس من الخطر الكردي وامكانية تفكك العراق، وتداعيات ذلك على تركيا، من هنا تسعى السياسة التركية لإبقاء الأكراد في الشمال العراقي ضعفاء ومتفرقين، وتحت الضغط العسكري وبالتعاون مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

• تحول شمال العراق منذ منتصف الثمانينيات الى ملاذ وقاعدة لمقاتلي حزب العمال الكردستاني المعارض للدولة التركية.

• رغبة تركيا في ابقاء العراق ضعيفاً على الصعيد العسكري، حتى لا يشكل تهديداً لها.

• أهمية العراق الاقتصادية لتركيا،فنصف تجارتها مع الوطن العربي، تتم مع العراق.

• إما في ما يتعلق بكركوك وحماية التركمان فيها، فقد كانت مجرد ذريعة للتدخل التركي في الشأن العراقي، حيث أنها مسألة داخلية، وليس كل التركمان مؤيدين لتركيا.

شكلت نهاية العام 2002 وبداية العام 2003 محطة مفصلية في الاهتمام التركي بالعراق، نتيجة للآتي:

• وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا، بما يحمله من تصور جديد لدور تركيا ومكانتها في الساحتين الاقليمية والدولية.

• غزو العراق من جانب الولايات المتحدة والغرب.

وقد تميز الموقف التركي بالارتباك.فمن جهة حاولت منع الغزو حتى لا يفضي الى نشوء خريطة سياسية وجغرافية جديدة في العراق، من خلال عدم المشاركة في الغزو، والرهان على أن لا غزو من دون مشاركتها/ أو موافقتها، ومن جهة ثانية العمل على العودة الى الداخل العراقي، بعدما فشل الرهان على منع الغزو.

وفي جميع الحالات فإن العنوان العريض الذي حكم سياسات حزب العدالة والتنمية الجديدة تجاه العراق، هو كيفية تلافي الخطر الكردي الانفصالي من جهة، وكيفية مواجهة النفوذ الايراني من جهة أخرى.

وبدلا من سياسة النأي بالنفس التركية تجاه العراق، انتهجت سلطة حزب العدالة والتنمية بعدما بات الاحتلال واقعاً، والفدرالية أمراً واقعاً في الدستور المؤقت ثم الدائم، سياسات الانخراط في اللعبة الداخلية من باب تصفير المشكلات، وإقامة تكامل سياسي واقتصادي مع الحكومة العراقية.

ولقد راهنت انقرة على المدخل الاقتصادي من خلال الاستثمارات والمقاولات وإعادة الاعمار، لكي يكون لها موطئ قدم في العراق، وعززت حضورها السياسي الميداني، من خلال فتح قنصليات في البصرة واربيل والموصل.

ووصلت ذروة الانفتاح التركي على العراق، عبر تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين في مطلع صيف 2010، وقبل شهرين من اقامة مجلس التعاون الاستراتيجي بين تركيا وسوريا.

ولكن يبدو أن انقرة كانت تحاول توظيف حضورها المتزايد سياسيا واقتصاديا، من أجل تحقيق غايات مختلفة أبرزها الوصول الى صيغة سياسية في السلطة، تقلل من حجم النفوذ الشيعي من جهة والايراني من جهة أخرى.

ولقد عملت أنقرة على أن تكون عرابة القوى السياسية السنية، وتشجيعها على الانخراط في العملية السياسية، بدلاً من البقاء خارجها، وعلى دعم القوى الشيعية الليبرالية نسبياًوالمنفتحة على خطوط الدول العربية "المعتدلة".كما عملت على محاولة أيصال سني عربي بدلاً من كردي- سني الى رئاسة الجمهورية،وأخيراًأبعاد المالكي عن رئاسة الحكومة، لصالح شخصية شيعية أقرب الى تركيا من غيرها.

لكن الخلاف الجذري بين انقرة وبغداد انفجر بسبب الأزمة السورية، حيث أن بغداد في ظل توجهات المالكي كانت عقبة كبرى إزاء خطة تركيا لإسقاط النظام

في سوريا، ومع أن تركيا كانت تعرف جيداً،بأن بغداد لن تكون معها الى النهاية، لكنها فوجئت بحجم التضامن العراقي مع سوريا، ولا سيما أن العراق كان كابحاً لمفاعيل العقوبات الاقتصادية التركية وغير التركية على سوريا، وانضمام العراق الى محور الممانعة والمقاومة، كان من أهم الأسباب التي أحبطت حتى الآن المؤامرة على سوريا ونهجها.

أنفجر التوتر العراقي – التركي، على خلفية قضية الهاشمي، وتحريك تركيا للحساسيات المذهبية من خلال توصيف اردوغان للمالكي بصفات غير لائقة، وأيضاً سعي تركيا لتشكيل جبهة مع رئيس اقليم كردستان البرزاني وقوى في الداخل العراقي، لتغيير موازين القوى داخل العراق، ووصل الانزعاج التركي من مواقف حكومة المالكي حد الاعتراض على الانسحاب الأميركي، والدعوة لبقائه لكي يحول دون "انحراف" العملية الديموقراطية عن مسارها(!).وفي هذا المجال تضافرت العوامل كلها لتعاون تركي- خليجي، في ظل الاصطفافات الحادة التي تشهدها المنطقة منذ أكثر من سنة، والتي جعلت تركيا تنتقل من صورة المتعاون الاستراتيجي مع دول الجوار الجغرافي المباشر الى معادية لها.

ثم جرت مناقشة مستفيضة لما تضمنته هذه الأوراق من تحليل للظاهرات الحاكمة للمشهد السياسي في العراق، في ضوء السعة في التدخل الخليجي - التركي، وقد ساهم في هذه المناقشات ثلة من الباحثين والاكاديميين ورجال الإعلام، من بينهم: د احلام بيضون - د يحي أبو زكريا - الاعلامي توفيق شومان، والاستاذ حسين شلوشي مدير تلفزيون الاتجاه، والسيد عباس الموسوي وآخرين. ◆

رسائل جامعية :

عرض: د. فايق حسن الشجيري

أكاديمي* وباحث من العراق

* مدرس / كلية العلوم السيلسية - جامعة بغداد

(1)

الفيدرالية في فكر القوى السياسية العراقية وانعكاساتها على حياة العراق السياسية

أطروحة دكتوراه للطالبة: منى حمدي حكمت / كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

تعالج هذه الاطروحة فكرة الفدرالية من حيث كونها معطى فكري وسياسي ونظمي من معطيات العصر الحديث، فقد تم تطبيقها في بعض دول العالم، التي كان من أبرزها نظام الحكم الفيدرالي في سويسرا ونظام الحكم في الولايات المتحدة الأميركية. إلاَّ إنَّ قيام هذين النظامين - وحتى غيرهما- قد تم على وفق معطيات تاريخية، وعوامل اقتصادية، واجتماعية، وجغرافية لها خصائصها المحددة في كل منهما.

ففي سويسرا كانت الجغرافية السكانية قد استقرت في أرض هذه الدولة منذ زمن طويل، في ثلاثة اقاليم جغرافية، كل اقليم له مقوماته الخاصة به، والمنحدرة من التجاور الجغرافي لثلاث دول هي فرنسا، والمانيا، وايطاليا. وكل اقليم يتكلم اللغة الخاصة بالإقليم المجاور له،فالإقليم الشمالي المجاور لالمانيا يتكلم اللغة الالمانية، والاقليم الغربي المجاور لفرنسا يتكلم اللغة الفرنسية، اما الاقليم الجنوبي المجاور لايطاليا فيتكلم اللغة الايطالية، وكل اقليم من هذه الأقاليم تطبَّع بالعادات والقيم الاجتماعية السائدة في الدولة المجاورة له. وهكذا كان لهذه المعطيات المتمثلة باللغة، والعادات، والقيم الاجتماعية لها أثرٌ في وجود ثلاثة أقاليم غير متجانسة، إلا أنها قائمة في مساحة من الارض هي سويسرا، وشبه مستقلة عن بعضها، وكل ما يجمع شملها هو جمعية وطنية تمثل هذه الاقاليم الثلاثة.

من هنا أصبح النظام الفيدرالي متوائماً مع هذه الكيانات الثلاثة. أما الولايات المتحدة الأميركية فقد تهيأت في هذه الدولة ظروفاً ومعطيات أخرى فرضت

نفسها على الواقع الأميركي المستحدث، بمعنى عدم وجود أصول تاريخية له ذلك أن الهجرات التي توافدت على هذه الأرض التي اكتشفها (كولمبوس)، كانت من قوميات مختلفة هي قوميات الدول الاوربية التي قدم منها اولئك المهاجرون، فأستقرت كل فئة قومية بأرض اختصت بها، وبعد تكاثر هذه القوميات، المهاجرة، تأسست اقاليم خاصة بها، واصبح كل أقليم جغرافي تقطنه قومية من هذه القوميات له خصوصيته وتقاليده وقيمه وكيانه السياسي والاجتماعي.

وهكذا فرضت هذه المعطيات الخاصة بكل فئة من هذه الفئات المهاجرة نفسها، واصبحت إقليماً سياسياً له حكامه، ومنظموه. وبعد ثورات قامت بين السكان الجدد عرفت بحرب الشمال والجنوب، انتهت باعلان وثيقة الاستقلال للدولة المركزية من زعيم له مكانته في التاريخ الأميركي هو(توماس جيفرسون). ومن هنا، وبعد قيام ثورة التحرر من الاستعمار البريطاني، واعلان الدستور الأميركي تشكلت حكومة مركزية انضمت اليها تلك الولايات، التي تضاعف عددها لتصل الى خمسين ولاية بعد أنْ كانت ثلاثة عشر ولاية. وهناك ظروف اجتماعية أخرى فرضت نفسها لتشكل مجاميع من السكان تنتمي كل منها الى ديانة معينة (إلهية كانت أم وضعية).

والأمر نفسه في المجاميع المستقرة في القارة الهندية، ومن أبرز هذه الطوائف الطائفة الاسلامية، والطائفة البوذية، وغيرهما من الطوائف. والمعروف أن كل طائفة من هذه الطوائف لها لغتها الخاصة بها وقيمها، وتقاليدها، مما جعلها كيانات متميزة لها خصوصيتها. ونظراً لكثرة عدد هذه الطوائف، فقد اقتضى الأمر قيام حكومة مركزية تضم هذه الاقليات المتعددة، فقد كان من المستساغ أن يصار الى إقامة تنظيم سياسي يرعى هذه الفئات - نظام أشبه بالنظام الفيدرالي - لتعدد اللغات، وتعدد الاديان، والقيم والعادات الاجتماعية، الأمر الذي دفع بالدولة المركزية الى أن تحدد اللغتين الانكليزية والاوردية بوصفهما اللغتين الرسميتين في الدولة المركزية.

ويمكن القول إنَّ الدول والاقاليم التي دخلت تحت سيطرة الدولة العثمانية هي أشبه ما تكون بالفيدراليات الحديثة، إلاَّ إنَّ حقيقة الأمر غير ذلك، إذ اصطلح على تسمية هذه الدول والأقاليم بمصطلح الولايات، فقسمت سوريا الكبرى على عدد من الولايات، كولاية حلب، وولاية الشام، وولاية فلسطين التي عرفت بولاية القدس لمكانتها الدينية. اما في العراق فيظهر أن تشكيله الحديث قد اشتمل

على ثلاث ولايات وهي ، ولاية بغداد، وولاية الموصل، وولاية البصرة. والملاحظ أن الدول العربية التي انسلخت عن الدولة العثمانية بعد سقوطها، ونيل هذه الدول استقلالها، فأنها لم تفكر قط في مسألة الدعوة لإقامة نظام فيدرالي فيها نظراًللاقليات المتنوعة من الناحيتين القومية والدينية التي تعيش في ربوع هذه الدول، التي سادت اللغة العربية فيها لغة رسمية. فضلاً عن إنَّ غالبية سكان هذه الدول من العرب، وأنها تدين بالاسلام الأمر الذي يجعل للّغة العربية مركز الصدارة لأنها لغة القرأن، كما قال سبحانه وتعالى (انا انزلناه قرأناً عربياً لعلكم تعقلون). سورة يوسف، الآية2 فضلاً عن إنَّ دساتير هذه الدول تنص على إنَّ دين الدولة الرسمي هو الاسلام بأستثناء لبنان، اما سوريا التي ينص دستورها على أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً. وهناك ناحية أخرى جديرة بالانتباه، وهي أن هذه الدول تأخذ بالنظام البرلماني، وتدين بتطبيق المبدأ الديمقراطي، الذي يكفل بدوره ضمان حق المواطنة لكل فرد من ابناء الامة، مع ضمان تمتع الاقليات بالحريات العامة، وممارسة شعائرها الدينية بحرية تامة، وحق التمسك بقيمها إذا لم تكن متعارضة مع المباديء العامة للدستور.

هذه الصورة السائدة في الدول العربية هي نفسها السائدة في العراق، فمنذ تأسيس الحكم الوطني، وحتى احتلال العراق بعد الغزو الأميركي البريطاني له عام 2003، لم يذكر التاريخ السياسي لهذا البلد أنَّه تم اقرار شعار المطالبة بالفيدراليةبشكل رسمي، بل أن سكان اقليم كردستان انفسهم لم يرفعوا هذا الشعار، إذ كان شعارهم هو المطالبة بالحكم الذاتي، الذي تم منحه لهم من قبل حكومة النظام السابق في اوائل سبعينات القرن الماضي، وذلك بموجب بيان 11 اذار 1970. ومن جهة أخرى فأن النظام الجمهوري الذي أعلن بعد نجاح ثورة 14 تموز 1958، واشاع الحرية لأبناء الوطن كافة من عربه، وكرده، واقليات أخرى، لم يرفع شعار الفيدرالية لا من العرب ولا من الاقليات الأخرى، التي ربما كانت ترى أنها قد تحررت كأخوانها العرب من النظام التسلطي الذي ساد العهد الملكي. عدا الشعار الذي رفعه الشيوعيون وهو الدعوة الى (اتحاد فيدرالي)، مع الجمهورية العربية المتحدة. وحتى هذا الشعار لم يكن يعني الفيدرالية المطروحة اليوم في العراق، بل يعني فيدرالية مع مصر وسوريا، وهو شعار مضاد لشعارالقوميين المنادين بالوحدة مع الدولتين. وقد أندثر هذا الشعار بعد هزيمة الحركة الشيوعية عند قيام انقلاب 8 شباط 1963. كما لم يطرح أيَّ شعار يطالب بالفيدرالية في عهد الاخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف، (1963 - 1968)، وكذلك

الأمر في عهد البعث إذ أن الاكراد لم يرفعوا مطلب الفيدرالية، وإنَّ رفعه قد اقترن بحرب الخليج الأولى وما عرفت بعاصفة الصحراء ثم تقنينه دستورياً بعد الغزو الأميركي- البريطاني عام 2003. إذن فأن الدعوة لإقامة نظام فيدرالي هي فكرة حديثة جاءت مع التخطيط لاحتلال أميركا له، الذي كان قد مُهِّد له منذ عام 1991 وبعد الانسحاب من الكويت وصدور عشرات القرارات من مجلس الأمن، وبالصورة التي لم تفرض مثلهاعلى أيَّ دولة عضو في المنظمة الدولية منذ تأسيسها، وحتى اليوم. هذا مع العلم أن الولايات المتحدة الامريكية- كما ثبت واقعياً- لاتقف عائقاً أمام تقسيم العراق، وهذا هو ما أعلنه (جوزيف بايدن) نائب رئيس الولايات المتحدة الأميركية. اما جذور هذا التوجه فيعكسه ذلك القرار الذي منع الطيران في اجواء منطقة كردستان العراق الذي حُددّ بخط العرض (36)، وفي اجواء المنطقة الجنوبية الذي حُددّ بخط العرض (32)، والنية التي كانت معقودة على هذا القرار هي تقسيم العراق على ثلاثة اقاليم (فيدراليات) كردية في الشمال، وسنية في الوسط والغرب، وشيعية في الجنوب. وقد وجدت هذه المخططات تجاوبا من الاكراد، وبعض الفئات المعارضة في البصرة التي نادت بصراحة بفيدرالية البصرة. وأيا كان الأمر فأن طرح الفيدرالية والتخطيط لجعلها واقعاً كان يفتقد الى ايَّ مقومات، سواء كانت علمية أم سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية من شأنها أن تساعد على تطبيقها، الامر الذي دفع بالعديد من القوى السياسية العراقية الى رفض هذه الدعوة، وذلك من منطلق الحفاظ على العراق الموحد المؤثر في محيطه الاقليمي والدولي ومع ذلك فإنَّ القائمين على الشأن العراقي بعد عام 2003 بدأوا في تنفيذ ابعاد مخططهم الخاص بشكل الحكم الذي يجب أن يصاغ في العراق. فتم استفتاء على النظام الفيدرالي بوصفه من وجهة نظرهم، النظام الأنسب، واتخذت الخطوات لصياغة ابعاده وتضمينها في الوثيقة الدستورية التي تمت صياغتها بسرعة لافتة للنظر، واتخذت اجراءات اقرارها، بعجالة غير مسوغة، وتحت ذريعة انه من الممكن القيام بتعديل نصوصها لاحقاً، وهي مسألة بدت صعبة التحقيق، أن لم تكن مستحيلة بسبب اشتراط موافقة القوى التي أيدت مضمون هذه الوثيقة عند الاقدام على اية خطوات باتجاه التعديل. وهكذا بدأت الاحاديث السياسية تتداول مفهوم الفيدرالية من دون أنْ يكون هناك فهم لأبعاده السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية كما بدأ الباحثون الاكاديميون يتناولون موضوع الفيدرالية بالدرس والتمحيص، لأنهم لم يكونوا قد تصدوا اليه في سابق ايامهم، لا لجهل منهم، بل لأن موضوع الفيدرالية

لم يكن- اصلاً- مطروحاً في العراق، أو حتى في الاقطار العربية الاخرى، هذا فضلاً عن انه لم يكن مطروحا حتى في الجارة ايران التي يوجد بها عدد من القوميات، كالاذريين، والكرد، والبلوش، والعرب، وغيرهم. من هنا تصدت الاطروحة لمشكلة علمية تم طرحها من خلال رؤى سياسية متعددة، منها الصادق في توجهه نحو درسها وهضمها وفهمها، ومنها القومي المتطرف الذي يضع مصلحة قوميته فوق مصلحة الوطن، ومنها المغرض المتحيز لتدمير العراق استجابة لعلاقات اجنبية، واقليمية، وحتى بعضها عربية.. كل ذلك كان دافعاً ذلك دافعاً للأطروحة للتوجه نحو دراسة هذه الاشكالية العلمية السياسية الاجتماعية، بهدف عرض أبعادها ومنطلقاتها ومفاهيمها وتحليلها وتفسير ابعادها بأمانة علمية. منطلقة من فرضية اساس وهي : إن قضية الفيدرالية في العراق ما زالت محل قبول ورفض في فكر القوى السياسية العراقية من منطلق الحرص على وحدة العراق، وأن هذا القبول أوالرفض هو الذي سيحدد فرص نجاح أوفشل هذه الفكرة في العراق.وهنا تكمن الاشكالية الاساس للأطروحة في الدستور العراقي، الذي صوت العراقيون لصالحه ليؤكد أن العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، وبذلك انتقلت موضوعة الفيدرالية من الرغبة والمطالبة بها الى حقيقة واقعة.

الأمر الذي اثار جدلاً بين القوى السياسية في العراق، فما زالت بعض القوى العراقية تتفاوت في مستوى واسباب معارضتها للفيدرالية، وهي اسباب ودوافع تتراوح بين الدوافع الطائفية وبين من يرى أن الفيدرالية ستكون سببا من أسباب تقسيم العراق في المستقبل، وهي مخاوف مبالغ فيها، فالحجج التي يقدمها انصار الفيدرالية واضحة ومنطقية، منها أن الاكثرية لا يمكن أن تفكر بالانفصال، لأن مصلحتها أن تحكم بلداً كبيراً موحداً أفضل من أن تحكم جزءاً من هذه الدولة، كما أن الدستور العراقي قد اقر بان الثروات ومنها النفط، هي ملك لكل العراقيين وليس للإقليم دون أخر، فضلا عن أن تجربة اقليم كوردستان لم تؤد الى الانفصال، بل ادت الى تقدم وتطور الاقليم على مختلف الاصعدة.

وعليه فقد تم تناول الموضوع على وفق هيكلية مقسمة الى مقدمة وخمسة فصول تتعلق بمضمون الدراسة، مع خاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، ففي الفصل الاول تم تناول مفهوم الفيدرالية كاطار نظري والمفاهيم الاخرى المقاربة لهذا المفهوم. وخصص الفصل الثاني لدراسة الجذور الفكرية لمفهوم الفيدرالية بدءا بالحضارة الغربية ومرورا بالوطن العربي وانتهاء بنموذج الدراسة المعتمدة (العراق).

اما الفصل الثالث ناقش الفيدرالية على وفق رؤى القوى السياسية العراقية، المؤيدة والمعارضة لهذا المفهوم، ومبرراتهم في ذلك.

اما الفصل الرابع، فقد ركز على انعكاس الفيدرالية وفق رؤى القوى السياسية المختلفة، على الحياة السياسية العراقية.

وقد انتهت فصول الدراسة بالفصل الخامس للحديث عن مشاهد عدة تقدم تصوراً لاحتمالات مستقبل قيام الفيدرالية في العراق، وما سيؤول إليه من نجاح أو فشل عند ممارستها.حيث تنتهي الاطروحة الى أن (فيدرالية المحافظات) هي المشروع الأفضل الذي يناسب، فأن هذا المشروع هو الضمانة الحقيقية لصيانة وحدة العراق، أرضاً وشعباً، إذ ليس من المعقول أنْ يقسم العراق على ثمانية عشر إقليماً، بل أنه أكثر أمناً على العراق حتى من فيدرالية الاقاليم، التي قد تبعث الريبة والشك عند بعضهم في كونها مقدمة مشروع تقسيم العراق. فهذا النوع من الفيدرالية سيقضي على المركزية، وهو الذي سيحول دون تفكير العراقيين في تقسيم بلادهم. وهنا سنجد من يقول بأن بناء مثل هذا النظام السياسي الاداري، يحتاج الى وقت طويل حتى يستوعبه العراقيون، ويكتمل بناؤه. ولنا أن نقول بالمقابل بانه يمكن الشروع بتشييد بناء النموذج بالاعتماد على ما هو موجود حالياً، من لبنات أدارية، كمجالس المحافظات، بعد توسيع صلاحياتها. ولذلك فنحن لسنا بحاجة الى أنْ نبدأ من الصفر، بل يمكن البدء بما هو موجود ثم تطويره، شيئاً فشيئاً، باتجاه التكامل، وليأخذ بناء نظام أداري ما زمناً طويلاً، تكون نتيجته الاستقرار والازدهار خير من الاستعجال في بناء نظام أداري ينهار عند أول اختبار.

ومن هذا المنطلق، فأنه من اجل تحقيق مستقبل زاهر للعراق اقتصادياً واجتماعياً، وسياسياً مستقرا في ظل تعاون مثمر بين قومياته وطوائفه المتنوعة، وذلك بعد استبعاد الأفكار الدخيلة المتعلقة بمستقبل العراق، وبعد إشاعة الوعي الديمقراطي السليم، والتخلص من ترسبات الماضي بمختلف أشكالها الاجتماعية والمذهبية، وتشكيل أحزاب وطنية تطرح فكرة وحدة العراق والمواطنة، وتعمل على نبذ النزاعات الطائفية والعنصرية، مع الأخذ بالاعتبار الانفتاح على المحيطين العربي والاسلامي، بعيدا عن حالة التكتلات السياسية أو المذهبية. إن مثل هذا التوجه ليس بالأمر الصعب، في ظل حسن النوايا، وتعاون القوى السياسية الفاعلة في المجتمع لتحقيق الاهداف المشتركة، والرفاهية الاقتصادية، والأمن الحياتي المنشود للعراقيين من دون استثناء.

(2)

دور القيادات في الانتقال بالتنمية السياسية في المشرق العربي

دراسة مقارنة (أنموذج العراق ولبنان 1990-2012)

أطروحة دكتوراه للطالب: منتصر مجيد حميد/ كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- 2012

تبحث الاطروحة في النظامين اللبناني والعراقي، كونهما الأنموذجان الاكثر تحدياً لدراسة المسألة الانتقالية على صعيد المنطقة وربما العالم، وعلى أكثر من مستوى، لاسيما وأن كلاهما غير مؤسس علمياً من جهة منطق الانتقال، ولذا فهو غير مطروق بحثياً بالمعنى المنهجي لدراسة نظرية الانتقال لا بالمعنى الواسع للانتقال أو التحول الديمقراطي, ذلك أنهما يمثلان عملية انتقال من معطى لم يكتمل (الدولة) إلى مطلب في طور التكون (الديمقراطية)، ومن البديهي أنه بدون دولة لا يوجد في الأساس ما ننتقل منه أو اليه، فالدولة في نموذجنا لازالت مشروعاً غير مكتمل سياسياً واجتماعياً منذ نشأتها بداية القرن الماضي، فمن الناحية السياسية لا يوجد إجماع على مفهوم الدولة ومنطق الحكم، واجتماعياً فهي موضع اختلاف على تعريف مفهوم الـ (نحن).

فضلاً عن ذلك فأنهما دولة وديمقراطية ناشئتان من الأعلى أولاً، وبأثر من العامل الخارجي - بقدر أو بآخر - ثانياً، بمعنى أننا نتعامل مع ظاهرة انتقال بالواسطة وبالتجزئة.

لذا وفي خضم هذه الالتباسات والمتعارضات بين معطى غير مكتمل ومطلب لازال جنيناً، لا يوجد ما يمكن أن يمثل نقطة تمفصل وأداة للشروع إلا القيادات السياسية التي أسست في التجارب التاريخية لدولها وديمقراطياتها أو دولها الديمقراطية، فأصبح يطلق على أولئك القادة بالآباء المؤسسين، بمعنى أن عليهم أن يؤسسوا ويتأسسوا في إطار هذه العملية وفي آن واحد عبر مأسسة قيادتهم بنيوياً وهيكلياً ضمن هذا المشروع.

لذا فأن هذه المهمة الكبرى بمعطياتها ومقوماتها وتحدياتها تمثل مدارالبحث في هذه الدراسة.

التي انطلقت من اشكالية أساسيةعالجةدور القيادة السياسية في الانتقال

الديمقراطي - تحديداً الانتقالات اللاحقة للانتقال الأولي-، فالانتقال وفقاً للإطار النظري والتجارب التاريخية هو عملية توضع قواعدها وتدار نخبوياً/ قيادياً، وهو في هذا الإطار مرحلة تتسم بالضبابية والمتعارضات على مستويات عدة بين قوى الماضي, وقوى الحاضر، وقوى متأرجحة بينهما، واتجاهات داخل كل من تلك القوى, أضف الى ذلك تعقيداً وتقاطعاً أن النموذجين (اللبناني والعراقي) أنموذجان ذو طابع خاص كونهما ذو طبيعة تعددية قطاعية ينتجان بالضرورة قوى ونخب وقيادات سياسية متقاطعة عمودياً وأفقياً على أكثر من صعيد.

عليه فإن الإشكالية الرئيسية في انتقالات من هذا النوع وربما انتقالات أولية أخرى، تكمن في كيفية إيجاد السبل والشروط اللازمة للانتقال من طابع القيادات السياسية المنقسمة والمتعارضة ضمن النظام السياسي والعملية الانتقالية، وبالتالي انقسام النظام والدولة إلى طابع قيادة الفريق الذي يكون متجانساً ومتضامناً أو على الأقل متقارباً في الاتجاه العام لإدارة النظام وبناء الدولة ضمن اطار المشروع الانتقالي .

بكلمة أخرى، ما هو الإطار المؤسسي والسياسي الكفيل بتحقيق هذا المطلب؟ وما هو دور القيادات السياسية في هندسة ذلك الإطار؟ وما هي اشتراطاته ومقوماته اللازمة؟.

وللبحث في هذه الشروط والمقومات فقد انطلقت الدراسة من القراءات المتمعنة لتجارب الانتقال في المجتمعات المتعددة فقد لتستخلص فرضيتهاالتي: تفيد بأن للقيادات السياسية دوراً مركزياً في الانتقال في المجتمعات المتعددة بناءً على مجموعة من الشروط والخصائص التي تكفل الدور المطلوب في هذا النوع من الانتقالات, وهو ما يفصله عدد من الفرضيات المحددة كما يأتي:-

1 - كلما أنشأت القيادات السياسية مواثيق تأسيسية للانتقال في المجتمعات المتعددة قائمة على توازنات وضمانات متقابلة بين الجماعات القطاعية، كلما تجاوز الانتقال عقدة الانقسامات القطاعية بنسبة أكبر.

2 - كلما امتلكت القيادات السياسية مكنة أكبر على الهندسة المؤسسية الملائمة لعناصر الديمقراطية التوافقية, كلما تقدم الانتقال في هذا النمط بدرجة اكبر.

3 - إن انفتاح المجال العام إزاء التعدد السياسي، هو معامل طردي في علاقته بتحرر الخيارات السياسية للناخبين، عن سيطرة قوى ما فوق الدولة وما دونها في اختيار الطاقم القيادي للنظام.

4 - يتقلص الطابع القيادي/الشخصي لإدارة الانتقال، وتتشكل قيادة النظام نموذجياً، كلما تقدمت العملية الانتقالية في ارساء قاعدة دستورية وأطر مؤسسية وسلطات تمثيلية مخولة تعتمد الضوابط والتوازنات بين السلطات.

5 - كلما تقدم موقع القيادات السياسية في المستويات العليا للسلطة، أو انتقلت من المعارضة الى الحكم، وأصبحت مسؤولة وَمساءلة بدرجة أكبر، كلما تحتم على تلك القيادات مأسسة وعقلنة مواقعها وأدوارها (بنى واليات القرار)، بدرجة أعلى بما يؤمن القدرة على الانتاج والنجاح.

6 - ترتفع قدرة القيادات على إنضاج رؤى استراتيجية أشمل وأعمق، ويزداد مستوى انفتاحها واستيعابها وتكاملها مع القيادات والقوى الأخرى، كلما كان لدى تلك القيادات رصيد أكبر على صعيد خبرتها وتاريخها السياسي خارج وداخل السلطة.

7 - تتضاءل احتمالات الانتقال السلس وتتعثر خطواته، إذا لم تنضج الشروط الهيكلية للديمقراطية.

وحتى تنجح الدراسة في اثبات فرضياتها أو رفضها عبر البحث في متغيراتها الاساسية وهي:القيادة السياسية كمتغير مستقل، والتنمية السياسية كمتغير وسيط،والانتقال الديمقراطي كمتغير تابع، في إطار الطابع الخاص للنموذجين اللبناني والعراقي وهو الطابع التعددي.

فقد توصلت الدراسة الى نتيجة تنفي فرضية الدراسة الاساس فهذه الضمانات والتوازنات القطاعية، باختلاف مستوياتها بين النموذجين وتقدمها في النموذج اللبناني، أدت إلى تكريس الحواجز والانقسامات العمودية، ومنحها شرعية قانونية تضمن ترسيخها واستمرارها، في مقابل تقلص قاعدة المشتركات، ونشوء/ تكريس شرعيات اجتماعية سياسية موازية، بل أن الدولة في أحيان عدة،أضحت تستمد شرعيتها من الطوائف والاثنيات، أيَّ (الملك بالمظاهرة) في المفهوم الخلدوني.

أن هذا الاخفاق لا يعود وفقاً للدراسة إلى ذات الضمانات والتوازنات، إنما يكمن الخلل في الإطار الذي وضعت فيه، بمعنى عدم وجود إطار ملائم ومتقن ومتفق عليه لإدارة الدولة وصنع القرار، أو أن هذا الإطار كما في الحالة اللبنانية تخلف عن مواكبة ذلك، أو سار بموازاته على أفضل تقدير.

في هذا السياق هناك فرضية تفيد بأنه كلما امتلكت القيادات السياسية مكنة أكبر على الهندسة المؤسسية الملائمة لعناصر الديمقراطية التوافقية,كلما تقدم الانتقال في هذا النمط بدرجة أكبر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن القيادات السياسية أخفقت على صعيد تنظيم تلك العناصر في هيكل النظام، وهي (الائتلاف الواسع, الفيتو المتبادل، النسبية، الادارة القطاعية)، باعتماد النظام اللبناني عدداً من تلك العناصر الى حد الافراط، وتراجع النظام العراقي الى حد التفريط في أغلب تلك العناصر، مما أدى إلى إخفاق

التشاركية وضعف الاستقرار السياسي وهشاشة التجانس والاندماج والسلم الاهلي, فما هو السبب الكامن وراء ذلك؟ أيَّ السبب وراء عدم تحقق هذه الفرضية, أو عدم اكتمال شروط تحققها.

إن الميثاق وعناصره هو عمل نخبوي- قيادي بالأساس كما اشارة الدراسة، لذا فقد تفحصت الدراسة هياكل القيادة لمعرفة الأطر المنتجة لتلك القيادات، وهو ما تناولته فرضية تفيد بأن انفتاح المجال العام إزاء التعدد السياسي هو معامل طردي، في علاقته بتحرر الخيارات السياسية للناخبين عن سيطرة قوى ما فوق الدولة، وما دونها في اختيار الطاقم القيادي للنظام.

إلا أن دراسة النموذجين لا تؤيد هذه الفرضية، فعلى الرغم من أن النظامين اتاحا نطاقاً واسعاً من التعددية السياسية، وقدراً كبيراً من الحقوق والحريات، إلا أن السلوك السياسي للمواطنين/ الناخبين وخياراتهم السياسية لم تكن تعكس مضمون المواطنية، بل أنها عكست مضموناً بدائياً أولياً منغلقاً على خيارات ضيقة وفرعية, لا تمثل مفهوم ونموذج الاختيار الحر الطوعي الهادف، قدر ما يعبر عن تابعية وإرادة مقيدة ووعي موجه، أو قسرية سياسية فوقية، بمعنى أن من ينتخب لا يعرف وظيفة الانتخاب، وهو أمر يعود الى عوامل ثقافية واجتماعية تناولتها فرضية لاحقة, وعوامل تمثل بنى قانونية ومؤسسية وسياسيةعالجتها الدراسة من خلال دراسة البنية السياسية الناشئة عن النظامين الحزبي والانتخابي، وقد خلصت الدراسة الى نتيجة تفيدبأن النظام الحزبي في لبنان والعراق يصنف ضمن نظام التعدد المفرط للأحزاب القطاعية/ الصراعية، ذلك أن السمة الأبرز في هذا الحقل، هيأن لا ثقلاً واضحاً في الوسط، وأن أغلب الاحزاب والقوى السياسية منسقة ضمن عائلات إيديولوجية ذات عضوية حصرية، فهي أما أحزاب محلية/ اثنية أيَّ ما دون النطاق الوطني, أو أحزاب امية/ دينية، أيَّ ما فوق النطاق الوطني، وذلك يعود إلى ضعف أو غياب المشروع السياسي الجامع والناظم لصيغة وطنية، تعكس متطلبات مشروع الدولة الديمقراطية.

اما النظام الانتخابي فإنه يمثل الأبن الشرعي للنظام السياسي المنبثق عن تلك القوى والاحزاب بسماتها المذكورة.إجمالاً فإن النظامين الحزبي والانتخابي يعكسان بقدر واضح أزمة المشاركة والتمثيل وانكشاف النظام السياسي، على قوى ما فوق الدولة وما دونها، وأوضح مثال على ذلك أن لبنان والعراق شهدا أزمات سياسية كبيرة وخطيرة بعد انتخابات اتسمت بمشاركة واسعة، وقدر مقبول من تلبية المعايير الانتخابية, خلال العام/ 2005 في لبنان، والعام/ 2010 في العراق, بدلاً عن أن تفضي الانتخابات كما هو مفترض إلى ايجاد مخرج للصراع والازمة السياسية.

إن النظامين اللبناني والعراقي استطاعا التقدم في إنجاز المطلب الدستوري، وإنشاء

الأُطر المؤسسية, والسلطات التمثيلية، على الرغم من وجود ثغرات واختلالات يمكن اعتبارها أمراً وارداً - إلى حد ما - في عملية تدرجيه، لكن الملاحظ أن التقدم في تلك المتطلبات، لم يقابله تقدم مماثل على صعيد المأسسة، على العكس من ذلك فقد برزت لدينا ظاهرة شخصنة المؤسسات ومواقع الحكم وقيادة النظام،فأصبحت السلطة تتمحور حول اشخاص، لأن الشخص هو الذي يطبع المؤسسة بطابعه على الأغلب لا العكس، فلماذا لم تتقدم المأسسة لاسيما على صعيد هيئة القرار، وقيادة النظام بالمستوى نفسه، تقدم إنجاز متطلبات ذلك أو بقدر مقارب؟.

وفي هذا الجانب توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها،أن الممارسة المؤسسية والسياسية أثبتت أن قوى النظام لم تنجح الى حد واضح، في أن تتشكل في هياكل النظام, وتعتمد آليات الاشتغال وأسس ومبادئ العلاقة بين السلطات وفقاً للمنطق الخاص بالنظام النيابي البرلماني، لأن هذا المنطق يُنشأ معايير وادوار نموذجية، أينمذجة سياسية لا تطابق بالضرورة، او هي إلى حد كبير غير منتجة في بنى وهياكل تلك القوى السياسية، لذا فأن ما يحصل هو العكس أيَّ أن تلك القوى تعمل على تكييف أو إعادة تشكيل أدوار ومعايير النظام وفقاً لنموذجها السياسي، لتنتزع قدرات النظام من إطارها المؤسسي وتحولها الى إطار سلطة قيادات الأحزاب والقوى السياسية.

تشير الدراسة الى أن القيادات السياسية كلما تقدمت في مواقع السلطة والقرار،كلما اتجهت نحو التفرد بالسلطة، وتبني معايير خاصة (كيفية/ انتقائية) في التعامل مع الضوابط والمؤسسات، واتجهت نحو إنشاء وتعزيز الأُطر غير الرسمية للسلطة، أيَّ انشاء سلطات موازية أو مستترة, بغرض امتلاك المزيد من مصادر النفوذ، وفائض القوة السياسية، لتحجيم الفرقاء/ الشركاء، وترجيح توازنات الأمر الواقع لصالحها،طالماأن آلية الحكم في نظام ديمقراطي/ توافقي تجعل من القرار عملية معقدة وبطيئة ومتلكئة، وتضمن قدرة التعطيل أكثر من قدرة الانجاز، لذا فإن آلية الأزمة هي السبيل الافضل لتحقيق الاستقطاب السياسي بالنسبة لقيادات السلطة.

تشير الدراسة بوضوح الى أن القيادات السياسية في كلا النظامين اللبناني والعراقي لازالا بحاجة الى بناء رؤية أكثر شمولاً واستيعاباً وتكاملية, وهو ما يبرز من خلال سلوكها السياسي الذي سبق التطرق له، ومن خلال خطابها السياسي، الذي لا ينفك عن إسار الماضوية والطروحات والرؤى الاختزالية, مع ما يظهر من خطاب ذي مسحة منفتحة، وروح تسووية، إلا أن ذلك لا يعدو أن يعبر عن منطق التسويات التكتيكية الظرفية الجزئية، التي تخفي خلفها نوايا ومصالح خاصة، لا تلبث أن تطفو على السطح في أقرب فرصة، لذا فإن ثقافة ونهج السعي إلى منتصف الطريق لا زالت ضئيلة وواهنة، أيَّأننا لم نصل الى نموذج قيادة منتصف

الطريق كمقدمة لقيادة الفريق، وفقاً لنظرية بلاك وموتن التي تصف قيادات من النوع الذي ظهر في النموذجين، بأنها قيادات "ريفية" محدودة المستوى، وبمصطلح ماكس فيبر قيادات "باتريمونيالية"، وبالمصطلح الخلدوني "رئاسة عصبيه"، كل من زاوية مقاربته النظرية، إلا أن عناصر مشتركة بين المقاربات الثلاث، تشكل تركيبة القيادة السياسية في نموذجي الدراسة بنسبة كبيرة.فلا زالت الشروط الاجتماعية الاقتصادية الثقافية المنتجة للتسلطية أعلى مستوى من تلك الشروط المنتجة للديمقراطية على صعيد التعبئة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والثقافة السياسية. أيّأن المشكلة ليست في الحداثة أوالحداثة السياسية، أكانت ديمقراطية كلاسيكية أم ديمقراطية توافقية وإن كانت الاخيرة جزءاً من الاشكالية والحل في أن واحد، إنما الاشكالية الأعمق هي في التحديث، أيّأن المشكلة ليست في مفاهيم وادوات ووسائل الديمقراطية بحد ذاتها، إنما في مضمونها وطريقة بنائها، أنها مشكلة اختيار الافضليات، وتمثيلها سياسياً، وتغير الافضليات، أيَّ من أين نبدأ؟ وكيف نبدأ؟ وهنا نتحدث عن البداية اللاحقة أو الجديدة لأن الانتقال الأولي قد تحقق بماله وما عليه، ويحتاج أن تستكملهانتقالات لاحقة نحو مستويات أعلى، وهو لا يعني بأي حال العودة إلى المربع الاول.أن ذلك يتطلب من وجهة نظر الدراسة بناء قاعدة انطلاق جديدة، بمعنى ميثاق جديد، يعالج شروط ومتطلبات مرحلة جديدة، فقد دخل النموذجان مرحلة جديدة بمعطيات جديدة أكان ذلك داخلياً، لبنان بعد الانسحاب السوري، والعراق بعد الانسحاب الامريكي، أو على صعيد خارجي مع انطلاق مرحلة "الربيع العربي"، وتغير بنى السياسية الإقليمية، والتطورات الدولية على جميع الاصعدة، ناهيك عن الحاجة لمعالجة اختلالات التجربة الانتقالية، أذن المطلوب وفق الدراسة،هو تعديل أو تقسيم جديد لقواعد اللعب.

لكن المطلوب أيضاًأن لا ينقض الميثاق الجديد أو يسقط الميثاق القديم، بل أن يكمله ويضيف عليه ويغير فيه، لا أن ينقلب عليه، فالخلل ليس في المرتسمات كما يبدو للوهلة الاولى، ولا في جميع الأسس، كما قد يبدو في الحالة العراقية تحديداً، حتى وإن كان ذلك صحيحا منطقياً، الا انه غير صحيحا واقعياً، فلا حل أو انتقال يأتي بطفرة او نقلة واحدة، إلا في العرف السلطوي العبثي، وليس شرطاً أن نطابق بين أيَّ نموذجين أو عدة نماذج، فكل منها وليد ظروفه وشروطه، ومقتضياته، ومواريثه، وأن بين العراق ولبنان كشخصين جمعيين مثلاً، ما يختلفان فيه بقدر ما يتشابهان فيه، وربما يكون التشابه في العام أكثر من الخاص تاريخاً، وسياسيةً، واقتصاداً، وثقافةً، وحتى اجتماعياً، فليس علينا أن نسقط أحدهما على الآخر قدر ما ينبغي أن يكونا قرينين في نموذج عام.◆

كتب وقراءات:

عرض: د. يسرى مهدي صالح

أكاديمية* وباحثة من العراق

* مدرس / كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد.

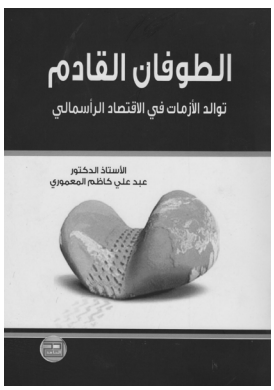

الكتاب: الطوفان القادم
توالد الأزمات في النظام الرأسمالي
المؤلف: أ.د. عبدعلي كاظم المعموري

الناشر: دار الحامد، عمان، الطبعة الاولى، 2012

حدوث الأزمات الاقتصادية ليس بجديد على تاريخ البشرية، وهي تتردد بين زمن وأخر، ومع كل اقبالة لها، فأنها نذير شؤم وخوف ومجاعة وفاقة وافلاس وعجز وحروب و تدمير، هذا التردد له مسبباته الضاغطة على طبيعة التنظيم الاقتصادي المعتمد في الحياة الاقتصادية في كل زمان ومكان.

والأزمة الاقتصادية التي طالت العالم بدرجات متفاوتة تبعاً، للسياسات المعتمدة، قد القت بظلالها المقيتة على المؤسسات وعلى البشر وعلى حد سواء، وموطن الأزمة أو نقطة تفجرها، كانت في أعتى اقتصاد وأعلى مساهمة في الناتج المحلي العالمي، وعملته هي عملة التسويات الدولية، وأحدى مرتكز قوته، ومجتمعه هو الاكثر استهلاكاً على مستوى المعمورة، وهذا مثار تفاخر حكومته ومفكريه وباحثيه.

إلا أن هذا الاقتصاد مذ جرى تبنى الفكر النيوكلاسيكي الأحدث (الفريدماني)، ازدادت مساحة التفلت من كل عوامل التضبيط الاقتصادي، حتى التي جاء بها الاب الروحي للرأسمالية، هذا الخروج عن كل القيود الاعتبارية، بما فيها ضوابط الائتمان، والذهاب بعيداً في اشتقاق الوسائل المساندة والداعمة لزيادة الاستهلاك الفردي (الطلب)، قد وضعت المؤسسات المالية الأميركية في درجة خطورة لم تبلغها من قبل، كما إنّ اشتراطات أو ثمن - السلوك الامبراطوري-

الهيمنة العالمية، والتي جعلت هذا الاقتصاد من أكبر الاقتصادات مديونية في العالم، بجانب وصول نسبة الدين الى درجة تجاوز فيها كل القيود المحددة.

إن الاجراءات التي جرى اعتمادها لمعالجة الازمة الاقتصادية بوجهها المالي، كانت في اغلبها اجراءات تلطيفية، لا تتناسب مع عمق الأزمة وأثارها الارتدادية التي بدت تضرب سواحل ومرافئ الاقتصادات الأخرى، ومن الطبيعي جداً أن تتأثر الاقتصادات الرأسمالية الاخرى، بحالة الزكام التي اصيب بها الاقتصاد الأم للمنظومة الرأسمالية، إن سعة الموجات الارتدادية للأزمة ستكون كبيرة، وهو ما ينذر بحدوث طوفان اقتصادي كبير، يطيح بالكثير من الاقتصادات العالمية الواحد بعد الأخر، الى مستوى يكون معه لازماً الذهاب الى نمط تنظيم اقتصادي جديد.

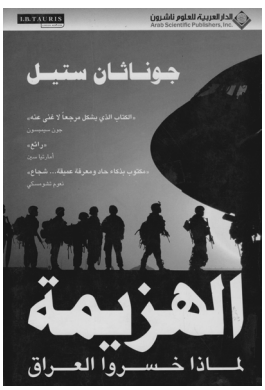

الكتاب : الهزيمة. . لماذا خسروا العراق

المؤلف: جوناثان ستيل

الناشر: الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2012.

ينطلق هذا الكتاب من فكرة اساسية مفادها : ان الهدف من الموضوع المثار لا تكمن في مناقشة قصة الاحتلال الامريكي والبريطاني للعراق والاحداث التي وقعت أثناء ذلك بقدر ما يهتم بشرح الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة وبريطانيا يخسران حربهما ضد العراق التي هي بالنسبة لمؤلف الكتاب جوناثان ستيل (الذي يعد من أهم المراسلين الخارجين فالصحاف البريطانية) حرب خاسرة اساً . ولم يركز الكاتب على الأسباب العملياتية للفشل الأمريكي . البريطاني بالعراق كسوء التخطيط لمرحلة ما بعد الإحتلال او عدم تأمين العدد الكافي من الجنود او حل الجيش العراقي السابق (فتلك الاسباب بالنسبة للأمريكان لو تم تأمينها لجلبت السلام للأمريكان وللعراق بالقدر نفسه الذي جلبت به الانتصار بالحرب)وبدل ذلك ركز مؤلف الكتاب على متغيرات اخرى تتناول خصوصية الذات العراقية التي

تمتاز بالرفض المسبق للإحتلال مهما كان شكله او مصدره او قصده ؛ كمتغير أصيل من عملية الفشل الأمريكي البر يطاني في العراق ، فالشخصية العراقية حسب رأي المؤلف لا يمكن مقارنتها مثلاً مع نظيرتها اليابانية التي وافقت تبعاً لظروف تاريخية معينة بالإحتلال العسكري المؤقت من قبل الجيش الأمريكي ؛ وهذه الخصوصية التي تقوم على أساس الألم العربي الذي يعني ان الشعور بالعجز وفقدان الكرامة الذي ولده الإحتلال يعد من بين الإمور التي لا تطاق بالنسبة للعرب ومن اجله يمكن ان يتخلى الإنسان العراقي عن الكثير من مكتسباته ، فإنتقاص الإحتلال من كرامة ماضي وحاضر ومستقبل الفرد والمجتمع العراقي متظافراً مع شعور مسبق من قبل العراقيين يقوم على اساس الشك بنوايا الأمريكان في العراق فضلاً عن توافر العديد من المؤشرات ذات الثر المديد في الذاكرة السياسية والإجتماعية والدينية العراقية تجاه السلوك الأمريكي في العراق كأتباع الجيش الأمريكي والبريطاني لسياسة اذلال ممنهجة ضد الشعب العراقي ودور الأمريكان في إذكاء الصراع الطائفي والحرص على اضمحلال دور العراق في محيطه العربي والإقليمي والإنتقاص الفاضح من السيادة العراقية . . متغيرات مختلفة دفعت جميعاً بإتجاه قيام مقاومة مسلحة من قبل القوى المسلحة السنية والشيعية على حد قول المؤلف ، وقد كانت ردود الفعل الأمريكية تجاه الرفض والمقاومة المسلحة تمثل اعادة انتاج للمقاومة الرافضة للإذلال مفضلة الموت على الخضوع حسب رأي المؤلف .

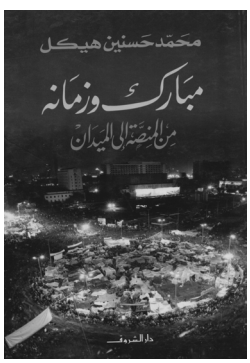

الكتاب: مبارك وزمانه : من المنصة الى الميدان

المؤلف: محمد حسنين هيكل

الناشر: دار الشروق، بيروت، 2012.

يتناول هذا الكتاب صفحة مليئة بالأحداث من التاريخ السياسي الحديث لمصر لاسيما في عصر الجمهورية ؛ ذلك التاريخ الذي بدأ مع وصول محمد حسني مبارك الى سدة الحكم في مصر صولاً الى نهاية فتر حكمه ، نتيجة الثورة المصرية الأخيرة .

وقد أضفى مؤلف الكتاب وهو السياسي والكاتب المصري الشهير هيكل أهمية مضافة لهذا الكتاب إنطلاقاً من الدراية عن قرب بحيثيات السياسة في مصر . فقد تطرق الكاتب بشيء من التفصيل والتداخل الى مقدمات وصول مبارك الى الرئاسة والظروف الداخلية والإقليمية والدولية التي كانت تحيط بمصر آنذاك . وقد كانت للعلاقة الخاصة ين مبارك ومحمد حسنين هيكل في بواكير حكم مبارك أهمية بالغة في قدرة هيكل على تصويب حقائق وخفايا فترة حكم مبارك ونقاط القوة والضعف في شخصيته ، حيث استطاع هيكل عبر ذلك تفسير العلاقة بين مبارك كرئيس وبين قيادات الجيش فضلاً عن تفسيره لإندفاع مبارك لإقامة افضل العلاقات مع الولايات المتحدة عبر الحفاظ على علاقات طبيعية مع اسرائيل وكذلك تفسيره لرغبة مبارك في الإنتقال بمصر من دولة تؤمن شكلياً بالمبادئ والأطر الديمقراطية الى دولة ذات سلطة شمولية تقوم على اساس التجديد الروتيني للرئيس دورة تلو الاخرى وصولاً الى سعي مبارك في الفترة الاخيرة من حكمه الى توريث سلطته الى ابنه جمال مروراً بعرض تفاصيل جوانب الفساد والتسلط التي اتسمت بها الفترة الاخيرة من حكم مبارك والتي امتازت ايضاً بإبتعاد هيكل بشكل شبه تام عن حسني مبارك ، وتنامي قوة معارضي مبارك لنهجه في ادارة الدولة . وقد كان لسعي مبارك الى توريث السلطة. حسب رأي المؤلف. الدور الاكبر الى جانب متغيرات كثيرة في التأسيس لمقدمات الثورة المصرية ؛ فخوف المصريين من استمرار حكم فاسد الى ما لا نهاية عبر التوريث والإمعان في إذلال الشعب المصري من خلال مصادرة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتأثر بموجة الرفض الشعبي العربي لديمومة الانظمة الفاسدة (الربيع العربي) ووقوف المؤسسة العسكرية (الجيش) على الحياد في معارك الصراع بين الشعب والسلطة كانت أهم الاسباب التي ادت الى انهاء حكم مبارك والبدء بمرحلة جديدة تدعى من قبل البعض (الجمهورية الثانية).

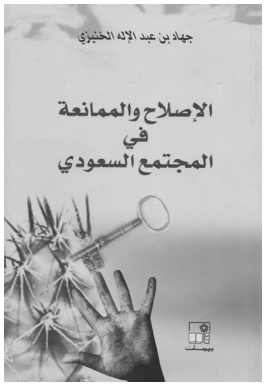

الكتاب: الإصلاح والممانعة في المجتمع السعودي

المؤلف: جهاد بن عبد الإله الخنيزي

الناشر: بيسان، بيروت، 2012.

يتناول مؤلف هذا الكتاب وهو الكاتب السعودي جهاد عبد الإله الخنيزي ، متغيرين أساسيين في كتابه هما الإصلاح بشكله العام مع التركيز على الجانب الإجتماعي والديني ثم السياسي ، والممانعة أي المقاومة الناشئة ضد الإصلاح بشكلها العام ؛ ويركز على ممانعة رجال الدين بالدرجة الاولى وممانعة العائلة الحاكمة في المملكة المتحالفة مع كل من المؤسسة الدينية والقبلية .

وعلى الرغم من ان الكاتب قد اشار صراحة الى العوائق والسلبيات التي ينطوي عليها المجتمع السعودي وتؤدي الى اعاقة عملية الاصلاح ؛ الا انه لم يغفل بشكل تام الظواهر والافكار البناءة التي تشكل اسس بناء الدولة الحديثة والمجتمع الحديث ؛ وقد ناقش المؤلف جملة من القضايا ذات الصلة بالموضوع معالجاً مسبباتها من جهة والنتائج المترتبة عليها من جهة اخرى ، تتعلق اغلبها بأنماط التفكير في القضايا الاساسية التي تهم المجتمع السعودي ومنها مفهوم الاصلاح والممانعة وقوى الاصلاح والممانعة ودوافع الاصلاح والممانعة واتجاهات الاصلاح والممانعة ، والهوية والتنمية السياسية التي تنطلق منها ، ولها الأسس الفكرية للإصلاح والممانعة بشكلها العام . وقد ركز المؤلف على دور المؤسسة الدينية لاسيما التيار السلفي كقوة ممانعة لا يمكن تجاوزها بسهولة بالنسبة لمن يبحثون في مجال الإصلاح ولا حتى من قبل الاسرة الحاكمة انطلاقاً من سعة هذا التيار وتشدده في مجال الاصلاح فضلاً عن تحالفه نع العائلة الحاكمة من جهة ومع قادة الرأي العام ومراكز القوى القبلية والمراكز المالية الكبيرة في المملكة . ومن اهم المواضيع التي لا تزال تمثل نقاط خلاف بين قوى الاصلاح وقوى الممانعة هي مواضيع المرأة والتداول السلمي للسلطة والحريات العامة والتعليم والأسس الضرورية للمجتمع المدني وعلاقة الدين بالدولة . . الخ ، وقد توصل الكاتب لحين الفترة التي انتهت

بها دراسته وهي فترة حكم الملك فهد ؛ الى ان المجتمع السعودي يقوم بالأساس على فكرة الممانعة بشكل عام مع وجود تيار اصلاحي لا يستهان به ، يشترط جملة شروط لنجاح عماية الاصلاح في المملكة منها تأسيس مفهوم جديد لمعنى المجتمع والدولة . الشروع ببرنامج جدي لإنشاء الحريات العامة كبداية لمشروع تحرير الدولة من فكرة السلطة المطلقة ومن ثم السعي بالنهاية الى تأسيس مجتمع سعودي اسلامي يقوم على اساس احترام مدنية الدولة واحترام الاختلاف الديني والمذهبي السياسي .

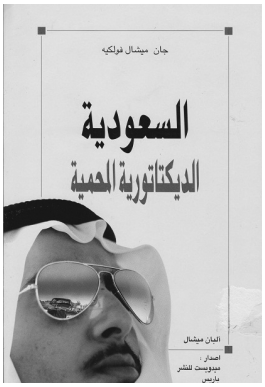

الكتاب: السعودية الديكتاتورية المحمية

المؤلف: جان ميشال فولكيه

الناشر: ، ميدويست للنشر ،باريس .

يذهب الكتاب الى ان السعودية هي بلد المحضورات الثلاث :

لا تتكلم ، ففي بلاد يتغشى فيها الضجر ، تصبح الاشاعة المتنقلة الشاغل الرئيس للجميع ، والصمت حماية ضد الوشاة المدنيين او الدينيين المتبرعين او المكلفين والذين يترصدون وينقلون الأقوال .

ولا ترَ ، ان تضافر العادات السائدة والرغبة المنافقة في تجنب التعرض للأذى قد ولد في هذا البلد ضرباً من العمى لا مثيل له الا في الأنظمة الديكتاتورية . وان كان اكثر حدة بسبب ثراء البلد .

ولا تسمع ، ففي خضم الثرثرات والتفاهات المتبادلة في واقع الحياة الاجتماعية في جدة والرياض ، قد يوصلك قول او نقد الى الهلاك . تجنب الشخص الذي نقله اليك همساً، واعلم ان المستمع الجيد انسان معرض للمخاطر دوماً .

اي ان الباحث ينطلق من ان المواطن السعودي الجيد وفق نظر الحكام هو الذي لا يسمع ولا يرى ولا يتكلم . وهنا يطرح الكاتب تساؤل اساس وهو الى اي حدٍ يمكن لمواطني البلد تحمل هذه المحضورات الثلاثة . والى أي حد سيبقي حلفاء السعودية دعمهم لهذه المحضورات . حتى وان كانت المملكة العربية هي وليدة الصحراء وعاداتها التي تقوم على طاعة القبيلة المطلقة لشيخ العشيرة الذي يمثل الرمز والاب الواجب احترامه . لكن هذه الخصائص والعادات القبلية قد تفاعلت مع واقع الحياة المعاصرة بحيث اصبح من الصعب الابقاء على هذه القيم البدوية المقيدة بتعاليم المذهب الوهابي التي تقوم على وجوب الطاعة (لولي الامر) . وهنا يجيب الباحث على تساؤله الاساس بالقول بأن الديمقراطية وحقوق الانسان لا تجتمع مع النفط في المشرق العربي . والمملكة العربية السعودية نموذج صارخ لهذا التناقض . لقد استطاعت عائلة واحدة وبمساعدة الولايات المتحدة ان تمتلك بلداً بكامله ، أصبح يحمل اسمها ، وان تحافظ بالقوة على دكتاتورية من اكثر الديكتاتوريات ظلامية على سطح الرض . الى هذا التوصيف الذي يقدمه الكتاب لطبيعة الأوضاع في المملكة ينقل لنا الصورة التي رسمها الكاتب لهذه المملكة عبر السنوات التي عاشها في المملكة متنقلاً بين الرياض وجدة ؛ ناقلاً معاناة المواطنين والتميز بين النجديين الذين يستأثرون بالمناصب والسلطات ، محرفين تعاليم الاسلام لتخدم هيمنتهم على السلطة وتضمن طاعة الرعية تحت شعار الطاعة (لولي الأمر) . غير ان تسارع الاحداث تشير الى ان رياح التغيير لا تسير ورغبة عائلة آل سعود الا ان الفساد والازمة الاقتصادية وتصاعد التطرف الديني اشارات تؤذن بأفول العهد الملكي ؛ والانتقال الى عهد جديد كثر حداثة . ولا يمكن للحماية التي يقدمه الغرب ان تستمر الى ما لا نهاية ، فلا بد للإرادة الشعبية من فرض التغيير داخل المملكة . ◆

CONTENTS

CONTENTS

3 **Introducfion: The fledgling Democracy**
Editor in chief

4 **The Crises and Traps of the Contenprary Iraqi State**
Dr. Amer Hassan Fayadh

21 **Topic: The Regional Powers and the Arab Street Revolutions**

22 **Before and After the Arab Spring: Geopolitics Has Reache a Turning Point**
Dr.Abdul Hussain Sha'aban

38 **The Limits of Egypt's Future as a Regional Power**
Dr. Wa'el Isma'el Shaker

54 **Turky: Ottoman Anthem to the Rhythm of the Fractured Identity**
Edrees Hani

78 **The Relation between Israel and Regional Powers in the Aftermath of Arab Street Revolutionas: Containment or Eetortion?**
Dr. Norhan Alsheik

88 **The American Manipulation of Civil Society Organisations**
Dr. Sarmed Zaki Aljader

111 **Studies and Researches:**

112 **The Birth of Chaos in the Arab World... A hypothetical Transformation of Democracy**
Dr. Sa'eed Dahdouh

138 **Communication Technology... An Arab Space without Identity**
Dr. Kamel Alkayem

156 **Natural Gas: Mapping out the International Struggle over Energy**
Dr. Kamel Wazne

178 **The Strategy: Identification and Development by Brainstorming**
Dr. Salem Suleiman Alsaber and Dr. Raged Yousif Kabru

200 **Translation research: The Future of the Yuan Chin;s Struggle to Internationalize It's Currency Sebastian Mallaby and Olin Wetbington, Foreign Affairs, Jan-Feb 2012**
Tanslated by Abdullah Aizeidi

212 **Follow-up: Hammurabi Panel: Iraq in the Turkish and Gulf Political Agenda**
Atarid Alsharefy

220 **Theses: Dr. Fayek Hassan AL-Shajery**

232 **Books and readings: Dr. Yousra Mehdi Saleh**

Hammurabi

Hammurabi Journal
Quarterly journal concerned with political and strategic affairs
Issued by
Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
3th Issue - 1st year - June 2012

Editor in chief : Prof Dr. Abed Ali AL-Ma'mouri

Editorial Board

Prof Dr. Mohsen Saleh

Asset-Prof Dr. Jawad kadhim AL-bakri

Asset-Prof Dr. Kamil AL-Qayim

Asset-Prof Dr. Hasan Latef alzobadee

Dr. Fayeq jasem AL-Shajery

Editor Secretariat: Atared Awad Abdel-Hameed

Linguistic correction: Asset-Prof Dr. Hashim Jaafar al-Moussawi

Design and layout: Husak For Printing Services

Distribution: Distribution Almahga Albaydha House for publication and distribution - Beirut: 009611541211

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - political sciences - Morocco

Prof Dr. Norhan AL-Sheik - political sciences - Egypt

Prof Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - International low - Sudan

Prof Dr. Mohammed Saleh AL-Qurishi - Economics - Iraq

Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - philosophy Egypt

Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - International low - Iraq

Prof Dr. Arous Zoubir - Sociology - Algeria

Prof Dr. Kamel Wazne - Economics - Lebanon

Hammurabi Journal

A quarterly journal concerned with political and strategic affairs for the region and the world, and put in priority the scientific sobriety , it does not imply a political stance in advance, but belongs to the interests of the peoples of the region in the construction and development, sovereignty and independence, and calls for researchers and Arab writers in various fields of intellectual and political, to supplying their studies to the magazine.

The research and studies will Apply the terms of scientific research and the academic Instructions, according to the following conditions:

1 - The search may not have been published previously.

2 - The language of magazine is Arabic, with clarity and integrity of the text.

3 - documentation of books: the author's name - title of the book - Publisher - Place of publication - year of publication - the page number.

4 - Documentation Research: Author - Title - the name of the magazine - place of publication, date of publication, page number.

5 - Search does not exceed 15 pages A4.

6 - The Editorial Board may ask to amendments in part or entirely on the research before publication.

7 - The Editorial Board shall notify the researcher to accept his research or study within one month, and the magazine will not return the researches that can not be published.

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

The Number at the House of Books and Documents In Baghdad 1709 Year 2012

ISSN 2227-5312

PRICE : 4$

ONE YEAR : FOR INDIVIDUALS 30$
FOR INSTITUTIONS 50$
FOR ABROAD : 80$